جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي 2025 للمنطقة العربية

التقرير الاستراتيجي السنوي الحادي عشر

الجزء الثاني

الحالة الإقليمية والدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2025

الجزء الثاني

الحالة الإقليمية والدولية

التقرير الاستراتيجي

الحادي عشر

تقرير عام 2025

الإصدار الحادي عشر

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال حاج جمعة

الإخراج الفني

مُصطَفَى مَحمود

@STG.CENTER

@stg.center

@Stg_center

@stg.center

info@stgcenter.org

+905535152346

+902125156875

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤيــة

مجموعة رائدة في التفكير والتعليم الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية.

الرسالة

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي من خلال التعليم الاستراتيجي وبناء القدرات، وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية، بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذا الإسهام في صناعة مستقبل أفضل.

الأهـــداف

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير.
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة.
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة.
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي.
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- تطوير بروتوكولات العمل مع الجامعات.
- فتح أقسام التعليم الاستراتيجي في الجامعات.
- تطوير مقررات جديدة في التعليم الاستراتيجي .
- استكمال منصة للمنح الدراسية.
- إنشاء معهد شامل للتعليم الاستراتيجي وعلوم المستقبل.
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب في مجالات الوعي الاستراتيجي.

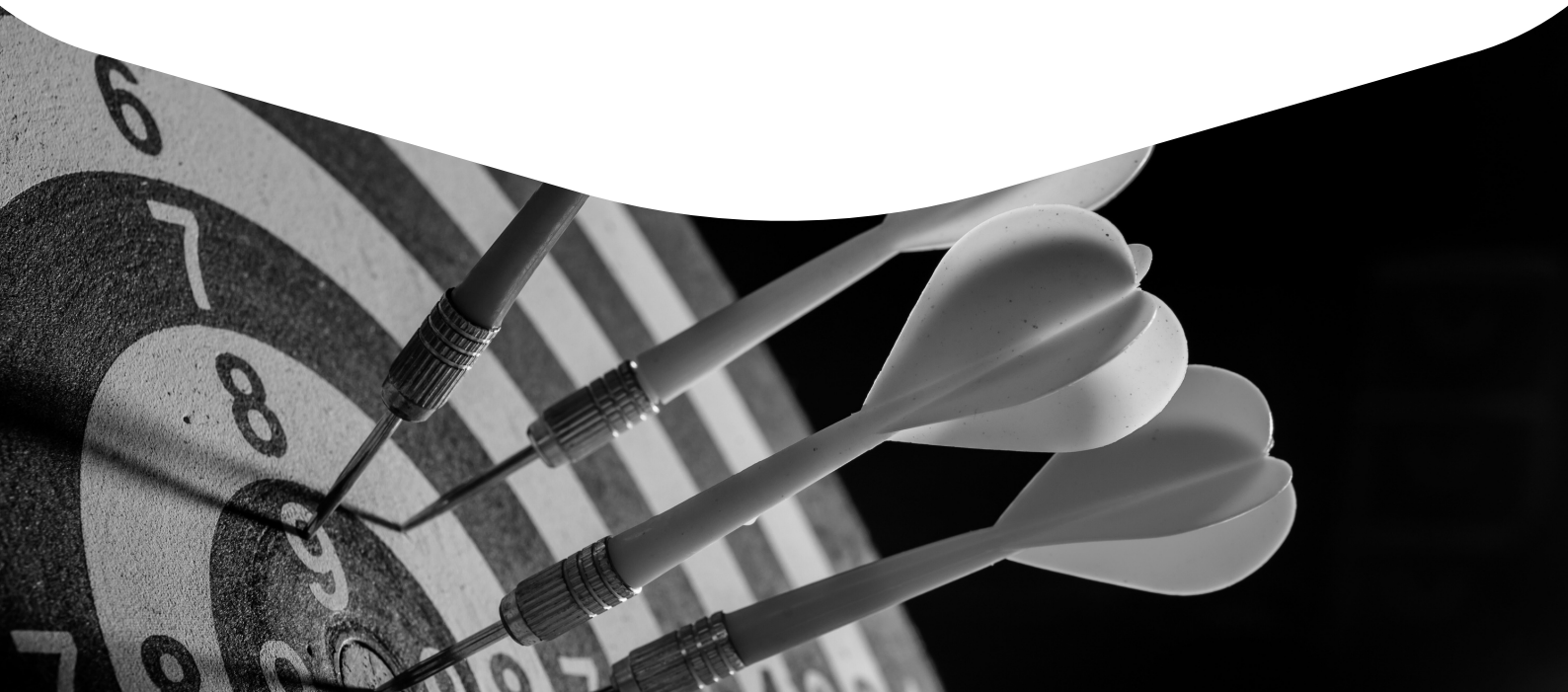

في جذور السيادة المفقودة: مخاضُ النظام الإقليمي في ممرّات السيولة

مقدمة التقرير الاستراتيجي الحادي عشر

الحمد لله رب العالمين.. «علم الإنسان ما لم يعلم».. والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى، وبعد؛

يدخلُ العالم في عامي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ نفقًا تاريخيًا يتجاوزُ مفهوم «الأزمة» ليلامسَ تخوم «التحوّل البنيوي» الشامل؛ حيث لم يعد الشرق الأوسط مجرد رقعة جغرافية للتدافع، بل غدا المختبرَ الأول لولادة «عالم ما بعد اليقين الأطلسي». إن القراءة العميقة في ملفات هذا التقرير تكشف لنا عن مشهدٍ سائل، انكسرت فيه القواعد القديمة التي أرساها القطب الواحد، لتبرز مكانها «براغماتية سيادية» صلبة، تنتهجها القوى الإقليمية (كالسعودية، وتركيا، ومصر، والجزائر) التي ما عادت تقبلُ بالتموضع في معسكراتٍ جاهزة، بل باتت توزعُ مصالحها بين «بريكس» والناتو، وتشتري السلاح من الغرب لتبيع الطاقة للشرق، في فلسفةٍ جديدة تضعُ «السيادة الوطنية» فوق «التبعية الأيديولوجية».

على المسرح العالمي، نلحظُ تراجعاً للمظلة الأمريكية التي باتت تعاني من «تصدعات أطلسية» داخلية، مما فتح الباب على مصراعيه لروسيا والصين لاستثمار هذا الفراغ في «الجنوب العالمي». هذا الانحسار لم يترك الإقليم في سكون، بل أدى إلى ولادة تحالفات «هجينة» وغير مسبوقة؛ كالتحالف السعودي الباكستاني الذي يمزجُ بين الثقل المالي والعمق النووي لخلق توازن ردعٍ مستقل، والتكامل الدفاعي القطري التركي الذي وصل ذروته. إننا أمام «أركيولوجيا» حقيقية، تنقبُ في ركام المنظومات التقليدية لتبني فوقها «سيادات بديلة» تعتمدُ على التحكم في الممرات البحرية (باب المندب والمتوسط والخليج) وسلاسل توريد الطاقة التي غدت «تُحرس بالرصاص» وتُدار بالذكاء الاصطناعي.

وفي خضم هذا التحول البنيوي، لا تكتمل صورة المشهد دون التوقف عند الانعطاف الحاد الذي فرضه قرار (ترمب) وتوجهات إدارته؛ إذ مثّل هذا المسار محاولةً لـ (تأميم المستقبل) عبر استهداف الروافع الأيديولوجية والسياسية للإقليم. لقد سعت هذه السياسات إلى إزاحة حركات الشعوب في المنطقه من معادلة الفعل السياسي، ومحاصرتها في زوايا (التهديد الأمني) لإخلاء الساحة لمشاريع (السيادة البديلة) التي تتبناها بعض الأنظمة. إن قرار (ترمب) لم يكن مجرد إجراءٍ إداري، بل كان محاولةً لفك الارتباط بين (الهوية الإسلامية) و(الفعل السياسي)، وهو مي}كد اصدامه بواقع الشعور العربى والاسلامى الرافض للهيمنه الترامبيه والصهيونيه .

أما في القلب النابض لهذا الإقليم، فإن «طوفان الأقصى» وما تبعه من تداعيات في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، لم يكن مجرد حدثٍ عسكري، بل كان «الزلزال» الذي كشف عورة «الردع الإسرائيلي» وأعاد تعريف الصراع كمعركة وجودية تتجاوز الوكلاء لتصل إلى المواجهة المباشرة. وفي الوقت الذي يحاول فيه الكيان الصهيوني الهروب إلى «الاستيطان» في الضفة لتعويض عمقه الأمني المفقود، تبرز المقاومة الفلسطينية كمتغيرٍ «بنيوي» لا يمكن تجاوزه، مدعومةً بحاضنةٍ شعبية أعادت الاعتبار لـ «الهوية الوطنية» كحائط صدٍ أخير أمام مشاريع التصفية.

إن الربط العضوي بين هذه الملفات يقودنا إلى حقيقةٍ فلسفية-سياسية واحدة: إن عام ٢٠٢٦ لن يكون عام الاستقرار، بل عام «الحسم اللوجستي والرقمي». ففي عالمٍ تتصارع فيه «الدول الضامنة» مع «الميليشيات التكنولوجية»، وتتحكم فيه الخوارزميات في مصائر الشعوب بقدر ما تتحكم فيه فوهات المدافع، يجد الشرق الأوسط العربي والإسلامي نفسه أمام فرصةٍ تاريخية لانتزاع مكانته كـ «قطبٍ طاقوي» وسيادي، شريطة أن ينجح في تحويل «وحدة المصير الميداني» إلى «رؤية استراتيجية موحدة» تتجاوزُ الانقسامات البينية لتواجه مخاض الأقطاب العالمية الجديدة بكل جسارة واقتدار.

يقف التقرير الاستراتيجي للعام الحادي عشر (٢٠٢٥)، تواليـاً، على أبرز الملامح الإقليمية، وعلى المتغيّرات المؤثرة في تشكّلها، ويستشرف ملامح الحالة الإقليمية للعام ٢٠٢٥. كما يقف على المتغيرات القُطْرِيَّة والإقليمية والدولية ...

ويحلل تفاعلاتها .. ويستشرف مآلاتها.

ويسرنا في جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، أن نضع بين يدي الجهات السياديه و الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين، تقريرَنا الاستراتيجي الحادي عشر؛ باكورة العقد الثاني؛ الذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي يسعى لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لدى قطاعات المسؤلين والقاده والشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي، ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً؛ نتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في ٣ إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنيًا لجميع الباحثين، والمتابعين، والقراء، والمؤسسات الأهلية والحكومية، أن يَستفيدوا أجمعون من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان، بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد

الفهـــرس

المحتويات	الكاتب	ص
السياسة الخارجية التركية لعام ٢٠٢٥: الاستمرارية والتحولات	د.كوكخان بوظباش مدير المعهد التركي للبحوث العالمية والإقليمية	١١
الحالة الإيرانية في عام ٢٠٢٥ إدارة الأزمات تحت وطأة الضغط الشامل	د.أحمد حسين مجموعة التفكير الاستراتيجي	٥٠
تطورات المشهد الإسرائيلي خلال عام ٢٠٢٥	أ.ختام عجارمة باحثة متخصصة في الشأن الإسرائيلي	٨٢
الرئاسة بمفهوم الشركات: حصاد العام الأول لرئاسة ترامب الثانية	د. عبد الرحمن السراج باحث في السياسات الأمريكية	١٢١
التقرير الروسي	أ. حازم عيّاد كاتب وباحث سياسي أردني مركز دراسات الأمة مختص في الشؤون الدولية والاستراتيجية	١٤٦
الصين ٢٠٢٥: تثبيت الداخل وتوسيع النفوذ	د. محمد مكرم بلعاوي رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط	١٧٤
أوروبا على مفترق طرق معضلة استراتيجية بين تهديدات روسية وتصدّعات أطلسية	أ. حسام شاكر كاتب ومحلل في الشؤون الأوربية والدولية	٢٠٣

السياسة الخارجية التركية لعام 2025: الاستمرارية والتحولات

د.كوكخان بوظباش

مدير المعهد التركي للبحوث العالمية والإقليمية

مستخلص

تُظهر السياسة الخارجية التركية في عام ٢٠٢٥ صورة ديناميكية تتداخل فيها عناصر الاستمرارية والتغيير. ففي ظل قيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، واصلت أنقرة بحزم مسار التطبيع وإعادة التوازن في سياستها الخارجية، وهو المسار الذي بدأته خلال السنوات القليلة الماضية. وبعد أن اختبرت تركيا كلفة المقاربات القائمة على القوة الصلبة والتصعيد والمواجهة، والتي قادتها سابقاً إلى نوع من العزلة الإقليمية، اتجهت اليوم إلى خفض منسوب التوتر مع كلٍّ من جيرانها وحلفائها الغربيين، واعتماد نهج قائم على التعاون وفق المصالح العقلانية. وقد تجلّت النتائج الملموسة لهذا التحول في طيف واسع يمتد من الخليج إلى مصر، ومن الاتحاد الأوروبي إلى آسيا الوسطى: تصالحَت تركيا مع السعودية والإمارات، وأعادت فتح قنوات الحوار مع إسرائيل ومصر، وخففت من حدة التوتر مع اليونان؛ وفي الوقت ذاته عادت للاضطلاع بدور بنّاء داخل حلف الناتو، وسعت إلى تعميق الاندماج الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي. ومن هذا المنظور، تتجسد الاستمرارية في مواصلة تقليد تركيا القائم على سياسة خارجية متعددة الأبعاد وفاعلة.

في المقابل، شهد عام ٢٠٢٥ أيضاً جملة من التحولات والانكسارات المفصلية. فقد تغير مصير حربٍ استمرت أكثر من عقد في سوريا، وأدى انهيار نظام الأسد إلى تشكّل مشهد جيوسياسي جديد في المنطقة. وبينما فتح هذا التطور نافذة فرص تاريخية أمام تركيا، مثل عودة اللاجئين وتحييد تهديد وحدات YPG، فإنه حمل في طياته مخاطر لا يُستهان بها، كالهشاشة المحتملة للاستقرار في سوريا الجديدة وإمكانية صعود عناصر متطرفة. وبالمثل، بلغ مسار السلام بين أذربيجان وأرمينيا في القوقاز عتبة قد تُفضي إلى تحول جذري في علاقات تركيا مع أرمينيا، بحيث يصبح التعاون الاقتصادي بديلاً عن عداء استمر ثلاثين عاماً. وفي الوقت ذاته، أدت عودة دونالد ترمب إلى الرئاسة في الولايات المتحدة إلى إعادة خلط الأوراق في النظام الدولي، وتسعى تركيا للتكيّف مع هذه المرحلة الجديدة. فالعلاقات مع واشنطن، التي تراكمت فيها الإشكالات على مدى سنوات، ازدادت تعقيداً في عام ٢٠٢٥، غير أن

أنقـرة واصلـت في الوقت نفسـه سياسـتها القائمـة على تحقيق توازن دقيـق بين الولايات المتحدة وروسـيا قـدر الإمكان.

على صعيـد الفـرص، يمكـن اعتبـار عـام ٢٠٢٥ بمثابـة بدايـة مرحلـة جنـي الـثمار بالنسـبة لتركيـا. فقـد بـدأت أنقـرة تحصـد مكاسـب دبلوماسـية واقتصاديـة من مصالحتهـا مـع أطـراف كانـت تنافسـها أو تعاديها لـفترة طويلـة. فالاتفاقيـات المحتملة للتجـارة الحـرة مـع دول الخليـج، وفتـح أسـواق جديـدة في إفريقيـا، واحـتمال تحديـث الاتحـاد الجمركي مـع الاتحـاد الأوروبي، وتحقيق أرقام قياسـية في صـادرات الصناعات الدفاعيـة، والاضـطلاع بـدور الوسـيط في البحـر الأسـود، كلهـا عوامـل فتحـت أمام تركيـا آفاقـاً جديدة. وتسـعى أنقـرة إلى توظيـف موقعها الجيوسـياسي وشـبكة علاقاتها المتعـددة لتكريس نفسـها مركـزاً للطاقة والتجـارة. كما أن تنامي الاتصـالات مع الصين وآسـيا يمنـح تركيـا فرصـة للتموضـع ضمـن المحـاور المتـغيرة للنظـام العالمـي. وإلى جانـب ذلك، بـات ثقل تركيـا أكثر حضـوراً على المنصـات الدولية مثل الأمـم المتحدة، ومجموعـة العشريـن، ومنظمة التعـاون الإسلامي؛ ففي عـام ٢٠٢٥، لعبـت أنقرة دوراً نشـطاً في النقاشـات المتعلقـة بإصلاح الحوكمـة العالمية، انسـجاماً مع خطـاب أردوغان القائـل إن «العـالم أكبر من خمسـة".

ومـع ذلـك، فـإن التحديـات لا تقـل خطـورة. فاسـتمرار الهشاشـة الاقتصاديـة يطـرح تسـاؤلات حـول مـدى اسـتدامة النجاحـات في السياسـة الخارجيـة. وفي ظـل ارتفـاع معـدلات التضخـم والبطالة، قـد لا تحظى التحـركات الخارجية الـكبرى بدعم داخلي كافٍ دائماً. كما أن ضعـف معـايير الديمقراطية وسـيادة القانون يجعل من الصعب بنـاء ثقـة كاملـة مـع الغـرب. وعلى الصعيد الأمنـي، قد تواجـه تركيا قـرارات صعبة في مرحلـة إعادة تشـكيل سـوريا، لا سـيما فيما يتعلـق بالتوتر مـع الولايات المتحدة بسـبب YPG، أو في ظـل النفـوذ الإيـراني في العـراق. وعلى الرغـم مـن تراجـع حـدة التوتـر في شرق المتوسـط، فـإن احـتمالات التصعيـد لم تختـفِ تمامـاً، وقد تعـود النزعـات القومية في بحـر إيجه مـع تغير الأجـواء الانتخابيـة. وإذا طال أمد الحـرب الروسـية-الأوكرانية وتعقّـدت مسـاراتها، فـإن كلفهـا الاقتصاديـة ومخاطرهـا الأمنيـة سـتؤثر على تركيا على نحـوٍ أعمـق. كما أن التحديـات المحتملـة في التعامـل مـع إدارة ترمب، مثل السياسـات

الحمائيـة أو النزعـات الانعزالية الأمريكيـة، قد تفرض على تركيا إعادة تكييف سياسـاتها التجاريـة والدفاعية.

ضمـن هـذا المشـهد المعقـد، ارتكـزت بوصلـة السياسـة الخارجية التركيـة في عام ٢٠٢٥ على مبـدأ تعظيـم المصالـح العقلانيـة والبحـث عـن تـوازن مـرن. فقـد أدركت أنقـرة، اسـتناداً إلى تجاربهـا الأخيرة، أن الابتعـاد الكامـل عـن التحالـف الغـربي يحمـل كلفـة مرتفعـة، فسـعت إلى إعـادة التموضـع ضمـن هـذا الإطـار. وفي الوقـت نفسـه، تعمـل على توسـيع مجال حركتهـا في نظام دولي متعـدد الأقطاب عبر تطويـر علاقاتها مع مراكـز القـوة الصاعـدة، مثل الصين وروسـيا والهنـد ودول الخليج وإفريقيا. وسـيعتمد نجـاح هذه الاستراتيجيـة المزدوجة بدرجة كـبيرة على قدرة تركيـا على تنفيذ إصلاحات داخليـة، وتعزيـز متانتها الاقتصاديـة، والتصرف بمهارة دبلوماسـية عاليـة. وبالنظر إلى الأشـهر الأولى مـن عـام ٢٠٢٥، يبـدو أن تركيـا قـد قطعـت شـوطاً مـهماً في إدارة هذه المعادلـة الصعبة.

وخلاصـة القـول، تعكس السياسـة الخارجية التركيـة في عام ٢٠٢٥ سـعياً دؤوباً للتكيّـف مـع التحـولات العالميـة والإقليميـة المتسـارعة، مـع الحفـاظ على تـوازن دقيق بين المصالـح الوطنيـة والطموحـات الاستراتيجيـة. فالنجاحـات المحققـة، إلى جانـب التحديـات القائمـة، سـتحدد مـا إذا كانت مكانـة تركيا كقـوة إقليمية آخذة في الترسـخ أم لا. وفـيما تبحـر تركيـا في بحـر إقليمي ودولي مضطـرب، فإنها تضبط مسـارها بحذر، وتعـدّل أشرعتهـا وفق اتجـاه الريـاح، مترقبة الفـرص ومتيقظة للمخاطر. وبهـذا المعنى، يبـدو أن عـام ٢٠٢٥ مرشـح لأن يُسـجَّل في تاريـخ السياسـة الخارجية التركيـة بوصفه عامـاً امتزجـت فيـه الاسـتمرارية بالتغيير على نحـوٍ لافت.

تمهيد

انتهجت تركيا في سياستها الخارجية خلال عام ٢٠٢٥، استراتيجية متعددة الأبعاد، ضمت في طياتها عناصر الاستمرارية من جهة، وتحولات جوهرية من جهة أخرى. فبينما يستمر الاستقرار السياسي في الفترة الرئاسية الثالثة للرئيس رجب طيب أردوغان، الذي يتولى السلطة منذ أكثر من ٢٠ عاما، يظهر بوضوح نهج "إعادة ضبط المسار السياسي" الذي جرى تبنيه في السنوات الأخيرة في السياسة الخارجية. وتتحرك البلاد بهدف الحفاظ على استقلاليتها الاستراتيجية، مركزةً على تطوير علاقاتها مع حلفائها الغربيين، وفي الوقت ذاته بناء شراكات متعددة الأوجه على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

يحلل هذا التقرير في إطار أكاديمي، السياسة الخارجية التركية لعام ٢٠٢٥ على المستوى الإقليمي، متناولاً السياسات التي تظهر الاستمرارية، ونقاط تحولها، والفرص الناشئة، والتحديات المستمرة.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

سوريا

شكلت التطورات التي شهدتها سوريا في نهاية عام ٢٠٢٤ تحولاً حاسماً في السياسة الخارجية التركية. فقد أدى نجاح عناصر المعارضة التي دعمتها أنقرة لأكثر من عقد من الزمن في إسقاط نظام بشار الأسد، إلى فتح باب حقبة جديدة لدى الجارة سوريا. بدأت تركيا ولأول مرة منذ سنوات تشعر بالأمل تجاه إمكانية إرساء السلام والاستقرار في جارتها. وفي هذا السياق، اكتسبت قضية إعادة إعمار سوريا والعودة الطوعية لملايين اللاجئين أولوية قصوى لدى الحكومة التركية.

من ناحية أخرى، فإن فراغ السلطة في سوريا يحمل في طياته فرصاً ومخاطر بالنسبة لتركيا. ويبرز وضع وحدات حماية الشعب "ي ب ك" الذراع السوري لتنظيم حزب العمال الكردستاني "بي كا كا" كقضية حرجة للغاية. وتصر أنقرة، بالتعاون مع إدارة دمشق الجديدة، على تصفية هذا التنظيم، وترغب في إخراج مقاتليه الأجانب

من البلاد ودمج القوى المتبقية في وحدات محلية تابعة لوزارة الدفاع السورية. إن تحقيق نتائج في هذا الهدف من شأنه أن يقلل من تهديد الإرهاب المنطلق من سوريا، ويترك أثراً إيجابياً على سياسة تركيا تجاه العراق أيضاً.

ومع ذلك، فإن صعود هيئة تحرير الشام التي تتخذ من إدلب مركزاً لها، وتزايد نفوذها ميدانياً، يشكل تحدياً جديداً لتركيا؛ حيث تحاول أنقرة حماية مصالحها من خلال الموازنة بين "الجيش الوطني السوري" الذي تدعمه، وبين هيئة تحرير الشام التي تتعامل معها بحذر.

ولا يزال استمرار دعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب في سوريا يشكل موضوع توتر جدي في العلاقات بين أنقرة وواشنطن. وعلى الرغم من سعي تركيا لإيجاد توافق مع الولايات المتحدة بشأن هذا الملف في عام ٢٠٢٥، إلا أنه لم يتجاوز الخلافات الجوهرية في وجهات النظر بعد. في السيناريو المتفائل، من الممكن أن تعترف واشنطن بمخاوف تركيا الأمنية وتحد من دعمها للوحدات، مقابل تجنب أنقرة القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق في شمال شرق سوريا. وفي المقابل، يحمل السيناريو الأكثر سلبية خطر مواجهة ميدانية بين الجيش التركي والمجموعات التي تدعمها الولايات المتحدة؛ إن تضارب المصالح هذا قد يلحق أضراراً لا يمكن إصلاحها في العلاقات الثنائية، وقد يحول سوريا مجدداً إلى ساحة لـ حروب بالوكالة. بناءً على ذلك، سيبقى ملف مستقبل سوريا واحداً من أكثر الملفات التي تديرها تركيا بحذر في سياستها الخارجية (أركان vd.، ٢٠٢٥؛ أوزديليك، ٢٠٢٥).

العراق

دخلت تركيا عام ٢٠٢٥ وهي تشهد حقبة من «التطبيع والتعاون» في علاقاتها مع العراق. فمنذ أواخر عام ٢٠٢٣، تصاعدت وتيرة الحوار بين أنقرة وبغداد، وفُتحت صفحة جديدة في العلاقات بزيارة الرئيس أردوغان التاريخية إلى بغداد. ووقع البلدان مذكرات تفاهم في مجالات شتى؛ من التجارة إلى الطاقة، مع التركيز بخاصة على «مشروع طريق التنمية العراقي». ويُعد هذا المشروع الضخم للبنية التحتية، الذي يهدف لربط الخليج العربي بأوروبا عبر تركيا، مبادرة استراتيجية

ستسهم في رفاهية المنطقة واستقرارها، فضلاً عن زيادة حجم التجارة التركية. كما يمتلك هذا المشروع القدرة على تشكيل «مسار بديل» لمواجهة ممر (الهند-الشرق الأوسط-أوروبا) الذي خُطط له عبر إسرائيل واستبعد تركيا.

أما في البعد الأمني، فقد برزت مكافحة تنظيم (PKK) الإرهابي كواحدة من أهم نقاط التقارب بين أنقرة وبغداد. ويُعد إعلان الحكومة المركزية العراقية رسمياً تنظيم (PKK) «تنظيماً إرهابياً محظوراً» مكسباً هاماً بعد سنوات طويلة من التوتر. وتهدف تركيا، بالتنسيق مع إدارة بغداد التي أقامت معها علاقات ودية، إلى تضييق الخناق على وجود (PKK) في شمال العراق. ومع ذلك، ثمة تحديات قد تعرقل لوحة التعاون هذه؛ إذ تبرز مخاوف من احتمال قيام «الميليشيات الموالية لإيران» والفاعلة في السياسة العراقية بعرقلة الخطوات المتخذة بين أنقرة وبغداد، فضلاً عن احتمال أن تؤدي الانتخابات العراقية عام ٢٠٢٥ إلى تغيير الحكومة الودية الحالية. لذا، ستواصل تركيا طوال عام ٢٠٢٥ نهج الدبلوماسية الوثيقة مع كل من الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق لمنع تصاعد التوترات. ويتم الحفاظ على دفء العلاقات بخاصة مع إدارة «بارزاني» في أربيل، بينما يتزايد الضغط من جانب أنقرة على خط «طالباني» الذي يُنظر إليه كحليف لـ (PKK) وامتداداته في سوريا. وفي المحصلة، فإن الحفاظ على الزخم المكتسب مع العراق يمثل فرصة حرجة لنفوذ تركيا الإقليمي وأمن حدودها على حد سواء (أوزتورك، ٢٠٢٥؛ غوكشاي ورمضان).

"إسرائيل" وفلسطين

أحدثت حرب غزة التي اندلعت في أواخر عام ٢٠٢٣ انكساراً مفاجئاً في سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط. إذ جرى تعليق عملية التطبيع التي بدأت مع إسرائيل في السنوات الأخيرة بسبب هجوم حماس في أكتوبر ٢٠٢٣ والعمليات العسكرية الإسرائيلية القاسية التي أعقبت الهجوم ضد غزة. وقد دفع هذا المناخ من الصراع، الذي راح ضحيته عشرات الآلاف من الفلسطينيين، أنقرة إلى وضع مسافة مجدداً في علاقاتها مع تل أبيب. لقد أجبرت تركيا، التي تعد واحدة من أقوى

الداعـمين لفلسـطين في المنطقـة، على ممارسـة دبلوماسـية مكثفـة طـوال فترة الحـرب؛ فقامـت بمبـادرات وسـاطة لتأسـيس وقـف دائـم لإطلاق النـار، وأرسـلت أطناناً من المسـاعدات الإنسـانية إلى غـزة، وقـادت مبـادرات دوليـة للدفـاع عـن حقوق الشـعب الفلسـطيني. وأكـدت أنقـرة مجـدداً على رؤيـة حـل الدولـتين، معربـةً عـن اسـتعدادها للقيـام بـدور "الدولـة الضامنة" في أي اتفـاق سلام مسـتقبلي (آران، ٢٠٢٥؛ مؤمينوف، ٢٠٢٥).

ولكـن العمليـات العسـكرية الإسرائيليـة اسـتمرت طـوال عـام ٢٠٢٤، ولم يهدأ الصراع بالسرعـة المطلوبـة لأن الولايات المتحدة واصلت دعمهـا غير المشروط لحليفتها تـل أبيـب. ومع الدخول في عـام ٢٠٢٦، يُناقش تأثير تغـيير الإدارة في الولايات المتحدة على معادلـة الصراع؛ حيـث تراقـب أنقـرة عـن كثـب تحـركات فريـق ترمـب المحتملـة لوقـف النزاع.

وتهـدف تركيـا في المشـهد الجديـد إلى أن تكون فـاعلاً رئيسـياً في إعـادة إعمار غزة وتأسـيس سلام دائـم، مسـتمدةً قوتها مـن روابطها التاريخيـة والثقافية. ومـع ذلك، فإن موقـف أنقـرة المؤيـد لفلسـطين يحمـل في طياتـه احـتمالات توتـر مـع إسرائيـل وبعض الدوائـر الغربيـة، لاسـيما داخـل الكونجـرس الأمريكـي. وفي الواقـع، فـإن تصريحات الرئيـس أردوغـان الحادة إبـان العـدوان على غـزة، وخطابـه المنـاصر لحركة حمـاس، قد أثـارا حفيظـة أوسـاط في الكونجـرس الأمريكـي، ممـا دفعهـم لإثـارة تسـاؤلات حول مـدى إمكانيـة التعويـل على تركيـا (كحليف).

في هـذا السـياق، تسـعى أنقـرة، إلى جانـب دورهـا كوسـيط فاعـل في المنطقة، إلى حـلّ سـوء الفهـم مـن خلال إبقـاء قنـوات التواصـل مفتوحـة، لا سـيما مع واشـنطن. وتهـدف تركيـا إلى دعـم القضيـة الفلسـطينية وإعـادة إحيـاء الحـوار المتعثر مـع إسرائيل عندمـا تتهيـأ الظـروف، وذلـك عبر الموازنة بين الدبلوماسـية الإنسـانية وعنـاصر القوة العسـكرية. (مؤمينـوف، ٢٠٢٥).

دول الخليج ومصر

يُعد العنصر الأكثر بروزاً لسياسة الاستمرارية التركية في الشرق الأوسط هو مواصلة الزخم الإيجابي الذي تحقق في الآونة الأخيرة بالعلاقات مع الملكيات الخليجية ومصر أيضا خلال عام ٢٠٢٥ (Stein ٢٠٢٥). وبفضل الانفتاحات الدبلوماسية التي بدأت منذ عام ٢٠٢١، تركت أنقرة التوترات السابقة مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وراء ظهرها إلى حد كبير. وقد منحت خطوة التطبيع هذه، الاقتصاد التركي متنفساً كبيراً؛ حيث ساهمت الصناديق والاستثمارات الخليجية في دعم احتياطيات النقد الأجنبي وتعزيز الاستقرار المالي خلال الفترات الصعبة.

ويبرز الاتفاق الدفاعي الضخم الموقع مع السعودية في يوليو ٢٠٢٣ كمثال لافت على ذلك؛ حيث وقعت الرياض مع أنقرة أكبر عقد لتصدير الصناعات الدفاعية في تاريخ تركيا، لشراء طائرات بيرقدار أقينجي المسيرة. ويُنظر إلى هذا الاتفاق كناتج ملموس للحركة الدبلوماسية المكثفة التي قادها الرئيس أردوغان تجاه الخليج، مما يعكس تعمق التعاون في مجالات الإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا بين تركيا وكل من السعودية والإمارات (Sahide Vd ٢٠٢٥; Üçağaç ٢٠٢٥).

يخدم هذا الوضع أهداف دول الخليج المتمثلة في تعزيز قدراتها الدفاعية من جهة، ويفتح آفاقاً جديدة أمام شركات الدفاع التركية في أسواق وشراكات جديدة من جهة أخرى. ومن التطورات المهمة الأخرى على الجبهة الخليجية، تركيز تركيا على هدف توقيع اتفاقية تجارة حرة مع مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة للمفاوضات التي تسارعت خلال عام ٢٠٢٤، تبدو أنقرة قريبة من توقيع هذه الاتفاقية في عام ٢٠٢٦، مما سيفتح الطريق أمام الاستثمارات المتبادلة والتعاون في مجال الطاقة. علاوة على ذلك، تسعى أنقرة لـ التنسيق في السياسة الخارجية مع الجهات الخليجية الفاعلة مثل السعودية والإمارات وقطر لمواجهة التحديات الجيوسياسية الإقليمية. ومع تشكل ميزان القوى في الشرق الأوسط في عام ٢٠٢٥، قدم التقارب بين تركيا والخليج مزايا استراتيجية لكلا الجانبين: يدعم رأس المال والاستثمارات الخليجية الاقتصاد التركي، بينما يمكن للنفوذ العسكري والدبلوماسي التركي معالجة

المخاوف الأمنية الإقليمية للخليج (تور، ٢٠٢٥).

من ناحية أخرى، دخلت العلاقات بين تركيا ومصر مسار التطبيع بعد فترة طويلة؛ حيث جرى تبادل السفراء في عام ٢٠٢٣ ليستعيد التمثيل الدبلوماسي كامل أركانه. وتحاول أنقرة والقاهرة تهدئة التنافس السابق في قضايا تمتد من شرق المتوسط إلى ليبيا. ويُتوقع في عام ٢٠٢٦ أن تبرز مجالات التعاون البراغماتي (مثل التجارة، خطوط نقل الطاقة، وترسيم الحدود البحرية) بما يخدم مصالح كلا البلدين. وختاماً، يظل الحوار البناء الذي جرى تطويره مع دول الخليج ومصر عنصراً إيجابياً ثابتاً في استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط (شتاين، ٢٠٢٥).

إيران

تُعد العلاقة مع الجارة إيران واحدة من أدق التوازنات في رقعة الشطرنج الشرق أوسطية بالنسبة لتركيا. في عام ٢٠٢٥، ستظل إيران عاملاً مهماً عند تقاطع كل من الديناميكيات الإقليمية وتنافس القوى العظمى.

ومع تولي دونالد ترمب السلطة في واشنطن، نشأت توقعات بعودة سياسة "الضغط الأقصى" ضد إيران، مما قد يؤدي إلى تصعيد الصراعات الإقليمية بالوكالة وزيادة العقوبات الاقتصادية على طهران، وهو ما يمثل تحدياً قد يرفع وتيرة التوتر الإقليمي.

تتبع تركيا سياسة حذرة للغاية ومتوازنة تجاه إيران؛ فبينما تتجنب أنقرة المواجهة المباشرة مع جارتها، فإنها تحافظ على موقفها الاحترازي ضد الخطوات الإيرانية التي قد تزعزع الاستقرار الإقليمي. إن تراجع النفوذ الإيراني في سوريا خلال المرحلة الانتقالية ما بعد الأسد قد منح تركيا مجالاً جديداً للمناورة، ولكنه خلق في الوقت ذاته حالة من «عدم اليقين» في العلاقات التركية الإيرانية (Memeti ٢٠٢٥؛ Hosseinzadeh & Nasiri ٢٠٢٥).

وقد أدى الموقف الإسرائيلي المتشدد ضد حزب الله المدعوم من إيران والجماعات المسلحة الأخرى خلال حرب غزة عام ٢٠٢٤، فضلاً عن بعض

الهجمات على الأراضي الإيرانية، إلى إضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة.

وبالنظر إلى احتمالية اتخاذ إدارة ترمب خطوات تضيق الخناق على إيران، يجب على تركيا أن تكون مستعدة لـ احتمالية حدوث أزمة في حدودها الشرقية، تضاف إلى التوترات في الشمال (أوكرانيا) والجنوب (سوريا). إن حدوث عدم استقرار جدي في إيران يُعد سيناريو غير مرغوب فيه لأنقرة؛ لما قد يسببه من تدفق لموجات اللاجئين، وتحول الجماعات المرتبطة بـ "بي كا كا" داخل الأراضي الإيرانية مثل PJAK إلى تهديد أمني مباشر بالنسبة لتركيا.

ستواصل أنقرة في عام ٢٠٢٥ ممارسة دبلوماسية متعددة الأوجه مع طهران؛ فبالرغم من تضارب المصالح أحياناً في القضايا الإقليمية (مثل مستقبل العراق وسوريا)، سيتم السعي للحفاظ على التعاون في مجالات تجارة الطاقة وأمن الحدود.

وبينما كان للانعكاسات الإيجابية للتقارب الأخير بين المملكة العربية السعودية وإيران (إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بموجب اتفاق بكين ٢٠٢٣) أصداء على المنطقة، فقد اتخذت تركيا أيضاً موقفاً حذراً في إطار من التوازن. وتفضل أنقرة دعم أسس «الترابط الاقتصادي والتوافق» بدلاً من تأجيج الخلافات المذهبية في التنافس الإقليمي.

وباختصار، تواجه تركيا فرصاً وتحديات على الجبهة الإيرانية في عام ٢٠٢٦: فالحفاظ على التوازن الدبلوماسي مهمة دقيقة، إذ لا ينبغي عزل إيران تماماً واستفزازها، ولا الاقتراب منها لدرجة تعريض العلاقات مع الغرب للخطر. وتسعى تركيا جاهدةً للحفاظ على هذا التوازن من خلال التصرف بمرونة وفقاً للظروف المتغيرة (Pourdast et al.، ٢٠٢٥).

ليبيا وشمال إفريقيا

تُعد شمال إفريقيا جغرافيا أخرى تمتلك فيها تركيا نفوذاً ملموساً ضمن سياستها في الشرق الأوسط. وبرز الثقل العسكري والدبلوماسي لأنقرة خلال السنوات الأخيرة وبخاصة في ليبيا؛ حيث أثرت العناصر العسكرية التركية

والطائرات المسيرة، الموجودة في ليبيا منذ عام ٢٠١٩ بدعوة من الحكومة الشرعية في طرابلس، على موازين القوى في شرق البلاد، وكان لدعم تركيا دور كبير في وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه عام ٢٠٢٠.

ومع حلول عام ٢٠٢٥، يساهم استمرار العملية السياسية في ليبيا على الرغم من هشاشتها في منع نشوب صراعات واسعة النطاق قد تهدد الأمن القومي التركي وبقاءها. وبينما تدعم أنقرة أهداف إحلال السلام الدائم وتشكيل حكومة موحدة في ليبيا، فإنها تراعي أيضاً مصالحها الاقتصادية مثل اكتشافات النفط والغاز ومناقصات البنية التحتية. كما أن تحسن العلاقات مع مصر، الدولة الهامة الأخرى في شمال إفريقيا، يحمل إمكانية تخفيف حدة التنافس التركي المصري في الساحة الليبية. علاوة على ذلك، شهدت علاقات تركيا التجارية والثقافية مع دول المنطقة مثل تونس والجزائر والمغرب زخماً متزايداً في عام ٢٠٢٥. وتسعى أنقرة لاستكشاف فرص التعاون متعدد الأطراف في المنطقة من خلال مواصلة حوارها مع هذه الدول في منصات مثل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. وبعامة، ستسعى تركيا في عام ٢٠٢٦ لاتباع سياسة خارجية نشطة ومتوازنة ومتعددة الأوجه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لحماية مصالحها الأمنية وتقييم الفرص الاقتصادية والدبلوماسية (Salameh ٢٠٢٥).

أوروبا

العلاقات التركية–الأوروبية:

يهيمن توجه البراغماتية والتعاون القائم على المصالح على علاقات تركيا مع القارة الأوروبية في عام ٢٠٢٥. وعلى الرغم من تجميد مفاوضات العضوية الكاملة فعلياً، تحاول أنقرة وبروكسل المضي قدماً في الحوار في المجالات التي تتقاطع فيها المصالح المتبادلة. وتأتي قضايا تحديث الاتحاد الجمركي ومنح تحرير التأشيرات للمواطنين الأتراك على رأس أجندة التعاون الملموس لعام ٢٠٢٥.

ويتزايد على الجانب الأوروبي، الحديث عن فكرة تعميق التكامل مع تركيا

في نطاق واسع يشمل المنتجات الصناعية والزراعة والخدمات والسوق الرقمي، وصولاً إلى معايير الاتفاق الأخضر. وفي الواقع، طالبت منظمة (Business Europe)، وهي واحدة من أكبر اتحادات عالم الأعمال في أوروبا، ببدء عملية تحديث الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا دون شروط مسبقة. ومن المتوقع في حال اتخاذ مثل هذه الخطوة أن يزداد حجم التجارة والتكامل الاقتصادي بين الطرفين ازدياداً كبيراً.

أما من منظور تركيا، فقد ساهمت الخطوات التي اتخذت عام ٢٠٢٤ بقيادة وزير المالية محمد شيمشك لإعادة الاقتصاد إلى القواعد العقلانية، في خلق مناخ إيجابي في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. إن حاجة الاقتصاد التركي للتمويل الخارجي وهدف توسيع أسواق التصدير يشكلان حافزاً هاماً لأنقرة للحفاظ على علاقات بناءة مع الاتحاد؛ حيث يأتي أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا من دول الاتحاد الأوروبي، الذي يُعد أكبر شريك تجاري لها. ويعمل هذا الاعتماد المتبادل كـ "مرساة" تمنع القطيعة الكاملة في العلاقات على الرغم من التوترات السياسية الدورية.

سيعتمد مسار العلاقات في عام ٢٠٢٦ إلى حد كبير على الإدارة الصحيحة لـ المصالح الاستراتيجية المتبادلة. ففي الجبهة الأوروبية، تجعل الثغرات الأمنية واحتياجات الطاقة التي أفرزتها حرب أوكرانيا، بالإضافة إلى الرغبة في الحفاظ على التنافسية أمام الصراع الأمريكي-الصيني، من تركيا شريكاً محتملاً قوياً. على سبيل المثال، اكتسب دور تركيا كـ مركز لنقل الطاقة أهمية كبرى في مساعي الاتحاد الأوروبي لتأمين إمدادات طاقة بديلة، حيث يُطرح نقل غاز بحر قزوين ومصادر الشرق الأوسط المحتملة إلى أوروبا عبر تركيا (Müftüler & Taǧan ٢٠٢٥).

ومع ذلك، قد تستدعي أوجه القصور في القدرات الدفاعية الأوروبية تعاوناً أوثق مع تركيا، القوة العسكرية البارزة في حلف الناتو. واحتمالية تبني الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة ترمب نهجاً أكثر تحفظاً تجاه الأمن الأوروبي قد تدفع الاتحاد الأوروبي إلى النظر في خيارات مثل التعاون الدفاعي مع تركيا بصورة أكثر إيجابية.

ومع ذلك، ما زالت بعض المشاكل البنيوية تنتظر الحل، وتشكل عائقا في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، مثل القضية القبرصية، ونزاعات الصلاحية البحرية في شرق المتوسط، والمخاوف الأوروبية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا. يتعين على أنقرة، في عام ٢٠٢٥، إعطاء الأولوية للقضايا التي تحركها المصالح المشتركة، مثل تحديث الاتحاد الجمركي، واتخاذ خطوات لتحسين صورتها في أوروبا. إن بناء الثقة، لاسيما في مجالي سيادة القانون والحقوق الأساسية، سيجعل الجانب الأوروبي أكثر انفتاحاً على التعاون.

وباختصار، اتخذت العلاقات التركية الأوروبية في عام ٢٠٢٥ مساراً تدريجياً قائماً على المصالح المشتركة بدلاً من تحقيق قفزة كبيرة. وقد تبنّى الجانبان نهج "إدارة العلاقات دون قطعها"، متجهين نحو نموذج شراكة قائم على المصالح المتبادلة في مجالات مثل الهجرة والتجارة والطاقة والأمن. ويُنظر إلى هذا المسار على أنه عقلاني في ظل حالة الغموض الجيوسياسي الراهنة والحاجة إلى صيغة الربح المتبادل للطرفين (Oğnaç & Aydın ٢٠٢٥).

شرق البحر الأبيض المتوسط واليونان:

برزت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة كجبهة شهدت انخفاضاً في حدة التوتر في السياسة الخارجية التركية خلال الفترة الأخيرة. فبعد أن وصلت أزمات مناطق الصلاحية البحرية والتنقيب عن الغاز الطبيعي إلى ذروتها في عام ٢٠٢٠، بدأت في الانحسار تدريجياً بعد عام ٢٠٢١.

فقد ساهم مناخ "دبلوماسية الزلازل" الذي بدأ بدعم اليونان لتركيا عقب كارثة الزلزال الكبير في عام ٢٠٢٣، في تلطيف الأجواء بين البلدين. وعززت الزيارات المتبادلة واللقاءات بين قادة تركيا واليونان في عام ٢٠٢٤ هذه الأجندة الإيجابية؛ مما أدى إلى سيادة أجواء هادئة نسبياً في بحر إيجة خلال عام ٢٠٢٥ (Oxford Analytica ٢٠٢٥).

ساهم هذا المناخ في تعزيز التضامن داخل حلف الناتو، وكان انخفاض التوتر في إيجة عنصراً ساعد ولو جزئيا في التقليل من انحسار مساحات الثقة بين تركيا

والغرب. فعلى سبيل المثال، انعكس الحفاظ على الهدوء في عام ٢٠٢٤ ببحر إيجة بإيجابية على المسار العام للعلاقات مع الولايات المتحدة؛ حيث لاحظت واشنطن موقف أنقرة البناء ووافقت على بيع طائرات مقاتلة من طراز F-١٦ لتركيا.

أما فيما يتعلق بأولويات تركيا في شرق المتوسط لعام ٢٠٢٥، فقد ظلت القضية القبرصية في مقدمة الأجندة. وتواصل أنقرة جهودها للاعتراف الدولي بـ "جمهورية شمال قبرص التركية"، وتمارس دبلوماسية مكثفة لرفع مكانة الجمهورية لدى مختلف الدول وفي منصات مثل منظمة التعاون الإسلامي (Akا ٢٠٢٥).

من ناحية أخرى، اعتبر قرار الولايات المتحدة برفع حظر الأسلحة عن إدارة جنوب قبرص الرومية والبدء بتقديم مساعدات عسكرية لجنوب الجزيرة منذ عام ٢٠٢٢، تطوراً أثر سلباً على التوازن الحساس في القضية القبرصية على حساب تركيا. وتراقب أنقرة عن كثب زيادة القدرات التسليحية للجانب الرومي، معربة عن قلقها من أن ذلك سيجعل احتمالية الحل في الجزيرة أكثر صعوبة. وستواصل تركيا في عام ٢٠٢٥ الدفاع عن أطروحة "حل الدولتين" في الساحة الدولية، مع التأكيد على حقوقها والتزاماتها في إطار قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYP) ونظام الضمانات.

وعلى صعيد شرق المتوسط بعامة، تظل تركيا حازمة في حماية مصالحها في مناطق الصلاحية البحرية وفقاً لعقيدة "الوطن الأزرق" (Geytsmanا ٢٠٢٥). وتتصدر الاتصالات الدبلوماسية المشهد لمنع تكرار أزمات "نافتكس" (NAVTEX) والأبحاث السيزمية التي حدثت في عام ٢٠٢٠ مع اليونان وجنوب قبرص الرومية. وبفضل إحياء المحادثات الاستكشافية مع أثينا وإصلاح العلاقات مع تل أبيب والقاهرة، قللت أنقرة من خطر العزلة في شرق المتوسط. وقد يفتح الحوار المستعاد مع إسرائيل ومصر، فرصاً لتركيا التي استُبعدت سابقاً من تشكيلات مثل "منتدى غاز شرق المتوسط" للانخراط في معادلات التعاون في مجال الطاقة.

وختاماً، بدا بُعد شرق المتوسط وإيجة في علاقات تركيا مع أوروبا خلال عام ٢٠٢٥ مستقراً نسبياً. هذا الاستقرار المستمر يسهل على تركيا التركيز على قضايا

السياسة الخارجية الحرجة الأخرى (مثل حرب أوكرانيا وتطورات الشرق الأوسط) ويقلل من المشاكل الخلفية مع حلفاء الناتو. ومع ذلك، فإن أي توتر غير متوقع قد ينشأ مجدداً في إيجة أو شرق المتوسط قد يضع تركيا مرة أخرى في خضم مفاوضات صعبة ثنائية ومتعددة الأطراف. بناءً عليه، ستتبع أنقرة خلال عام ٢٠٢٦ سياسة "التفاؤل الحذر" تجاه القضايا المتعلقة بجارتيها: اليونان وقبرص، محاولةً حماية خطوطها الحمراء دون قطع خيوط الحوار (Geytsman، ٢٠٢٥؛ Akı، ٢٠٢٥).

الولايات المتحدة والناتو

العلاقات التركية-الأمريكية:

حافظت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة في عام ٢٠٢٥ على أهميتها الاستراتيجية، إلا أنها سارت فوق توازن هش نتيجة تراكم الخلافات في السنوات الأخيرة. وقد شهدت العلاقات تحسناً جزئياً عقب موافقة تركيا على عضوية السويد في الناتو في عام ٢٠٢٤، وصدور الضوء الأخضر من واشنطن لصفقة طائرات F-١٦ التي طال انتظارها. واعتُبرت هذه الخطوات المتبادلة إيجابية لتعزيز تضامن الحلف وتوسيعه، إلا أن القضايا الجوهرية ظلت دون حلول نهائية.

من أبرز هذه القضايا، أزمة شراء منظومة الدفاع الجوي إس-٤٠٠. فمشكلة استبعاد أنقرة من برنامج إف-٣٥ وفرض عقوبات أمريكية عليها بسبب شرائها منظومة إس-٤٠٠ من روسيا لم تُحل حتى نهاية عام ٢٠٢٥. وبينما ترفض تركيا التخلص من منظومة إس-٤٠٠ أو دمجها في منظومة الناتو، فإن واشنطن لم تتراجع عن موقفها في هذه القضية (Kibaroğlu، ٢٠٢٥).

أما الخلاف المزمن الآخر فهو السياسة في سوريا وقضية وحدات حماية الشعب (YPG). فالدعم الأمريكي لـ"قوات سوريا الديمقراطية" يُنظر إليه في أنقرة كتهديد مباشر للأمن القومي. ويمكن القول إن عام ٢٠٢٥ شهد بلوغ الصبر التركي ذروته.

وتبقي أنقرة خياراتها مطروحة للقضاء على فروع حزب العمال الكردستاني في سوريا. وتُشير إلى أن القوات المسلحة التركية قد تشن عملية عسكرية شاملة في شمال

سـوريا إذا لم تُحـدد واشـنطن جدولاً زمنيـاً لانسـحابها أو تُوقف دعمها لوحـدات حماية الشـعب (Özdilek، ٢٠٢٥). يشـكل هـذا الأمـر نقطـة مفصليـة في مسـتقبل العلاقـات التركيـة الأمريكية.

في الواقـع، يـشير الخبراء إلى أنـه إذا لم تنسـحب الولايـات المتحـدة بالكامـل مـن سـوريا بحلول عام ٢٠٢٥، فإن خطر نشـوب صراع مباشر بين أنقرة وواشـنطن بشـأن وحـدات حمايـة الشـعب الكرديـة قـد يـزداد. كما يرتبط جـزء مـن الانتقـادات الموجهة لتركيا من واشـنطن بموقفهـا من القضية الفلسـطينية الإسرائيلية. فقد أثـارت انتقادات الرئيـس أردوغـان اللاذعـة لإسرائيل، وبعـض التصريحـات التي أدلى بهـا خلال حرب غـزة عـام ٢٠٢٤، ردود فعـل في الولايـات المتحـدة، ولاسـيما داخل الكونغـرس. وقد بـرز هـذا الوضـع كنقطـة خلاف جديـدة في العلاقـات مـع الولايـات المتحـدة في عـام ٢٠٢٥. ويشـكك بعـض السياسـيين الأمريكـيين في مصداقيـة تركيـا كحليـف في الناتو ويؤكـدون أن اسـتمرار الخطـاب المعـادي لإسرائيل سـيضر بالعلاقـات الثنائية.

على الرغـم مـن مصـادر التوتـر هـذه جمعـاء، تتوفـر أيضـاً مجـالات تعـاون ذات منفعـة متبادلـة في العلاقـات التركيـة الأمريكيـة، ويـأتي التبـادل التجـاري في مقدمتها. ففـي السـنوات الأخيرة، ازداد حجـم التبـادل التجـاري بين الولايـات المتحـدة وتركيا بصـورة ملحوظـة، ما جعـل الولايات المتحـدة ثاني أكبر سـوق تصدير لتركيـا. ويرغب الجانبـان في الحفـاظ على هـذا الزخـم التجـاري في عـام ٢٠٢٥ وزيادته في عـام ٢٠٢٦. إلا أنـه في حـال تنفيـذ وعـود إدارة ترمـب الحمائيـة، كفرض رسـوم جمركية بنسـبة ٢٥٪ على الـواردات، فقـد تتأثـر الصـادرات التركية سـلباً. علاوة على ذلك، تُقدّر واشـنطن، وإنْ بحـذر، دور تركيـا كوسـيط في الحـرب الروسـية الأوكرانيـة والأزمـات في الشرق الأوسـط. وعلى وجـه الخصوص، سـاهمت الاتفاقيـات التي تضمن اسـتمرار صادرات الحبـوب الأوكرانيـة عبر البحـر الأسـود، والمسـاعي الراميـة إلى جمـع روسـيا وأوكرانيا على طاولـة المفاوضـات، في تعزيـز مكانـة أنقـرة في المجتمع الـدولي. تُقـدّر إدارة ترمب دور تركيـا كوسـيط عالمـي. وقد أعلـن الرئيس ترمب، مُشـدداً عـن علاقتـه الممتازة مع أردوغـان، ودعمـه لجهـود الـسلام التركيـة. فعلى سـبيل المثـال، تُبرهـن مشـاركة وزير الخارجيـة الأمريكـي (ماركـو روبيـو في حكومـة ترمـب) المُزمعـة في محادثـات الـسلام

الروسية الأوكرانية المُقرر عقدها في إسطنبول في مايو ٢٠٢٥، فضلاً عن وضع ترمب في جدول أعماله إمكانية حضوره القمة بصفة مراقب، على مصداقية واشنطن لدى تركيا في هذا الشأن (Kibaroğlu، ٢٠٢٥؛ Özdilek، ٢٠٢٥).

اتسمت العلاقات التركية الأمريكية في عام ٢٠٢٥ بتعدد جوانبها. ترسم المصالح الاستراتيجية المشتركة (دفاع الناتو، والسعي لتحقيق الاستقرار الإقليمي، والروابط الاقتصادية) من جهة، والخلافات العميقة (منظومة إس-٤٠٠، ووحدات حماية الشعب، وحقوق الإنسان، والسياسة تجاه إسرائيل) من جهة أخرى، وُجهةً للعلاقات الثنائية. وبينما تبذل أنقرة جهوداً حثيثة للتكيف مع الإدارة الأمريكية الجديدة، فإنها لا تزال مصممة على حماية سيادتها وأولوياتها الأمنية. وسيكون الحفاظ على هذا التوازن الدقيق التحدي الأكبر الذي يواجه تركيا في علاقاتها عبر الأطلسي في عام ٢٠٢٥.

حلف شمال الأطلسي والتحالف عبر الأطلسي:

تظل تركيا عضواً رئيسياً في حلف شمال الأطلسي (الناتو) خلال عام ٢٠٢٥. وبفضل موقعها الجغرافي وقدراتها العسكرية، تتبوأ أنقرة مكانة رائدة في الحلف، لاسيما في مواجهة التهديدات الناشئة من البحر الأسود والشرق الأوسط. وفي أعقاب الهجوم الروسي على أوكرانيا، جرى تعزيز الجناح الشرقي للحلف، وساهمت تركيا في هذه الجهود. وقد بادرت إلى زيادة الردع في البحر الأسود. ومع تصديق انضمام السويد عام ٢٠٢٤، أكدت تركيا مجدداً التزامها بالتضامن داخل الحلف، وبعثت برسائل تعاون مع الحلفاء. فعلى سبيل المثال، قررت تركيا في عام ٢٠٢٣، إرسال قوات إضافية إلى كوسوفو لدعم الناتو رداً على التوترات مع الأقلية الصربية في ذلك البلد. تعكس هذه الخطوة شعوراً بالمسؤولية داخل الناتو، وتُظهر أن تركيا ستساهم في الحلف بما يتوافق مع أولوياتها. (Kibaroğlu، ٢٠٢٥؛ Özdilek، ٢٠٢٥)

وفي سياق دبلوماسية "الباب المفتوح"، ترفض أنقرة قطع العلاقات تماماً مع روسيا والصين، متبعةً سياسة توازن تمنع حصرها في كتلة واحدة، مع إدراكها التام بأن مصالحها طويلة الأمد تكمن في البقاء كجزء لا يتجزأ من بنية الأمن الغربي.

يتمتع وزير الخارجية التركي الجديد، هاكان فيدان، بخبرة دبلوماسية واسعة تُسهم بدورٍ هام في إدارة قضايا الحلف الداخلية. وفي سياق حلف شمال الأطلسي، تُعدّ قضية توسع الحلف ومفهومه الاستراتيجي أبرز التحديات التي تواجه تركيا. فمع انضمام السويد، عزز الناتو جناحه الشمالي في مواجهة روسيا. وبدعم تركيا لهذا التوسع، رسّخت مكانتها داخل الحلف. ونظراً لاستبعاد عمليات التوسع المستقبلية، مثل انضمام فنلندا والسويد (وكذلك عضوية أوكرانيا وجورجيا التي تُعدّ حالياً احتمالاً بعيداً)، ستركز تركيا بصورة أكبر على الاستعدادات الدفاعية الجماعية والمناقشات حول تعريفات التهديدات المشتركة داخل الحلف (Kibaroğlu ٢٠٢٥; Özdilek ٢٠٢٥).

وحرصت تركيا في عام ٢٠٢٥ (في وقت يسعى فيه حلف الناتو لتطوير مواقف استراتيجية تجاه صعود الصين وحالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، جنباً إلى جنب مع مكافحة التهديدات الروسية والإرهاب)، على أن تجد أولوياتها الأمنية صدىً واسعاً في وثائق الحلف. ويُعد إدراج تنظيمات مثل "بي كاكا/ ي ب ك" و "داعش" في أجندة التهديدات الخاصة بالناتو، وحشد تضامن الحلفاء في هذا الصدد، أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لأنقرة.

وبذلك، حافظت تركيا في عام ٢٠٢٥ على صورتها كفاعل "مسؤول ولكن صاحب صوت مختلف" داخل الحلف. فهي تحاول عكس استراتيجيتها الأمنية متعددة الأبعاد على منصة التحالف دون السماح بإضعاف روابطها العابرة للأطلسي، وفي الوقت نفسه دون التنازل عن مصالحها الوطنية العليا. إن نجاح سياسة التوازن هذه سيكون عاملاً حاسماً لكل من أمن تركيا والانسجام الداخلي لحلف الناتو.

روسيا وأوراسيا

الحرب الروسية الأوكرانية والبحر الأسود: سياسة التوازن والوساطة

تستمر الحرب الروسية الأوكرانية في عام ٢٠٢٥ كأهم أزمة أمنية تهز الجغرافيا القريبة لتركيا. وقد لفتت أنقرة الأنظار بـ سياسة التوازن التي اتبعتها منذ بداية الحرب: فهي من جهة، دعمت وحدة أراضي أوكرانيا ولم تعترف بضم القرم وقدمت طائرات مسيرة (SOĞHA) ومساعدات إنسانية لكييف؛ ومن جهة أخرى، لم تشارك في العقوبات الغربية ضد روسيا وحافظت على القنوات الاقتصادية والدبلوماسية مفتوحة مع موسكو. هذا النهج منح تركيا فرصة لتكون أحد الوسطاء النادرين القادرين على التحدث مع الطرفين، على الرغم من تعرضها أحياناً لانتقادات غربية (مثل ادعاءات خرق رأس المال الروسي العقوبات الغربية عبر تركيا). (Balta & Bal ٢٠٢٥)

ومع دخول عام ٢٠٢٥، وبالتزامن مع استمرار الاشتباكات الميدانية بين الطرفين للعام الثالث على التوالي، كثفت تركيا مساعيها الرامية لإحلال السلام؛ حيث تواصل الرئيس أردوغان مع نظيريه الروسي فلاديمير بوتين والأوكراني فولوديمير زيلنسكي مرات عدة أواخر ٢٠٢٤ وبدايات ٢٠٢٥، وذلك بغية تحقيق نجاح دبلوماسي من خلال جمع الزعيمين على طاولة مفاوضات واحدة. ولو تكللت محادثات السلام الروسية الأوكرانية، المقرر عقدها في مايو/ أيار ٢٠٢٥ في إسطنبول، لكانت خطوةً من شأنها أن تعزز مكانة تركيا الدولية. وكانت ستصبح أول اتصال مباشر على مستوى القادة بعد ثلاث سنوات من الصراع. وبدعم من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، ومن خلال الحرص على عدم تقويض الثقة بين الجانبين، كانت ستُفتح نافذة من الفرص لتحقيق السلام في البحر الأسود.

وعلى الرغم من فشل عقد هذا الاجتماع، إلا أن تركيا أصرت على تهدئة الصراع في البحر الأسود، لأن إطالة أمد الحرب وزيادة التوتر في العلاقات بين روسيا والناتو، تضر باقتصادات المنطقة (شحنات الحبوب، أمن الطاقة، إلخ) وتهدد الهيكل

الأمني لتركيا. ومن جهة أخرى، ساهم تحقيق روسيا في عام ٢٠٢٥ تقدماً جزئياً على الجبهة الأوكرانية وتراجع مقاومة كييف، بالتزامن مع تغيير الإدارة الأمريكية، في خلق مناخٍ يُمكن أن يُغير مسار الحرب. وركّزت إدارة ترمب، كما وعدت خلال حملتها الانتخابية، على إجبار الطرفين على التفاوض و"إنهاء" الحرب سريعاً. وفي هذا الإطار برزت تركيا كلاعب له دور مهم. إذ كانت الدولة الوحيدة التي استطاعت جمع الطرفين سابقاً (مثل اتفاقية ممر الحبوب). كما تطمح تركيا للعب دور فاعل في إعادة إعمار أوكرانيا عبر شركات المقاولات التركية. وأعربت إدارة كييف عن رغبتها في مشاركة شركات الإنشاءات التركية في مشاريع البنية التحتية. كما أشارت تركيا ضمناً إلى استعدادها للمساهمة في قوة حفظ سلام محتملة أو آلية مراقبة دولية في حال إنشائها. (Aydın–Düzgit، ٢٠٢٥).

وفيما يتعلق بالأمن، حافظت تركيا، مستخدمةً الصلاحيات الممنوحة لها بموجب اتفاقية مونترو، على التوازن في البحر الأسود؛ وخلال الحرب، سعت إلى منع تصعيد النزاع بإغلاق المضائق. وبغضّ النظر عن مسار الحرب، يُتوقَّع أن تؤدي تركيا دوراً حاسماً في ضمان الاستقرار في البحر الأسود، سواء داخل حلف الناتو أو من خلال التواصل مع روسيا. (Aydın–Düzgit، ٢٠٢٥؛ Balta & Bal، ٢٠٢٥).

القوقاز وآسيا الوسطى: حقبة جديدة وتكامل استراتيجي

أرسى فرض سيادة أذربيجان الكاملة على قرة باغ في عام ٢٠٢٣ وانحلال الهيكل الانفصالي المدعوم من أرمينيا، حجر الأساس لبداية حقبة جديدة في جنوب القوقاز. وقد استطاعت تركيا، بوصفها أقرب حليف لأذربيجان، أن تحقق إلى حدٍّ كبير أهدافها الاستراتيجية في المنطقة بفضل الدعم القوي الذي قدّمته لباكو خلال تطورات عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٣. واعتباراً من عام ٢٠٢٥، باتت مسألة توقيع اتفاق سلام شامل بين أذربيجان وأرمينيا على رأس جدول الأعمال (Ergun vd.، ٢٠٢٥).

ونتيجة للمفاوضات التي جرت بوساطة الولايات المتحدة، جرى في أغسطس/ آب ٢٠٢٥ توقيع إعلان مشترك في واشنطن، ما مثّل أول خطوة ملموسة نحو إرساء سلام دائم بين البلدين. ويتمحور هذا الإعلان حول خطة إنشاء ممر

نقل يربط الأراضي الغربية لأذربيجان بإقليم نخجوان ذي الحكم الذاتي. وقد أُطلق على هذا المشروع اسم "طريق السلام والازدهار الدولي"، وهو يشمل إنشاء طريق بري وخط سكة حديد يمران عبر الأراضي الأرمينية وصولاً إلى نخجوان. وبهذا، يُستهدف إنشاء اتصال بري متواصل بين تركيا والعالم التركي (Demir، ٢٠٢٥). وقد رحّبت أنقرة بهذه الخطوة؛ إذ إن هذا الممر من شأنه أن يعزز الترابط المادي بين تركيا وأذربيجان، وفي الوقت ذاته يوفّر مساراً بديلاً على خط التجارة بين الشرق والغرب يتجاوز الأراضي الإيرانية. وعلى الرغم من أن القيادة في يريفان تؤكد أنه لن يكون لأي طرف ثالث سيطرة على هذا الطريق الذي يمر عبر أراضيها السيادية، فإن من الواضح أن هذا الممر سيُحدث واقعاً جيو-اقتصادياً جديداً في المنطقة.

كما واصلت تركيا في عام ٢٠٢٥ جهودها الدبلوماسية من أجل ترسيخ سلام دائم في القوقاز. ويظل موقف أنقرة من مسألة التطبيع مع أرمينيا مرتبطاً مباشرة بتوصل يريفان إلى اتفاق مع باكو. وفي هذا السياق، ربطت تركيا بصورة صريحة تحقيق التطبيع الكامل مع أرمينيا بنجاح مسار السلام الأذربيجاني-الأرميني، وهو ما عبّر عنه المسؤولون الأتراك علناً. وبعد توقيع الإعلان المشترك برعاية الولايات المتحدة في أغسطس/ آب ٢٠٢٥، أعلنت تركيا دعمها المبدئي لفتح الحدود وإقامة العلاقات الدبلوماسية، غير أنها اشترطت فتح الحدود بإحراز تقدم ملموس على أرض الواقع. كما تؤكد أنقرة أن روابط النقل الجديدة التي ستُنشأ بين الشرق والغرب، مثل الممر المعروف بمشروع TRIPP، لا تكتسب أهمية لتركيا وأذربيجان فحسب، بل تسهم أيضاً في تحقيق الازدهار والاستقرار الإقليميين (Sacan، ٢٠٢٥).

وفي المقابل، هناك فاعلون يتعاملون بحذر مع هذه الديناميكيات الجديدة في المنطقة. فإيران، التي تشعر بالقلق من تزايد النفوذ الأميركي والإسرائيلي في ممر من هذا النوع يمر عبر جنوب أرمينيا، أبدت اعتراضها من خلال مناورات عسكرية على الحدود وضغوط سياسية. أما روسيا، فهي غير راضية عن تراجع دورها التقليدي كوسيط في جنوب القوقاز. وتسعى موسكو إلى عرقلة هذا المشروع أو وضعه تحت إشرافها عبر اللجوء إلى عمليات معلوماتية، ومحاولات للتأثير في السياسة الداخلية الأرمينية، واستخدام ورقة قوات حفظ السلام المنتشرة على الحدود. ومن جانبها،

تحرص تركيا على تجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع كلٍّ من إيران وروسيا في هذا الشأن، وتسعى عبر الدبلوماسية متعددة الأطراف إلى حشد دعم دولي لتنفيذ المشروع.

أما على صعيد آسيا الوسطى ومنظمة الدول التركية (TDT)، فقد استمر اهتمام تركيا المتزايد بهذه الجغرافيا في عام ٢٠٢٥. فالتعاون داخل العالم التركي، الذي اكتسب طابعاً مؤسسياً مع توسيع مجلس التعاون التركي وتحويله إلى منظمة الدول التركية عام ٢٠٢١، اتجه في عام ٢٠٢٥ نحو التركيز على مشاريع ملموسة. وتأتي في مقدمة هذه المشاريع الروابط العابرة لبحر قزوين، وممرات الطاقة والنقل. ويُعد مشروع «الممر الأوسط»، الذي يمتد عبر أذربيجان ويتجاوز بحر قزوين ليصل إلى جمهوريات آسيا الوسطى التركية، مساراً ذا قيمة بوصفه بديلاً أو مكمّلاً لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية. وفي هذا الإطار، تُبرم تركيا اتفاقيات مع كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان، بل وحتى مع تركمانستان، تهدف إلى تطوير البنية التحتية للنقل، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وزيادة حجم التبادل التجاري. كما تشهد صادرات الصناعات الدفاعية التركية إلى آسيا الوسطى، وفرص الإنتاج المشترك في هذا المجال، تصاعداً ملحوظاً (Tüfekçi & Bayrak، ٢٠٢٥).

وعلى وجه الخصوص، بدأت الطائرات المسيّرة التركية المسلحة والمركبات المدرعة بالدخول إلى جردة تسليح دول آسيا الوسطى. وبهذا، تسهم تركيا في دعم أمن المنطقة، وفي الوقت نفسه تدفع بمصالحها الاقتصادية إلى الأمام.

وخلاصة القول، إن تركيا في عام ٢٠٢٥ تُعد فاعلاً نشطاً يسعى إلى توظيف موازين القوى لصالحه في عموم الفضاء الأوراسي. فهي تعمل على ترسيخ المكاسب الدبلوماسية التي حققتها في القوقاز، وتسعى إلى تعزيز نفوذها الثقافي والاقتصادي في آسيا الوسطى، مع مراعاة حساسيات كلٍّ من روسيا والصين وعدم تجاهلها بالكامل، مواصلةً بذلك سياسة التوازن. غير أن الانفتاح التركي على أوراسيا يمكن النظر إليه بوصفه جزءاً من استراتيجية أوسع تهدف إلى توسيع هامش الحركة في نظام دولي متعدد الأقطاب. فالتقلبات التي تشهدها العلاقات مع الغرب تدفع أنقرة إلى البحث عن شراكات وأسواق بديلة. ويُعد تقديم تركيا طلب الانضمام

إلى مجموعة بريكس في عام ٢٠٢٤ انعكاساً واضحاً لهذا التوجه. وعلى الرغم من أن عضوية بريكس لم تتحقق، واقتصر الأمر على منح تركيا صفة «شريك»، فإن هذه الخطوة تمثل مؤشراً على أن أنقرة لا تحصر نفسها ضمن إطار حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي فحسب. وفي المرحلة المقبلة، ستسعى تركيا إلى تعزيز حضورها في منصات أوراسية مثل منظمة شنغهاي للتعاون، بما يعزز البعد الأوراسي لسياستها الخارجية متعددة المسارات.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

الصين وشرق آسيا: تعاون حذر وشراكات استراتيجية

برزت منطقة آسيا-المحيط الهادئ في رؤية السياسة الخارجية التركية لعام ٢٠٢٥ كجبهة تتزايد أهميتها على نحوٍ واضح. وتسعى أنقرة في إطار استراتيجية الانفتاح المعروفة بـ«عودة إلى آسيا» إلى تعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا. وتقع الصين الشعبية بلا شك في قلب هذا التوجه.

وعلى الرغم من زيادة حجم التجارة بين تركيا والصين في السنوات الأخيرة، إلا أن العلاقات بينهما على المستوى الاستراتيجي لم تصل بعد إلى كامل إمكاناتها. ومع ذلك، بدا أن كلا الطرفين في عام ٢٠٢٥ راغب في دفع الحوار قدماً. وتعد تركيا نقطة محورية هامة على مسار مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI)، وتسعى عبر الاستثمارات في البنية التحتية والمشاريع اللوجستية إلى إقامة علاقة قائمة على المصلحة المشتركة مع الصين. ومن جانبها، تنظر الصين إلى تركيا كشريك في الوصول إلى الأسواق الأوروبية، وتهتم على وجه الخصوص بأمن خطوط النقل التي تمر عبر الأراضي التركية ضمن مشروع «الممر الأوسط" وفعاليتها.

على الصعيد السياسي، يمكن لأنقرة وبكين في بعض الأحيان تبني مواقف متقاربة في المنصات الدولية، مثل الدفاع عن مصالح الدول النامية أو التأكيد على تعددية الأقطاب. ومع ذلك، توجد بينهما خلافات وتحديات كبيرة، أبرزها قضية

الأويغـور. إذ يُتابـع الـرأي العـام التركـي عـن كثـب السياسـات الصينية تجاه السـكان الأويغـور في منطقـة شـينجيانغ ذات الحكم الذاتي، ويـثير ذلك ردود فعل سـلبية. وعلى المسـتوى الرسـمي، تفضـل أنقـرة تنـاول هـذه المسـألة بصـوت منخفض لتجنـب توتر العلاقـات مـع بـكين، إلا أنهـا تذكر الـصين أحيانـاً بحساسـية حقوق الإنسـان.

وفي عـام ٢٠٢٥، شـكلت أبعاد التعاون في مجـال الدفاع والتكنولوجيـا جانباً آخر مـن العلاقـات التركية-الصينيـة. فتركيا، في بحثها عـن بدائل لمعـدات دفاعية متقدمة لا تسـتطيع الحصـول عليهـا من الغـرب، تنظر إلى الصين كخيـار محتمل. على سـبيل المثال، سـبق أن جـرى تقييم عـرض صيني للحصـول على منظومـات دفاع جـوي بعيدة المدى (Çölgeçen، ٢٠٢٥). وفي المسـتقبل، يمكـن أن تتشـكل مجـالات تعـاون بين البلدين في تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي، والأمـن السـيبراني، وتقنيـات الفضـاء والـطيران. ومـع ذلـك، يتوجـب على تركيـا في هـذه الخطـوات مراعـاة ردود فعـل الولايـات المتحـدة وحلفائهـا في الناتـو، ممـا يعنـي أن التعـاون مع الـصين سـيكون بصيغة محـدودة ومختارة بعناية.

تحـرص تركيـا أيضـاً على تعزيـز علاقاتهـا مـع بقيـة القـوى المهمة في شرق آسـيا. وتبرز زيـادة الاتصـالات مـع اليابـان وكوريـا الجنوبيـة، القـوتين التكنولوجيـتين والاقتصاديـتين، في عـام ٢٠٢٥. وزيـارة رئيـس وزراء اليابان لأنقـرة في ٢٠٢٤ مهدت الطريـق لمفاوضات حـول اتفاقية شراكة اقتصاديـة جديدة بين البلديـن. وبالمثل، تُناقش توسـيع نطـاق اتفاقيـة التجـارة الحرة مع كوريـا الجنوبية وتعزيـز التعـاون في الصناعات الدفاعيـة، بما في ذلـك المحـركات والإلكترونيات وأشـباه المـوصلات (Kara، ٢٠٢٥).

تعـتبر الهند أيضاً قوة آسـيوية أخرى بدأ التعاون معها يكتسـب زخمـاً في العلاقات التركيـة. ففـي قمـة مجموعة العشريـن لعـام ٢٠٢٤، بعد لقـاء الرئيس أردوغـان برئيس وزراء الهنـد مـودي، جـرى اتخـاذ قـرار بزيـادة حجـم التجـارة بين البلديـن وتشـجيع الاسـتثمارات. وعلى الرغـم مـن أن التوتـرات بين الهنـد وباكسـتان تفـرض على تركيـا الحفـاظ على تـوازن مـعين في علاقاتهـا (نظـراً لعلاقـات أنقـرة التقليدية مع باكسـتان)، فـإن الـدور العالمي المتصاعد للهنـد أصبح حقيقة لا يمكـن تجاهلها بالنسـبة لتركيا. وفي هـذا السـياق، تسـعى أنقرة إلى تعزيـز الحوار مع الهنـد، مع الحرص في الوقت نفسـه على

عـدم الإضرار بعلاقاتهـا الاستراتيجية مـع باكسـتان (Bishku، ٢٠٢٥).

جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ: التوسع عبر "آسيان"

تمثـل دول "آسـيان" (ASEAN) ركيـزة أخـرى للانفتـاح التركـي على آسـيا. وبحلـول عـام ٢٠٢٥، خطـت تركيـا خطـوات هامـة نحـو التحـول من شريـك حوار قطاعـي إلى شريـك حـوار كامـل مـع المنظمـة. ويجـري البحـث عـن فـرص تعـاون في التجـارة والصناعـات الدفاعيـة مـع دول مثـل إندونيسـيا وفيتنـام وسـنغافورة. وتعتبر ماليزيـا وإندونيسـيا مـن الـدول المسـتهدفة على نحـو خاص، نظـراً لثقلـهما الاقتصادي والسـكاني المسـلم؛ حيـث توجـد مشـاريع مشتركـة في إنتـاج العربـات المدرعـة وتجارة الأغذيـة الحلال (Hasram & Suryana، ٢٠٢٥).

جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ:

تشـكل دول رابطة دول جنوب شرق آسـيا (ASEAN) ركيزة أخرى في استراتيجية تركيـا للانفتـاح على آسـيا. ففـي عـام ٢٠٢٣، حصلـت تركيـا على صفـة شريـك حوار قطاعـي مـع الرابطـة، ومـع حلـول عـام ٢٠٢٥، تقدمت نحـو أن تصبح شريـك حوار كامـل مـع دول ASEAN. وتسـعى أنقـرة إلى استكشـاف فـرص التعـاون في مجـالات التجـارة والصناعـات الدفاعيـة مـع دول مثل إندونيسـيا وماليزيـا وسـنغافورة وفيتنام. ولاسـيما ماليزيـا وإندونيسـيا، اللتان تحظيـان بتركيز خاص مـن قبل تركيا نظـراً لوجود جاليـات مسـلمة كبيرة فيـهما واقتصـاداتهما الناميـة. ففي حالـة ماليزيا، تُناقش مشـاريع مشتركـة في مجـالات الدفـاع مثـل إنتـاج المركبـات المدرعـة، وكذلـك في تجـارة الأغذية الحلال، بينـما تسـتمر المفاوضـات مـع إندونيسـيا حـول اتفاقية تجـارة حرة.

أمـا في جـزر المحيـط الهادئ، وخصوصـاً في منطقة أوقيانوسـيا، فتسـعى تركيا إلى زيـادة حضورهـا من خلال المسـاعدات الإنسـانية والتعـاون الفني. فمثلاً، تقـدم وكالة التعـاون والتنسـيق التركيـة (TİKA) دعماً لمشـاريع تنمويـة في بعـض دول الجـزر، كما يُدعـى الـطلاب مـن هـذه الـدول للحصـول على منـح تعليمية مـن تركيـا (Hasram & Suryana، ٢٠٢٥).

الأمن والتحالفات في آسيا والمحيط الهادئ

على الرغم من أن تركيا لا تتولى دوراً أمنياً مباشراً في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، إلا أنها تتابع عن كثب التطورات في المنطقة. فالتنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين في منطقة الهند-المحيط الهادئ، والتوترات في مضيق تايوان، والنزاعات في بحر الصين الجنوبي، تؤثر على تركيا على نحوٍ غير مباشر. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالطرق التجارية العالمية والاستقرار الاقتصادي، وكلاهما يعتمد على تحقيق السلام في هذه المنطقة.

اتبعت تركيا في هذا الصدد سياسة محايدة قائمة على المبادئ، مع التأكيد على احترام القانون الدولي. على سبيل المثال، تدعم تركيا حرية الملاحة في النزاعات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، وفي شأن تايوان تلتزم بمبدأ «الصين الواحدة» مع دعوة جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس والاعتدال (Üngör، ٢٠٢٥).

ومن المتوقع أن تزداد إدارة ترمب صرامة تجاه الصين في عام ٢٠٢٦، وهو ما يجعل موقف تركيا من هذه السياسات محور اهتمام. ذلك أن استراتيجية الولايات المتحدة لجذب حلفائها في منطقة آسيا-المحيط الهادئ تشكّل اختباراً للتوازن بالنسبة لتركيا، التي، على الرغم من عضويتها في الناتو، تسعى لتعزيز علاقاتها مع آسيا. ومن المرجح أن تميل أنقرة في هذا المجال إلى الاقتراب من موقف الدول الأوروبية، أي أن تتبنى طريقاً وسطاً؛ فهي لن تعلن مواجهة مباشرة مع الصين، لكنها ستكرر دعواتها للالتزام بالقواعد الدولية.

وأخيراً، يجب الإشارة إلى زيادة حضور تركيا في المنصات متعددة الأطراف في آسيا. ففي عام ٢٠٢٥، حاولت أنقرة أن تكون أكثر فاعلية بصفتها مراقباً أو شريك حوار في مؤسسات مثل مؤتمر آسيا للتعاون وتدابير تعزيز الثقة (CICA)، ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO). كما شاركت في منتديات مثل مؤتمر الأحزاب السياسية الآسيوية، مما ساعدها على تنويع قنوات الحوار السياسي. وتوفر هذه الدبلوماسية متعددة الأبعاد فرصة لتركيا لتعزيز ظهورها في منطقة آسيا-المحيط الهادئ عبر استخدام أدوات القوة الناعمة، وتعزيز مكانتها كفاعل عالمي.

إفريقيا: تعزيز الحضور والشراكة الاستراتيجية

الحضور المتزايد في القارة السمراء

بحلول عام ٢٠٢٥، أصبحت القارة الإفريقية أولوية مستمرة في السياسة الخارجية التركية. فقد زادت تركيا خلال العشرين عاماً الماضية عدد بعثاتها الدبلوماسية في إفريقيا بأكثر من ثلاثة أضعاف، لتصل تقريباً إلى نحو ٤٥ سفارة، بهدف تعميق نفوذها الاقتصادي والثقافي في جميع أنحاء القارة. وقد شكلت الجولات الإفريقية الشاملة التي قام بها الرئيس أردوغان في السنوات السابقة، وكذلك قمم الشراكة التركية-الإفريقية التي عُقدت في إسطنبول، علامات بارزة في هذه الاستراتيجية.

وفي عام ٢٠٢٥، سعت أنقرة إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية على المستوى الثنائي، وكذلك عبر الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى. وتتميز مقاربة تركيا في إفريقيا بطابعها الخاص: التركيز على مبدأ المكسب المشترك والشراكة المتكافئة، والتأكيد على خطاب مناهض للاستعمار، والسعي لبناء تقارب ثقافي، مما يجعل تركيا شريكاً جذاباً في نظر العديد من الدول الإفريقية.

وتُنفّذ هذه المقاربة في سياق منافسة مع الجهات الفاعلة الأخرى التي لها نفوذ في القارة، مثل الصين وفرنسا وروسيا. وتسعى أنقرة على نحوٍ خاص إلى زيادة حصتها في المناطق التي كانت تقع تقليدياً ضمن المجال التاريخي للتأثير الأوروبي، وفي الوقت نفسه تنافس على استثمارات الصين الضخمة. وفي هذا الإطار، يمثل التنافس في إفريقيا لكل من تركيا فرصاً وتحديات: فمن جهة، توفر الأسواق التي تم إهمالها لسنوات فرصاً جديدة للمنتجات التركية وشركات المقاولات، ومن جهة أخرى، سيكون عليها التعامل مع ردود فعل القوى الراسخة وتفوقها المالي.

شمال وشرق إفريقيا..

لطالما اهتمت تركيا بمنطقة شمال إفريقيا منذ زمن طويل؛ بسبب القرب الجغرافي. ولعل ليبيا تمثل حالة استثنائية، إذ يظهر فيها الوجود العسكري والسياسي

المباشر لتركيا في المنطقة. أما خارج ليبيا، فقد أقامت تركيا شراكة اقتصادية قوية مع الجزائر في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠٢٣، أدت اتفاقيات الطاقة والبتروكيماويات الموقعة مع الجزائر إلى زيادة الاستثمارات التركية في هذا البلد.

وفي تونس، يثير تراجع الديمقراطية (بسبب تزايد السلطة الاستبدادية لإدارة كايس سعيد) قلق تركيا، لكنها تتعامل مع الوضع بحذر، ملتزمة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. أما فيما يتعلق بمصر، فقد أفضت عملية تطبيع العلاقات معها إلى انعكاسات إيجابية على شمال إفريقيا عموماً، ذلك أن استئناف الحوار بين أنقرة والقاهرة فتح المجال للتعاون المشترك في القضايا الإقليمية الممتدة من السودان إلى ليبيا (Salameh، ٢٠٢٥).

أما في شرق إفريقيا، فتولي تركيا اهتماماً خاصاً بدول القرن الإفريقي، وتبرز الصومال كمثال بارز في هذا السياق. فقد بدأت تركيا منذ عام ٢٠١١ برنامجاً واسعاً للمساعدات الإنسانية والتنموية في الصومال، وفي عام ٢٠١٧ افتتحت أكبر قاعدة عسكرية خارجية لها في مقديشو، وبدأت تدريب الجيش الصومالي. وبحلول عام ٢٠٢٥، تلقى آلاف الجنود الصوماليين تدريباً تحت إشراف ضباط أتراك، وأصبح جزء مهم منهم يتقن اللغة التركية. ساهم هذا التعاون الدفاعي الشامل على نحوٍ كبير في مكافحة حركة الشباب الإرهابية، كما أتاح لتركيا نفوذاً دائماً في نقطة استراتيجية في إفريقيا.

ولا ينحصر الوجود التركي في الصومال بالجانب العسكري فحسب؛ بل يشمل أيضاً الخدمات الصحية (مثل مستشفى مقديشو التعليمي والبحثي الذي أنشأته تركيا)، والاستثمار في البنية التحتية (الطرق، ومبنى محطة المطار)، والتعليم. وفي عام ٢٠٢٤، أبرمت تركيا اتفاقية للتنقيب والإنتاج في قطاع الهيدروكربونات مع الصومال، مما يظهر نشاطها في مجال الطاقة في إفريقيا أيضاً (Vafina، ٢٠٢٥).

كما تعتبر إثيوبيا، المجاورة للصومال، شريكاً آخر تسعى تركيا لتعزيز علاقاتها به في شرق إفريقيا. ففي عام ٢٠٢٤، لعبت أنقرة دور الوسيط في نزاع ميناء نشأ بين إثيوبيا وصوماليلاند، وساعدت الطرفين على التوصل إلى تسوية أنهت التوترات،

مما أظهر قدرة تركيا على حل المشكلات الدبلوماسية في إفريقيا إلى جانب استخدام القوة الصلبة. ومن خلال حل هذه الأزمة، عززت تركيا علاقاتها مع كل من إثيوبيا والصومال، واستمرت في تطوير شراكات متعددة الأبعاد مع عاصمتيهما في عام ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن تواصل هذا التقدم في عام ٢٠٢٦ (Ayal et al., ٢٠٢٥).

غرب إفريقيا ووسطها:

بدأت تركيا أيضاً في إظهار وجودها في مناطق أخرى من إفريقيا. فتجذب الدول الواقعة في غرب إفريقيا، مثل نيجيريا والسنغال وغانا وكوت ديفوار، اهتمام رجال الأعمال والمؤسسات التركية نظراً لإمكاناتها الاقتصادية وكثافة السكان المسلمين فيها. ويساعد توسع خطوط طيران الخطوط الجوية التركية (THY) في إفريقيا، وانتشار مشاريع وكالة التعاون والتنسيق التركية (TİKA) على مستوى القارة، وأنشطة مؤسسات مثل وقف الديانة التركي ووقف المعارف، على تعزيز النفوذ التركي من خلال أدوات القوة الناعمة في غرب إفريقيا ووسطها.

وفي عام ٢٠٢٥، سعت تركيا إلى إيجاد موطئ قدم في منطقة الساحل الإفريقي التي فقدت فرنسا نفوذها فيها، مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، من خلال التركيز على المساعدات الإنسانية والتعاون التنموي. ومع ذلك، تعد هذه المنطقة جغرافياً عالية المخاطر من الناحية الأمنية؛ فتركيا تتعامل بحذر مع الانقلابات وعدم الاستقرار في منطقة الساحل. فعلى سبيل المثال، حافظت تركيا في النيجر على التزامها الدبلوماسي خلال الفترة الانتقالية بعد الانقلاب في عام ٢٠٢٣ ولم تقطع العلاقات الاقتصادية مع البلاد. بل افتتحت في عام ٢٠٢٤ أول منجم للذهب في النيجر، مما يشير إلى دخول تركيا في مجال استخراج المواد الخام والمعادن في إفريقيا.

أما في وسط إفريقيا، مثل دول حوض الكونغو والكاميرون وتشاد، فلا يزال النفوذ التركي محدوداً، إلا أن أنقرة تحاول تعزيز وجودها من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتقديم الشرطة والكوادر الأمنية، أو زيادة حجم التجارة مع هذه الدول.

التعاون الدفاعي والتحديات القائمة

يشكل قطاع الدفاع العسكري جزءاً مهماً من الانفتاح التركي على إفريقيا. فقد جذبت الصادرات التركية من الصناعات الدفاعية، بما في ذلك الطائرات المسيّرة منخفضة التكلفة وذات الكفاءة العالية (SİHA)، والمركبات المدرعة، والمعدات الدفاعية الأخرى، انتباه العديد من الدول الإفريقية. على سبيل المثال، جرى بيع أو تقديم طائرات بيرقدار TB2 التركية إلى دول مثل إثيوبيا والجزائر والنيجر والصومال في منتصف العقد ٢٠٢٠. وقد وفّرت هذه الأدوات قدرات كبيرة للدول الإفريقية في مجالات متنوعة مثل مكافحة الإرهاب والمراقبة الحدودية.

كما تعمل تركيا على زيادة تأثيرها في القارة من خلال اتفاقيات التدريب العسكري. فقد جرى تدريب قوات الأمن في دول مثل النيجر، ومالي، بواسطة مدربين أتراك، كما هو الحال في برامج التدريب بالصومال. ويسعى استخدام هذا النوع من القوة العسكرية الناعمة إلى وضع تركيا كشريك موثوق في إفريقيا.

إلا أن تزايد الوجود العسكري التركي في القارة يصاحبه مخاطر محتملة. فمثلاً، يظل تهديد الهجمات الإرهابية على القوات التركية في ليبيا أو الصومال قائماً دائماً. كما أن القوى التقليدية مثل فرنسا قد ترى في ازدياد النفوذ التركي في إفريقيا الفرنكوفونية تحدياً لمصالحها. ويجدر بالذكر أنه في ظل تزايد الخطاب المناهض لفرنسا في مالي عام ٢٠٢٢ وبوركينا فاسو عام ٢٠٢٣، وارتفاع نشاط مجموعة فاغنر الروسية، تحركت تركيا بحذر لتجنب الانخراط المباشر في هذا التعقيد السياسي.

وفي عام ٢٠٢٥، واصلت تركيا نهجها في إفريقيا ضمن مثلث الدبلوماسية الإنسانية + التعاون التجاري + الدعم الأمني. واستفادت تركيا من رئاسة جنوب إفريقيا لمجموعة العشرين في ٢٠٢٥ لتعزيز علاقاتها على مستوى القارة. كما قام الرئيس أردوغان بجولة شاملة في إفريقيا عام ٢٠٢٥، قدم خلالها بعض العروض للشراكات الاستراتيجية مع دول عدة، في إطار تعزيز موقع تركيا كشريك رئيسي في القارة.

التحديات في إفريقيا:

إن تزايد الوجود التركي في إفريقيا يأتي بطبيعة الحال مصحوباً بعدة تحديات. أبرز هذه التحديات يتمثل في مسألة الاستدامة الاقتصادية. فالشركات التركية الخاصة بحاجة إلى دعم حكومي لتكون قادرة على المنافسة في إفريقيا، كما أن لديها إمكانيات مالية أقل مقارنة بالصين أو الدول الغربية لتمويل المشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل عدم الاستقرار السياسي والانقلابات والصراعات الداخلية في بعض الدول الإفريقية عاملاً يرفع من مخاطر بيئة الاستثمار. فعلى سبيل المثال، عندما وقع الانقلاب في النيجر في يوليو ٢٠٢٣، واجهت الاستثمارات التركية وخططها الدبلوماسية هناك حالة من عدم اليقين. وبالمثل، عندما اندلعت الحرب الأهلية في السودان عام ٢٠٢٣، اضطرت تركيا إلى إجلاء موظفي سفارتها في الخرطوم. توضح هذه الأحداث صعوبة وضع استراتيجية طويلة الأمد في القارة.

ومع ذلك، تواصل تركيا تنفيذ سياستها الإفريقية عبر تنويع المخاطر والتركيز على عدد محدود من الدول الرئيسية في كل منطقة. ويُعتبر من مميزات السياسة التركية في إفريقيا أنها لا تحمل إرثاً تاريخياً استعمارياً كما هو الحال مع القوى الغربية، مما يمنحها ميزة في الحفاظ على صورة "شريك مبتكر وصادق".

وفي الخلاصة، يمكن القول إن تركيا في عام ٢٠٢٥ تظل فاعلاً بارزاً وناشطاً في إفريقيا، لكنها تتحرك بحذر مع الوعي التام بالتحديات والمنافسة التي تواجهها في القارة.

الصناعات الدفاعية وسياسات الأمن:

أداة استراتيجية للاستقلال

لفهم السياسة الخارجية التركية في عام ٢٠٢٥، تحتل الطفرة في الصناعات الدفاعية والأولويات الأمنية مكانة محورية. فقد شهدت الصناعات الدفاعية التركية تطوراً سريعاً في السنوات الأخيرة، بحيث باتت تلبي الاحتياجات الأمنية الوطنية لتركيا، وفي الوقت نفسه تؤدي وظيفة أداة استراتيجية في سياستها الخارجية. واعتباراً من عام ٢٠٢٥، قطعت تركيا شوطاً مهماً على طريق تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية في مجال التكنولوجيا العسكرية. وتُجرى أنشطة بحث وتطوير مكثفة في مجالات مثل تقنيات الطائرات المسيّرة والطائرات المسيّرة المسلحة (İHA/SİHA)، والصواريخ المضادة للسفن والصواريخ الباليستية، وأنظمة الدفاع الجوي، والمركبات البحرية غير المأهولة، ومشاريع تطوير الطائرات القتالية من الجيل الخامس. وعلى وجه الخصوص، أصبحت تركيا واحدة من الدول القليلة الرائدة عالمياً في مجال الطائرات المسيّرة المسلحة.

وقد أدت النجاحات التي حققتها طائرات بيرقدار TB2 في مناطق نزاع مثل سوريا وليبيا وقره باغ وأوكرانيا إلى انفجار الطلب العالمي على منتجات الصناعات الدفاعية التركية. وشكّلت صفقة بيع طائرات أقينجي (AKINCI) المسيّرة المسلحة إلى المملكة العربية السعودية، الموقعة عام ٢٠٢٣، إحدى الذروات البارزة لهذا النجاح؛ إذ تجاوزت قيمتها ٣ مليارات دولار، ودخلت التاريخ بوصفها أكبر اتفاقية تصدير دفاعي في تاريخ تركيا. ولم يقتصر أثر هذا النجاح التصديري على الجانب الاقتصادي فحسب، بل نقل علاقات تركيا مع دول الخليج إلى مستوى استراتيجي، وفتح الباب أمام نماذج تعاون أعمق، مثل نقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك في الصناعات الدفاعية (Kardaş، ٢٠٢٥).

إن هذا التقدم في مجال الصناعات الدفاعية يُعد جزءاً لا يتجزأ من سعي تركيا إلى الاستقلالية الاستراتيجية. فأنقرة، التي تهدف إلى تقليص اعتمادها على السلاح والتكنولوجيا الغربية، تعمل على تشجيع الإنتاج المحلي، محققةً في الوقت نفسه

مكاسب اقتصادية، ومعززةً قدرتها على مواجهة أي حظر أو قيود محتملة. وفي هذا الإطار، ركزت شركات الصناعات الدفاعية التركية في عام ٢٠٢٥ على زيادة نسب المكوّن المحلي في العناصر الحيوية مثل المحركات والرقائق الإلكترونية (الشرائح) والبرمجيات. وتُعد مشاريع الطائرة القتالية غير المأهولة قِزِل إلما (Kızılelma)، والطائرة القتالية الوطنية كان (KAAN)، أمثلة ملموسة على هدف تركيا في تقليل اعتمادها الخارجي في مجال الطيران. وبالمثل، تمضي تركيا قدماً نحو الاكتفاء الذاتي في المنصات البحرية من خلال مشروع كورفيتات ميلغم (MİLGEM)، وفي مجال الدفاع الجوي عبر أنظمة حصار (HİSAR) وسيبر (SİPER). وقد جعلت هذه التطورات تركيا، بحلول عام ٢٠٢٥، دولة مصدّرة لتكنولوجيا الدفاع وقوة ذات قدرة ردع عالية في محيطها الإقليمي. وتشير التقديرات إلى أن صادرات الصناعات الدفاعية والطيران التركية في عام ٢٠٢٥ قاربت حاجز ٦ مليارات دولار، وهو ما يعكس تضاعف هذه الصادرات مقارنة بمستواها في أوائل عقد العشرينيات، حين كانت تتراوح بين ٢ و٣ مليارات دولار، ويبرز بذلك النمو السريع لهذا القطاع (Kanat & Çetin، ٢٠٢٥؛ Levent، ٢٠٢٥).

ومن بين المكاسب السياسية الخارجية لنجاح الصناعات الدفاعية، مساهمته في إقامة شراكات جديدة لتركيا. فعلى سبيل المثال، أصبحت بولندا في عام ٢٠٢١ أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو تشتري طائرات TB2 المسيّرة من تركيا. وفي عام ٢٠٢٥، أدرجت المجر أيضاً صفقات مماثلة على جدول أعمالها، ما يدل على أن المنتجات الدفاعية التركية بدأت تحظى بقبول متزايد في الأسواق الغربية. ومع ذلك، لا تنتهي جميع المبادرات بالنجاح؛ إذ أُعلن أن بولندا ألغت في أواخر عام ٢٠٢٤ اتفاقية دفاع جوي بقيمة ٤١٠ ملايين دولار كانت قد وقعتها مع شركة أسيلسان (ASELSAN)، واتجهت إلى مورد آخر، وهو ما يذكّر بصعوبة المنافسة في هذا القطاع. وعلى الرغم من هذه التحديات، تواصل أنقرة استراتيجيتها القائمة على تنويع صادراتها الدفاعية والدخول إلى أسواق جديدة. وتُعد أمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا (مثل باكستان وبنغلادش)، والدول الإفريقية، من بين مجالات النمو المحتملة للصناعات الدفاعية التركية.

أمـا على صعيد السياسـات الأمنية، فقد ظل مكافحـة الإرهاب في عام ٢٠٢٥ على رأس أجنـدة الأمـن القومـي التركـي. فما زال تنظيم حـزب العمال الكردسـتاني (PKK) وامتـداده في سـوريا، وحدات حماية الشـعب (YPG)، يمثلان التهديـد الإرهابي الأول لتركيـا. ومـع اقتراب عام ٢٠٢٦، شـهدت ديناميات الحـرب الأهلية السـورية تغيرات قـد تؤثـر في وضـع PKK/YPG، مثـل انهيـار نظام الأسـد أو النقاشـات حـول احتمال انسـحاب الولايـات المتحـدة. وفي هـذا السـياق، تنتهـج تركيـا استراتيجيـة مزدوجة في مكافحـة الإرهاب.

المسـار الأول يتمثل في العمليات العسـكرية العابرة للحـدود ضد أهداف PKK/ YPG في شمال العـراق وبعـض مناطـق سـوريا. ففي العراق، تسـتمر عمليات سلسـلة "المخلـب"، بينما تسـتهدف القـوات المسـلحة التركيـة وجهـاز الاسـتخبارات الوطنـي (MİT) عنـاصر PKK بعمليـات نوعيـة داخـل المناطـق التـي جـرى السـيطرة عليها في سـوريا عبر عمليـات "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام". أما المسـار الثاني، فيتمثـل في التحـرك الدبلوماسي والاسـتخباراتي عبر قنـوات التعاون الـدولي. وتواصل أنقـرة الضغـط على الولايـات المتحـدة والـدول الأوروبيـة لوقـف دعمهـا لوحـدات YPG. وقـد لوحـظ أن هـذه الجهـود حققت بعـض النتائج الجزئيـة في عـام ٢٠٢٥؛ إذ بـدأت بعـض الـدول الأوروبية باتخاذ مسـافة أكبر من YPG في سـوريا، كما رفعت ألمانيا في عـام ٢٠٢٤ حظـر الـسلاح المفـروض على تركيا، ما شـكّل إشـارة إيجابيـة لفتح باب الحوار في المجـال الدفاعـي (Özdilek، ٢٠٢٥).

إلى جانـب ذلـك، تسـتخدم تركيـا علاقاتهـا الوثيقـة مـع دول الخليـج في إطـار مكافحـة تمويـل الإرهـاب. فمـن خلال تبـادل المعلومـات الاسـتخباراتية مـع أطـراف مثـل السـعودية والإمـارات وقطـر، تسـعى أنقـرة إلى توجيـه ضربـات لشـبكات تمويل PKK. وفي عـام ٢٠٢٥، بـرز تطـور مهـم آخـر في ملـف مكافحـة الإرهـاب، تمثـل في مـؤشرات على إضعـاف تنظيـم PKK واقترابه المحتمـل من نهايته. فقـد أُثيرت ادعاءات في مايـو ٢٠٢٥ بـأن التنظيـم قـرر، خلال مؤتمـر عُقـد في قنديـل، إنهاء الكفاح المسـلح. وإذا مـا تأكـدت التقاريـر التي تـشير إلى توجه قيـادة PKK نحو "إنهاء الحـرب والبحث عـن مسـارات نضـال بديلـة"، فإن ذلـك سـيُعد نقطة تحـول تاريخيـة بالنسـبة لتركيا.

وفي هـذا السـياق، أفـادت تقاريـر لوكالـة رويترز بـأن PKK قـرر حـل نفسـه بعـد نحـو أربـعين عامـاً، وربطـت ذلـك بتضييـق تركيـا الخنـاق على YPG في سـوريا، وبإشـارات إدارة ترمب إلى احتمال الانسـحاب من سـوريا. وعلى الرغم مـن أن الطريق أمـام التـخلي الكامـل عـن الـسلاح لا يـزال مليئـاً بالعقبـات، فـإن مثـل هـذا التطـور يمكـن أن يـغيّر المشـهد الأمنـي في تركيا جذريـاً. وفي حال حـدوث ذلك، قد تجـد أنقرة فرصـة لإطلاق مبـادرة جديدة للانفتـاح أو الاندماج الكـردي داخلياً. وقـد أعطى عام ٢٠٢٥ إشـارات على إمكانيـة إحيـاء البحـث عـن الـسلام الـداخلي، خاصـة مـع طرح زعيـم حـزب الحركـة القوميـة (MHP) في البرلمان مقترحات غير مسـبوقة لحل القضية الكرديـة، مثـل الدعـوة إلى اعتبـار عبـد الله أوجلان طرفـاً في الحوار.

وأخيراً، يُعـد الأمـن والاسـتقرار الداخليـان عامـلين مؤثريـن في قـدرة تركيا على المنـاورة في سياسـتها الخارجيـة. ففي عـام ٢٠٢٥، ورغـم تصاعد التوتـرات في الداخل نتيجـة الصعوبـات الاقتصاديـة والضغـوط على المعارضـة - مثـل الاحتجاجـات التـي أعقبـت اعتقـال رئيـس بلديـة إسـطنبول - سـعت الحكومـة إلى موازنـة ذلـك عبر إبراز النجاحـات الخارجيـة. ويسـتخدم نظـام أردوغـان الـدور الـدولي النشـط لتركيـا كأداة لتعزيـز الشرعيـة الداخليـة. ويجـري دعـم خطـاب "تركيـا القـوة العالميـة" بالإنجازات الدبلوماسـية، مثـل اسـتضافة مفاوضـات الـسلام، وبمشـاريع الفخـر في الصناعـات الدفاعيـة. وبهـذا المعنـى، يُسـجَّل عـام ٢٠٢٥ بوصفـه عامـاً عـززت فيـه تركيـا ثقتهـا بنفسـها في مجـالي الأمـن والدفـاع، وانعكـس ذلـك بوضـوح على سياسـتها الخارجية.

المراجع:

Ak, G. (2025). Turkish foreign policy and the Cyprus issue during the process of accession to the European Union. İstanbul Kent Üniversitesi Siyasal, Sosyal ve Stratejik Araştırmalar Dergisi, 64–40 ,(1)1.

Aran, A. (2025). Israeli foreign policy towards Turkey since 2011: From adverse asymmetry to equivalence? International Politics, 25–1.

Arkan, M., Pedrason, R., & Anwar, S. (2025). Temporarily aligned interest: Cooperation between Turkey and the United States in the Syrian civil war—A foreign policy perspective. Jurnal Syntax Imperatif: Jurnal Ilmu Sosial dan Pendidikan, ,(4)6 1002–994.

Ayal, B. A., Dubale, N. D., & Bishaw, E. B. (2025). Trade and investment trends between Ethiopia and Turkey: A comprehensive study from 2012 to 2022. Insight on Africa, 162–142 ,(2)17.

Aydın-Düzgit, S., Kutlay, M., & Keyman, E. F. (2025). Strategic autonomy in Turkish foreign policy in an age of multipolarity: Lineages and contradictions of an idea. International Politics, 22–1.

Balta, E., & Bal, H. B. (2025). How do middle powers act? Turkey's foreign policy and Russia's invasion of Ukraine. International Politics, 23–1.

Bishku, M. B. (2025). Turkey and India: From distant acquaintances to partners in world politics and trade (at least until the August 2019 lockdown of Kashmir). In Turkey and the global political economy: Geographies, regions and actors in a changing world order (p.155).

Çölgeçen, A. E. (2025). Authoritarian cooperation beyond borders: The Uyghur diaspora in Turkey–China relations.

Demir, Ü. A. (2025). Türkiye–Azerbaijan relations and Karabakh war (Master's thesis, Middle East Technical University).

Ergun, A., Kondakci, Y., Zayim-Kurtay, M., & Valiyev, A. (2025). International higher education as a soft power tool of Turkish foreign policy: The case of Azerbaijan. Third World Quarterly, 390–372 ,(3)46.

Geytsman, E. (2025). From crisis to diplomacy: The 1974 Cyprus intervention and the political roles of Turkey, Greece, and the EU.

Gökçay, K., & Ramadhan, J. (2025, January). Türkiye's evolving role in the new era of international relations. In International Conference on Strategic and Global Studies (ICSGS 2024) (pp. 581–568). Atlantis Press.

Hasram, K., & Suryana, A. A. (2025). A comparative analysis of Indonesia and Malaysia's foreign policy towards the persecution of Muslims. Asian Security, ,(2)21 186–168.

Hosseinzadeh, V., & Nasiri Lotum, B. (2025). Iran and Türkiye's competition in the corridors of the Caucasus. Central Eurasia Studies, 123–93 ,(2)17.

İnaç, H., & Aydın, S. N. (2025). The effects of the NATO–European divergence on Turkey's security architecture. Dumlupınar Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, (,(85 278–265.

Kanat, K. B., & Cetin, O. A. (2025). Turkey's leap into aerospace autonomy. In Allies in arms: Turkish-American defense relations (pp. 201–163). Springer Nature Switzerland.

Kara, M. (2025). Emerging middle powers and the international order: The cases of Turkey and South Korea. International Journal, 194–166 ,(2)80.

Kardaş, Ş. (2025). Debating the hard power turn in Turkish foreign policy. Southeast European and Black Sea Studies, 10–1 ,(1)25.

Kibaroğlu, M. (2025). The future of Türkiye–NATO relations in light of the strained transatlantic dialogue. Insight Turkey, 36–23 ,(1)27.

Levent, A. K. S. U. (2025). Türk savunma sanayi ile iktisadi büyüme arasındaki ilişkilerin analizi. Ulusal ve Uluslararası Sosyoloji ve Ekonomi Dergisi, 553–505 ,(10)5.

Memeti, R. M. (2025). Globalization and regional conflicts: A case study—Türkiye's foreign policy. Alınteri Sosyal Bilimler Dergisi, 111–98 ,(1)9.

Müftüler-Bac, M., & Taştan, S. (2025). Between a curse and a blessing: Germany's role in shaping EU–Turkish relations with the Eastern Mediterranean as a litmus test. German Politics, 26–1.

Muminov, N. (2025). From allies to adversaries: The impact of identity change on Turkish–Israeli relations. Digest of Middle East Studies, 2)34), e70003.

Oxford Analytica. (2025). Greece and Cyprus seek to curb Turkish East Med moves. Emerald Expert Briefings (oxan-db).

Özdilek, S. E. (2025). Foreign policy: PYD–YPG case. In Sosyal, İktisadi, Beşeri ve Yönetim Alanları Perspektifinde Sorunlara Bakış (Vol. 4, p. 179).

Öztürk, B. (2025). The Development Road Project (DRP): Transforming the nature of Türkiye–Iraq relations. Perceptions: Journal of International Affairs, 213–196 ,(2)29.

Pourdast, Z., Ahmadipour, Z., & Mousavi Shafaee, S. M. (2025). Designing a model of cooperation in Iran–Türkiye relations. Iranian Journal of Asian Studies, ,(2)1 222–181.

Sacan, A. B. (2025). Geostrategic analysis of the Zangezur Corridor: Azerbaijan–Armenia.

Sahide, A., Ates, A., & Maksum, A. (2025). Turkey's revisionist foreign policy in Middle East politics: Strategic positioning amid the Iran–Saudi rivalry. Defense & Strategy/Obrana a strategie, 1)25).

Salameh, M. T. B. (2025). Turkey's strategic expansion in Africa: Multifaceted engagement in Ethiopia, Libya and Somalia. Insight on Africa, 09750878251342765.

Stein, E. (2025). Egyptian responses to Turkey's MENA policy from the Arab Spring to the Gaza crisis: Sub-imperialisms and regional order. International Politics, 29–1.

Tufekci, O., & Bayrak, M. (2025). Reinforcing the ties with the Turkic States: Looking beyond Turkish foreign policy through trade. Journal of Asian and African Studies, 00219096251346762.

Tür, Ö. (2025). Turkey's alignment with Qatar—Regional and domestic dynamics in an era of multipolarity. International Politics, 19–1.

Üçağaç, A. (2025). Strategic positioning of middle powers in the emerging multipolar world order: The case of Saudi Arabia. Nous Academy Journal, (15–1 ,(5.

Üngör, Ç. (2025). Turkey's Asia Anew initiative: The limits of middle power activism? Third World Quarterly, 445–429 ,(4)46.

Vafina, M. R. (2025). The Turkish model of foreign policy engagement in the Horn of Africa: Somalia case. In Уральское востоковедение. Вып. 15: Ближний Восток–на перекрестке путей и судеб: к юбилею академика РАН В. В. Наумкина к -25летию кафедры востоковедения УрФУ (pp. 173–165).

الحالة الإيرانية
في عام 2025
إدارة الأزمات تحت وطأة الضغط الشامل

د.أحمد حسين

مجموعة التفكير الاستراتيجي

مستخلص

التوصيف العام: بيئة الضغط غير المسبوق

ينطلق التقرير من فرضية أن عام ٢٠٢٥ مثّل «نقطة انكسار» في استراتيجيات الصمود الإيرانية. لم تعد طهران تواجه أزمات متفرقة، بل «عاصفة كاملة» نتجت عن تفاعل خمسة متغيرات كبرى: استمرار الأزمات البنيوية الداخلية، تصدع «محور المقاومة»، عودة دونالد ترامب بسياسة الضغوط القصوى، الصدام المباشر مع إسرائيل، وتفعيل «آلية الزناد» (Snapback) التي أعادت إيران إلى دائرة العقوبات الدولية الشاملة.

المتغيرات الداخلية: تآكل الثقة والاختناق الاقتصادي

يشخص التقرير حالة من الاستقطاب الحاد بين الدولة والمجتمع؛ حيث فشلت السلطة في معالجة الأزمات المعيشية المتراكمة.

الأزمة الاقتصادية: أدى تفعيل العقوبات الدولية إلى انهيار جديد في قيمة العملة وتفاقم التضخم، مما وسّع الفجوة بين الوعود الرسمية والواقع المعيشي.

الاحتقان الاجتماعي: يبرز التقرير تآكلاً متزايداً في شرعية الأداء، حيث تُدار الأزمات بمنطق «الاحتواء الأمني» وردود الفعل المؤقتة، مما يبقي الساحة الداخلية قابلة للانفجار عند أي هزة جديدة.

التصدعات الخارجية: انكسار «قواعد الاشتباك»

شهد عام ٢٠٢٥ تحولات دراماتيكية في نفوذ إيران الإقليمي:

تصدع المحور: تلقى «محور المقاومة» ضربات تكتيكية واستراتيجية قاسية، لاسيما بعد سقوط نظام الأسد في سوريا وتراجع فاعلية الأذرع في جبهات أخرى، مما كشف محدودية الرهان على «الدفاع المتقدم».

المواجهة مع إسرائيل: تحولت الحرب من «ظل» إلى مواجهة مباشرة كشفت

عـن مواطـن ضعـف في منظومـة الدفـاع والأمـن الإيرانيـة، وغيرت قواعـد الاشـتباك التـي سـادت لعقود.

عامـل ترامـب: أعادت عودة ترامب شـبح «العزلـة المطلقة» والتهديد العسـكري المبـاشر، مما قلص هوامش المنـاورة التي كانت متاحة لطهران مـع الإدارات الديمقراطية أو الشركاء الأوروبيين.

الاستراتيجيات البديلة: الهروب نحو «الجنوب العالمي»

في محاولة لكسر الطوق، انتهجت إيران سياسات «تعويضية»:

مظلـة الشرق: تعميـق الشراكـة مع الصين وروسـيا، رغم إدراك طهـران أن هاتين القـوتين تتحركان ضمـن حدود لا تمـس مصالحهما الحيوية مع واشـنطن.

تكـتلات الجنـوب: السـعي الجاد للاندمـاج في «بريكـس» وتحـسين العلاقات مع الجـوار العربي والإسلامـي لتخفيف آثار العزلـة الغربية وتأمين ممـرات اقتصادية بديلة.

السيناريوهات المستقبلية لعام 2026

يرسـم التقرير صـورة حذرة للمسـتقبل، حيث يُتوقـع أن يكون عـام ٢٠٢٦ أكثر صعوبة:

سـيناريو «الاحتـواء الهـش» (الأرجـح): اسـتمرار السـلطة في إدارة الأزمـات بالمنطـق الأمني، مـع محاولة تقديم تنـازلات تكتيكيـة في الملف النـووي لتجنب الصدام العسـكري الشـامل، مـع بقـاء الداخـل في حالـة غليـان صامت.

سـيناريو «الانفجـار أو التغـيير الـقسري»: وقـوع هـزات اجتماعيـة كبرى نتيجـة الفشـل الاقتصـادي، أو تعرض النظام لضربة عسـكرية خارجية تشـل قدراته الدفاعية، ممـا قد يـؤدي إلى تحـولات بنيويـة في طبيعـة الحكم.

سـيناريو «التسـوية الـكبرى»: وهـو مسـار مسـتبعد حاليـاً، يـفترض نجـاح وسـاطات إقليميـة في صياغـة اتفـاق «شـامل» ينهـي حالـة العداء مـع واشـنطن مقابل

تنـازلات إيرانيـة جوهريـة في ملفـي النفـوذ الإقليمـي والبرنامـج النـووي.

الخلاصة الاستراتيجية

تُعـد إيـران في عـام ٢٠٢٥ دولـة «منكشـفة استراتيجيـاً»؛ حيـث تآكلـت أدوات ردعهـا التقليدية وباتت رهاناتها على الحلفاء والوكلاء موضع شـك. إن مسـتقبل النظام بـات مرهونـاً بالقـدرة على إحـداث «مراجعة شـجاعة» لسياسـاته الداخليـة والخارجية قبـل أن تفـرض التطورات المتسـارعة واقعـاً لا يمكـن احتواؤه.

مقدمة

يتناول هذا التقرير الحالة الإيرانية في عام ٢٠٢٥م، من خلال قراءة وصفية-تحليلية تقوم على تتبّع الأحداث والوقائع، وتحليل تفاعلاتها، وتحديد تبعاتها وآثارها الداخلية والخارجية. ويَنطلِق من فرضية مفادها أن ما شهدته إيران لم يكن أزمات طارئة أو متفرقة، بل نتاج تفاعل خمسة مُتغيّرات رئيسة شكَّلت معاً بيئة ضغط داخلي وخارجي غير مسبوق.

يتمثل المُتغيّر الأول في استمرار الأزمة الداخلية بأبعادها الثلاثة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما رافقها من استقطاب حاد، واختناقات معيشية، وتآكل متزايد للثقة بين الدولة والمجتمع. أما المُتغيّر الثاني فيتعلق بتَصدُّع محور المقاومة وما ترتب على ذلك من خسائر وتداعيات تكتيكية وإستراتيجية. ويتناول المُتغيّر الثالث عودة الرئيس الأمريكي ترامب إلى الحكم وما أعادته من سياسات الضغط والتهديد. في حين يتمثل المُتغيّر الرابع في الحرب مع إسرائيل التي شكَّلت تحوُّلاً في قواعد الاشتباك وكشفت عن مواطن الضعف في منظومة الدفاع والأمن الإيرانية. ويُختَتم الإطار الوصفي-التحليلي بالمُتغيّر الخامس، وهو تفعيل «آليَّة الزناد» وعودة إيران إلى دائرة العقوبات والضغوط الدولية.

وعلى ضوء هذه المُتغيّرات الخمسة، يَسعى التقرير في محوره الأخير إلى استشراف مستقبل الحالة الإيرانية في عام ٢٠٢٦م.

أولاً: استمرار الأزمة الداخلية

واجهت إيران في عام ٢٠٢٥م أزمة مُركَّبة، تداخلت فيها ملفات السياسة والاقتصاد والمجتمع، بحيث لم يَعُد في الإمكان التعامل مع أيّ ملف منها بمعزل عن الملفين الآخرين. فقد أسهمت الخلافات والانقسامات السياسية الداخلية في تغذية الانهيارات الاقتصادية، فيما دفعت الضغوط المعيشية المتفاقمة نحو أزمة اجتماعية زادت من حِدَّة الاحتقان الشعبي.

1 – الأزمة السياسية:

تشهد إيران أزمة سياسية داخلية متجذرة، تعود بجذورها إلى عقود من الخلافات والاختلالات المتراكمة في بنية النظام السياسي. غير أن هذه الأزمة بلغت ذروتها في عام ٢٠٢٥م، بفعل مجموعة من العوامل، أبرزها الانقسام العميق بين الإصلاحيّين والأصوليّين، وتصاعد الصراع بين مؤسسات الدولة، وتعاظم نفوذ المتشددين في دوائر صنع القرار.

وقد تَجلَّت مظاهر الأزمة السياسية في إيران في العام المُنقضِي في حالة استقطاب حاد بين الإصلاحيّين والأصوليّين، تحوَّل معها الخلاف السياسي إلى صراع أقرب ما يكون إلى الصفري بين مؤسسات الدولة. فقد استخدم البرلمان ذي الغالبية الأصولية أدوات الاستجواب والإقالة لإضعاف الحكومة المحسوبة على الإصلاحيّين، وهو ما حدث في عزل وزير الاقتصاد عبد الناصر همتي. كذلك نجح المتشددون في دفع محمد جواد ظريف للاستقالة من منصبه كمساعد للرئيس الإيراني للشؤون الإستراتيجية. في المقابل، رَدَّ الإصلاحيون بخطاب إعلامي ناقد، يتهم خصومهم بتعطيل الدولة وتعريض مصالح إيران للخطر من خلال المواقف المتطرفة. وترافقت هذه الأجواء مع تصاعد لغة التخوين والاتهامات بالعمالة من جانب الأصوليّين، وتحويل ملفات مثل الحريات، والإنترنت، والحجاب، والتفاوض مع الغرب إلى ساحات مواجهة سياسية مفتوحة، ما أسهم في شلل القرار الحكومي وتعطيل فاعلية السلطة التنفيذية.

تصدَّر ملف المفاوضات مع الولايات المتحدة والغرب والوكالة الدولية

للطاقة النووية المشهد السياسي الداخلي المُنقسِم، في ظِل تهديدات إقليمية ودولية كانت تُنذِر بتصعيد غير مسبوق ضد إيران. وكان من المُفترَض أن يُفضِي هذا التهديد إلى اصطفاف وطني وتوافق داخلي حول مبدأ التفاوض وأهدافه وحدوده، إلَّا أن العكس هو ما حدث؛ إذ تعمَّق الخلاف بين الإصلاحيّين والأصوليّين، وتحوَّل ملف التفاوض إلى أداة لتخوين الخصوم داخليّاً، ما جعله أحد أبرز محاور الاستقطاب تأثيراً في السياسة الداخلية والخارجية معاً، الأمر الذي أضعف قدرة إيران على بلورة موقف مُوحَّد إزاء هذا الملف الحساس.

فالإصلاحيون يَرون أن التفاوض مع الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، يُمثِّل ضرورة إستراتيجية لتخفيف العقوبات، وكسر العزلة الدولية، وإنقاذ الاقتصاد، ويؤكدون أن التفاوض أداة سياسية لا تنازلاً سياديّاً. كما يَعتبرون أن رفض التفاوض واستمرار العقوبات يفاقمان الأزمات الداخلية ويزيدان الاحتقان الاجتماعي. في المقابل، يَرفض الأصوليون التفاوض بوصفه استسلاماً وخطراً على الأمن القومي، ويُشكِّكون في نيَّات الغرب، معتبرين أن هدفه تفكيك قدرات إيران الدفاعية وتقليص نفوذها الإقليمي.

هذا الاستقطاب السياسي أدَّى إلى فشل نهج «الوفاق الوطني» الذي تبنَّاه الرئيس مسعود بزشكيان. فبينما يَرى الإصلاحيون فيه مدخلاً لخفض الاستقطاب، وتوحيد القرار، وحماية الحكومة من الشلل المؤسسي، وتهيئة بيئة تسمح بإصلاحات تدريجية وتهدئة اجتماعية، ويعتقدون أن غيابه يُضاعِف الأزمات ويُقوِّض الاستقرار، يَنظر الأصوليون - ولا سيما المتشددون منهم - إلى هذا النهج باعتباره محاولة لمنح الإصلاحيّين شرعية ومساحة نفوذ داخل النظام، ووسيلة لإعادة أصحاب السجلات السوداء ومثيري الفتنة إلى المشهد وتعيينهم في مناصب حكومية[1].

وامتد هذا الفشل ليشمل مبادرة «تغيير النموذج» في إدارة البلاد التي طرحها الإصلاحيون بوصفها استجابةً لأزمة بنيوية في الحكم، تشمل تعدد مراكز القرار، وشلل المؤسسات، وتآكل الثقة الشعبية. ويقصدون بها إصلاحاً هيكليّاً لآليّات الحكم وبنية صنع القرار، بما يُعِيد التوازن بين المؤسسات المنتخبة وغير المنتخبة،

(١) كيهان، براندازى زير پوست وحدت ملى!، ٢٨ تير ١٤٠٤ش، https://2u.pw/al9oh3

ويَحدُّ من التسييس الأمني، ويُحسِّن الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية، ويُفعِّل مسار الدبلوماسية والمفاوضات البنَّاءة مع الولايات المتحدة وأوروبا[1]. غير أن هذه المبادرة تعرَّضت لهجوم شديد من الأصوليّين الذين رأوا فيها دعوةً للاستسلام للضغوط الأمريكية، ومحاولةً من بعض النخب الاقتصادية والسياسية لتعميق التبعية للنظام النيوليبرالي العالمي[2]، واعتبروها تهديداً لهُويَّة النظام والثورة، ومدخلاً لفرض نموذج غربي على البلاد. وبذلك تحوَّل النقاش حول «تغيير النموذج» من نقاش إصلاحي داخلي إلى صراع وجودي ذي أبعاد خارجية حول طبيعة الدولة وشكل نظام الحكم فيها.

في ظِل هذا الاستقطاب السياسي الحاد، وفشل مبادرات التوافق والإصلاح، لم تَعُد الأزمة السياسية محصورة في صراعات النخب والمؤسسات، بل انعكست مباشرة على علاقة النظام بالمجتمع. فقد أسهم عجز السلطة عن بلورة مواقف موحَّدة في الملفات الحساسة، وتحوُّل الخلافات الداخلية إلى صراعات علنية، في تراجع مستويات الثقة الشعبية بالنظام الحاكم ومؤسساته، وهو ما عبَّر عنه وزير الثقافة والإرشاد الإيراني، عبَّاس صالحي، بمفهوم «تآكل رأس المال الاجتماعي» للدولة[3].

غير أن هذا التآكل لم يقتصر على الدولة والنظام الحاكم، بل امتد أيضاً إلى المعسكر الإصلاحي نفسه، الذي انقسم حول أداء حكومة الرئيس بزشكيان. فقد اتهمته صحف إصلاحية بالتردد، وتعميق الارتباك الإداري، والتفريط في التفويض الشعبي الذي حظي به، عبر عدم توظيفه في فرض إصلاحات حقيقية أو مواجهة المتشددين في البرلمان، والخضوع لضغوطهم، ولا سيما في ملفات التفاوض ورفع القيود عن الإنترنت والحجاب، حيث يُتَّهم بالانحاز إلى موقف المرشد الأعلى للثورة من المفاوضات، والتراجع عن وعوده المتعلقة بالحريات، ما أضعف الثقة به داخل قاعدته الإصلاحية.

(١) الجزيرة، دعوات وسط تحديات.. هل ينجح مشروع تغيير البارادايم في إيران؟، ١١/ ٩/ ٢٠٢٥م، https://2u.pw/eJG37W

(٢) جوان، معماران «تغيير پارادايم» بانيان «وضع موجود» هستند!، ١٧ تير ١٤٠٤ش، https://2cm.es/1ggpT

(٣) اطلاعات، هشدار وزير فرهنگ درباره شفافيت واعتماد مردم به حاكميت!، ٢٣ دي ١٤٠٣ش، https://2u.pw/NKh4PV

2 – الأزمة الاقتصادية:

تعاني إيران أزمة اقتصادية خانقة، تتقاطع فيها الأسباب الداخلية المتراكمة مع الضغوط الخارجية المتصاعدة، الأمر الذي يَضع المجتمع الإيراني أمام أزمة متعددة الأبعاد في مظاهرها وتداعياتها، وتحتاج إلى مقاربات جذرية تتجاوز الحلول الجزئية والمؤقتة التي أسهمت في إدخال الاقتصاد في دائرة ركود مُزمِن وضغوط معيشية متفاقمة.

تتمثل الأسباب الداخلية للأزمة في مزيج من سياسات نقدية ومالية مرتبكة، وفساد بنيوي يُعمِّق هيمنة الاحتكارات ويُقوِّض الشفافية، وتفاقم لأزمات الطاقة والمياه التي تُلقِي بظلالها على مختلف الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب انتشار التهريب على نطاق واسع، وتآكل البنية الإنتاجية، وضعف تنوع مصادر الدخل نتيجة الاعتماد المُفرِط على عوائد النفط المتأثرة بالعقوبات وتقلبات الأسعار. ويُضاف إلى ذلك سوء الإدارة والتضارب المؤسسي في ظِل تصفية حسابات سياسية تُعيق أيَّ مسعى للإصلاح الاقتصادي.

أما الأسباب الخارجية فتتمثل أساساً في العقوبات الغربية التي أدَّت إلى تراجع صادرات النفط وشُحّ احتياطات النقد الأجنبي، والتوترات الإقليمية والدولية التي تعرقل التبادل التجاري وتَحرِم إيران من حصتها الطبيعية في التجارة العالمية، والعُزلة الدولية المفروضة على القطاع المالي والمصرفي، فضلاً عن التهديدات الأمريكية والإسرائيلية التي تؤثر سلباً على استقرار السوق، وتنعكس على أداء البورصة وسعر العملة المحلية (التومان).

هذه الأسباب أدَّت مجتمعةً إلى بروز مظاهر متعددة للأزمة، كان من أبرزها الانهيار التاريخي للعملة المحلية التي فقدت ما بين ٦٥ و٧٥٪ من قيمتها، وارتفاع معدلات التضخم السنوي بنحو ٣, ٤٥٪، وزيادة معدلات الفقر لتطال قرابة ٥٠٪ من السكان، وتفشي البطالة التي تقدر رسميًّا بنحو ٢, ٧٪ وتَصِل وفق تقديرات غير رسمية إلى نحو ٣٠٪. كما سَجَّل الاقتصاد تراجعاً في معدلات نمو الناتج المحلي إلى ٦, ٠٪، وارتفاعاً في عجز الموازنة بما يتراوح بين ٢٠ و٢٢ مليار دولار، فضلاً عن

تفاقم أزمة الخدمات الأساسية، ولا سيما الطاقة والمياه، حيث يُؤدِّي الانقطاع اليومي الطويل إلى تعطيل المصانع والمؤسسات الخدمية، وتفاقم أزمة السكن التي تستنزف ٤٤ إلى ٦٠٪ من دخل الأسرة في العاصمة والمدن.

وزاد من حِدَّة الأزمة الاقتصادية توظيفُها كأداة في الصراع السياسي الداخلي بين الإصلاحيّين والأصوليّين، وتحويلها إلى مجال للمزايدات السياسية، من خلال تبادل الاتهامات وتحميل كل طرفٍ الآخر مسؤولية الانهيار الاقتصادي، وتمسُّك كل منهما برؤيته للأسباب والحلول، بما حال دون الوصول إلى توافق وطني حول معالجات حقيقية لمصلحة الشعب الإيراني.

فالإصلاحيون يَرون أن العقوبات الاقتصادية هي السبب الرئيس في الأزمة، وأن الحل يكمن في التفاوض مع الولايات المتحدة والغرب والانفتاح على العالم لرفع العقوبات. كما يتهمون الأصوليّين بعرقلة التفاوض مع الغرب والوقوف وراء تغوُّل الأجهزة غير المنتخبة في الاقتصاد، وتَبنِّي مواقف متشددة تضر بمصالح إيران، مثل التهديد بالخروج من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية أو إغلاق مضيق هرمز، فضلاً عن تسييس الشأن الاقتصادي لتصفية الحسابات مع الحكومة وإضعافها، حتى إن الرئيس بزشكيان اتهم البرلمان بأنه السبب الأساس للتضخم[1].

في المقابل، يَرى الأصوليون أن العقوبات ليست العامل الوحيد في تأزم الوضع الاقتصادي، ويَتهمون الحكومة الإصلاحية بسوء الإدارة وضعف الأداء، ويَدعون إلى تبني نهج «الاقتصاد المقاوم»، وعدم التنازل أمام الضغوط الخارجية.

تُعَد قضية الانضمام إلى مجموعة العمل المالي (FATF) نموذجاً للصراع السياسي وأثره على الشأن الاقتصادي، إذ يُطالِب الإصلاحيون بالانضمام للمجموعة، معتبرين ذلك أحد الحلول الأساسية لتحريك الاقتصاد الإيراني؛ لما قد يترتب عليه من إخراج إيران من عزلتها المالية الدولية، وإنقاذ القطاع المصرفي، والمساعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية، والحيلولة دون فقدان مليارات الدولارات المستحقة لإيران بالخارج، بما يُخفف جزئيّاً من أثر العقوبات الخارجية. في المقابل، يَرفض

(١) عصر توسعه، عامل اصلی توزم دولت، مجلس وبانكها هستند، ١٦ آذر ١٤٠٤ش، https://2u.pw/x5mGK7

الأصوليون الانضمام للمجموعة، لأسباب أيديولوجية وأمنية واقتصادية مُعقَّدة، منها رفض الخضوع للمعايير الغربية، واعتبار المجموعة أداة للتجسس الغربي، والخوف من كشف شبكات التمويل الخارجية للحرس الثوري ومحور المقاومة. ولهذا أكَّد رئيس «مَجمْع تشخيص مصلحة النظام»، صادق لاريجاني، أن الانضمام إلى المجموعة غير مدرج على جدول أعمال المَجمْع، واصفاً هذه المنظمة بأنها «سياسية» و«استعمارية»[1].

هذه الأزمة الاقتصادية المُعقَّدة لم تنفع معها بعض الحلول الجزئية التي تتعامل مع مظاهر الأزمة لا مع أسبابها، ومنها العودة إلى سياسة التسعير الإجباري والبطاقات التموينية[2] كأداة لمواجهة التضخم وضبط الأسعار ودعم المستهلك، ومِن ثَمَّ يَزداد السخط الشعبي، ولا يَجد المواطن أمامه سوى اللجوء إلى الاحتجاجات والمظاهرات الفئوية للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية.

3 – الأزمة الاجتماعية:

عاش المجتمع الإيراني في عام ٢٠٢٥م أزمة اجتماعية مُركَّبة، نتجت عن تداخل عوامل سياسية واقتصادية ومؤسسية. فعلى الصعيد السياسي، تَعمَّقت الفجوة بين المجتمع والسلطة نتيجة انسداد الأفق السياسي وتصاعد الاستقطاب الداخلي على حساب القضايا المعيشية. وترافق هذا الانسداد السياسي مع أزمات اقتصادية تمثَّلت في اتساع رقعة الفقر، وتراجع القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية، وتفاقم الضغوط المعيشية. كما أسهمت عوامل مؤسسية وإدارية، في مقدمتها انتشار الفساد والمحسوبية وضَعْف الحوكمة، في تعميق هذه الأزمة. وإلى جانب ذلك، أدَّت السياسات الاجتماعية القسرية، مثل فرض الحجاب الإجباري، وحَجْب وسائل التواصل الاجتماعي، وتقييد خدمات الإنترنت، إلى زيادة حِدَّة التوتر الاجتماعي وتسريع وتيرة تآكل الثقة العامة.

وتجلَّت مظاهر الأزمة الاجتماعية في تفكُّك متزايد للبنية الاجتماعية، وارتفاع

(١) هم‌میهن، آملی لاریجانی: شک ندارم که FATF استعماری است، ١٩ آذر ١٤٠٤ش، https://2u.pw/rdww8Y

(٢) زاد إيران، قرارات جديدة تعيد الجدل حول فاعلية التسعير الإجباري، ١٥ يوليو ٢٠٢٥م، https://2u.pw/W6qCZA

معدلات العنف الأسري والجرائم العنيفة، والانتحار، والإدمان، ولا سيما بين الفئات الفقيرة والمُهمَّشة. كما شهدت البلاد تقلصاً ملحوظاً في حجم الطبقة الوسطى، التي تُعدُّ ركيزة الاستقرار الاجتماعي والقاعدة المحتملة للتغيير، في ظِل اتساع دائرة الفقر لتشمل أكثر من نصف المجتمع الإيراني. وعلى المستوى الأسري، برزت مؤشرات تفكُّك متزايدة، تمثَّلت في تراجع معدلات الزواج، وارتفاع نسب الطلاق، وتآكل نموذج الأسرة الممتدة الداعمة لأفرادها، بفعل الضغوط الاقتصادية والنفسية المتراكمة.

وفي السياق نفسه، تصاعدت معدلات هجرة الكفاءات، ولا سيما بين فئة الشباب، بحثاً عن فرص أفضل في التعليم والعمل خارج البلاد، بالتوازي مع ارتفاع معدلات التسرُّب من التعليم نتيجة الفقر والدخول المُبكِّر إلى سوق العمل. كما بَرَز صِدام ثقافي وهُويَّاتي متنامٍ بين الأجيال الجديدة والدولة حول قضايا الحريات ونمط الحياة، في ظِل تقييد الحريات المدنية والسياسية وتراجع تأثير الخطاب الديني الرسمي على قطاعات واسعة من الشباب.

وتجاوزت الأزمة الاجتماعية مظاهرها اليومية لتطال بنية الثقة والتماسك داخل المجتمع، مع اتساع مشاعر الإحباط وتراجع الإحساس بالأمان الاجتماعي. وقد أفضت هذه التطورات إلى تراجع حاد في الثقة المجتمعية، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن نحو ٨٠ في المئة من الإيرانيّين لا يثقون ببعضهم البعض[١]، فضلاً عن انخفاض الثقة بالحكومة إلى أكثر من ٥٠ في المئة[٢].

وكما هو الحال في الأزمتين السياسية والاقتصادية، انقسم التيَّاران الإصلاحي والأصولي حول تفسير أسباب الأزمة الاجتماعية وسُبُل معالجتها. إذ يَرى الأصوليون أن الأزمة هي نتاج «حرب ناعمة» خارجية تستهدف القِيَم والهُويَّة الدينية عبر قضايا الحجاب والإنترنت والحريات، وليست نتيجة مباشرة للسياسات الداخلية. ويَعتبرون أن تراجع الالتزام الديني هو جوهر الأزمة، ويَرفضون أي تخفيف للقيود، مؤكدين أن الحل يكمن في تشديد الرقابة الأخلاقية، وتعزيز الدورين الأمني

(١) شرق، بيش از ٨٠ درصد افراد جامعه نسبت به يكديگر بى اعتمادند، ١٥ بهمن ١٤٠٣ش، https://2u.pw/oFbR2Y

(٢) فرهيختگان، مردم چقدر از دولت راضى‌اند؟» ١٦ مرداد ١٤٠٣ش، https://2u.pw/WcsB55

والديني، وترسيخ القِيَم الثورية بدل الانخراط في إصلاحات اجتماعية.

في المقابل، يُحمِّل الإصلاحيون السياسات الداخلية والعقوبات والضغوط الاقتصادية مسؤولية تفاقم الأزمة الاجتماعية، معتبرين أن الإكراه والتقييد ساهما في تقويض الثقة بين الدولة والمجتمع. ويَدعون إلى معالجة الأسباب البنيوية للأزمة، مثل الفقر والبطالة وتآكل الطبقة الوسطى، بالتوازي مع تنفيذ إصلاحات في مجال الحريات المدنية، وتخفيف القبضة الأمنية، وإعادة بناء الثقة المجتمعية لتفادي انفجار اجتماعي أوسع.

وقد انعكس هذا الانقسام الإصلاحي-الأصولي بوضوح في عدد من القضايا المجتمعية التي أثارت جدلاً واسعاً، أبرزها قضية «الحجاب»، التي شهدت تصاعداً ملحوظاً في السجال السياسي والإعلامي عقب تصريحات غير مسبوقة للرئيس بزشكيان ومسؤولين رسميّين شكَّكوا في جدوى الإكراه القانوني، معتبرين أنه لا يَحفظ القِيَم الدينية ولا يَضمن الاستقرار الاجتماعي. وأعادت هذه المواقف الخلاف الحاد بين الإصلاحيّين والأصوليّين إلى الواجهة، في ظِل رفض المحافظين لأي تراجع يُنظَر إليه بوصفه مساساً بركائز الهُوِيَّة الأيديولوجية للنظام، وفي مقدمتها الحجاب[1].

كما برزت قضية «الإنترنت الطبقي» بوصفها أحد مظاهر الأزمة الاجتماعية، حيث يتمحور الخلاف حول الخطاب الرسمي الذي يُبرِّر الحَجْب والفلترة بدواع أمنية وأخلاقية، والممارسات التمييزية التي تتيح للنخب السياسية والإعلامية وصولاً غير مُقيَّد إلى شبكة الإنترنت، مقابل حرمان غالبية المواطنين من ذلك. وقد حوَّل هذا التناقُض الإنترنتَ من أداة تواصل وتفاعل إلى مؤشر على غياب العدالة الرقمية وسبب لتعميق أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع[2].

وفي المحصلة، أفضت الأزمة الاجتماعية في إيران إلى اتساع فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع، وتنامي شعور عام باليأس والإحباط تجاه المؤسسات الرسمية، مع تراجع قابلية المجتمع، ولا سيما فئة الشباب، لتقبُّل الخطاب السياسي والديني الرسمي. كما تحوَّل الاحتجاج من التعبير الجماهيري المباشر إلى أنماط من «العصيان

(١) الجزيرة، هل تشهد إيران تحولا في خطاب النخب السياسية عن «الحجاب»؟، ١١-١٢-٢٠٢٥م، https://2u.pw/K2Sj5C

(٢) الجزيرة، ميزة «لوكيشن غيت» تثير جدلا حول الإنترنت الطبقي في إيران، ١-١٢-٢٠٢٥م، https://2u.pw/R5ap8i

الرمـزي» اليومـي، في ظِـل صدامـات مسـتمرة حـول الحجـاب والحريات، واسـتمرار التوتر بين النسـاء والدولـة، وتنامي احتجاجـات صغيرة ومتقطعـة، رافقها تضخم دور الأجهـزة الأمنيـة في ضبـط الفضـاء الاجتماعي.

ثانياً: تَصدُّع محور المقاومة

تُعَـد عمليـة «طوفـان الأقصى» حدثـاً مفصليّـاً في مسـار «محـور المقاومـة» الـذي تقـوده إيـران؛ وذلـك بعد أن تعـرَّض هذا المحـور لتَصدُّعـات ملحوظـة بفعل ضربات إسرائيليـة وأمريكيـة متواصلة، هدفـت إلى القضـاء على المقاومة في قطاع غـزة، وتعطيل قـدرة المحـور على تحقيـق التنسـيق الميـداني بين جبهاتـه المختلفـة، ضمـن مـا يُعـرَف بـ»وحـدة السـاحات»، للحيلولة دون إسـناد المقاومـة، والتأثير على مجريـات الصراع في المنطقـة، ومنـع المحـور مـن إسـناد إيـران في حـال دخـولها في حرب.

فقـد تلقَّـت المقاومة في قطـاع غزة ضربة غير مسـبوقة مـن إسرائيل، أثَّـرت بعمق في قدراتهـا، وسـوف تمنعهـا مـن تشـكيل تهديـد فعَّـال للاحـتلال في المـديين القريـب والمتوسـط، وتَحوُل دون عودتها بسـهولة إلى مسـتوى القـوة والتمكين الـذي كانت عليه قبـل ٧ أكتوبـر. وفي السـياق ذاتـه، خـرج حـزب الله اللبناني عمليّـاً من معادلـة الصراع بعـد ضربات إسرائيلية قاسـية دفعته إلى قبـول اتفاق وقف إطلاق نـار بشروط ضاغطة، شـملت الانسـحاب مـن مواقـع لـه بجنـوب لبنـان وتفكيـك بنيتـه العسـكرية ومنـع إعادة تسـليحه، وسـط ضغـوط داخليـة وخارجية للتخلي عـن الـسلاح[1]. كما انكفأت الميليشـيات العراقيـة الموالية لإيـران تحـت وطـأة التهديـدات الإسرائيليـة والضغـوط الأمريكيـة على بغـداد[2]، بينما واصل الحوثيـون اسـتهداف إسرائيل والملاحـة في البحر الأحمـر بكلفـة عسـكرية مرتفعـة، جعلـت دورهم أقـرب إلى الرمـزي منـه إلى المؤثر.

غير أن الضربـة الـكبرى التـي تعـرَّض لها محور المقاومة كانت سـقوط نظام بشـار الأسـد؛ لأن سـوريا كانـت الحلقـة الرئيسـة في «الهلال الشـيعي»، والممـر الحيـوي لنقل الأسـلحة والإمـدادات إلى حـزب الله اللبنـاني، الـذي يُمثِّـل الخـط الأهـم في خطـوط

(١) الجزيرة، تفاصيل اتفاق وقف القتال بين إسرائيل وحزب الله بعد حرب ٢٠٢٤، ٢٨/ ١١/ ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1laky

(٢) عربي ٢١، لماذا توقفت هجمات الفصائل العراقية على الأراضي المحتلة؟، ١٣/ ١٢/ ٢٠٢٤م، https://2cm.es/1lalF

الدفاع المُتقدِّم عن إيران.

تُعَد إيران الخاسر الأكبر بعد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، وأعظم خسائرها هي الخروج من الساحة السورية وقطع العلاقات مع النظام السوري الجديد، وانهيار إستراتيجية الردع الإيرانية في محورها السوري اللبناني، بخروج العناصر العسكرية الإيرانية أو الموالية لطهران من سوريا وانقطاع خط الإمداد إلى حزب الله، ما قد يُؤدِّي إلى حرمان الحزب من الدعم الإيراني لاستعادة قوته مرة أخرى وتشكيل تهديد لإسرائيل يدفعها إلى عدم استهداف إيران.

خروج إيران من سوريا بالتزامن مع ضرب باقي الفصائل، أدَّى إلى تَصدُّع محور المقاومة، الأمر الذي انعكست آثاره السلبية المباشرة على إيران، متمثلةً فيما يلي:

- تراجع قدرة إيران على المناورة السياسية وفرض الشروط في مفاوضاتها مع أمريكا وأوروبا ووكالة الطاقة النووية، بعد تراجع قوة ورقة الضغط المتمثلة في المحور.
- تغيُّر سلوك الحكومات في دول مثل العراق ولبنان، وتَحرُّكها بقوة من أجل ضبط الفصائل الموالية لإيران ونزع سلاحها وتقليص نفوذها، متجاهلةً الاعتراضات الإيرانية.
- ظهور إيران في مظهر الدولة التي تُدار ملفاتها عبر وسطاء، مثل قطر وعمان، بدلاً من أن تكون مركز القرار المباشر كقوة إقليمية كبيرة.
- الخسائر الاقتصادية الفورية المتمثلة في ضياع الاستثمارات الإيرانية في سوريا ولبنان، ما يزيد من الضغط على الاقتصاد الداخلي المأزوم.
- تعطل أدوات الالتفاف على العقوبات بسبب توقف المسارات البرية المستخدمة في حركة التجارة بين إيران والعراق وسوريا ولبنان.
- زيادة السخط الشعبي بسبب تمويل فصائل المحور من أموال الإيرانيّين دون مقابل سياسي وعسكري مهم، وفي وقتٍ يُعاني فيه المواطن من أحوال معيشية سيئة.

كذلك سوف يُؤدِّي تَصدُّع محور المقاومة إلى خسائر إستراتيجية طويلة الأمد بالنسبة لإيران، أبرزها ما يلي:

- انهيار إستراتيجية الردع، والتي ترتكز على الدفاع المُتقدِّم، من خلال نقل خطوط المواجهة بعيداً عن الأراضي الإيرانية، واستخدام الأذرع الموالية في محاصرة الخصوم، وتهديد أمن ومصالح الدول المعادية، لمنعها من مهاجمة إيران.

- فشل فكرة «وحدة الساحات» أو «تكامل الجبهات»، التي لم تتحقق في الحرب بين إيران وإسرائيل، بعد أن وَجَد محور المقاومة نفسَه عاجزاً عن التدخل، بسبب تفكُّك قدراته اللوجستية وتقييد حركته الإقليمية. ولهذا دخلت إيران المواجهة الأخيرة مع إسرائيل بصورة منفردة، وبَقِي المحور خارج المعركة، بعدما أصبح كلُّ فاعلٍ فيه منشغلاً بحماية ساحته الخاصَّة ومقاومة الضغوط التي يَتعرَّض لها.

- تقلُّص النفوذ الإيراني لمصلحة قوى إقليمية، مثل تركيا التي تتوسع رقعة نفوذها بالمنطقة على حساب إيران، ابتداءً من آسيا الوسطى وآذربايجان، ومروراً بالعراق، وانتهاءً بسوريا. وكذلك الأمر بالنسبة للسعودية التي تثبت أقدامها في سوريا وتستعيد دورها في لبنان. بالإضافة إلى إسرائيل التي يتمدد مشروعها في المنطقة.

- ارتفاع احتمالات المواجهة المباشرة مع أمريكا وإسرائيل، وتَحوُّل منشآت البرنامج النووي الإيراني إلى هدف مباشر يمكن ضربه في أي وقت، إذا استشعرت إسرائيل والولايات المتحدة أن إيران تقترب من إنتاج القنبلة النووية، وذلك بعد تحييد قدرة حزب الله اللبناني وخروج سوريا من محور المقاومة.

- ترسيخ قناعة لدى فصائل محور المقاومة مفادها أن طهران لن تستطيع الدفاع عنهم إذا تمَّ استهدافهم مستقبلاً، كما حدث مع حزب الله ونظام الأسد، الأمر الذي قد يَدفع بعض فصائل المحور إلى خيار الانكفاء على

الـذات أو التكيُّـف مـع الوضع الداخـلي في بلادهـم، خاصَّة في العـراق، بعد أن انسـحبت إيـران من سـوريا دون تنسـيق مـع الميليشـيات العراقيـة الموالية لها[1].

- فقـدان الثقـة في إيـران مـن جانـب الطائفـة الشـيعية، بوصفهـا الدولـة التـي تقـود المعسـكر الشـيعي، بعـد أن فشـلت في حماية حلفائهـا في محـور المقاومة، ولم تسـتطع البقـاء في سـوريا لحمايـة العتبـات المقدسـة أو أضرحة أهـل البيت التـي وعـدت بحمايتهـا وكانـت جـزءاً مـن مـبررات تدخلها في سـوريا[2].
- توقف مشـاريع إسـتراتيجية، مثـل الخط البري الـذي يَنطلق من إيـران مروراً بالعـراق ويَصِـل إلى سـوريا لنقـل التجـارة الإيرانيـة إلى دول البحر المتوسـط وأوروبـا، وهـو مـشروع مهـم في مواجهـة العقوبـات الخارجيـة عـلى إيـران. ومـشروع خـط أنابيـب الغـاز أو خـط الغـاز الإسـلامي، الـذي كان سـينقل الغـاز الإيـراني إلى أوروبـا عـبر العـراق وسـوريا ولبنـان، وهو مـا كان يمكن أن يُقـوي موقـف إيـران في مواجهـة الأوروبيّـين الذيـن يبحثون عـن مصادر للطاقـة بديلة لروسـيا.

هـذه الخسـائر أدَّت إلى جـدل إصلاحي-أصـولي، حول جدوى محـور المقاومة، إذ يَـرى الإصلاحيـون أن مـا جَـرَى في سـوريا ولبنـان كشـف حدود هـذا المحـور وكلفته الباهظـة على المصالـح الوطنيـة الإيرانيـة، ويَدعـون إلى مراجعـة شـاملة للسياسـات الإقليميـة والانتقـال إلى الواقعيـة والدبلوماسـية والوقـوف إلى جانـب الشـعوب[3]. في المقابـل، يتمسَّـك الأصوليـون بالمحـور باعتبـاره خيـاراً إستراتيجيـاً لا بديـل عنـه، ويَرفضـون الاعتراف بالهزيمة أو الفشـل الإستراتيجي، ويُرجعون الخسـائر إلى الظروف القهريـة لا إلى خلـل في النهـج.

(١) الشرق الأوسط، «فخ الأسد»... ليلة هزت حلفاء طهران في بغداد، ١٠/ ١٢/ ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1l9Ps

(٢) العربي الجديد، سورية في الإعلام الإيراني: «حربنا الدفاعية المقدّسة»، ٢٩/ ٨/ ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1ghfC

(٣) اعتماد، حكومت اسد نوعى توتاليتاريسم اقليت بود، ٢٤ آذر ١٤٠٤ش، https://2cm.es/1lbmr

ثالثاً: عودة ترامب للبيت الأبيض

أثارت عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٥م، موجةً واسعةً من الترقب والحذر والقلق في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في إيران، التي كانت تجربتها معه خلال ولايته الأولى هي الأكثر عدائية في تاريخ العلاقات الإيرانية-الأمريكية. ويعود ذلك إلى سياسته المتشددة ومواقفه الهجومية تجاه طهران، وفي مقدمتها الانسحاب من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨م، وانتهاج سياسة «الضغوط القصوى» التي أسهمت في تهديد الاستقرار الداخلي، وبلغت ذروتها باغتيال قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري، قاسم سليماني.

ثمّة أسباب عديدة عَزَّزت مخاوف الإيرانيّين من عودة ترامب إلى الحكم، في ظِل ظروف إقليمية ودولية لا تَصبُّ في صالح إيران، من أبرزها: احتمال عودة سياسة «الضغوط القصوى» لإجبار طهران على تغيير سلوكها الإقليمي وتفكيك برنامجها النووي عبر ضغوط اقتصادية ومالية وسياسية مكثفة؛ وتأكيد ترامب المتكرر على الخيار العسكري بوصفه جزءاً أصيلاً من إستراتيجيته تجاه الخصوم، باعتباره أكثر سرعةً وتأثيراً وفاعليةً من المسار الدبلوماسي؛ وتعاظم التأثير الإسرائيلي في مراكز صنع القرار الأمريكي، لا سيما في ظِل إدارة أمريكية يَغلب عليها التيَّار المتشدد تجاه إيران. ويُضاف إلى ذلك السياق الإقليمي والدولي المضطرب، بفعل الحرب في غزة، وتَصدُّع محور المقاومة، واستمرار الحرب في أوكرانيا، وتراجع فاعلية المنظمات الدولية، فضلاً عن الطبيعة الشخصية لترامب القائمة على التصعيد المفاجئ والتهديد غير المُتوقَّع واستخدام الضغط النفسي لإرباك الخصوم ودفعهم إلى تقديم تنازلات.

بعد عودته إلى البيت الأبيض، سَعَى ترامب إلى دفع إيران نحو التفاوض من خلال مقاربة تقوم على الجمع بين الدبلوماسية والضغط الأقصى؛ إذ وَجَّه رسالة مباشرة إلى المرشد الإيراني عبر وسيط إقليمي، متضمنةً دعوةً لاتفاق نووي جديد ضمن مهلة زمنية محدودة[١]، بالتوازي مع تصعيد العقوبات، واستعراض القوة العسكرية بالمنطقة، والتصريح بأن البديل هو «قصف غير مسبوق»[٢]. وجاء ذلك

(١) العربي الجديد، رسالة ترامب إلى خامنئي تضمّنت مهلة شهرين للتوصل إلى اتفاق، ١٩/ ٣/ ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1lbpg

(٢) الجزيرة، ترامب: سنقصف إيران إذا لم نتوصل لاتفاق بشأن برنامجها النووي، ٣٠/ ٣/ ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1gh-i

في محاولة لخلق ضغط نفسي وانقسام داخلي يَدفع طهران لقبول صفقة جديدة.

أثارت الدعوة الأمريكية للتفاوض انقساماً حادّاً داخل إيران بين التيَّارين الإصلاحي والأصولي؛ إذ رأى الإصلاحيون في عودة ترامب للحكم فرصة محتملة لإحياء المسار التفاوضي والوصول إلى اتفاق شامل قد يَضع حداً للعقوبات التي أنهكت الاقتصاد الإيراني. ويَعتقد هذا التيَّار أن التفاوض خيار إستراتيجي في ظِل الظرف الإقليمي الضاغط وتراجع النفوذ الإيراني في عدد من الملفات، فضلاً عن رغبة ترامب في الظهور كصانع للاتفاقات الكبرى، وهو ما يَجعل فرص التفاهم معه قائمة إذا ما قدَّمت طهران عروضاً يَرى فيها مكاسب سياسية.

في المقابل، تعامل التيَّار الأصولي مع فكرة التفاوض مع واشنطن بوصفها شكلاً من أشكال الاستسلام، بل وحتى «الخيانة»، انطلاقاً من قناعته بأن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة ليس التوصُّل إلى اتفاق، بل إضعاف النظام تمهيداً لإسقاطه، وأن أيَّ تفاهم محتمل لن يكون إلَّا مدخلاً لفرض مطالب تَمسُّ جوهر القوة الإيرانية، من تفكيك منظومة الصواريخ، إلى تقليص الحضور الإقليمي، وصولاً إلى وقف دعم الوكلاء والجماعات الحليفة في المنطقة.

ورغم رفض إيران التفاوض تحت التهديد، فإنها وافقت في نهاية المطاف، بعد تحذيرات قيل إنها وُجِّهت إلى القيادة العليا من استمرار الانهيار الاقتصادي، واحتمال التعرُّض لضربة أمريكية-إسرائيلية، وما قد يترتب عليها من حرب واسعة قد تُشعِل احتجاجات داخلية تُهدِّد بقاء النظام[1].

وقد أجريت خمس جولات من المفاوضات، كشفت عن انعدام عميق للثقة بين الطرفين، واتساع الفجوة في المواقف؛ إذ أصرت واشنطن على توسيع نطاق الاتفاق ليشمل برنامج الصواريخ والدور الإقليمي ودعم الحلفاء، إضافة إلى تمسُّكها بوقف تخصيب اليورانيوم داخل الأراضي الإيرانية، حتى لأغراض سلمية. في المقابل، رفضت طهران أي مساس بقدراتها الدفاعية، واعتبرت التخصيب خطاً أحمر[2]،

(١) The New York Times, Why Iran's Supreme Leader Came Around to Nuclear Talks with the U.S. 2025-04-11, https://2u.pw/wAQLMC

(٢) قناة العالم، الطاقة الذرية الايرانية: التخصيب خط احمر لايران، ١/ ٦/ ٢٠٢٥م، https://2cm.es/1lbCY

لكنها حاولت الوصول إلى حل يُرضي الطرف الأمريكي، من خلال طرح مقترح بإنشاء مشروع مشترك للتخصيب داخل إيران بمشاركة دول الخليج واستثمارات أمريكية، وهو ما رفضته واشنطن.

توقفت المفاوضات عقب الهجوم الإسرائيلي على إيران بمشاركة أمريكية، في وقتٍ كانت طهران تستعد فيه للجولة السادسة، وهو ما اعتبره المتشددون تأكيداً لصِحَّة موقفهم الرافض للتفاوض، باعتباره خدعة أمريكية، ودليلاً على أن الاستجابة لدعوات التفاوض لن تُسهِم في تخفيف المعاناة التي يَعيشها الشعب الإيراني بسبب العقوبات.

ولكن هذا لا يَعفي الجانب الإيراني من مسؤولية التقدير الخاطئ لطبيعة الموقف الأمريكي في ظِل إدارة ترامب، التي لا تَستبعد أيَّ خيار، وتسعى للتوصُّل إلى اتفاق سريع، مستفيدةً من الظرف الإقليمي والدولي المهيَّأ للحروب والضاغط على إيران. فقد صَرَّح وزير الخارجية الإيراني، عبّاس عراقجي، بأنهم «واثقون بأن أحداً لن يجرؤ على الاعتداء على إيران لأنه يعرف العواقب»[1]، متجاهلاً التغيُّرات التي طرأت على قواعد الاشتباك في المنطقة بعد المواجهة المباشرة الأولى بين بلاده وإسرائيل في أبريل ٢٠٢٤م. كذلك راهن الإيرانيون على سياسة «حافة الهاوية» وكسب الوقت لانتزاع تنازلات أمريكية على طاولة المفاوضات، وتفادي المواجهة، دون تقدير صحيح لطبيعة ترامب المتعجلة للنتائج، ومعرفة إدارته بأساليب التفاوض الإيرانية.

رابعاً: الحرب مع إسرائيل

اندلعت الحرب بين إيران وإسرائيل في ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠٢٥م، عندما شنَّت إسرائيل سلسلة هجمات مباغتة على الأراضي الإيرانية، ليَدخل الطرفان بعدها في أوسع مواجهة عسكرية مباشرة في تاريخ الصراع بينهما.

وأعلن الإسرائيليون أن هجومهم، الذي أطلقوا عليه اسم «عملية الأسد الصاعد»، كان ضربة استباقية تهدف إلى تدمير البرنامج النووي الإيراني، ومَنْع

(١) مشرق، عراقچی: هیچ‌کس حتی جرات فکر تجاوز به ایران را ندارد، ٤ فروردین ١٤٠٤ش، https://2cm.es/1gil9

طهـران مـن امـتلاك الأسـلحة النووية التـي تعتبرها تـل أبيب تهديـداً وجوديّـاً، إضافة إلى إضعـاف قـدرات إيـران العسـكرية، وخاصَّـة منظومتهـا الصاروخيـة الباليسـتية القـادرة على اسـتهداف العمـق الإسرائـيلي[1].

لم تكـن الحـرب في حـد ذاتهـا مفاجِئـة، بقـدر مـا كان عـنصر المفاجـأة متمـثلاً في توقيتهـا؛ إذ اندلعـت قبيـل انعقـاد الجولـة السادسـة مـن المفاوضـات بين طهـران وواشـنطن، وفي ظِـل أجـواء مـن التفاؤل الحـذر بإمكانيـة التوصُّل إلى اتفـاق نووي بين الطـرفين، الأمـر الـذي رأى فيـه كـثيرون شـكلاً مـن الخـداع الإستراتيجي مـن جانب الإدارة الأمريكيـة.

لقـد كانـت جملة المـؤشرات توحي بـاقتراب المواجهـة، بعد أن أتيحـت لإسرائيل فرصـة نـادرة لتوجيـه ضربـة مبـاشرة لإيـران، لطـالما كانـت واشـنطن تـعترض عليها؛ خاصَّـة في ظِـل تراجـع قـدرة إيـران على الـردع المُتقـدِّم، بعـد ضرب فصائـل محـور المقاومـة، وانتـزاع ورقـة الضغـط مـن هذا المحـور، وهـي القـدرة على توظيـف مفهوم «وحـدة السـاحات» في تهديـد إسرائيـل والـدول الداعمـة لها.

وتكاملـت هـذه المعطيات مع وجـود حكومة يمينية متطرفـة في إسرائيل، مدعومة بـإدارة أمريكيـة لا تقـل عنهـا تشـدداً في التعامـل مـع إيـران، ورئيس أمريكـي معروف بنهجـه الهجومـي، قام بحشـد قواتـه في المحيط الهندي اسـتعداداً لأي مواجهـة محتملة.

وعلى الصعيـد الـداخلي الإيـراني، وفي ظِـل المعطيـات المتزايـدة بحتميـة الحـرب، بـرزت أصـوات أصوليـة مُقرَّبـة مـن النظـام تحذر - قبـل الهجـوم الإسرائيلي بشـهور - مـن تجـرؤ إسرائيـل على مهاجمـة إيـران، وطالبـت بضربـة اسـتباقية تُعيـد فـرض توازن القـوى[2]، غير أن هـذه الدعـوات كانـت أبعـد مـا تكـون عـن واقـع الصراع وحقيقـة موازيـن القـوة في المنطقة.

جـاءت الضربـة الإسرائيليـة واسـعة النطـاق وممنهجـة؛ إذ اسـتهدفت منشـآت نوويـة، وقواعـد عسـكرية، وبُنـى تحتيـة، فـضلاً عـن منـازل قـادة عسـكريّين وأمنـيّين

(١) الجزيرة، «الأسد الصاعد» هجوم إسرائيلي على إيران بحمولة دينية، ١٧/ ٦/ ٢٠٢٥م، https://2u.pw/S69wX0

(٢) وطن امروز، وعده لازم، ١٢ دي ١٤٠٣ش، https://2u.pw/olZiOt

ومدنـيّين وعـلماء نـوويّين، وفي مقدمتهـم حـسين سلامي قائـد الحرس الثـوري، ومحمد باقـري رئيـس أركان القـوات المسـلحة. كما سَـعَى رئيـس الـوزراء الإسرائـيلي بنيـامين نتنياهـو إلى توظيـف الهجوم في إطار الحرب النفسـية، عبر محـاولات لتحريض الإيرانيّين ضـد النظـام، مدعيـاً أن معركـة إسرائيـل ليسـت مع الشـعب الإيـراني، بل مـع حكومة «تضطهده وتُفقِـره»[1].

وخلال السـاعات الأولى للحـرب، كشـفت التطـورات عن نقـاط ضعف خطيرة في الداخـل الإيـراني، أبرزهـا عجـز منظومـات الدفـاع الجـوي عـن التصـدي للطيران الإسرائـيلي الذي فرض سـيطرته على الأجـواء الإيرانية. غير أن نقطـة الضعف الأخطر تمثلـت في الاختراق الأمنـي الواسـع داخـل الـبلاد؛ إذ بـدأت الحـرب فعليّـاً مـن داخل إيـران عبر شـبكات تجسُّـس إسرائيليـة قامـت بتفعيـل مُـسيَّرات وصواريـخ ومـواد متفجـرة اسـتهدفت قيـادات ومواقـع حساسـة، ووَصَلـت إلى حـد اسـتهداف اجـتماع حضره الرئيـس الإيـراني وتهديد حيـاة المرشـد الأعلى. كما نُفذت عمليـات تخريب أدَّت إلى تعطيـل الدفاعـات الجويـة، وزرعـت وحـدات كومانـدوز أسـلحة موجَّهة سـهَّلت اختراق الأجـواء وتـدمير مواقـع إستراتيجيـة، بما عكـس هشاشـة المنظومـة الأمنيـة الإيرانية.

ولم تكـن هـذه الثغـرات غائبـة تمامـاً قبيـل الحـرب؛ فقد دعـا حبيب الله سـياري، أحـد كبار قـادة الجيش، قبل أشـهر من الحـرب، إلى تحديث أسـاليب التدريب ومعدات القـوات المسـلحة، محـذراً مـن أن إيـران «لا تسـتطيع بالوضـع الحالي الصمـود أمـام التهديـدات المسـتقبلية»[2]. كما حـذر كـثيرون مـن توسـع أنشـطة التجسـس الإسرائيلي داخـل الـبلاد. إلَّا أن حجـم الاختراقـات والخسـائر التي تكشـفت خلال الحـرب فاق التوقعـات بكثير.

ورغـم الضربة القاسـية والخسـائر الفادحة، تمكنـت إيران من امتصـاص الصدمة واسـتعادت توازنهـا تدريجيّـاً، لتبـدأ بعـد ذلك تنفيـذ عملية «الوعـد الصـادق ٣»، التي اسـتخدمت فيهـا الصواريـخ الباليسـتية والطائـرات المُـسيَّرة لضرب العمـق الإسرائيلي

(١) الشرق، نتنياهو يحرض الإيرانيين على التحرك ضد «النظام»، ١٣/ ٦/ ٢٠٢٥م، https://2u.pw/iyg3Co

(٢) آخرين خبر، سیاری: نمی‌توانیم با تجهیزات فعلی مقابل تهدیدات آینده بایستیم، ١٤/ ٤/ ١٤٠٤ش، https://2u.pw/SXP2CZ

بدرجات متفاوتة من الشِدَّة والنطاق، معلنةً بذلك دخول الحرب مرحلة تبادل الهجمات المباشرة، حيث استطاعت إيران إلحاق الضرر بالعمق الإسرائيلي رغم الاختراق الأمني الكبير، وهو ما استدعى تدخلاً أمريكيّاً مباشراً في الحرب، عبر تنفيذ هجمات نوعية استهدفت المنشآت النووية الإيرانية الحساسة، مثل فوردو وأصفهان ونطنز.

ترافق الهجوم الأمريكي مع رسائل دبلوماسية وضغوط مكثفة للتوصُّل إلى وقف إطلاق النار، وهو ما تحقق في ٢٤ يونيو/ حزيران، بعد أن أدرك الطرفان أن استمرار الحرب يَعني مزيداً من الاستنزاف المتبادل، وربما يقود إلى تصعيد غير قابل للسيطرة.

انتهت الحرب وفق سيناريو يُرضِي جميع الأطراف، ويَسمح لكلٍّ طرف من طرفي الصراع أن يَدَّعي الانتصار، استناداً إلى الأهداف التي سَعَى لتحقيقها. فقد ادَّعت أمريكا وإسرائيل النصرَ وتحقيق هدفهما بالقضاء على التهديد النووي والصاروخي الإيراني أو تعطيله على أقل تقدير. فيما ادَّعت إيران النصرَ بعد أن صمدت أمام التحالف الأمريكي-الإسرائيلي، وأثبتت قدرتها على الرد والوصول إلى العمق الإسرائيلي، وقصفت قاعدة «العديد» الأمريكية في قطر، ولم تخسر مخزونها من اليورانيوم المُخصَّب وبرنامجها النووي رغم الضرر الكبير الذي لحق به، والأهم من ذلك كله هو بقاء النظام الحاكم.

لقد تكبَّدت إيران خسائر كثيرة، يمكن وصفها بالتكتيكية، شملت خسائر عسكرية وأمنية، تمثلت في اغتيال كبار القادة والعلماء النوويّين، وتدمير منظومات الدفاع الجوي، وضرب مراكز الصواريخ الباليستية ومخازن السلاح والمنشآت العسكرية. إضافة إلى الخسائر النووية الناجمة عن قصف المنشآت الرئيسة، وتعطيل عملية تخصيب اليورانيوم. فضلاً عن الخسائر الاقتصادية. غير أن ثمَّة خسائر أخرى إستراتيجية، منها ما يلي:

- تراجع وضع إيران كدولة قادرة على حماية حلفائها، في ظِل اهتزاز قدرات الردع الإيرانية نتيجة الاختراق الأمني وهشاشة الدفاعات الجوية.

- انكشاف حدود «محور المقاومة»، بعد غياب حزب الله عن الإسناد، وامتناع الميليشيات العراقية والحوثيّين عن المشاركة خشية ردود فعل إسرائيل والولايات المتحدة.
- فرض واقع جديد على إيران، يَعتبر أيَّ تقدم مستقبلي في المشروع النووي الإيراني مبرراً لعمل عسكري من جانب إسرائيل والولايات المتحدة.
- تصاعد الشكوك داخل المجتمع الإيراني بشأن كفاءة المؤسسات العسكرية والأمنية، بما ينعكس سلباً على شرعية النظام واستقراره.

ولكن رغم كل هذه الخسائر، إلَّا أن الحرب أحدثت تحوُّلاً مهمّاً في قواعد الاشتباك لصالح إيران، إذ تخلَّت عن سياسة «الصبر الإستراتيجي»، وأثبتت أنها قادرة على استهداف العمق الإسرائيلي، وأبطلت فعالية نظرية «الحسم السريع» التي تعتمد عليها إسرائيل، رغم تفوقها العسكري وحصولها على دعم غير محدود من الولايات المتحدة والدول الأوروبية وبعض الدول العربية.

خامساً: تفعيل «آليَّة الزناد»

مع بداية عام ٢٠٢٥م، بَدَا واضحاً أن العلاقة بين إيران من جهةٍ، والوكالة الدولية للطاقة النووية والدول الأوروبية من جهةٍ أخرى، تتجه نحو مسار تصعيدي متزايد، على خلفية البرنامج النووي الإيراني والاتهامات المُوجَّهة إلى طهران بعدم الالتزام بضوابط الوكالة وبنود الاتفاق النووي والسعي لإنتاج سلاح نووي.

وأظهرت المفاوضات بين إيران والوكالة أن التفاوض لم يَعد مساراً فنياً بحتاً، بل تحوَّل إلى ساحة اشتباك سياسي-تقني مُعقَّد. فتركيز الوكالة، بقيادة مديرها العام رافائيل غروسي، على ملفات مثل كاميرات المراقبة، والمواقع غير المعلنة، ومستويات التخصيب، يُنظر إليه في طهران بوصفه مدخلاً لاصطفاف سياسي مع دول الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) ضد إيران.

وتكمن خطورة موقف الوكالة بالنسبة لإيران في أن تقاريرها الدورية إلى مجلس محافظي الوكالة باتت تُستخدَم كمرجع قانوني لتبرير التصعيد من جانب

الـدول الأوروبيـة التـي صـارت تُهـدِّد بتفعيـل «آليَّـة الزنـاد» التـي تتيـح إعـادة فرض العقوبـات الأمميـة على إيـران، بما يُضاعِـف الضغوط الدبلوماسـية والاقتصاديـة عليها. كما أن تجاهـل الوكالـة للهـجمات التي اسـتهدفت منشـآت نوويـة إيرانية عَزَّز الشـكوك بشـأن حيادهـا، ووَضَـع طهران أمـام معادلة صعبـة: فالتعاون قـد يُفسَّر على أنـه تنازل، في حين أن عـدم التعـاون قـد يُسـتغل ذريعةً لفـرض عقوبـات جديدة وتصعيد أوسـع.

أمـا أوروبـا، ممثلـةً في دول الترويـكا، فقـد انتقلـت مـن موقـع الوسـيط إلى موقع الطـرف الضاغـط الأكثـر تـأثيراً، مسـتندةً إلى امتلاكهـا «آليَّة الزنـاد» وقدرتهـا القانونية على إعـادة تفعيـل العقوبـات الأمميـة على إيـران. فالترويـكا الأوروبيـة تعتمـد مقاربـة تقـوم على التفـاوض المشروط – الـذي يَربـط أيَّ تقـدم بالتعـاون الإيـراني الكامـل مـع الوكالـة، وخفـض مسـتويات التخصيب، وإزالـة الغموض عـن بعض المواقـع النووية - مقرونـاً بتهديـد صريـح باللجـوء إلى الخيـارات العقابية.

وتكمـن خطـورة الموقـف الأوروربي في توظيف التقاريـر الفنيـة للوكالة كأدوات ضغط سياسـية، ورفض المبـادرات الإيرانية، فضلاً عن أن التوافـق الأوروبي-الأمريكي حَـوَّل المفاوضـات إلى عمليـة تفـاوض تحـت التهديـد، وجَعَل أوروبـا طرفاً مبـاشراً في إدارة مسـار التصعيـد المُـفضِي إلى العودة لمجلس الأمـن وإعادة فـرض العقوبات الأممية على إيران.

في المقابـل، تنظـر إيـران إلى الوكالـة الدوليـة على أنهـا تجـاوزت دورهـا الفنـي الرقـابي، وتحوَّلـت إلى طـرف يمارس ضغوطـاً سياسـية تتجـاوز إطـار التفتيـش، وتعتبر تقاريـر مديرهـا العـام تمهيـداً لإجـراءات عقابيـة أو تهديـدات خارجيـة، فـيما يتهمهـا التيَّـار الأصـولي بالتسـييس والانحيـاز مـن خلال تضخيـم الملفـات العالقـة. كما تتهـم إيـران الـدول الأوروبية بعـدم المرونة في التفاوض، وانتهاج أسـلوب تفـاوض قائم على التهديـد، بما يَمنـح العمليـة التفاوضيـة طابعـاً قسريـاً مـن خلال التلويح بإعـادة فرض العقوبـات الأممية.

جـاء الـرد الإيراني على كل تقرير سـلبي من الوكالة أو تهديـد أوروبي، عبر خفض مسـتوى التعـاون، أو إرسـال رسـائل تصعيديـة، مثـل رفـع مسـتويات التخصيـب، أو

التلويح بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في حين تمثَّل رد الوكالة في تقارير لمجلس محافظيها تنتقد فيها إيران، وتمثل رد أوروبا في المزيد من التحذيرات والضغوط.

ولا يخلو الموقف الإيراني حيال الوكالة الدولية والأطراف الأوروبية من انقسام داخلي؛ إذ يَرى التيَّار الإصلاحي أن الوكالة - رغم ملاحظاته على تسييس بعض مواقفها - تبقى لاعباً لا غنى عنه، ويدعو إلى تعاون فني منضبط معها لاحتواء التصعيد ومنع تدويل الخلافات. كما يتعامل الإصلاحيون مع أوروبا بحذر، باعتبارها شريكاً غير موثوق، ولكن لا يمكن تجاهله، ويسعون إلى إبقاء قنوات التفاوض مفتوحة لتفادي العقوبات والعزلة الدولية.

في المقابل، يَرى التيَّار الأصولي أن الوكالة الدولية تحوَّلت إلى أداة سياسية بيد الغرب، ويَفتقر أداؤها للحياد، ما يَجعل التعاون معها تهديداً للأمن القومي. ويَنظر هذا التيَّار إلى أوروبا باعتبارها امتداداً للسياسة الأمريكية، وأنها تستخدم التفاوض و«آليَّة الزناد» للضغط والابتزاز، ويَدعو إلى تقليص التعاون معها ومواجهة الضغوط بدل احتوائها.

وقد وَصَلت الجهود التفاوضية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة النووية إلى حالة جمود بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على إيران وما رافقها من ضربات أمريكية استهدفت منشآت نووية إيرانية، حيث عَلَّقت طهران تعاونها مع الوكالة[1]. كما فشلت مفاوضات جنيف بين إيران والترويكا الأوروبية، رغم التقارير التي أفادت بأن إيران كانت مستعدة لخفض مستوى تخصيب اليورانيوم بشكل كبير للحيلولة دون تفعيل أوروبا للعقوبات الأممية[2].

لجأت أوروبا إلى ورقة الضغط الأخيرة المتاحة لديها، وهي تفعيل «آليَّة الزناد» قبل أن تنتهي صلاحيتها في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول، بهدف دفع إيران إلى العودة لطاولة المفاوضات، مستندةً إلى تقارير الوكالة الدولية التي أفادت بأن إيران جمعت ٤٠٨,٦ كيلوغراماً من اليورانيوم المُخصَّب بنسبة ٦٠ بالمئة، وأن رفع هذه النسبة إلى

(١) فرانس ٢٤، إيران توقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسميا، ٢/ ٧/ ٢٠٢٥م، https://2u.pw/PqowSz

(٢) إيران إنترناشيونال، فشل مفاوضات جنيف بين إيران والثلاثي الأوروبي، ٢٦/ ٨/ ٢٠٢٥، https://2u.pw/la1dYP

٩٠ بالمئة سيكون كافياً لصنع أسلحة نووية.

وصَوَّت مجلس الأمن الدولي، في ١٩ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥م، لصالح إعادة فرض العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، بعد أن فعَّلت الدول الأوروبية «آليَّة الزناد» المنصوص عليها في اتفاق ٢٠١٥م، الذي كانت الولايات المتحدة قد انسحبت منه[١].

ويُفضِي تفعيل الآليَّة إلى إعادة فورية لجميع العقوبات الأممية التي رُفِعت بموجب الاتفاق النووي، بما في ذلك حظر بيع أو نقل الأسلحة التقليدية إلى إيران، ومنع الواردات والصادرات أو نقل المكونات والتكنولوجيا المرتبطة بالبرامج النووية والباليستية، وتجميد أصول الكيانات والأفراد المرتبطين بهذه البرامج في الخارج، وفرض قيود على سفر الأشخاص المشاركين في الأنشطة النووية المحظورة، فضلاً عن تقييد الوصول إلى المنشآت المصرفية والمالية التي قد تُستخدَم لدعم هذه البرامج.

ولم تكتفِ أوروبا بالعقوبات المترتبة على تفعيل «آليَّة الزناد»، بل أعادت فرض حزمة عقوبات شاملة على إيران، متهمةً إيَّاها بانتهاك الاتفاق النووي. وشملت العقوبات حظر السفر وتجميد الأصول، وفرض قيود على القطاعات المالية والتجارية والنفطية، وتجميد أصول البنك المركزي، إضافة إلى حظر أنشطة ومواد مرتبطة بالبرنامج النووي[٢].

من المتوقع أن تظهر آثار هذه العقوبات على عدة مستويات؛ فإلى جانب تعميق التدهور الحاد في الاقتصاد الإيراني المتأزم أصلاً، وما سوف يترتب على ذلك من أزمات اجتماعية، سوف تبرز تداعيات أمنية وإستراتيجية خطيرة، أبرزها إدخال إيران في دائرة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باعتبارها تهديداً للسلم العالمي، بما يَفتح باب التهديد العسكري، ويَزيد من عزلة البلاد بوصفها دولة خارجة عن النظام الدولي، ويُضيّق هامش المناورة في المفاوضات، ويجعلها في موضع دفاعي في مواجهة الوكالة والدول الأوروبية. وقد يُفضِي ذلك إلى تقديم تنازلات

(١) DW عربي، مجلس الأمن يقرّ إعادة فرض العقوبات الدولية على إيران، ١٩/ ٩/ ٢٠٢٥م، https://2u.pw/OeMMGz

(٢) الجزيرة، الاتحاد الأوروبي يعيد فرض عقوبات على إيران، ٢٩/ ٩/ ٢٠٢٥م، https://2u.pw/IkM0h4

أكبر في المفاوضات، أو إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدداً، مثل رفض التعاون مع الوكالة، والاستمرار في تخصيب اليورانيم بنسب مرتفعة، والتلويح بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتهديد بإغلاق مضيق هرمز.

هذه الآثار سوف تنعكس بدورها على الوضع السياسي الداخلي في إيران، بما يُعمِّق الانقسام حول كيفية إدارة المواجهة، بين تيَّار يَرى في التصعيد ضرورة إستراتيجية، وآخر يَرى أن الحل يكمن في إعادة بناء الثقة وتفادي الانهيار الشامل لمسار المفاوضات مع الوكالة والدول الأوروبية.

إيران في عام 2026م

تدخل إيران عام ٢٠٢٦م دون أن تطوي صفحة أزماتها الداخلية والخارجية في عام ٢٠٢٥م، وتنتقل إلى العام الجديد وهي مُحمَّلة بأسباب هذه الأزمات وتبعاتها، بما يُؤشِّر إلى أن ملفاتها سوف تظل مفتوحة، وربما مرشحة لمزيدٍ من التعقيد.

على الصعيد الداخلي، تبدو قدرة الدولة الإيرانية على الخروج من أزمتها محدودة، نظراً للطابع البنيوي المُتجذِّر لهذه الأزمة، وغياب المعالجات الهيكلية، واستمرار المقاربات الأمنية والجزئية في إدارتها، التي تستهدف ضبط الأوضاع أكثر من السعي إلى إصلاح جذري.

سياسيّاً، سوف يُسهِم الاستقطاب السياسي الحاد في استمرار تجميد مسار المصالحة والإصلاح، ويُهدِر فرص الاستفادة من اللحظات الاستثنائية التي يمكن توظيفها لإخراج البلاد من أزمتها، وكان آخرها ذلك الاصطفاف الذي أفرزته الحرب مع إسرائيل، وكان من المُفترَض أن يُشكِّل منطلقاً لمصالحة وطنية تقود إلى مسار إصلاحي يَحد من أسباب الاحتقان، غير أن الواقع أظهر أن كلَّ طرفٍ قرأ هذا الاصطفاف من منظوره الخاص؛ إذ اعتبره الإصلاحيون اصطفافاً خلف الوطن، يستوجب الشروع في إصلاحات سياسية، تتضمن إعلان العفو العام، ورفع القيود السياسية، والإفراج عن سجناء الرأي، وإنهاء قمع المعارضين، وانسحاب القوات

المسلحة من الشأن العام[1]. في المقابل، اعتبره الأصوليون اصطفافاً خلف القيادة والثورة واستفتاءاً على شرعية النظام الحاكم.

استمرار الخلاف السياسي، سوف يُؤدِّي بالتبعية إلى استمرار الأزمة الاقتصادية، لعجز الحكومة المحسوبة على التيَّار الإصلاحي عن ممارسة دورها كاملاً، بسبب الصراع مع مؤسسات الدولة التي يُهيمن عليها الأصوليون، وقدرة هذه المؤسسات على عرقلة سياساتها وبرامجها. ومِن ثَمَّ، يُرجَّح أن تستمر الأزمة الاجتماعية، بما يزيد من مستويات الاحتقان، ويُوسِّع الفجوة بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي قد يقود إلى احتجاجات اجتماعية أوسع، وأنماط مختلفة من العصيان اليومي، تواجهها الدولة بمزيدٍ من التشدد وتوسيع العقوبات وتعزيز الدور الأمني.

كذلك من شأن استمرار الاستقطاب أن ينعكس سلباً على وَضْع إيران الخارجي، في ظِل تنامي نفوذ المتشددين في التيَّار الأصولي، الذين يَرفضون مطالب الإصلاحيّين بإعادة توجيه السياسة الخارجية، سواءً عبر إبداء الاستعداد لتعليق تخصيب اليورانيوم طوعاً مقابل رفع كامل للعقوبات، أو الانخراط في التفاوض مع الغرب، أو تطبيع العلاقات معه على أساس «الكرامة والحكمة والمصلحة»، فضلاً عن تحسين العلاقات مع الدول المجاورة. ونتيجة لذلك، تفتقد إيران جبهة داخلية موحَّدة وقادرة على مواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية بقوة.

وعلى الصعيد الخارجي، سوف تستمر تبعات وآثار المُتغيّرات التي أدَّت إلى تراكُم الضغوط الخارجية على إيران وتَقلُّص هوامش المناورة السياسية والاقتصادية والعسكرية المتاحة لها.

من المُرجَّح أن يشهد محور المقاومة مزيداً من التَصدُّع، في ظِل رغبة قوى إقليمية ودولية في تقليص نفوذ إيران وحرمانها من ورقة الضغط المتمثلة في حلفائها بالمنطقة، بما لا يُعيد إلى هذا المحور قدرته على تهديد المشروع الصهيوني ومصالح القوى المتصارعة على النفوذ في الشرق الأوسط، وذلك عبر تصعيد الضغوط لنزع سلاح حزب الله والميليشيات العراقية، أو تقليص دورهم، ودعم النظام السوري

(١) عصر ايران، بيانيه جبهه اصلاحات: تنها راه نجات، بازگشت به مردم است، ٢٦ مرداد ١٤٠٤ش، https://2cm.es/1grNG

الجديد وربطه بالغرب وحلفائه بالمنطقة، حتى لا تعود إيران إلى سوريا مرة أخرى، وإبقاء الحوثي والمقاومة تحت تهديد الهجمات الأمريكية والإسرائيلية.

هذا لا يَعني أن إيران سوف تتخلى عن المحور، حتى وإن اعتمدت إستراتيجية دفاعية جديدة أو طوَّرت قدرات ردع أخرى، مثل الردع المباشر عبر الصواريخ والمُسيَّرات، بل سَتسعى إلى ترميم محور المقاومة، بطرق مختلفة، تراعي فيها موازين القوى الجديدة بالمنطقة، من بينها محاولة استعادة موطئ قدم في سوريا، والحفاظ على الحد الأدنى من النفوذ في العراق، وإعادة تقوية حزب الله، وهو ما أكَّده علي ولايتي، مستشار قائد الثورة، حين شدد على أن إيران سَتواصل بحزم دعم حلفائها في خطوط المواجهة الأمامية للمقاومة[1].

غير أن محاولات ترميم المحور ستواجه تحديات كثيرة، في ظِل ضعف الوضع الإيراني، وحاجة طهران إلى التهدئة مع دول المنطقة من جهةٍ، وتغيُّر البيئة الإقليمية والدولية من جهةٍ أخرى، حيث لم تَعُد القوى الكبرى مستعدة للقبول بعودة موازين القوى بالمنطقة إلى ما كانت عليه قبل عملية «طوفان الأقصى».

في السياق ذاته، يُتوقَع أن يواصل ترامب سياسة الضغوط القصوى المقرونة بالتهديد العسكري، مع إبقاء باب التفاوض مفتوحاً، لا سيما أنه لم يُحقق أهدافه الأساسية حتى الآن، والمتمثلة في تفكيك البرنامج النووي، وتغيير سلوك النظام جذريّاً، أو دفعه إلى قبول اتفاق شامل وفق الشروط الأمريكية، وهو ما يَعني الاستسلام السياسي من جانب إيران.

أما على صعيد المواجهة مع إسرائيل، فتظل احتمالات استئناف الحرب قائمة في ٢٠٢٦م، نظراً لغياب تسوية حقيقية لجذور الصراع؛ إذ لم يُدمَّر البرنامج النووي الإيراني بالكامل، ولا تزال إيران قادرة على العودة إلى تخصيب اليورانيوم بمستويات مرتفعة تُقرِّبها من إنتاج السلاح النووي. ويُضاف إلى ذلك أن إسرائيل باتت تمتلك حرية أكبر في اتخاذ قرار الحرب في ظِل إدارة أمريكية لا تستبعد الخيار العسكري. وبناءً عليه، قد تنفجر الحرب مجدداً عند أيّ تقدُّم نووي إيراني، أو نتيجة وقوع

(١) ايرنا، ولايتي: ايران با قاطعيت از حزب‌الله لبنان حمايت می‌كند، ٢٣ آذر ١٤٠٤ش، https://2cm.es/1lpnC

هجوم مجهول يستهدف أحد الطرفين، أو بسبب حسابات خاطئة.

وأخيراً، من المُرجَّح أن يتصاعد الضغط الأوروبي ويتزايد تشدد الوكالة الدولية للطاقة النووية خلال عام ٢٠٢٦م، بما يُؤدِّي إلى تعميق عزلة إيران سياسيّاً واقتصاديّاً. وسوف تنعكس هذه الضغوط داخليّاً في صورة تفاقم للأزمة الاقتصادية وازدياد للاحتقان الاجتماعي، ما يضع طهران أمام خيارين: الانخراط في تسوية مُقيَّدة بشروط غربية، أو الذهاب نحو تصعيد مضاد، يفاقم هشاشة الوضع الداخلي ويُعمِّق المواجهة الدولية.

ومن شأن استمرار الأزمة الداخلية وتزايد الضغوط والتهديدات الخارجية أن يَدفع إيران أكثر نحو الشرق، ممثلاً في روسيا والصين، في محاولة لكسر العزلة والعقوبات الدولية، والبحث عن مظلة سياسية وأمنية في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، رغم الشكوك الإيرانية في جدوى الاعتماد على دولتين تتعاملان مع إيران ضمن حدود لا تمسُّ مصالحهما مع واشنطن وتل أبيب.

إلى جانب ذلك، ستتجه إيران نحو تكتلات الجنوب العالمي، مثل تجمع البريكس، وتسعى لتحسين علاقاتها مع البلدان العربية والإسلامية، في إطار محاولة لتوسيع هامش المناورة الخارجية، وتخفيف آثار العزلة الغربية والعقوبات الاقتصادية، وتعويض القنوات المغلقة مع أوروبا، عبر بناء شراكات سياسية واقتصادية بديلة.

خاتمة

تُشير مجمل المؤشرات السياسية والاقتصادية والأمنية إلى أن عام ٢٠٢٦م لن يكون أقل صعوبة على إيران من عام ٢٠٢٥م، الذي يُعدُّ أحد أقسى الأعوام التي مرَّت بها منذ قيام الجمهورية الإسلامية. فإيران تدخل العام الجديد وهي مثقلة بإرث ثقيل من الأزمات، داخليّاً وخارجيّاً، في ظِل غياب معالجات جذرية، واستمرار إدارة الأزمات بمنطق الاحتواء الأمني وردود الفعل المؤقتة. كما يتزامن ذلك مع بيئة إقليمية ودولية أكثر عدائية، تتسم بتراجع هوامش المناورة، وتصاعد الضغوط الغربية، وتآكل أدوات الردع التقليدية، وانكشاف محدودية الرهان على الحلفاء.

داخليّـاً، يُرجَّـح أن تسـتمر دوائر الاسـتقطاب السـياسي والاختنـاق الاقتصادي والاحتقـان الاجتماعـي في تغذيـة بعضهـا بعضـاً، بما يَحدُّ من قـدرة الدولة على اسـتعادة الثقـة أو تحقيق اسـتقرار مسـتدام.

أمـا خارجيّاً، فإن اسـتمرار التوتر مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وتشـدد أوروبا والوكالـة الدوليـة للطاقـة النوويـة، وتَصدُّع شـبكة التحالفـات الإقليمية، سـيجعل من عـام ٢٠٢٦م عامـاً مفصليّـاً تتحدد فيه ملامح المسـار الإيـراني بين تسـويات مُكلفة، أو تصعيـدٍ محفـوف بالمخاطـر، أو إدارة أزمـة طويلة الأمد دون أفـق واضح للحل.

تطورات المشهد الإسرائيلي
خلال عام 2025

أ.ختام عجارمة

باحثة متخصصة في الشأن الإسرائيلي

مستخلص

التوصيف العام: عام الانكشاف الجيوسياسي

يؤكد التقرير أن عام ٢٠٢٥ مثّل محطة مفصلية كشفت حدود القوة الإسرائيلية. لم تعد «إسرائيل» قادرة على الفصل بين جبهتها الداخلية ومحيطها الإقليمي؛ حيث تداخلت الحرب المستمرة على قطاع غزة مع تصاعد التوترات في الضفة الغربية والمواجهة المباشرة مع إيران، مما وضع الكيان في حالة «استنزاف شامل» أثرت على استقراره السياسي والمجتمعي.

غزة والضفة: استراتيجية الحسم الدموي وطمس الدولة الفلسطينية

في قطاع غزة: يوضح التقرير أن الحرب أعادت ترتيب أولويات إسرائيل الأمنية، لكنها فشلت في تحقيق «النصر المطلق»، مما أدى إلى تعميق الأزمات الإقليمية وضعف القدرة على إدارة ملف الأسرى والوساطات.

في الضفة الغربية: رصد التقرير تحولاً استراتيجياً تقوده الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ الكيان؛ حيث تم تسريع وتيرة الاستيطان وبناء آلاف الكيلومترات من الطرق الالتفافية، وجذب «اليهود الحريديم» للاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية والقدس الشرقية. الهدف النهائي، كما يشخصه التقرير، هو «طمس فكرة الدولة الفلسطينية» وفتح الطريق أمام عمليات تهجير واسعة النطاق.

المواجهة مع إيران: كسر قواعد الاشتباك القديمة

شهد عام ٢٠٢٥ تحول المواجهة مع إيران من «حرب الظل» إلى الاشتباك المباشر وواسع النطاق. كشفت هذه المواجهة عن مواطن ضعف بنيوية في منظومة الدفاع والأمن الإسرائيلية، وأثبتت أن أي تصعيد يحمل مخاطر توسع الصراع إلى «ساحات متعددة» لا يمتلك الكيان القدرة الكاملة على حسمها بمفرده دون تدخل أمريكي مباشر.

العلاقات الإقليمية: التوتر مع مصر وتركيا

برزت العلاقات مع القوى الإقليمية الكبرى (مصر وتركيا) كعامل ضغط إضافي:

مع مصر: خيم التوتر على العلاقة بسبب تداعيات الحرب على غزة وإدارة الحدود (محور فيلادلفيا)، مما أثر على دور القاهرة كوسيط تاريخي.

مع تركيا: رصد التقرير تراجعاً حاداً في العلاقات نتيجة الموقف التركي المتصلب تجاه الحرب، مما أثر على ملفات الطاقة والأمن الإقليمي.

الأزمة الداخلية: التصدع المجتمعي والسياسي

يشير التقرير إلى أن الضغوط العسكرية الخارجية لم توحد الجبهة الداخلية، بل عمقت الانقسامات. تزايدت حدة الخلافات حول «قانون التجنيد» للحريديم، وتصاعدت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإنهاء الحرب وتبادل الأسرى، مما وضع الائتلاف الحاكم في حالة صراع دائم من أجل البقاء السياسي.

السيناريوهات المستقبلية لعام 2026

يمكننا أن نرسم مسارات استشرافية لعام 2026:

سيناريو «الاستنزاف المستمر» (الأرجح): بقاء إسرائيل في حالة حرب منخفضة الاندفاع في غزة والضفة، مع مناوشات إقليمية مستمرة، مما يؤدي إلى تآكل اقتصادي ومجتمعي تدريجي دون الوصول إلى حسم.

سيناريو «الانفجار الشامل»: اتساع رقعة الصراع لتشمل حرباً إقليمية مفتوحة مع إيران وأذرعها، وهو مسار يهدد البنية التحتية للكيان على نحو غير مسبوق.

سيناريو «التسوية القسرية»: رضوخ الحكومة الإسرائيلية لضغوط دولية (خاصة أمريكية) للقبول بمسار سياسي ينهي الحرب، خوفاً من انهيار الجبهة

الداخليـة أو فقـدان الدعـم الاستراتيجـي العالمـي.

الخلاصة الاستراتيجية

إن إسرائيـل في عـام ٢٠٢٥ هي «دولة في أزمة»؛ حيث أدت الغطرسـة العسـكرية إلى انكشـاف سـياسي وأمني. إن الرهان على «الاسـتيطان والتهـجير» في الضفة قد يحقق مكاسـب جغرافيـة مؤقتـة، ولكنه يضـع الكيـان في مواجهة حتميـة مع المجتمـع الدولي ويزيـد مـن عزلـة إسرائيـل الجيوسياسـية في بيئة إقليميـة لم تعد تقبـل بـ «قواعـد اللعبة» القديمة.

المقدمة

شهد عام ٢٠٢٥ تحولات عميقة في المشهد الإسرائيلي، تداخلت فيها الأبعاد العسكرية والسياسية والإقليمية على نحو غير مسبوق. فقد جاءت الحرب المستمرة على قطاع غزة بما حملته من تداعيات إنسانية وأمنية وسياسية، لتشكّل نقطة ارتكاز أعادت صياغة أولويات إسرائيل داخلياً وخارجياً. وفي الوقت ذاته، تصاعدت التوترات في الضفة الغربية مع اتساع رقعة العمليات العسكرية، وتسارع وتيرة الاستيطان، وتراجع فرص التسوية السياسية، ما أسهم في تعقيد المشهد الميداني والسياسي على حد سواء.

بالتوازي مع ذلك، وجدت إسرائيل نفسها منخرطة في بيئة إقليمية متقلبة، اتسمت بتصاعد المواجهة غير المباشرة مع إيران، واتساع نطاق الاشتباك إلى ساحات متعددة، فضلاً عن التحديات التي واجهتها في إدارة علاقاتها مع دول إقليمية محورية مثل مصر وتركيا، سواء على خلفية الحرب على غزة أو في سياق ملفات الطاقة والأمن الإقليمي والوساطات السياسية. وفي ظل هذه التطورات المتشابكة، برزت تحديات داخلية عميقة انعكست على الاستقرار السياسي والمجتمعي.

ينطلق هذا البحث من مقاربة شمولية تسعى إلى تحليل تفاعل هذه المسارات المختلفة خلال عام ٢٠٢٥، من خلال دراسة الحرب على غزة، وتطورات الضفة الغربية، وطبيعة المواجهة مع إيران، وأثر ذلك على علاقات إسرائيل الإقليمية، إضافة إلى انعكاس هذه العوامل مجتمعة على الوضع الداخلي الإسرائيلي. ويهدف البحث إلى تقديم قراءة تحليلية متكاملة لفهم موقع إسرائيل في بيئة إقليمية مضطربة، واستشراف الاتجاهات المحتملة لمستقبل الصراع والاستقرار في المنطقة.

قطاع غزة: من حرب الإبادة إلى صفقة التبادل

بعد ٤٧١ يوماً على بدء حرب الإبادة التي شنّتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، دخل اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وإسرائيل، بوساطة قطرية - مصرية – أميركية، حيّز التنفيذ في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥. وكانت إسرائيل استغلت عملية «طوفان الأقصى» التي قامت بها حماس في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، لشنّ هذه الحرب، التي تسببت في استشهاد أكثر من ٤٧ ألف شخص، على أقل تقدير، كان معظمهم من النساء والأطفال، إضافة إلى أكثر من ١٠ آلاف مفقود، وإصابة أكثر من ١١٠ آلاف، ونفّذت عملية تدمير ممنهجة للبنة التحتية ، والمدن والبلدات والمخيمات في القطاع، بما فيها التي تزود المدنيين بالخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء، والمدارس والجامعات والمستشفيات والمساجد والكنائس والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة، والمنشآت الاقتصادية والصناعية والزراعية وطرق المواصلات. ولم تأتِ الحرب هذه لتحقيق أهدافها الرسمية التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية (القضاء على حماس وحكمها وقوتها العسكرية في القطاع، واستعادة الأسرى الإسرائيليين) ولإشباع غريزة الانتقام فحسب، بل لقتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين وتهجيرهم من القطاع وتحويله إلى منطقة غير صالحة للعيش أيضاً.

أسهمت عوامل عديدة في موافقة نتنياهو وحكومته على اتفاق وقف إطلاق النار، كان أبرزها: أولاً، موقف الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، الذي أعلن منذ انتخابه رئيساً عن إصراره على توقف الحرب قبل تسلّمه منصبه في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥. وقد شارك مبعوثه إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، مشاركة فعالة في الأسابيع الأخيرة، وبالتنسيق مع إدارة بايدن، في مفاوضات وقف إطلاق النار، ووضع ثقله من أجل التوصل إلى الاتفاق. وفي هذا السياق، أوضح ويتكوف لنتنياهو في اجتماعهما في أثناء هذه المفاوضات بأن ترامب يتوقع منه الموافقة على الصفقة[١].

(١) عاموس هرئيل، «الثمن الذي تدفعه إسرائيل في صفقة المختطفين ثقيل، لكن لا يمكن صدّه»، هآرتس، ١٤/ ١/ ٢٠٢٥، شوهد في ٢٠/ ١/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zQq0 (بالعبرية).

ثانياً، موقف قادة المؤسسة الأمنية والعسكرية من الاتفاق، وفي مقدمتهم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ورئيسَا جهازَي الموساد والشاباك، الذين عبّروا في الشهور الأخيرة عن تأييدهم الواضح للتوصل إلى اتفاق مع حماس، يضمن إعادة المحتجزين الإسرائيليين وينهي الحرب على غزة. وأكدوا في مناسبات عديدة أن الجيش الإسرائيلي استنفد أهدافه العسكرية في القطاع، وأن القضاء على حكم حماس بالكامل يستدعي وضع بديل سياسي في اليوم التالي للحرب. إضافة إلى ذلك، أكدت المؤسسة العسكرية أن إطالة أمد الحرب أنهكت الجيش النظامي وقوات الاحتياط، وأن ثمة ضرورة لوقف القتال من أجل تخفيف العبء عنها.

ثالثاً، ازدياد ضغوط أهالي المحتجزين وأنصارهم داخل المجتمع الإسرائيلي، وتنامي تأييد النخب داخله لمطلبهم بعقد صفقة تبادل للأسرى ووقف القتال في القطاع، وخاصة في صفوف قادة الرأي العام ووسائل الإعلام، الأمر الذي انعكس في تصاعد تأييد الرأي العام الإسرائيلي لعقد الصفقة ووقف القتال. وقد أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أن ٧٣ في المئة من المستجيبين يؤيدون اتفاق تبادل الأسرى ووقف القتال في القطاع، في حين يعارضه ١٩ في المئة، و٨ في المئة ليس لديهم رأي في ذلك[١].

رابعاً، صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة واستمرار المقاومة العسكرية ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي وتكبيده خسائر في الأرواح، واتضاح عجزه عن إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين أحياءً من خلال عملية عسكرية. وقد أدت عملياته منذ تراجع نتنياهو عن اتفاق تبادل الأسرى في أيار/ مايو ٢٠٢٤ إلى قتل ثمانية محتجزين و١٢٢ ضابطاً وجندياً إسرائيليين، فضلاً عن مئات الجرحى في صفوف الضباط والجنود[٢]. وفوق ذلك، أظهرت عودة الجيش الإسرائيلي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ إلى القتال في مخيم جباليا وبيت حانون في محافظة شمال القطاع، التي كان قد احتلها في السابق عدة مرات، بعد أن هجّر سكانها، فشلاً في القضاء على المقاومة فيها. وقد قُتل في الشهور الثلاثة التي سبقت التوقيع على الاتفاق ٥٥ ضابطاً

(١) «٧٣ في المئة يؤيدون الصفقة المتبلورة»، معاريف، ١٧/ ١/ ٢٠٢٥. (الطبعة الورقية بالعبرية).

(٢) هرئيل.

وجندياً إسرائيلياً، سقط منهم ١٥ ضابطاً وجندياً في العشرة أيام الأخيرة فقط[١].

ثمة تحديات ومعوقات جدّية تواجه الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية في اتفاق وقف إطلاق النار، تعود أساساً إلى رغبة نتنياهو في استمرار الحرب أطول فترة ممكنة لتحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة، التي تتقاطع مع مصالحه الشخصية والحزبية في استمرار حكمه والحفاظ على ائتلافه الحكومي أطول فترة ممكنة. وعلى الرغم من انسحاب حزب «القوة اليهودية» بقيادة إيتمار بن غفير من الائتلاف الحكومي، وإعلانه أنه سيعود إليه إذا استأنفت إسرائيل الحرب على غزة بعد تنفيذ المرحلة الأولى[٢]، فإن الائتلاف لا يزال يتمتع بأغلبية ٦٢ عضو كنيست من أصل ١٢٠ مجموع الأعضاء. وعلى الرغم من تهديدات حزب «الصهيونية الدينية» بقيادة بتسلئيل سموتريتش بالانسحاب من الحكومة في حال لم تستأنف إسرائيل الحرب بعد تنفيذ المرحلة الأولى، فإن من المشكوك فيه أن يقدم على تنفيذ هذا التهديد. لكن من غير المستبعد أن يعود هذا التهديد إلى المنافسة المحتدمة بين هذين الحزبين على نيل تأييد الجمهور اليميني الديني المتطرف والفاشي من ناحية، وتعزيز موقف نتنياهو أمام الرئيس الأميركي من ناحية أخرى. وتعتمد إمكانية الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية على مجموعة من العوامل، أهمها مستوى الضغط الذي تمارسه إدارة ترامب على نتنياهو للمضي قُدماً في تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من الاتفاق.

لم يكتمل هذا الاتفاق وعادت إسرائيل إلى خرق اتفاق وقف إطلاق النار المبرم سابقاً، وذلك بأن رفضت الشروع في مفاوضات المرحلة الثانية من الاتفاق في اليوم السادس عشر من بدء تنفيذه، وفق ما جاء في النص المبرَم بين الطرفين[٣]. ورفضت أيضاً الانسحاب من محور صلاح الدين الحدودي بين قطاع غزة ومصر، الذي كان يفترض استكمال انسحابها منه في مدة لا تتجاوز الخمسين يوماً من بدء

(١) يوسي يهوشواع، «الأثمان ستكون مرتفعة»، موقع واي نت (التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت)، ١٤/ ١/ ٢٠٢٥، شوهد في ٢٠/ ١/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zR0j (بالعبرية).

(٢) نوعا شبيغل وميخائيل هاوزر طوف، «القوة اليهودية: سنترك غدًا الائتلاف احتجاجًا على إقرار صفقة إطلاق سراح الأسرى»، هآرتس، ١٨/ ١/ ٢٠٢٥، شوهد في ٢٠/ ١/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zQyn (بالعبرية).

(٣) للمزيد من التفاصيل عن هذا الاتفاق ينظر: «اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل: دلالات التوقيت والتحديات»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠/ ١/ ٢٠٢٥، شوهد في ٨/ ٤/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zQXy

تنفيذ الاتفاق. فما يزال نتنياهو يرفض وقف حرب الإبادة على قطاع غزة ويتمسك باستمرارها حتى تحقّق أهدافها المعلنة وغير المعلنة، وهي القضاء على حكم حماس وقوّتها العسكرية في القطاع واستعادة المحتجزين الإسرائيليين، وتهجير الفلسطينيين، وذلك من خلال تحويل غزة إلى منطقة غير صالحة للحياة، عبر القتل، والحصار، والتجويع، والتدمير. ويصرّ على إجراء المفاوضات غير المباشرة مع حماس، والقطاع يئنّ تحت وطأة الحصار الشامل والتجويع وإطلاق النار.

في هذا السياق، أوقفت الحكومة الإسرائيلية، في ٢ آذار/ مارس ٢٠٢٥، إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وأغلقت المعابر بينه وبين مصر وإسرائيل، وأحكمت الحصار الكامل عليه حتى إشعار آخر[١]. وفي ١٨ آذار/ مارس، استأنفت حرب الإبادة بالتنسيق مع الإدارة الأميركية، من أجل تحقيق أهداف الحرب والضغط أيضاً على حركة حماس لقبول الشروط الإسرائيلية لصفقة تبادل الأسرى[٢]. وشنّت هجوماً مباغتاً على القطاع، أسفر عن استشهاد ٤٣٦ فلسطينياً في اليوم الأول من استئناف حرب الإبادة، كان من بينهم ١٨٣ طفلاً و٩٤ امرأة و٦٥ مسنّاً تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً[٣].

وفي ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٢٥، صدّق الكابينت السياسي الأمني على إقامة مؤسسة حكومية إسرائيلية لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، أُطلق عليها اسم «مديرية نقل سكان غزة طوعياً إلى دول أخرى»[٤]. ويُعدّ اتخاذ هذا القرار، بصورة علنية، سابقة في تاريخ مخططات الحكومات الإسرائيلية لتهجير الفلسطينيين، التي دأبت دوماً على إبقاء مثل هذه القرارات سرية؛ ما يشير إلى جدية الحكومة الإسرائيلية في سعيها لتنفيذ التهجير من القطاع. وقد حدد الكابينت السياسي الأمني لمديرية تهجير الفلسطينيين من القطاع مجموعة من المهمات، من بينها الاستعدادات

(١) «إسرائيل توقف إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة»، عرب ٤٨، ٢/ ٣/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zRgB

(٢) آنه برسقي، «من وراء ستار الهجوم المباغت على غزة: هكذا انهار وقف إطلاق النار»، معاريف، ١٨/ ٣/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zQOJ [بالعبرية].

(٣) نير حسون وحنين مجادلة، «الجيش الإسرائيلي قتل نحو ٣٠٠ امرأة وطفل في إحدى الليالي المرعبة التي شهدتها غزة»، هآرتس، ٢٧/ ٣/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zR4X [بالعبرية].

(٤) يهونتان ليس [وآخرون]، «الكابينت صدّق على إقامة مديرية نقل طوعي لسكان غزة لدول أخرى»، هآرتس، ٢٣/ ٣/ ٢٠٢٥، شوهد في ٩/ ١٠/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zQBG [بالعبرية].

اللازمة لتوفير الممرات الآمنة لسكان القطاع لإخراجهم إلى دول أخرى، وذلك بتمهيد الطرق وتأمين تحرّكهم فيها، وإقامة مراكز فحص للمشاة في الممرات المزمع إنشاؤها، والتنسيق لإقامة بنية تحتية في داخل القطاع وإسرائيل تتيح عبور الطرق البرية والبحرية والجوية إلى الدول التي سيتم تهجير الفلسطينيين إليها من غزة[1].

«عربات جدعون»

مثّلت خطة «عربات جدعون» إحدى أبرز مراحل التصعيد الإسرائيلي في الحرب على قطاع غزة خلال عام ٢٠٢٥. وقدّمتها الحكومة الإسرائيلية كخطة حاسمة لتحقيق "النصر النهائي" وتدمير القدرات العسكرية والإدارية لحركة حماس. غير أن ما تلا الإعلان عنها كشف أبعاداً أعمق من مجرد مناورة عسكرية، إذ ارتبطت الخطة بتهجير واسع، وتوسّع ميداني، ورؤية سياسية تسعى إلى إعادة رسم مستقبل القطاع.

أقر المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي المصغر «الكابينت» في الرابع من مايو/ أيار ٢٠٢٥ خطة توسيع العنلية العسكرية في قطاع غزة، وأطلق على العملية العسكرية «عربات جدعون»[2] بهدف تحقيق حسم عسكري وسياسي في قطاع غزة، واحتلال قطاع غزة بالكامل، عبر عملية منظمة من ٣ مراحل، مع استخدام ٥ عوامل ضغط ضد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في محاولة لإرغامها على القبول باتفاق لتبادل الأسرى، وتفكيك بنيتها العسكرية. وبدأ الجيش الإسرائيلي تنفيذها عبر استدعاء عشرات الآلاف من جنود الاحتياط.

هدفت العملية إلى فرض سيطرة عسكرية ميدانية على الأرض، بحيث تتمكن قوات الاحتلال من إدارة حركة السكان عبر إقامة مناطق عازلة (تشبه الغيتوهات)، يتم فيها تجميع المدنيين الفلسطينيين، مما يتيح للجيش حرية العمل العسكري في بقية أنحاء القطاع. ومن أهداف هذه العملية أيضاً: الهدف الأول تمثل من تفكيك

(١) المرجع السابق.

(٢) تسمى العملية بالعبرية «ميركافوت جدعون»، وتعني «عربات جدعون» وتحمل دلالات دينية وتاريخية وعسكرية، إذ أطلقت إسرائيل سابقا على إحدى عملياتها في «نكبة ١٩٤٨» اسم «عملية جدعون» وهدفت إلى السيطرة على منطقة بيسان الفلسطينية وطرد سكانها.

البنيـة العسـكرية لحركة حمـاس عبر ضرب بنيتها التحتيـة ونزع سلاحها. الهـدف الثاني: اسـتعادة الرهائـن الإسرائيليين، رغـم أن هـذا الهـدف يحتـل مرتبـة متأخـرة بحسـب تسريبـات إعلاميـة، مـا أثـار انتقادات حيـال أولويـات القيـادة. الهدف الثالـث: تهجير سـكان قطـاع غـزة، وهـذه سـتكون المرحلـة الأخيرة مـن الحـرب. إذ تعتقـد إسرائيـل أن احـتلال القطـاع وتجميـع السـكان الفلسـطينيين في منطقـة الجنـوب وحصر توزيـع المسـاعدات الإنسـانية عليهـم هنـاك، سـيمكّنها لاحقاً من تنفيـذ خطة التهـجير. لذلك لا يـزال الخطـاب الرسـمي الإسرائيلي متمسـكاً بما يطلق عليـه «خطة ترامـب» لتهجير السـكان، على الرغـم مـن أن ترامـب نفسـه توقف عن الحديـث عن التهـجير، ولا تزال الحكومـة الإسرائيليـة تسـتعمل هـذا المصطلح «خطـة ترامـب» حلّاً نهائيّـاً لقضية قطاع غـزة فمـن خلال هـذه الهـدف سـعت إلى إعـادة رسـم الخارطـة الأمنيـة والديمغرافيـة للقطـاع، بما يخـدم مصالـح إسرائيـل الاستراتيجية[1].

في هـذا الصـدد، يـشير المحلل العسـكري لصحيفـة «يديعوت أحرونـوت»، رون بـن يشـاي، إلى أن عملية «عربـات جدعون»، تتكون من مراحل ثلاث رئيسـية، المرحلة الأولى: المرحلـة الأولى والتـي بـدأت بعـد المصادقـة الحكوميـة على الخطـط العسـكرية. تتمثـل في اسـتدعاء الاحتيـاط وتجهيـز الوحـدات العسـكرية، وبنـاء المنطقـة الآمنـة في جنـوب قطـاع غزة، بين محـور «مـوراغ» وصلاح الديـن (فيلادلفيا)، وإقامـة تحضيرات لوجسـتية وهندسـية. ومن المفروض أن تسـتمر هذه المرحلـة حتى انتهاء زيـارة الرئيس الأميركـي، دونالـد ترامـب، للمنطقـة (١٣-١٦ مايو/ أيـار ٢٠٢٥). تهـدف هـذه المرحلـة أيضـاً إلى تحـضير البنيـة التحتية اللازمـة من أجل بنـاء النقاط التي سـيتم توزيع المسـاعدات الانسـانية فيهـا، وذلك بالتنسـيق مـع الولايات المتحـدة الأميركيـة، لذلك عمـل الجيـش الإسرائيلي على هـدم هـذه المناطق بشـكل منهجـي وتسـويتها بالأرض، خاصـة في منطقـة رفح.

أمـا المرحلـة الثانيـة فهـي التـي تهـدف منهـا إسرائيـل إلى ترحيـل السـكان مـن مركـز وشمال قطـاع غـزة إلى جنوب محـور «موراغ»، وذلـك مـن خلال القصف الجوي المكثـف لهـذه المناطـق، لإجبـار النـاس على النـزوح. تسـتعمل إسرائيل في هـذا الصدد

(١) وليـد حبـاس، مـا هيـة عمليـات «عربـات جدعـون» مركـز مـدار للدراسـات الإسرائيليـة، ١٩ مايـو ٢٠٢٥، https://bit.ly/3MNp66A

عامل الدفع العسكري من خلال القصف، وعامل الجذب الإنساني من خلال حصر توزيع المساعدات الإنسانية في المناطق المخصصة جنوب قطاع غزة.

ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي الاجتياح البري الواسع لاحتلال القطاع والمواجهة مع فصائل المقاومة الفلسطينية بشكل مباشر، والسيطرة على الجغرافيا في غزة والبقاء فيها، وإدارة معارك مع جيوب المقاومة في قطاع غزة[1].

مثلت «عربات جدعون» نموذجاً لمرحلة جديدة في الحرب على غزة: مرحلة تمتزج فيها العمليات العسكرية مع الهندسة الديموغرافية والسياسية، وتتحول فيها الحرب إلى وسيلة ليس فقط للسيطرة الميدانية، بل لإعادة صياغة مستقبل القطاع وفق رؤية إسرائيلية أحادية. ومع ذلك، تُظهر النتائج أن الخطة لم تحقق أهدافها الأساسية.

اذ واجهت عملية «عربات جدعون» تحدياً دوليّاً حول المساعدات الإنسانية للقطاع، لأن إسرائيل ترفض دخول المساعدات الإنسانية من خلال المنظمات الدولية أو الأمم المتحدة ومؤسساتها. ولتجاوز هذا النقد، بادرت الولايات المتحدة بالتنسيق مع إسرائيل لتأسيس صندوق دولي برعاية أميركية لدعم المساعدات الإنسانية في القطاع، ولإدارة عملية توزيع المساعدات في قطاع غزة والتي سوف تقتصر في منطقة الجنوب على أربع مناطق، على أن يجري ترحيل السكان إلى هناك، أو إرغامهم على النزوح للجنوب للحصول على المساعدات الإنسانية. تعارض الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية هذا المخطط، ويعتبره الفلسطينيون جزءاً من مشروع التهجير بعد تجميع السكان في الجنوب.

الضربة الإيرانية وإسرائيل

أطلقت إسرائيل فجر الجمعة، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٢٥، عملية عسكرية كبيرة ومنسّقة ضد إيران تحت اسم « عام كِلافي» [«شعب كلبؤة»] شاركت فيها أكثر من ٢٠٠ طائرة حربية، بما في ذلك مقاتلات «إف-٣٥» نفذت خلالها خمس

(١) رون بن يشاي، مراحل العملية العسكرية في غزة: عوامل الضغط ومحطات خروج حماس، موقع ynet، ٦ مايو/ أيار ٢٠٢٥٢٠٢٥، (تاريخ الدخول: ١٥ مايو/ أيار ٢٠٢٥)، https://shorturl.at/hNr6W

موجات من الغارات الجوية على نحو مئة هدف داخل البلاد. وتبيّن أنها بداية حرب شاملة تتجاوز هدفها المعلن المتمثل في ضرب القوة النووية الإيرانية، إلى محاولة ضرب الاقتصاد وإسقاط النظام الإيراني. وقد أسفر الهجوم الذي برز فيه التفوق الاستخباري والتكنولوجي الإسرائيلي (والأميركي بطبيعة الحال) خلال اليوم الأول عن اغتيال نحو عشرين من كبار ضباط الحرس الثوري والقوات المسلحة الإيرانية، بمن فيهم قائد الحرس الثوري حسين سلامي، ورئيس هيئة أركان الجيش محمد باقري، وتسعة علماء نوويين. كما استهدف الهجوم مواقع البرنامج النووي الإيراني في نطنز (أصفهان) وفوردو (قم) وبارشين (شرق طهران) وآراك (غرب وسط البلاد)، فضلاً عن مراكز تصنيع الصواريخ البالستية وقواعد إطلاقها، ومنشآت إنتاج الطائرات المسيّرة. وفي المقابل، ردّت إيران بإطلاق عملية «الوعد الصادق ٣»، حيث أطلقت أكثر من ١٥٠ صاروخاً بالستياً وأكثر من ١٠٠ طائرة مسيّرة في اتجاه إسرائيل تمكّن العديد منها من تجاوز المنظومات الدفاعية الإسرائيلية والأميركية، التي شاركت في محاولات صدّ الهجوم الإيراني، وأصابت مناطق مختلفة من إسرائيل، بما فيها حيفا وتل أبيب. وجاءت هذه المواجهة الإسرائيلية – الإيرانية عشية انتهاء مهلة الستين يوماً التي حددها الرئيس الأميركي دونالد ترمب لإبرام اتفاق حول برنامج إيران النووي، وبعد الإعلان عن جولة جديدة من المفاوضات كان مقرراً عقدها بين واشنطن وطهران في سلطنة عُمان.

وفي سياق التصعيد بين إسرائيل وإيران بعد طوفان الأقصى، شهد عام ٢٠٢٤ مواجهتَين جويتَين كبريَين بينهما؛ وقعت الأولى في نيسان/ أبريل بعد أن قصفت إسرائيل القنصلية الإيرانية في دمشق وقتلت قادة الحرس الثوري في سورية ولبنان، وردّت إيران حينها بإطلاق نحو ٢٠٠ صاروخ ومسيّرة في اتجاه إسرائيل[١]، أما المواجهة الثانية فجرت في تشرين الأول/ أكتوبر؛ وذلك ردّاً على اغتيال إسرائيل لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في طهران[٢]، واغتيال الأمين

(١) ينظر: «رد فعل إسرائيل المحدود على الهجوم الإيراني: دوافعه وأهدافه»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٥/ ٤/ ٢٠٢٤، شوهد في ١٥/ ٦/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zRDa

(٢) ينظر: «المواجهة بين حزب الله وإسرائيل واحتمالات اندلاع حرب شاملة»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٣/ ٧/ ٢٠٢٤، شوهد في ١٥/ ٦/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zSas؛ «اغتيال إسماعيل هنية وتداعياته»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٣١/ ٧/ ٢٠٢٤، شوهد في ١٥/ ٦/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zRt4

العـام لحـزب الله، حسـن نصر الله، في الضاحية الجنوبيـة لـبيروت[1]. وحاولت إسرائيل اسـتغلال ردّ إيران في المواجهـة الثانية لتوجيه ضربة إلى برنامجهـا النووي، لكنّ الضغوط التـي مارسـتها عليهـا إدارة بايـدن، مخافـة جرّهـا إلى حرب مـع إيران، جعلـت إسرائيل تكتفـي بضرب الدفاعـات الجوية الإيرانية، خصوصـاً تلك التي تحمي المنشـآت النووية في أصفهـان، وكذلك تدمير منشـآت تصنيع الوقـود الصلب للصواريخ البالسـتية[2].

أعلنـت إسرائيل أنها تهـدف من وراء هـذه العملية العسـكرية إلى تفكيك (تدمير) برنامـج إيـران النووي والقضـاء على فرصها في الحصـول على سلاح نووي. وهي تحاول بذلـك الاحتفـاظ بوضعها الراهـن باعتبارها القـوة النووية الوحيـدة في المنطقة، في إطار سياسـة مكّنتهـا حتـى الآن مـن تـدمير البرنامـج النـووي العراقـي (١٩٨١)، وتفكيك البرنامـج النـووي الليبـي (٢٠٠٣)، وضرب البرنامـج النـووي السـوري (٢٠٠٧). لكـن يبدو مـن خلال طبيعة الأهـداف التي اسـتهدفتها إسرائيل في اليـومين الأوّلين من العمليـة العسـكرية أن حكومة نتنياهو تسـعى، إضافـة إلى إضعاف القدرات العسـكرية الإيرانيـة، لإسـقاط النظـام في طهـران، عبر إضعاف شرعيتـه وكسر هيبتـه داخلياً، وهو هـدف صريـح ومعلـن دأب نتنياهـو على تبنّيـه وسـعى مـراراً لإقنـاع واشـنطن بـه، كما دعـا صراحـة، خلال خطابـه الذي ألقـاه بعد هجمات يـوم الجمعة، الشـعب الإيراني إلى الثـورة على النظـام[3]. ويُعتقـد أن اسـتهداف إسرائيـل للبنيـة التحتية النفطية ومنشـآت الطاقـة في إيـران يصـبّ في هـذا الاتجـاه، وذلك مـن خلال إثـارة التذمـر في الداخل من سياسـات النظـام وتشـديد الخنـاق على الاقتصـاد الإيـراني الـذي يعـاني أصلاً عقوبات شـديدة فرضتهـا إدارة ترمب.

مـن ناحيـة رئيـس الحكومـة الإسرائيليـة بنيـامين نتنياهـو، لوحـظ أنـه أكـد في سـياق بيـان مصـوّر نشره بعـد نحـو سـاعة على بـدء العمليـة العسـكرية الهجوميّـة في إيـران، أن هـدف هـذه العملية هـو الإضرار بالبنيـة التحتيـة النووية الإيرانيـة، ومصانع

(١) ينظـر: «العـدوان الإسرائـيلي على لبنـان بعـد اسـتهداف مقـر القيـادة المركزيـة لحـزب الله واغتيـال أمينـه العام»، تقديـر موقـف، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، ٢٩/ ٩/ ٢٠٢٤، شـوهد في ١٥/ ٦/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zSax

(٢) ينظـر: «قـراءة في موقـف إدارة بايـدن مـن الهجـوم الإسرائـيلي المحتمـل على إيران»، تقديـر موقـف، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، ٩/ ١٠/ ٢٠٢٤، شـوهد في ١٥/ ٦/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9zRKG

(٣) "Netanyahu Calls on Iranians to Unite Against 'Evil and Oppressive Regime'," Arab News Pakistan, 2025/6/13, accessed on 2025/6/15, at: https://acr.ps/1L9zSg2.

الصواريخ الباليستية، والقدرات العسكرية الإيرانية. وبعد نتنياهو مباشرة، برّر الجيش الإسرائيلي أيضاً قرار شنّ العملية بأن إيران أحرزت تقدماً كبيراً نحو تحقيق هدف امتلاك قدرة على إنتاج سلاح نووي خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. واستناداً إلى ما أكده الجيش، نشأت حاجة مُلحة إلى العمل على إحباط المشروع، وخصوصاً بعد أن سرّعت إيران، مؤخراً، العمل على مكوناته السرّية. وأشار المحلل العسكري عاموس هرئيل («هآرتس») إلى أن إسرائيل تلجأ في تبريراتها أيضاً إلى التلويح بما تسميه «خطة الإبادة» الإيرانية، والتي تهدف إلى القضاء على إسرائيل خلال بضعة أعوام. وتتضمن هذه الخطة استخداماً مكثفاً للصواريخ والقذائف ضد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، إلى جانب تفعيل ميليشيات مسلحة ستتسلل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية على حدودها، مثلما فعلت حركة حماس في هجوم «طوفان الأقصى» يوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

ولعل ما يقتضي التنويه بهذا الدعم الواسع لقرار شنّ هذه العملية العسكرية، من جانب كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية، هو حقيقة أنه كانت هناك خلافات بين نتنياهو ورؤساء الأجهزة الأمنية في فترة الأعوام ٢٠٠٩ -٢٠١٣ بشأن الهجوم العسكري على إيران.

فيما يخصّ الموقف الأميركي من العملية، خصوصاً في ضوء حقيقة أن الولايات المتحدة تجري مفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، نوهت جلّ التحليلات في إسرائيل بأنه عشية العملية العسكرية الإسرائيلية الهجوميّة، صرّح رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، بأنه كان يُفضّل ألّا تهاجم إسرائيل إيران، ما دام هناك احتمال للتوصل إلى تفاهمات بشأن الاتفاق النووي. ومع ذلك، تفترض هذه التحليلات أن الأميركيين كانوا يعلمون جيداً بالهجوم. كما أنه جرت مؤخراً محادثات بين ترامب ونتنياهو، إلى جانب مشاورات أمنية على مختلف المستويات بين البلدين. وجرى لفت الأنظار إلى أن نتنياهو طالما سعى لشنّ هجوم على المنشآت النووية الإيرانية على مدى أعوام طويلة، لكنه واجه صعوبة في الحصول على موافقة أميركية. ولكن يبدو الآن كما لو أن ترامب منفتح على فكرة الهجوم أكثر من أسلافه، حتى لو أنه لم يمنح إسرائيل ضوءاً أخضر رسمياً. كذلك ثمة تأكيد إسرائيلي جارف على أن الأميركيين

سوف يحرصون على عدم الظهور على أنهم جزء من العملية العسكرية الهجومية التي بدأت بها إسرائيل ضد إيران، ولكنهم سيساعدون إسرائيل في الدفاع عن الجبهة الداخلية.

شكّل الهجوم الإسرائيلي على إيران الحلقة الأخيرة في سلسلة مواجهات عسكرية بدأتها إسرائيل بعد عملية طوفان الأقصى بهدف تفكيك «محور المقاومة». وكان واضحاً أنّ إيران باتت مكشوفة تماماً بعد تدمير القدرات العسكرية لحزب الله وإسقاط النظام السوري وتصفية وجود الفصائل الموالية لها في سورية على الحدود، ومن ثم صار هجوم إسرائيل عليها هجوماً مباشراً مسألة وقت.

العدوان الإسرائيلي على قطر

شنّت إسرائيل يوم الثلاثاء، ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، عدواناً على دولة قطر، استهدف بيوتاً ومقرات سكنية يقيم فيها أعضاء من المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس». وأسفر العدوان عن سقوط عدد من الشهداء، بينهم نجل رئيس الحركة في قطاع غزة، خليل الحية، ومدير مكتبه وعدد من المرافقين، وأحد رجال الأمن القطريين، وإصابة مدنيين كانوا في المكان. وكان هدف الهجوم الإسرائيلي اغتيال أعضاء وفد حماس التفاوضي الذي كان يناقش مقترحاً لوقف إطلاق النار في غزة[1]، طرحه الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، وأشار إلى أن الإسرائيليين قبلوه بشروطه، وحان الوقت للحركة أن تفعل الأمر نفسه محذراً بقوله: «هذا إنذاري الأخير، ولن يكون هناك إنذار آخر»[2].

دوافع العدوان الإسرائيلي على قطر

١. اغتيال قادة حركة حماس لإنهاء الحرب: بعد عملية «طوفان الأقصى» في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، حدّدت إسرائيل أهدافها من الحرب على قطاع

(١) «حماس تعلن نجاة وفد الحركة بالدوحة من محاولة اغتيال إسرائيلية»، الجزيرة نت، ٩/ ٩/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/mr2e8hk8

(٢) المرجع السابق.

غـزة في القضـاء على حركة حمـاس، وإنهاء حكمهـا، وتـدمير قدراتها العسـكرية[١]. وفي هـذا السـياق، تبنّـت سياسـة اغتيـالات ممنهجـة ضـد قـادة الحركـة، سـواء داخـل غزة أو خارجهـا. وبـدأت باغتيـال صالـح العـاروري في بيروت مطلـع عـام ٢٠٢٤، تلاه إسماعيـل هنيـة في طهـران في تمـوز/ يوليـو، ثـم رئيـس المكتـب السـياسي للحركة يحيى السـنوار في تشريـن الأول/ أكتوبـر مـن العـام نفسـه. وشـملت الاغتيـالات عـدداً من أبـرز القـادة العسـكريين، مـن بينهـم قائـد هيئـة أركان كتائـب عـز الدين القسـام محمد الضيـف، ونائبـه مـروان عيسـى، وقائد ركـن الأسـلحة والخدمـات القتالية غـازي أبو طماعـة، وقائـد ركـن القوى البشريـة رائد ثابـت، إلى جانب قائـد لواء خـان يونس رافع سلامـة[٢]. وحظيـت إسرائيـل منـذ اليـوم الأول للحـرب بدعم مـن الولايـات المتحدة الأميركيـة، التـي اعـتبرت «القضـاء على حمـاس» غايـة مركزيـة ضمـن استراتيجيتها في التعامـل مـع الحـرب؛ مـا وفّـر غطـاءً سياسـياً لإسرائيـل لمواصلـة عمليـات الاغتيـال الممنهجـة ضـد قـادة الحركـة داخـل القطـاع وخارجـه، ومـن دون قيـود[٣] أو تمييـز بين العسـكريين والسياسـيين. ورأى نتنياهـو وحكومتـه في وصول ترمـب إلى الحكم فرصة لاسـتكمال عمليـات الاغتيال ضد قـادة بارزين في مجالات العمل الحكومية والعسـكرية والأمنيـة، مـن بينهـم أعضاء في المكتب السـياسي، وهـم صلاح البردويـل وياسر حرب وإسماعيـل برهـوم، والناطـق باسـم الحركـة عبد اللطيـف القانـوع[٤]، وعدد مـن القادة العسـكريين البارزيـن مثل محمد السـنوار، وعدد آخر مـن العامـلين في العمل الحكومي مثـل رئيـس متابعـة العمل الحكومـي عصـام الدعليس، ووكيـل وزارة العـدل في قطاع غـزة المستشـار أحمـد الحتـة، ووكيـل وزارة الداخليـة اللـواء محمود أبـو وطفـة، والمدير العـام لجهـاز الأمن الـداخلي اللـواء بهجت أبو سـلطان[٥].

(١) «الحـرب الإسرائيليـة على مدينـة غـزة: أهدافهـا ونتائجهـا المتوقعة»، تقديـر موقف، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، ٢/ ١١/ ٢٠٢٣، شـوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/zyyk5fny

(٢) «القسام تعلن استشهاد قائد أركانها محمد الضيف»، الجزيرة نت، ٣٠/ ١/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/45mmbsu9

(٣) «موقـف إدارة بايـدن مـن العـدوان الإسرائيلي على قطـاع غـزة: خلفيـات الانحيـاز وحسـاباته»، تقدير موقـف، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، ٢٤/ ١٠/ ٢٠٢٣، شـوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/4h3wj25x

(٤) نـانسي موسـى، «إنفوغـراف.. أبـرز قـادة حمـاس الذيـن اغتالتهـم إسرائيـل بعـد اسـتئناف الحـرب على غزة»، الجزيـرة نـت، ٢٧/ ٣/ ٢٠٢٥، شـوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/4vc2mrew

(٥) «قيـادات حكوميـة اغتالتهـا إسرائيـل بعـد اسـتئناف العـدوان على غزة»، الجزيـرة نـت، ١٨/ ٣/ ٢٠٢٥، شـوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/mw94u49d

٢. إفشال الوساطة القطرية: منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، تحاول قطر وقف الحرب على غزة من خلال جهد تفاوضي ودبلوماسي لم ينقطع؛ فاستضافت جولات تفاوضية منتظمة شارك فيها مسؤولون إسرائيليون وأميركيون لتأمين إطلاق المحتجزين ووقف الحرب. وقد نجحت الوساطة القطرية، التي اضطلعت بدور محوري، في التوصل إلى هدنتين مؤقتتين وتبادل للأسرى بين إسرائيل وحركة حماس، الأولى في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣، والثانية في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥. وصار الدور القطري مركزياً، ولا غنى عنه في مساعي وقف حرب الإبادة على غزة[١]. غير أن قطر ووساطتها تعرضتا لحملة تشويه إسرائيلية ممنهجة استهدفت ابتزازها من أجل الضغط على حركة حماس لإطلاق المحتجزين بما يتماشى مع مطالب نتنياهو، الذي لم يكن ينوي وقفها، بل إطالة أمدها إلى أطول فترة ممكنة، دون اهتمام بمصير الأسرى والمحتجزين[٢]. وعلى الرغم من إبداء حركة حماس مرونة كبيرة في التعامل مع مقترحات الوسطاء بشأن تبادل الأسرى والرهائن وإنهاء الحرب، كان آخرها المقترح الذي وافقت عليه في آب/ أغسطس ٢٠٢٥ بعد التشاور مع الفصائل الفلسطينية، والمقدَّم من قطر ومصر[٣]، فإن نتنياهو تجاهل المقترح. وفي هذا السياق، جاء العدوان الإسرائيلي على قطر، مستهدفاً الوسيط القطري نفسه، وهي خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية، في محاولة جديدة لإفشال المفاوضات وقتل أي فرصة للتوصل إلى اتفاق ينهي الحرب. ومثلما أن استهداف الوفد المفاوض في لحظة كان يناقش فيها مبادئ ترمب الأخيرة لإنهاء الحرب يكشف بوضوح أن نتنياهو وحكومته لا يريدان حلولاً أو اتفاقات، بل يتعمدان إجهاض كل المبادرات وإطالة أمد العدوان حتى رضوخ حركة حماس لمطالب إنهاء الحرب، فإنه يكشف أيضاً أن الغطرسة وغرور القوة وصل بإسرائيل إلى درجة التحلل من كل ما هو معروف من أصول وأعراف إنسانية، فضلاً عن القوانين الدولية.

(١) للمزيد عن الحملة الإسرائيلية على قطر ودورها في الوساطة، يُنظر: «الحملة الإسرائيلية على قطر بشأن دورها في مساندة غزة ووقف الحرب»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٣/ ٢/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/379p64jb

(٢) المرجع السابق.

(٣) «حماس توافق على مقترح اتفاق في غزة.. وترامب يحرّض إسرائيل»، العربي الجديد، ١٨/ ٨/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/3hy95vxp

فقد أعلن مكتب نتنياهو في آب/ أغسطس ٢٠٢٥ أن المجلس الوزاري الأمني المصغر «الكابينت» اعتمد خمسة مبادئ لإنهاء الحرب في غزة، تشمل «نزع سلاح حماس، وإعادة جميع الأسرى الأحياء منهم والأموات، وتجريد غزة من السلاح، والسيطرة الأمنية الإسرائيلية على غزة، وإنشاء إدارة مدنية لا تتبع حماس ولا السلطة الفلسطينية»[١]. لكن إسرائيل تتجاوز هذه «المبادئ» في الممارسة إلى العمل المنهجي المثابر على تدمير قطاع غزة وجعله غير صالح للحياة البشرية وتحقيق الشروط اللازمة لتهجير السكان.

٣. استكمال عملية إعادة تشكيل الواقع في غزة: جاء قرار حركة حماس والفصائل الفلسطينية بالموافقة على مقترح الوسطاء بشأن تبادل الأسرى ووقف الحرب في غزة، بعد نحو عشرة أيام من تصديق الكابينت الإسرائيلي، في ٨ آب/ أغسطس ٢٠٢٥، على مقترح نتنياهو بالاستعداد لإعادة احتلال مدينة غزة[٢]. وأعلن الجيش الإسرائيلي، في نهاية آب/ أغسطس ٢٠٢٥، مدينة غزة «منطقة قتال خطيرة»، مشيراً إلى أنه باشر بالعمليات التمهيدية والمراحل الأولية للهجوم على المدينة، وأنه «يعمل حالياً بقوة كبيرة على مشارفها». وجاء ذلك بعد عدة أيام من تصديق وزير الأمن، يسرائيل كاتس، على خطة الهجوم التي أعدها الجيش، لإعادة احتلال المدينة، والتي تحمل اسم «عربات جدعون ٢»، استكمالاً لعملية «عربات جدعون» التي أطلقها الجيش في أيار/ مايو ٢٠٢٥[٣]. وبينما كان يتظاهر نتنياهو بالحرص طوال الشهر الماضي على التوصل إلى صفقة شاملة لإنهاء الحرب، ولا سيما أنه لم يعد في إمكانه تجاهل موافقة حركة حماس على مقترح الوسطاء، وهو المقترح الذي اعتبرته المؤسستان الأمنية والعسكرية في إسرائيل تنازلاً جوهرياً من الحركة مقارنة بمواقفها السابقة، فإن ذلك لم يغير جوهر الموقف الذي اعتمده نتنياهو في إدارة هذه الحرب الإبادية منذ اليوم الأول، والمتمثل في تنفيذ مخططه الرامي إلى تدمير

(١) «٥ مبادئ يعلنها نتنياهو لوقف الحرب في غزة.. إليكم ما هي»، سي إن إن بالعربية، ٨/ ٨/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/4fcm887p

(٢) «إسرائيل.. الكابينت يمنح نتنياهو الضوء الأخضر للسيطرة على مدينة غزة رغم المعارضة في الداخل والخارج»، سي إن إن بالعربية، ٨/ ٨/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/4emfy2w5

(٣) نايف زيداني، «كاتس يصادق على خطة احتلال مدينة غزة تحت اسم عربات جدعون ٢»، العربي الجديد، ٢٠/ ٨/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/5fdvpfk3

غـزة وتهـجير سـكانها وإعـادة احـتلالها. وفي هـذا السـياق، جـاء العـدوان الإسرائـيلي على قطـر أداةً إضافيـة لممارسـة الضغـط الأقصى على حركـة حمـاس، بهـدف القضاء على قيادتهـا وإجبارهـا على الاسـتسلام لشروط نتنياهـو، بما في ذلـك نـزع الـسلاح وتهـجير الفلسـطينيين وإعـادة احـتلال القطـاع أو أجـزاء منـه، أو في الحـد الأدنـى فـرض منطق جديـد للتفاوض مع قـادة الحركة في الخارج تحـت وقع النار وفقاً لـلشروط الإسرائيلية. وتجاهـر إسرائيـل علنـاً في مخططهـا السـاعي إلى إعـادة تشـكيل الجغرافيـا السياسـية للقطـاع، ضمـن ما يسـمى بخطـط «اليوم التـالي» في غـزة. وبدأ الجيـش فعليـاً في الأيام الأخيرة بتكثيـف عملياتـه العسـكرية في الأجـزاء الشرقيـة والشماليـة لمدينة غـزة، فضلاً عـن تكثيـف عمليـات تـدميرٍ ممنهجـة لمبـانٍ وأبـراج وتهـجير سـكانها إلى غـرب المدينة مـن خلال اسـتعمال «روبوتـات متفجـرة» تحمـل أطنانـاً مـن المـواد الناسـفة[1]، تحضيراً لدفعهـم باتجـاه وسـط القطـاع وجنوبه. وأعلـن كاتـس، في ٧ تموز/ يوليـو ٢٠٢٥، عن خطـة لإقامـة مـا يُسـميه «مدينة إنسـانية» في جنـوب القطـاع، وتحديـداً في مدينـة رفح، والمقصـود هـو مجمع غير إنسـاني، أشـبه بمعسـكر اعتقال ضخـم لتجميع الفلسـطينيين في مسـاحة محـدودة، تضـم خيامـاً للإيـواء، ومراكـز لتوزيـع الطعـام، ومرافـق طبيـة أساسية[2].

٤. رسـالة ردع إقليميـة تؤكد تفوّق القـوة الإسرائيلية: تسـعى إسرائيل من خلال عدوانهـا على قطـر إلى إبـراز هيمنتهـا وتفوقهـا الـذي تحـاول تأكيـده منـذ انهيـار صورتهـا بعـد عملية «طوفـان الأقصى» وإرسـال رسـالة تحذيريـة إلى جميـع دول المنطقة تفيـد بقدرتهـا على الوصـول إلى أي هـدف تريـده في المنطقـة[3]. فقـد صرح نتانياهـو في أثنـاء الحـرب على إيـران، في حزيـران/ يونيـو ٢٠٢٥، أن إسرائيـل «تـغيّر وجـه الشرق الأوسـط»[4]، في إشـارة الى سياسـته الرامية إلى ترسـيخ هيمنـة إسرائيلية مطلقـة تُتيح له

(١) محمـد ماجـد ورمـزي محمـود، «روبوتـات متفجـرة.. سلاح إسرائـيلي لمحـو غـزة وتهـجير أهلهـا (تقرير)»، وكالةالأناضـول، ٥/ ٩/ ٢٠٢٥، شـوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/3h7yr7pp

(٢) يـاسر منـاع، «معسـكرات احتجـاز جماعـي تحـت مسـمى «المدينـة الإنسـانية»!»، المركـز الفلسـطيني للدراسـات الإسرائيليـة «مـدار»، ٢١/ ٧/ ٢٠٢٥، شـوهد في ١٢/ ٨/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/47rj9ycz

(٣) «عمليـة طوفـان الأقصى: انهيـار الاستراتيجيـة الإسرائيليـة تجـاه غزة»، تقديـر موقف، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، ١٢/ ١٠/ ٢٠٢٥، شـوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في:https://tinyurl.com/4sa99wxv

(٤) نتانياهـو: «قتـل خامنئـي «سـيضع حـدًا للنـزاع» وإسرائيـل «تـغير وجـه الشرق الأوسـط» عبر ضرباتهـا على إيران»، فرانـس ٢٤، ١٦/ ٦/ ٢٠٢٥، شـوهد في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٥، في: https://tinyurl.com/yzjsdfku

حسم الصراع داخل فلسطين ومع دول الإقليم الأخرى، مستغلاً الانحياز المطلق لإدارة ترمب إلى جانب إسرائيل، وعجز الدول العربية والإقليمية عن مواجهتها، من دون أي اعتبار لسيادة الدول أو أحكام القانون الدولي.

اتفاق وقف اطلاق النار على غزة

عقب العدوان الإسرائيلي الذي استهدف دولة قطر في ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥ شكل نقطة تحول في قضية وقف اطلاق النار والابادة الإسرائيلية على قطاع غزة، إذ تزايد الحرج الأميركي من سياسات نتنياهو، وما أثاره من موجة غضب في الأوساط العربية والإسلامية[١]. ويبدو أن العدوان الإسرائيلي الفاشل على الوسيط القطري، والذي جاء متزامناً مع موجة الاعترافات الدولية بدولة فلسطين، وتزايد عزلة إسرائيل والولايات المتحدة على الساحة الدولية، والتحولات العميقة في توجهات الرأي العام الأميركي والدولي، مثّلت كلها مجتمعةً نقطة تحوّل دفعت ترمب إلى إعلانه أن الوقت قد حان لإنهاء الحرب في غزة؛ فاغتنم اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد اجتماع مع عدد من قادة الدول العربية والإسلامية، أبرزها قطر وتركيا والسعودية والأردن وباكستان ومصر، لبلورة خطته لوقف الحرب، واستُدعي في إثرها نتنياهو إلى واشنطن لإبلاغه بذلك.

أعلن ترمب عن خطته المؤلّفة من ٢١ نقطة خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نتنياهو في البيت الأبيض[٢]، والتي كانت في الحقيقة صياغة إسرائيلية، شملت جميع النقاط التي تكررها إسرائيل بوصفها أهداف الحرب، وجاءت إنقاذاً لنتنياهو من العزلة الدولية بتحويل شروطه لوقف الحرب إلى مبادرة دولية. وقد شكل الإعلان عن الخطة، وتأييد دول عربية وإسلامية لها، على الرغم من عدم أخذ أيّ من اقتراحاتها في الاعتبار، حرجاً كبيراً لحركة حماس؛ ما دفعها إلى إصدار بيان يُظهر استعدادها للتعامل مع الخطة من باب خلق ديناميكية تصعِّب العودة إلى الحرب بعد إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين (وجميعهم جنود وضباط) الذي تحولوا إلى عبء عليها.

(١) «ردّات الفعل الدولية على عدوان إسرائيل على قطر ودلالاتها السياسية»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٧/ ٩/ ٢٠٢٥، شوهد في ١٣/ ١٠/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9BP2u

(٢) ينظر: «خطة ترمب المعدَّلة لإنهاء الحرب في غزة: تكريس الهيمنة الإسرائيلية تحت غطاء السلام».

والرهـان أن ينجـم عـن إطلاق سراحهـم واحتفـاء ترمـب بإنجـازه أجـواء دوليـة ضد العـودة إلى الحـرب هـو رهان معنـوي أساسـاً. ويعتمد نجاحـه على مدى ضغـط الرأي العـام في الغـرب (نقطـة القـوة الرئيسـة حتـى الآن)، وعلى موقـف واضـح مـن الدول العربيـة، وهـو نقطـة الضعـف الرئيسـة منـذ بـدء الحـرب. وقـد كان رد حمـاس المخرج الوحيـد الممكـن بمنح ترمـب الإنجاز الـذي أراده من دون قبـول البنـود الإسرائيلية في خطته .

جـاء الاتفـاق على المرحلـة الأولى مـن الخطـة نتيجـة لمحادثـات غير مبـاشرة اسـتضافتها مصر في شرم الشـيخ، بعـد يـوم واحـد مـن الذكـرى الثانية لعمليـة طوفان الأقصى في ٧ تشريـن الأول/ أكتوبـر ٢٠٢٣ وبدء الحرب الإسرائيلية على غزة. وشـارك في هـذه المحادثـات مسـؤولون رفيعـو المسـتوى مـن الولايـات المتحـدة وقطـر وتركيـا ومصر، مـا أضفـى عليهـا أهميـة سياسـية كـبيرة. وأوفـد ترمـب صهـره جاريد كوشـنر المعـروف بقربـه مـن نتنياهـو، ومبعوثـه الخاص إلى الشرق الأوسـط سـتيف ويتكـوف للمشـاركة في المحادثـات[١]؛ مـا عكـس مـدى اهـتمام ترمـب بالتوصـل الى اتفـاق.

وفي اليـوم التـالي، أعلـن ترمـب أن إسرائيـل وحمـاس وقّعتـا على المرحلـة الأولى مـن الخطـة الإطاريـة، التـي تنـص على وقـف القتـال، وإطلاق سراح جميـع الأسرى الإسرائيليـين الأحيـاء والأمـوات، وانسـحاب القـوات الإسرائيليـة إلى مـا يُعـرف بـ «الخـط الأصفـر» في غـزة، الـذي يُـفترض أن يشـكّل الحد الفاصـل لمرحلة الانسـحاب الإسرائـيلي الأوّلي وفقـاً للخطـة.

أعلـن الرئيـس الأميركـي، دونالـد ترمب، في ٩ تشريـن الأول/ أكتوبـر ٢٠٢٥، موافقـة إسرائيـل وحركـة المقاومة الإسلاميـة «حماس» على خطـة السلام التـي اقترحها لوقـف الحـرب في قطـاع غـزة[٢]. وجـاء رد حمـاس حـول النقـاط التـي توافـق عليها في الخطـة مـن دون التطـرق إلى مـا لا يتفـق مـع موقفهـا، ومـن ذلـك اسـتعدادها لإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين خلال ٧٢ سـاعة مـن بـدء تنفيـذ الاتفـاق، مقابـل إفـراج

(١) "First Phase of Ceasefire Deal to End War in Gaza Agreed by Israel and Hamas," The Guardian, 2025/10/9, accessed on 2025/10/13, at: https://acr.ps/1L9BP7r

(٢) ينظـر: «خطـة ترمـب المعدَّلـة لإنهـاء الحـرب في غـزة: تكريـس الهيمنـة الإسرائيليـة تحـت غطـاء السلام»، تقديـر موقـف، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، ٢/ ١٠/ ٢٠٢٥، شـوهد في ١٣/ ١٠/ ٢٠٢٥، في: https://acr.ps/1L9BP99

إسرائيل عن عدد من الأسرى الفلسطينيين، إلى جانب البدء في انسحاب تدريجي لقواتها من قطاع غزة[1] (وهو ما لم يرد في خطة ترمب على نحو واضح). وفي المقابل، أقرّ مجلس الوزراء الإسرائيلي الاتفاق بعد يوم واحد من إعلان الوسطاء عنه رسمياً. وبينما عدّ ترمب رد حماس الإيجابي في صيغته بمنزلة موافقة على الخطة، تفاجأت إسرائيل بهذا التفسير؛ إذ اعتبرته موافقة على المرحلة الأولى فحسب، وظل رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو يكرر ضرورة تنفيذ المراحل الأخرى، التي تشمل نزع سلاح حماس. وعلى الرغم من التفاؤل المحيط بتنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق، فإن غموضاً يكتنف المراحل اللاحقة، لا سيما ما يتعلق بآليات التنفيذ وضمانات وقف الحرب نهائياً.

مثل الإعلان عن اتفاق وقف الحرب في غزة خطوةً مهمة نحو إنهاء حرب إبادة استمرت عامين، وأسفرت عن استشهاد أو إصابة ما يقارب ربع مليون فلسطيني؛ أي ما يعادل نحو ١٣ في المئة من سكان القطاع، وهي أكبر نسبة ضحايا بين المدنيين شهدتها حروب التاريخ المعاصر. يستند الاتفاق في مرحلته الأولى إلى زخم دولي وضغوط أميركية مكثفة يقودها الرئيس ترمب؛ ما يجعل من الصعب على نتنياهو التنصل منه، على الرغم مما تتضمنه الخطة الإطارية من تبنٍّ واضح للمطالب الإسرائيلية.

قام الاتفاق على مرحلتين؛ تتضمن الأولى وقفاً لإطلاق النار وانسحاباً جزئياً للقوات الإسرائيلية، يتبعهما تبادل للأسرى والرهائن. وتشكل هذه المرحلة ركيزة أساسية لتثبيت وقف إطلاق النار، غير أن الاتفاق في مجمله لا يخلو من التعقيد، إذ يستند إلى ثلاث مرجعيات مختلفة. فحركة حماس والفصائل الفلسطينية لديها رؤيتها بشأن بنود الاتفاق الأولي ومآلاته النهائية، في حين تحتفظ إسرائيل بتصور مغاير تماماً لشكله النهائي وشروط تنفيذه، أما الولايات المتحدة، التي رضخت في خطتها للشروط الاسرائيلية، فتحاول الحفاظ على قدرٍ من المرونة يفضي إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وهذا مرهون بقدرتها على الضغط على إسرائيل لكي تقبل أن تحلّ الخلافات المتبقية بشأن سلاح المقاومة ووجود قواتها في القطاع بالتفاوض،

(١) "Gazans Trek to Ruined Homes as Israeli Forces Pull Back Under Ceasefire," Reuters, 2025/10/11, accessed on 2025/10/13, at: https://acr.ps/1L9BP8G

وليس بمواصلة الحرب. ولكن من غير الواضح إذا ما كان سيُترجم الزخم الدولي في قمة شرم الشيخ إلى ضغط لوقف الحرب نهائياً ومواصلة التفاوض، أم أنه سيتحول إلى ضغط على حماس وتبرير لمواصلة إسرائيل الحرب بحجة رفض المقاومة تنفيذ البنود الإسرائيلية في الخطة الأميركية.

يشكّل قرار وقف إطلاق النار في غزة محطة أساسية تهدف إلى تهدئة التوتر وإتاحة المجال أمام الجهود الإنسانية والسياسية لمعالجة آثار الحرب. غير أنّ هذه الخطة حتى نهاية هذا العام لا تزال عالقة، فالتطورات على الأرض أظهرت أن إسرائيل قامت بعدة خروقات يومية لهذا القرار، كما وثّقتها منظمات حقوقية ومصادر محلية ودولية، الأمر الذي أثار موجة واسعة من القلق حيال مستقبل الهدنة الهشّة، إذ ما زالت إسرائيل تشن غارات جوية محدودة استهدفت مناطق سكنية أو مواقع يُعتقد أنها تابعة للمقاومة، وما زال القصف المدفعي متكرر على أطراف المناطق الحدودية في شمال وشرق القطاع، وما زالت إسرائيل تسيطر على ما يقارب ٦٠٪ من مساحة قطاع غزة، ولم تتشكل القوة الدولية بعد ولا يوجد دول مستعدة على تشكيلها.

إن خرق إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار على غزة يعمّق الأزمة الإنسانية ويقوّض الجهود المبذولة لتحقيق تهدئة طويلة الأمد. وفي ظل استمرار التوتر والعمليات العسكرية المحدودة، تبدو الحاجة ملحّة لتدخل دولي أكثر صرامة لضمان حماية المدنيين وإعادة إحياء المسار السياسي القادر على وضع حدّ لدائرة العنف المتكررة.

الأزمة الإسرائيلية مع مصر

تعالت في الآونة الأخيرة بعض الأصوات الإسرائيلية التي توجّه النقد لمصر، وتدّعي وجود تهديد من تعاظم قوة الجيش المصري في السنوات الأخيرة، وبعضها يدّعي أن مصر قد اخترقت اتفاقية السلام من سيناء. علماً أنّ بعض الأصوات الإسرائيليّة تنظّر حول هذا الموضوع منذ سنوات طويلة، غير أن الخطاب الإسرائيلي الموجّه نحو الجيش المصري، تحديداً، قد تصاعد منذ عملية "طوفان الأقصى" ٧ أكتوبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٣، وما تلاها من حرب إبادة جماعية على القطاع غزة.

والملاحظ أنّ الخطاب قد انتقل من المستوى الإعلامي والبحثي إلى بعض السياسيين الذين أصبحوا ينادون بفكرة الخطر من تنامي قوة الجيش المصري.

من الملاحظ أن تصاعد هذا الخطاب الصهيوني، الذي وصل لبعض الشخصيات السياسية الإسرائيلية، يتركز بشكل أساسي ضدّ الجيش المصري وليس ضدّ النظام الحاكم أو مصر كدولة. وهو مرتبط بجملة التحولات التي تشهدها المنطقة وشعور إسرائيل بفائض قوة، عقب خوضها حرباً مستمرة لأكثر من ١٥ شهراً، تمكنت فيها من تحقيق جملة من الإنجازات العسكرية والسياسية، بدعم غير مسقوف من الولايات الأمريكية، بما في ذلك إضعاف محور المقاومة، وتجيير بعض الأحداث في المنطقة لمصلحتها مثل سقوط نظام الأسد في سورية.

خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة كان إيلي ديكل قد ضاعف خطابه الموجّه تجاه مصر والجيش المصري ورصد تحرّكاته، من ذلك ترويجه لسرديّة أنّ مصر كان لها دور في عملية طوفان الأقصى ومساعدة المقاومة الفلسطينية وتهريب السلاح لقطاع غزة. غير أن اللافت هو الانتشار السريع في الإعلام الإسرائيلي لهذا الخطاب وتحوّله لـ"قضية رأي عام" إن صح التعبير. وقد ترافق هذا الأمر مع انخراط شخصيات سياسية ودبلوماسية مؤخراً في التحذير من تنامي قوة الجيش المصري، واتّهام مصر بانتهاك اتفاقية السلام في سيناء.

إذ صرّح سفير إسرائيل السابق في مصر بين الأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩، دافيد غوفرين[١]، خلال إشهار كتابه "التعاون في ظلال العداوة" الذي يناقش فيه العلاقات الإسرائيلية المصرية "من وجهة نظر مصرية"، في شهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٤؛ أنّ مصر تنتهك الملحق العسكري من اتفاق السلام من خلال إدخالها لعدد كبير من القوات إلى سيناء بما يفوق بكثير ما نصت عليه الاتفاقية، وأكثر مما كانت إسرائيل وافقت عليه خلال السنوات الماضية بناء على طلبات مصرية لمواجهة الاضطرابات الأمنية في سيناء. وأضاف أنّ "على إسرائيل أن تولي اهتماماً بتعاظم القدرات العسكرية المصرية بناء على درس السابع من أكتوبر، إذ لا يجب على إسرائيل الركون إلى تفسيرات النيات والمصالح لأنها قد تتغير مع تغير النظام في مصر".

(١) انظر بالعبرية: https://www.ynet.co.il/news/article/b1hnqcsrye

يقـوم الادّعاء الإسرائـيلي بأنّ مصر تخرق اتفاقية السلام على الانتشـار العسـكري المصري في سـيناء، على خلاف المنصـوص عليـه في الملحـق الأمنـي لاتفاقيـة السلام بين الطـرفين لعام ١٩٧٩. فحسـب الإسرائيليين أنشـأت مصر بنية تحتية عسـكرية وعززت انتشـارها العسـكري في وسـط سـيناء، أي في المنطقـة المصنفـة (ب) حسـب الاتفاقيـة، وهـي المنطقـة التـي يمكـن لمصر نشر ٤ كتائب فيهـا، بما يعـادل ٤ آلاف جنـدي مجهزين بأسـلحة خفيفـة فقـط. وتشـمل البنيـة التحتيـة التـي أنشـأتها مصر في المنطقـة مطارات عسـكرية وتجهيـزات لوجسـتية وعوائـق خرسـانية، يدّعـي الإسرائيليـون أن الغـرض منهـا إعاقـة تقـدم المدرعـات الإسرائيليـة في سـيناء. وإلى جانـب ذلـك، هنـاك حديث حـول البنيـة التحتيـة مـن جسـور وأنفـاق فـوق قنـاة السـويس وتحتهـا، التـي يدعـي الإسرائيليـون أيضـاً أنّهـا يمكن أن تسـتخدم لأغراض عسـكرية، وتمكّـن مصر من نشر قواتهـا سريعاً في سـيناء[١].

صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل

في آب/ أغسـطس ٢٠٢٥، أُعلـن عـن اتفاقيـة مـن أضخـم اتفاقيـات الطاقـة في تاريـخ العلاقـات بين مصر و»إسرائيـل»، قُـدّرت قيمتها بنحـو ٣٥ مليـار دولار، وتمتد حتـى عـام ٢٠٤٠. تهـدف الاتفاقيـة إلى توريـد الغـاز الإسرائـيلي مـن حقـل "ليفياثان" إلى محطـات الإسـالة المصريـة في إدكـو ودمياط. بـدا الاتفـاق وكأنه تتويج طبيعي لمسـار طويـل من التعـاون بين الطرفين في مجال الطاقة[٢]، ووسـيلة لتعزيـز المكانة الإستراتيجية لكليـهما: بالنسـبة لـ "إسرائيـل" أرادت تعزيز دورهـا كمصدّر إقليمي للطاقة؛ وبالنسـبة لمصر فهـي تهـدف إلى تكريس نفسـها كمركـز إقليمي لتسـييل الغاز وإعـادة تصديره إلى الأسـواق الأوروبيـة. غير أنّ هـذا "الإنجـاز" لم يـدم طـويلاً، إذ أعلـن رئيـس الـوزراء الإسرائـيلي بنيـامين نتنياهـو في مطلـع أيلول/ سـبتمبر ٢٠٢٥ تعليـق الصفقـة، مبرراً ذلـك بما سماه "خروقـات مصريـة لاتفاقية السلام"، في إشـارة إلى التعزيزات العسـكرية المصريـة في سـيناء، زاعماً أنهـا تخالـف الترتيبـات الأمنية الخاصـة باتفاقية كامـب ديفيد.

(١) كريم قرط، الخطاب الإسرائيلي ضد الجيش المصري، مركز رؤية للتنمية السياسية، ٢١ فبراير ٢٠٢٥، https://bit.ly/3Ov9Pbj

(٢) Aseel Saleh, Netanyahu halts major gas deal with Egypt over alleged peace treaty violations, September 2025 ,04, https://bit.ly/46rrVkv

في الأسابيع الخمسة الأولى من الحرب تقلص إمداد الغاز الإسرائيلي إلى مصر بأكثر من ٥٠ في المئة[١]، بسبب توقف ضخ الغاز من حقل "تمار"، الذي يقع على بعد حوالي ٢٠ كم قبالة سواحل غزة، خشية تعرضه للقصف بصواريخ المقاومة. ولكن في المقابل، استمر الغاز الإسرائيلي الذي يصل إلى مصر عبر الأردن في التدفق كالمعتاد منذ بداية الحرب. فقد سعت كل من مصر وإسرائيل إلى إبقاء التبادل التجاري في مجال الطاقة بعيداً عن التوترات الناتجة عن الحرب؛ لإدراكهما أنّ هذا الموضوع يمثل مصلحة إستراتيجية للطرفين وله فوائد متبادلة. فقد أتاح فصل الغاز عن التطورات المرافقة للحرب والخلافات السياسية إمداداً منتظماً للطاقة لمصر، انعكس بطبيعة الحال على استقرارها السياسي وعدم تعميق أزمتها الاقتصادية، ومن ناحية إسرائيل فقد حافظت على سوق نهم لغازها ما وفر لها إيرادات مهمة.

غير أنّ تصاعد الخلافات السياسية، خاصة تلك المرتبطة بالحرب على قطاع غزة، والاتهامات الإسرائيلية لمصر بانتهاك اتفاقية السلام والملحق الأمني المتعلق بسيناء، أخذ يُلقي بظلاله على مجمل العلاقات بين الطرفين.

في الوقت ذاته، هناك تصاعد في حدة الخطاب والاتهامات المتبادلة بين الطرفين على خلفية مخططات التهجير في قطاع غزة، ففي حين كانت الاتهامات تصدر من مسؤولين مصريين بأن إسرائيل تسعى لتهجير سكان قطاع غزة إلى سيناء عبر استمرار الضغط عليهم للنزوح تجاه الحدود المصرية، فإن مسؤولين إسرائيليين بدورهم كالوا الاتهامات لمصر بأنها هي من تتسبب بالأزمة الإنسانية في القطاع "بإغلاقها لمعبر رفح" ورفض خروج الفلسطينيين من قطاع غزة. وبعيداً عن هشاشة وسذاجة الطرح الإسرائيلي، الذي يسعى للتنصل من جرائم الإبادة والتجويع والحصار، فإنّ تلك الاتهامات المتبادلة كانت تعبر عن أزمة حقيقية تلوح في الأفق بين الطرفين[٢].

يشير قرار نتنياهو بتعليق صفقة الغاز مع مصر إلى تحوّل في إستراتيجية إسرائيل

---

(١) https://bit.ly/4tUPwEc

(٢) فتحية الدخاخني، تصاعد «حديث الحرب» بين مصر وإسرائيل على خلفية أزمة «تهجير الفلسطينيين»، صحيفة الشرق الأوسط، ٦ سبتمبر ٢٠٢٥، https://bit.ly/4aD5Xxq

للتعامل مع ما تصفه بانتهاكات مصر للملحق العسكري لاتفاقية السلام في سيناء. فبعد أن كانت الضغوط الأمريكية والدبلوماسية غير فعّالة لسنوات، حسب ما تزعم إسرائيل، توقفت خلالها قوة المراقبين الدولية بقيادة الولايات المتحدة عن الإشراف على الانتشار العسكري المصري، يبدو أنّ إسرائيل قد قررت تفعيل نفوذها الاقتصادي-الطاقي، للضغط على مصر[١].

تكمن الأداة الجديدة للضغط الإسرائيلي في الغاز الطبيعي، في ظلّ إدراكها أنّ مصر تعاني من نقص حادّ فيه منذ عدة سنوات، ما يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي المبرمج لساعات طويلة. ويبدو أنّ إسرائيل تستغل هذه الحاجة الملحة عبر ربط استعدادها لبيع الغاز، الذي يعد ضرورياً لتخفيف هذا النقص، بالتزام مصر الصارم بتعهداتها الأمنية بموجب اتفاقية السلام. وفي هذا السياق، أشار مسؤولون سياسيون إلى أنّ رئيس الوزراء نتنياهو ووزير الطاقة كوهين يعتزمان التأكد من التزام القاهرة قبل استئناف العمل بموجب الصفقة[٢].

جاء الرد المصري على القرار الإسرائيلي بتعليق صفقة الغاز، عبر رئيس هيئة الاستعلامات ضياء رشوان، الذي حذّر من أن نتنياهو لن يستطيع تحمل التبعات الاقتصادية لهذا القرار، مشيراً إلى أنّ الصفقة مهمة للطرفين لكن الكفة الاقتصادية "تميل أكثر لإسرائيل"، بمعنى أنّ إسرائيل ستكون هي الخاسر الأكبر في حال إلغائها. مؤكّداً في ذات الوقت أن بلاده، التي تستخدم الغاز الذي تستورده من إسرائيل محليّاً، وتُسيّل جزءاً منه لإعادة التصدير، لن تواجه أزمة حالية لتوقف الإمدادات مع قرب انتهاء الصيف، وأن لديها "بدائل كثيرة وسيناريوهات جاهزة" في ملف الطاقة، معتبراً أن تهديد نتنياهو محاولة لـ"تصدير أزمة" مرتبطة بالضغط لتنفيذ مخطط تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة الذي ترفضه مصر رفضاً قاطعاً[٣].

غير أن الموقف المصري الرسمي تجاه قرار إسرائيل بتعليق الصفقة لم يكن حادّاً، ويبدو فيه نوع من البراغماتية، إذ تنظر مصر إليها كخيار عملي ما زال مجدياً على الرغم

(١) ناريمان ماجد، صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل أغسطس ٢٠٢٥: دلالات التعليق الإسرائيلي ومآلاتها، مركز رؤية للتنمية السياسية، ٢٤أكتوبر ٢٠٢٥، https://bit.ly/4qWbXWS

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

مـن المنـاخ الإقليمـي المتوتر والتوتـر في العلاقـات بين الطـرفين. ويتأكد هـذا الفهم من خلال تصريحـات رئيـس الهيئـة العامة للاسـتعلامات، المشـار إليها آنفاً، مـا يوحي بعدم نيـة مصر للانسـحاب مـا لم تضطـر إلى ذلـك في ظـل التعنـت الإسرائـيلي. ينبـع الموقف المصري مـن اعتباريـن أساسـيين، الأول اقتصادي، حيـث تُقدّر تكلفـة البدائل الأخرى للغـاز بنحـو ٢,٥ مليـار دولار إضافيـة سـنوياً، والثـاني يتعلـق بمسـألة الاسـتقرار النسـبي في الإمـدادات. فبالمقارنـة مـع حـدة التوتر الإقليمي المسـتمر والتوقـف المؤقت في إمـدادات الغـاز خلال الحرب، اتسـمت المعادلة بالاسـتقرار النسـبي، مـا يدعو مصر إلى النظـر إلى تلـك التوتـرات على أنّهـا غير جوهريـة، ويجـد في اسـتمرار الاتفـاق خياراً مقبـولاً انطلاقـاً من حسـابات التكلفـة والجدوى.

ومـع ذلـك، فـإن الموقـف الإسرائـيلي قد أثـار القلـق المصري مـن قضيـة الاعتماد على الغـاز الإسرائـيلي إلى درجـة تحولـه إلى ورقـة ضغـط عليها، وسـط مخـاوف من ميل إسرائيـل لاسـتخدام هـذه الورقـة كأداة ضغـط على مصر في قضايـا مختلفة في المسـتقبل، خاصـة في ظـل التحذيرات مـن مخاطر ربط قطـاع الطاقـة المصري بإسرائيـل على الأمن القومي.

لكـن، أُعلـن رسـمياً في نهايـة عـام ٢٠٢٥، عـن اتفاقيـة ضخمـة لتصديـر الغـاز الطبيعـي بين إسرائيـل ومصر، تُعـدّ الأكبر في تاريـخ العلاقـات بين البلديـن منـذ توقيع اتفاقيـة السـلام. فقـد صادقـت الحكومـة الإسرائيليـة، بقيـادة رئيـس الـوزراء بنيـامين نتنياهـو، على صفقـة بقيمـة ٣٥ مليـار دولار لتوريـد الغـاز الطبيعـي المصري مـن حقل ليفياثـان الإسرائـيلي إلى مصر عبر عقـود طويلـة الأمـد تمتـد حتـى عـام ٢٠٤٠، وذلك في إطـار اتفـاق جـرى توقيعـه في أغسـطس/ آب ٢٠٢٥ بين شركات الغـاز الإسرائيلية وشركة Blue Ocean Energy العاملة في السـوق المصرية. سـيتم وفق بنـود هذه الاتفاقية، توريـد نحـو ١٣٠ مليـار متر مكعب من الغـاز على مراحل، تبـدأ بإمـداد أول ٢٠ مليار متر مكعـب في عـام ٢٠٢٦، تليهـا مراحـل لاحقـة عقب توسـعة الإنتاج وبنـاء خطوط نقـل إضافية[١].

(١) the National News,"Egypt Signs 35$ Billion Deal to Import Natural Gas from Israel." The National, August 2025 ,7.

وتُمثّل هذه الصفقة نقطة تحول في ملف الطاقة الإقليمي، نظراً لأهميتها الاستراتيجية، فهي تعالج جزءاً من أزمة الطاقة المصرية الناتجة عن تراجع الإنتاج المحلي وتقلّل اعتماد القاهرة على واردات الغاز المسال باهظة الكلفة، بينما تُتيح لإسرائيل زيادة صادراتها وتوسيع أسواقها. وأكد الجانب المصري رسمياً أن الصفقة صفقة تجارية بحتة تستند إلى منطق الاستثمار والتعامل بالسوق دون تبعات سياسية، وأن دعم مصر للقضية الفلسطينية ومواقفها إزاء حقوق الشعب الفلسطيني لن يتأثر بهذه العلاقات الاقتصادية[1].

على الرغم من هذه الأبعاد الاقتصادية، ظلّ الملف محور توترات سياسية بين البلدين خلال عام ٢٠٢٥، إذ واجه تنفيذ الصفقة تحديات وتأجيلات مرتبطة بالخلافات السياسية والأمنية بين القاهرة وتل أبيب، كما عادت قبل نهايتها للتداول في الإعلام المصري كموضوع إثارة وتباين في الرأي العام حول أبعاده الاستراتيجية وأثرها على السيادة الوطنية.

العلاقات الإسرائيلية التركية

تشهد العلاقات بين تركيا و«إسرائيل» تحديات كبيرة بسبب التوترات المستمرة في الشرق الأوسط والتطورات الإقليمية والدولية، خاصة بعد ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، يوم سقوط نظام البعث في سورية. فقد اتسمت العلاقات التركية-الإسرائيلية بالتقلب المستمر، بين التقارب والتوتر نتيجة لعوامل تاريخية وثقافية ومصالح جيوسياسية متشابكة، كما شهدت انتكاسة عقب عملية «طوفان الأقصى» والحرب الإسرائيلية على غزة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، والتي جاءت بعد أيام من لقاءات رسمية بين تركيا و«إسرائيل»، حيث كانت العلاقات تشهد مرحلة متقدمة في مسيرة التحسن[2].

ومع سقوط النظام السوري تزايدت النقاشات والادعاءات الإسرائيلية التي تعبر عن قلق من تزايد النفوذ التركي في المنطقة، خاصة أنه كان لتركيا دور بارز في دعم المعارضة السورية وعملية إسقاط النظام. تروج «إسرائيل» في هذا السياق،

(١) «تعثر صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل: من الرابح ومن الخاسر؟»، موقع مصراوي، ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥.

(٢) ساهر غزاوي، قلق الاحتلال الإسرائيلي من تنامي نفوذ تركيا، مركز رؤية للتنمية السياسية، ١٧ يناير ٢٠٢٥، https://bit.ly/4aNFSKW

لمخاوفها من تركيا، وبصورة شخصية من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، زاعمة أن تركيا أصبحت تشكل تهديدا للأمن القومي الإسرائيلي، مع أن تركيا ليس لديها برنامج نووي، على غرار إيران مثلا، ولا تتبنى خطاب تحرير فلسطين وإنهاء وجود الكيان الصهيوني، ولم تباشر هي أو أي من حلفائها في المنطقة سواء أكانوا دولا أم جماعات مسلحة، بأي عمل عدائي تجاه «إسرائيل» على غرار «محور المقاومة»، أي إيران وحلفائها. والمقصود هنا هو أن حالة الصخب في الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي الحالية تجاه تركيا لا تتسق مع الوقائع على الأرض، كما أنها أتت بالتزامن مع تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة، على خلفية سقوط نظام الأسد والضربات التي تعرضت لها حركات المقاومة في لبنان وفلسطين والمنطقة عموما[١].

ترى دوائر إسرائيلية أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتبع سياسات عدائية تجاه "إسرائيل" منذ وقت مبكر، حتى قبل أن تتمكن الفصائل السورية من السيطرة على المحور الرابط بين حلب ودمشق. شملت هذه السياسات دعم الحركات الإسلامية في المنطقة، وتأييد حكومة الإخوان المسلمين في مصر، وتعزيز علاقاته مع حركة حماس. وإلى ذلك فالدور التركي بقيادة إردوغان أخذ في التوسع في المنطقة بما يشمل تحركاته في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي في ٢٠١١ [٢]، وتدخلاته العسكرية فيها منذ عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى نشاط التركي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر العقدين الأخيرين[٣].

ومع اندلاع حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة اتخذت تركيا عدة إجراءات ضد دولة الاحتلال، كان أبرزها قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية معها إضافة إلى انضمام تركيا لدعوى جنوب إفريقيا في محكمة العدل الدولية. وقد ترافقت مع ذلك حالة من الدعم الشعبي التركي للقضية الفلسطينية والعداء لإسرائيل، وجملة من التصريحات المناوئة لها صدرت عن عدد من المسؤولين الأتراك بمن فيه الرئيس التركي نفسه.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) توفيق بوستي، التدخل التركي في ليبيا «الدوافع والتداعيات»،مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، في١٢ ناير ٢٠٢٤، https://bit.ly/4rKYuT5

(٣) الشافعي أبتدون، مستقبل التموضع التركي في القرن الافريقي: سياق إقليمي متغير،مركز الجزيرة للدراسات، ١٠ أكتوبر ٢٠٢١، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5153

تسعى «إسرائيل»[1] لتعزيز علاقاتها مع دول مثل اليونان، وقبرص، ودول أخرى في الشرق الأوسط لديها نزاعات وخلافات مع تركيا، بهدف الحد من النفوذ التركي في المنطقة بما يشمل حوض البحر الأبيض المتوسط. من خلال هذه التحالفات الاستراتيجية، تواصل تل أبيب تعزيز مكانتها كقوة إقليمية عبر التعاون الأمني والاقتصادي، مثل الاتفاق مع اليونان في مجالات الطاقة و"القبة الحديدية اليونانية". كما تعتمد "إسرائيل" على أدوات اقتصادية، مثل تحفيز الشركاء التجاريين لتقليص التعاملات الاقتصادية مع تركيا، خاصة في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية في البحر المتوسط.

بعيداً عن وجهة النظر الإسرائيلية وتخوفاتها من تنامي الدور التركي في المنطقة، فإن القلق الإسرائيلي في هذا السياق ليس مجرد مسألة أمنية تقليدية، بل يتعلق بمنافسة على الهيمنة الإقليمية. والنقطة الجوهرية هنا هي أن "إسرائيل" تسعى لتحقيق الأمن من خلال الهيمنة. فمنذ نشأتها، تتبنى "إسرائيل" تصوراً يرى أن أمنها ووجودها في المنطقة هما الأولوية القصوى، وهو ما يجعلها تعتبر تهديد لهيمنتها بمنزلة خطر وجودي عليها. وعليه، تُعرّف «إسرائيل» مفهوم "أمنها" على نحو فضفاض، يتيح لها اتخاذ إجراءات قاسية، تشمل الاحتلال، والإبادة، وتهجير الشعوب، والاعتداء على الدول الأخرى، بل وحتى تدمير قدرات أعدائها العسكرية والمدنية.

الانقسام الداخلي الإسرائيلي عام 2025: من أزمة حكم إلى تفكك بنيوي

يُعد يوم ٨ نيسان/ أبريل ٢٠٢٥ محطة مفصلية في مسار الاحتجاجات الإسرائيلية[2]، إذ مثّل نقطة تداخل بين أزمات سياسية وقانونية وأمنية. ففي هذا اليوم، بثّت المحكمة العليا قرارها المتعلق بإقالة رئيس جهاز الشاباك، رونين بار، في خطوة اعتُبرت مساساً باستقلالية الأجهزة الأمنية، وأشعلت موجة غضب داخل

(١) بالعبرية، يوفال بيسو، الكثيرون يرغبون في الهجرة لإسرائيل، صحيفة جلوبس، ٢٣ ديسمبر، ٢٠٢٤، https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001497435#google_vignette

(٢) Levy, Yagil,Who Bears the Burden? Conscription in Israel Stanford University Press, 2019

الأوساط السياسية والأمنية.

تزامن ذلك مع تفاقم أزمة تجنيد اليهود الحريديم، في ظل امتناع الحكومة عن تشريع قانون ينظّم خدمتهم العسكرية، وامتناع وزير الدفاع عن إصدار أوامر بتجنيدهم وفق قانون الخدمة العامة الساري. وقد اكتسبت هذه القضية بعداً أكثر حدّة بعد حرب غزة، في ظل الاستنزاف الكبير الذي تعرّض له الجيش الإسرائيلي، لا سيما قوات الاحتياط، التي خدم أفرادها مئات الأيام في جبهات متعددة.

أزمة تجنيد الحريديم: تهديد مباشر للجيش والائتلاف

أبرزت الحرب على غزة هشاشة نموذج «الجيش الشعبي» الإسرائيلي، إذ باتت الفجوة في تحمّل العبء العسكري أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. فمماطلة الحكومة في حسم ملف تجنيد الحريديم تنذر بعواقب خطيرة، من بينها امتناع عشرات الآلاف من جنود الاحتياط عن الخدمة مستقبلاً، في وقت يخطط فيه الجيش لتصعيد عملياته في غزة، إضافة إلى تثبيت وجوده في المناطق العازلة في كل من لبنان وسورية.

تقف الحكومة أمام معضلة ثلاثية الأبعاد[1]:

سياسياً: تشريع قانون يُعفي الحريديم قد يؤدي إلى تفكك الثقة الشعبية ويشعل موجة رفض داخل الجيش، بينما فرض تجنيد واسع قد يدفع الأحزاب الحريدية، وخصوصاً حزب «يهدوت هتوراة»، إلى الانسحاب من الائتلاف.

قانونياً: من المرجح أن تُبطل المحكمة العليا أي قانون لا يحقق الحد الأدنى من «المساواة في تحمّل العبء»، كما فعلت مع جميع القوانين السابقة ذات الصلة.

اجتماعياً: تعمّق هذه الأزمة الشرخ بين المتدينين والعلمانيين، وتُضعف التضامن الداخلي في لحظة يفترض أن تكون لحظة "تكاتف وطني".

وللتذكير، فإن إقالة وزير الدفاع السابق يوآف غالانت جاءت على خلفية هذا الملف تحديداً، بعد رفضه دعم تشريع يستجيب لمطالب الأحزاب الحريدية على

(١) المرجع السابق.

حساب التوافق المجتمعي والمؤسسة العسكرية.

تفكك النسيج الاجتماعي وتآكل الإجماع

تشير تحليلات داخلية إسرائيلية إلى أن آثار الحرب لم تقتصر على السياسة والأمن، بل امتدت إلى عمق النسيج الاجتماعي. فقد كتبت سيفان كلينجبيل، محررة مجلة ذا ماركر، أن الاستقطاب بين المتدينين والعلمانيين بلغ مستويات غير مسبوقة، وسط تصاعد الغضب من الإعفاءات العسكرية للحريديم، وتزايد التحذيرات داخل الجيش من فقدان الدافعية للخدمة.

كما ازداد الاحتقان بين اليهود الشرقيين (السفارديم) والأشكناز، واتسعت الفجوة الاقتصادية بين الطبقات التي تحمّلت كلفة الحرب البشرية والاقتصادية، وتلك التي بقيت على هامشها. وأظهرت استطلاعات رأي أجرتها الجامعة العبرية أن الحرب على غزة لم تعد تمثل "ذكرى وطنية جامعة"، بل تحوّلت إلى جرح مفتوح، ترى كل فئة أسبابه ونتائجه من زاويتها الخاصة، وتبحث عن "عدو داخلي" لتحميله المسؤولية.

من أزمة مؤقتة إلى تفكك بنيوي

مع نهاية الحرب، لم تدخل إسرائيل مرحلة تعافٍ، بل انتقلت إلى طور جديد من التفكك البنيوي، طال مؤسسات الحكم، والمجتمع، والجيش في آن واحد. فقد تآكلت الثقة بين الجمهور والنخبة الحاكمة، وتراجعت مكانة الجيش كمؤسسة جامعة، وبرزت تصدعات عميقة في مفهوم المواطنة المتساوية وتقاسم الأعباء.

يمكن القول إن الانقسام الداخلي الإسرائيلي في عام ٢٠٢٥ لم يعد مجرد خلاف سياسي عابر، بل تحوّل إلى أزمة بنيوية تهدد أسس الاستقرار الداخلي، وتطرح تساؤلات جدية حول قدرة الدولة على إدارة صراعاتها الخارجية في ظل هذا التفكك الداخلي المتصاعد.

الضفة الغربية عملية «السور الحديدي»

شنت إسرائيل عملية عسكرية واسعة استهدفت مدن ومخيمات شمال الضفة الغربية، أسمتها «الجدار الحديدي»، بهدف معلن، ألا وهو القضاء على المقاومة المسلحة ومنع امتدادها. وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن بدء العملية العسكرية في مدينة جنين ضد ما وصفه « بالإرهاب» تحت بند تعزيز الأمن في منطقة الضفة الغربية ومواجهة المحور الإيراني الذي يدعم كُل من الجبهات في غزة ولبنان وسوريا واليمن. وقد تمت المصادقة على هذه العملية العسكرية من قبل المجلس الوزاري المصغر بعد توجيه من الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك).

ومنذ بداية تواجدها العسكري المباشر في المدينة والمخيم، وحتى منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٢٥، هدمت ٦٠٠ بناية في المخيم بشكل كامل، وأعلنت عن نيتها هدم ١٠٠ منزل إضافي بأمر عسكري حرر في حزيران، فيما طال التدمير الجزئي حوالي ٣٢٥٠ وحدة سكنية بشكل كلي وجزئي، أي أن كامل منازل مخيم جنين تقريباً أصبحت غير صالحة للسكن، كما أحرقت ودمرت مئات المنازل بشكل جزئي، ودمرت كامل البنية التحتية في مخيم جنين، كما شقت ١٥ شارعا جديدا في المخيم البالغ مساحته حوالي نصف كيلو متر مربع فقط، وأجبر حوالي ٢٢ ألف مواطن من المخيم (كامل سكان المخيم) ومحيطه على النزوح، كما قتل ٤٣ مواطناً.

منذ بدء الحرب الإسرائيلية على غزة في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، واصلت إسرائيل تصعيدها في الضفة الغربية، ورأت في المخيمات حاضنة للعمل المسلح الذي تخشى تصاعده وزيادة تنظيمه على غرار غزة، على قاعدة وحدة الساحات والعمل العسكري والارتباط «بمحور المقاومة». قتلت إسرائيل خلال عدوانها على الضفة حتى تاريخ ١٩ مارس/ آذار ٢٠٢٥، ٩٤٣ فلسطينياً، منهم ٢٧٣ في جنين (٥٥ في المخيم)، وتجاوز عدد الشهداء في طولكرم ٢١٠ (٦٥ منهم في مخيم نور شمس و٥٢ في مخيم طولكرم)، بينما تجاوز العدد في طوباس ٨٦ فلسطينيا. كما لاحقت إسرائيل كتيبة جنين بالاغتيالات، حيث قتلت ٢٧٥ من المقاومين (١٠٦ منهم في جنين، ٩١

في طولكرم، ٢٧ في نابلس، و٣٥ في طوباس)[١].

انقسمت العملية من حيث الأهداف والمسارات والمالات إلى شقين: الأول معلن إسرائيلياً ركز على اعتبار جنين تحديداً تهديداً استراتيجياً، تم تضخيمه، والثاني ممارس على الأرض اتصل بالفكر الاستعماري الصهيوني في محطته الحالية، وهي محطة حسم على قواعد عقائدية.

وبعيداً عن الأهداف المعلنة، تأتي الأهداف المحققة أو الممارسات على الأرض رامية لتحقيق أهداف أخرى، تتصل بمسار حسم الصراع الذي عبر عنه سموتريتش في خطة الحسم، والتي قامت على فكرة قتل الأمل لدى الفلسطينيين[٢]، وأهمها:

فرض ردع منخفض التكلفة: تسعى إسرائيل لهندسة بنية تحتية تسمح للجيش بالوصول السريع وفق «زمن استجابة» قياسي لأي نقطة في منطقة جنين، ولذلك تقوم بشق طرق عريضة داخل المخيم، وطرق واصلة في المساحة السهلية المحيطة بالمدنية، كما أعلنت عن العودة إلى مستوطنة «سانور» على الطريق الواصل بين جنين ونابلس.

ترمي هذه البنية التحتية لبناء شعور لدى الفلسطيني بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي موجود في كل زمان ومكان، ولهذا الغرض استخدم الجيش الإسرائيلي القوة الواسعة بداية، والتكنولوجيا المتقدمة المتصلة بمسح الوجوه والمسيرات وغيرها، وذلك لترسيخ مثل هذا الشعور.

تبحث إسرائيل عن توفير هذه البيئة من أجل العودة لـ«جز العشب»، بسرعة ونجاعة، وهذا ما يتطلب أيضاً تشكيلاً اجتماعياً فلسطينياً مختلفاً، يغيب عنه المخيم.

شطب المخيم: في شباط ٢٠٢٥، اجتمعت الإدارة المدنية الإسرائيلية برئيس بلدية جنين، وأبلغته بأن الجيش الإسرائيلي لا يرغب بالانسحاب من المخيم لفترة طويلة كقرار سياسي رسمي، وأبلغت البلدية أنه يتم العمل على إلغاء المخيم وتحويله

(١) «شهداء فلسطين.. بحث في فترة مخصصة»، مرصد شيرين (تاريخ الدخول: ٢٨ مارس/ آذار ٢٠٢٥)، https://www.shireen.ps/home

(٢) إبراهيم ربايعة، فيروز سلامة، صمود بواقنة، السور الحديدي: سياسات التفكيك الجغرافيا وتفتيت الديموغرافيا في مخيم جنين، مركز رؤية للتنمية السياسية، ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، https://bit.ly/4kWAZDV

إلى حي من أحياء المدينة، بما يتناقض مع الشخصية السياسية والقانونية للمخيم، كتجمع سكاني يخضع لمسؤولية الأونروا، ويمثل قضية اللاجئين الفلسطينيين. تحول مخيم جنين إلى منطقة عسكرية مغلقة، منعت أية جهة محلية أو دولية الوصول إليه، فتمت إحاطة المخيم ببوابات حديدية وأنظمة رقابة صارمة، وتم طرد السكان من المناطق القريبة من المخيم، وفي أيار ٢٠٢٥، استهدف الجيش الإسرائيلي في المخيم بعثة دبلوماسية دولية وعربية في محيطه[١].

سياسات الاستيطان في الضفة الغربية

صادّق الكنيست الإسرائيلي، في ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٢٥، على مشروع قانون يدعم ما يسمّى «فرض السيادة» على الضفة الغربية، بما فيها غور الأردن، حيث يقيم نحو ٧٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي، وذلك بأغلبية ٧١ صوتاً، مقابل معارضة ١٣ فقط[٢]. وعلى الرغم من أنّ هذا المشروع لا يرقى إلى مرتبة القانون النافذ، بل يُعدّ إعلانَ موقف غير ملزم للحكومة الإسرائيلية، التي تبقى الجهة الوحيدة المخوّلة باتخاذ قرارات الضمّ، فإنه مؤشر خطير على توجهات هذه الحكومة ومناصريها في الكنيست.

وفي السياق ذاته، صدّقت اللجنة الفرعية لشؤون الاستيطان في الحكومة الإسرائيلية، برئاسة وزير المالية المتطرف، بتسلئيل سموتريتش، على خطةٍ قديمة للبناء في المنطقة المعروفة بـ «E١» في الضفة الغربية، تتضمن إنشاء نحو ٣٤٠٠ وحدة استيطانية جديدة. وتهدف إلى توسيع مستوطنة «معاليه أدوميم» وربطها بمدينة القدس، على نحو يؤدي فعلياً إلى فصل شمال الضفة عن جنوبها[٣]، في خطوة تقوّض تماماً إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً. وتندرج هذه الخطة ضمن مشروع أوسع يقوده سموتريتش وفريقه، يقوم على ضمّ الضفة الغربية رسمياً إلى إسرائيل، أو على الأقل ضمّ المنطقة (ج) التي تخضع أصلاً للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، بموجب

(١) المرجع السابق.

(٢) "Knesset Votes 13-71 for non-binding Motion Calling to Annex West Bank," TheTimes of Israel, 2025/7/23, accessed on 2025/9/8, at: https://acr.ps/1L9GPqk

(٣) Israel Approves Settlement Plan to Erase Idea of Palestinian State," Reuters, 2025/8/20, accessed on 2025/9/8, at: https://acr.ps/1L9GPty

اتفاقيات أوسلو. وقد تجلّى هذا التوجه في نقل ملف الاستيطان من المستوى المدني إلى إشراف وزارة الأمن[١]، بما يعكس مسعى لمأسسة الدعم الحكومي للمستوطنين وتسريع وتيرة التوسع الاستيطاني.

كما عقد مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر (الكابينت)، في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٥، اجتماعاً خُصِّص لبحث إمكانية فرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة الغربية[٢]. وجرى توصيف الجلسة بأنها ردّ على «التحركات الدولية المتسارعة نحو الاعتراف بدولة فلسطينية». غير أنّ الحقيقة تكمن في أنّ هذه الخطة موضوعة مسبقاً، في حين تضاعف الاستيطان في الضفة ثلاث مرات منذ اتفاقيات أوسلو، ما يجعل ادّعاء ردة الفعل ذريعة ظرفية. وقد ناقش الاجتماع خيارات متعددة شملت: فرض السيادة على الكتل الاستيطانية الكبرى، أو توسيعها لتشمل جميع المستوطنات، أو ضمّ كامل منطقة (ج)، فضلاً عن بحث إمكانية ضمّ المناطق المفتوحة وغور الأردن. كما انقسمت المداولات حول التوقيت بين من يرى في الضمّ ردّاً مباشراً على الاعتراف الدولي المرتقب بالدولة الفلسطينية خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن يفضّل التعجيل به في إطار خطوة استباقية تسبق أيّ تحرّك دولي محتمل. في المقابل، برز اتجاه ثالث يرى أنّ «فرض السيادة» على الضفة الغربية يجب أن يُطرَح باعتباره خطوة مستقلة وجذرية، لا ردة فعل على ضغوط خارجية[٣].

يرتكز المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية على محاور رئيسة، هي: توسيع المستوطنات القائمة، وإنشاء مئات البؤر الاستيطانية، وإقامة مزارع للرعي؛ فرَعْي المواشي يقود إلى الوجود اليهودي في مساحات واسعة ويتيح التحرش بالسكان العرب والاعتداء على أراضيهم المزروعة، وبناء آلاف الكيلومترات من الطرق الالتفافية، وجذب اليهود الحريديم إلى المستوطنات، وإنشاء مستوطنات

(١) "IDF Transfers Powers in Occupied West Bank to pro-settler Civil Servants," The Guardian, 2024/6/20, accessed on 2025/9/8, at: https://acr.ps/1L9GPyo

(٢) "Netanyahu Said to Mull Annexing West Bank Parts in Response to Palestine Recognition," The Times of Israel, 2025/9/2, accessed on 2025/9/8, at: https://acr.ps/1L9GPCL

(3) "Israeli Prime Minister to Convene Session on Annexation of Occupied West Bank," Anadolu Agency, 2025/9/2, accessed on 2025/9/8, at: https://acr.ps/1L9GPyR

ضمن الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية[1]. تمثّل هذه السياسات استراتيجية متكاملة تهدف إلى طمس فكرة الدولة الفلسطينية، وفتح الطريق أمام عمليات تهجير واسعة النطاق، بما يتماشى مع رؤى التيار الأكثر تطرفاً في الحكومة الإسرائيلية.

خاتمة

يُظهر هذا البحث أن عام ٢٠٢٥ شكّل محطة مفصلية في مسار السياسات الإسرائيلية، حيث تداخلت الساحات العسكرية والأمنية مع الحسابات السياسية والإقليمية بصورة جعلت من الصعب الفصل بين الجبهة الداخلية ومحيطها الخارجي. فقد أدت الحرب على غزة إلى إعادة ترتيب أولويات إسرائيل الأمنية، لكنها في الوقت ذاته عمّقت أزماتها الإقليمية، وأثرت في علاقاتها مع شركاء تقليديين، وأضعفت قدرتها على إدارة ملفات حساسة مثل الضفة الغربية والوساطات الإقليمية.

كما كشفت تطورات المواجهة مع إيران، المباشرة وغير المباشرة، عن حدود القوة الإسرائيلية في بيئة إقليمية متشابكة، حيث بات أي تصعيد يحمل مخاطر توسّع الصراع إلى أكثر من ساحة. وفي هذا السياق، برزت العلاقات مع مصر وتركيا كعاملين حاسمين في موازنة الضغوط الإقليمية، سواء من حيث إدارة الحدود، أو ملفات الطاقة، أو الأدوار السياسية والدبلوماسية في أوقات الأزمات.

وفي المحصلة، يبيّن البحث أن التحديات التي واجهتها إسرائيل في عام ٢٠٢٥ لم تكن منفصلة أو ظرفية، بل جاءت نتيجة تفاعل مركّب بين الحرب، والسياسة، والعلاقات الإقليمية، والأوضاع الداخلية. ويشير ذلك إلى أن مستقبل السياسات الإسرائيلية سيظل مرهوناً بقدرتها على التعامل مع هذه المسارات المتداخلة على نحو متوازن، في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة، واحتمالات مفتوحة على مزيد من التصعيد أو إعادة تشكيل التوازنات في المنطقة.

(١) "Israel Approves Settlement Plan to Erase Idea of Palestinian State," Reuters, 2025/8/20, accessed on 2025/9/8, at: https://acr.ps/1L9GPty

الرئاسة بمفهوم الشركات:
حصاد العام الأول لرئاسة ترامب الثانية

د. عبد الرحمن السراج

باحث في السياسات الأمريكية

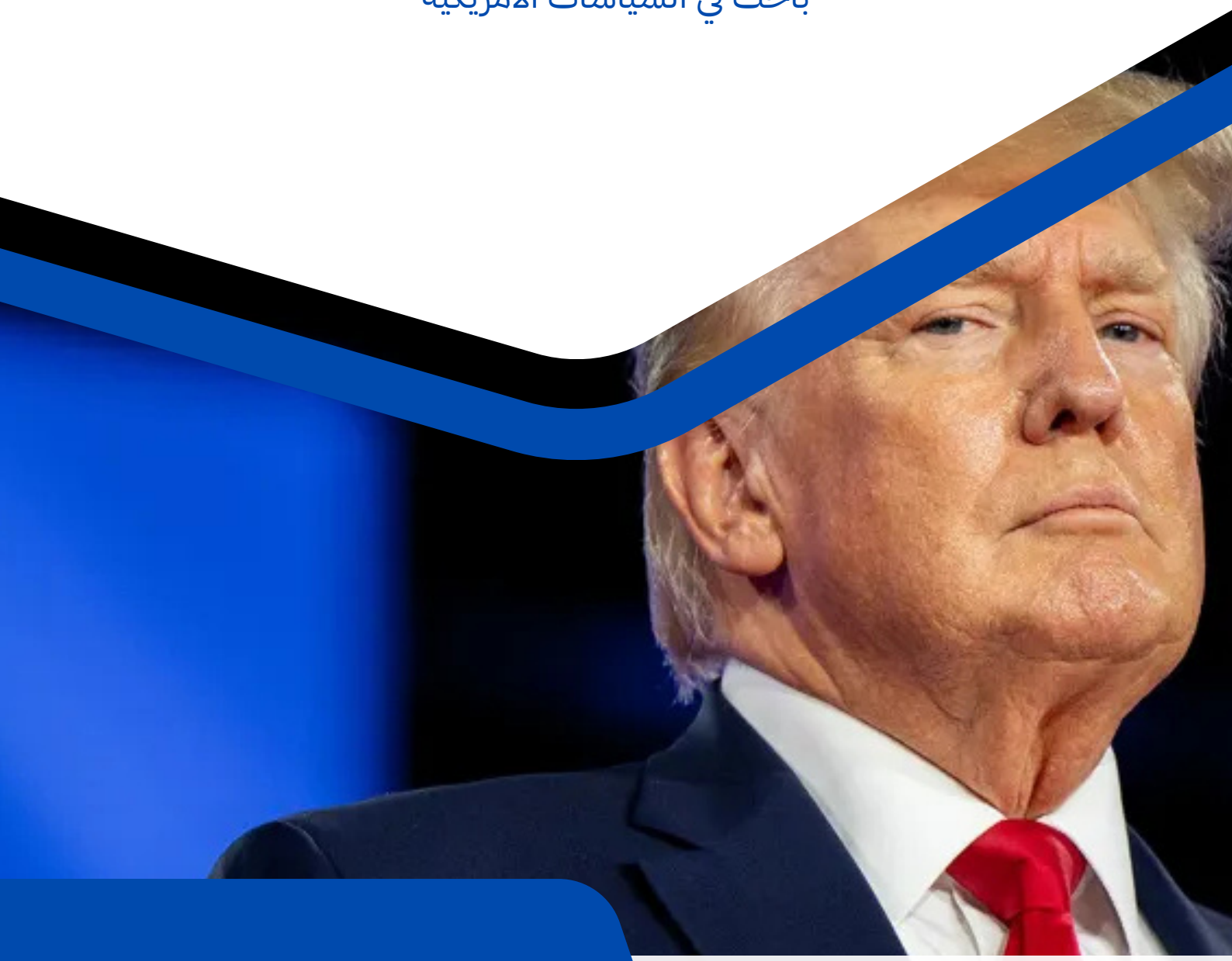

مستخلص

دخل دونالد ترامب البيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥ برؤية تهدف إلى إحداث قطيعة جذرية مع السياسات التقليدية. لم يكن هذا العام مجرد استمرار لولايته الأولى، بل كان محاولة لمأسسة فكر «أمريكا أولاً» وتحويله إلى هيكل إداري دائم. تميز هذا العام بجرأة غير مسبوقة في استخدام السلطة التنفيذية، مما وضع المؤسسات الأمريكية والنظام الدولي في حالة استنفار دائم.

وبينما يلفظ عام ٢٠٢٥ أنفاسه الأخيرة، يقف العالم والولايات المتحدة أمام مشهد سياسي لم يعهداه من قبل؛ مشهد لم يكتفِ بإعادة تعريف «الرئاسة» في أمريكا، بل أعاد صياغة قواعد اللعبة الدولية والمحلية بالكامل. كانت السنة الأولى من ولاية دونالد ترامب الثانية بمثابة «إعصار إداري» انطلق من منصة التنصيب في العشرين من يناير، حاملاً معه حزمة من الأوامر التنفيذية التي تجاوزت الأربعين قراراً في مئة يوم، ليرسم ملامح حقبة اتّسمت بالواقعية الخشنة وهدفها الأوحد «أمريكا أولاً».

لم تكن هذه السنة مجرد عودة سياسية، بل كانت محاولة لتطبيق «هدم خلاق» لهياكل الدولة التقليدية. ففي الداخل، كان الحدث الأبرز هو إطلاق وزارة الكفاءة الحكومية، التي لم تكن وزارة بالمعنى البيروقراطي، بل كانت «مطرقة» بيد إيلون ماسك وفيفيك راماسوامي حليفا ترامب القادمين من عالم الأعمال لتقليص حجم الحكومة الفيدرالية، وهي الخطوة التي تزامنت مع قرارات راديكالية مثل محاولة تفكيك وزارة التعليم ونقل صلاحياتها للولايات. هذا الانقلاب الإداري لم يمر دون هزات؛ فقد شهدت شوارع المدن الكبرى استقطاباً حاداً، خاصة مع تفعيل «عملية أورورا»، التي حولت الوعد الانتخابي بالترحيل الجماعي للمهاجرين إلى واقع ميداني مدعوم بقوات الحرس الوطني، مما وضع الإدارة في مواجهة قانونية وسياسية مباشرة مع «مدن الملاذ» الأمريكية الصديقة للمهاجرين.

اقتصادياً، كان عام ٢٠٢٥ هو عام الرسوم الجمركية التي أطلقها ترامب في يوم سمّاه «يوم التحرير». استبدل ترامب الدبلوماسية التقليدية بلغة الأرقام

والجمارك، فارضاً رسوماً شاملة بدأت بنسبة ١٠٪ لتصل إلى مستويات قياسية مع الصين، مما حقق للخزانة إيرادات تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار، لكنه في المقابل أشعل مخاوف التضخم وأثقل كاهل الطبقة الوسطى بارتفاع أسعار السلع الحيوية. هذا الابتزاز التجاري الناجح -من وجهة نظر أنصاره- أجبر دولاً مثل المكسيك وكندا على تقديم تنازلات فورية في ملفات الحدود والمخدرات، مؤكداً أن الوصول إلى السوق الأمريكية بات يمر عبر بوابة الرضوخ للأجندة الأمنية لواشنطن.

أما دولياً، فقد كان عام الصفقات الاستعراضية بامتياز. فمن «لقاء ألاسكا» مع بوتين الذي مهد لإنهاء حرب أوكرانيا عبر «خطة النقاط الـ ٢٨»، إلى «خطة غزة» التي فرضت هدنة قسرية مقابل وعود بالاستثمار وإعادة الإعمار، أثبت ترامب أن سياسته الخارجية لا تعترف بالصداقات الدائمة بل بالمصالح المتبادلة. لكن هاتين الخطتين لم تسفرا حتى الآن عن إنهاء مستدام للصراع. أعاد ترامب تعريف التحالفات التقليدية للولايات المتحدة، فمن حلف الناتو الذي طالب أعضاءَه بدفع المال مقابل الحماية، إلى آسيا التي طالبتها واشنطن بتوطين مصانعها في الولايات المتحدة، أصبحت دول العالم تدرك أن أمريكا ٢٠٢٥ لم تعد «الشرطي» الذي يحمي النظام العالمي، بل «التاجر» الذي يعيد صياغة عقوده ليضمن أكبر ربح ممكن.

في نهاية هذا العام الصاخب، يبدو حصاد ترامب مزيجاً معقداً من محاولة السيطرة وزعزعة النظم القائمة والاستعراض. فبينما يفاخر أنصاره باستعادة الهيبة الأمريكية وتحقيق فوائض مالية وبدء عودة الوظائف الصناعية، يرى المعارضون أن ٢٠٢٥ كانت سنة «التعرية الدستورية» وتراجع الثقة الدولية. وبين هذين النقيضين، يبرز الحصاد الأهم: لقد نجح ترامب في تحويل الدولة الأمريكية إلى شركة عملاقة تدار بعقلية «وادي السيليكون»، تاركاً تساؤلات كبيرة عما إذا كان هذا النظام الجديد هو مستقبل الحكم في القرن الحادي والعشرين، أم أنه مجرد فصل عاصف في كتاب الديمقراطية الأمريكية.

١ . المتغيرات في الدولة الأمريكية: الكفاءة الحكومية وتفكيك الدولة الإدارية

مثّل إنشاء «وزارة الكفاءة الحكومية» (Department of Government Efficiency)، المعروفة اختصاراً بـ DOGE، برئاسة رجلي الأعمال الحليفين لدونالد ترامب إيلون ماسك وفيفيك راماسوامي المتغير الداخلي الأهم. لم تكن الوزارة مجرد لجنة استشارية، بل تحولت إلى غرفة عمليات لتقليص حجم الحكومة الفيدرالية. وتعد واحدة من أكثر المبادرات إثارة للجدل والفضول في الإدارة الأمريكية المعاصرة. ولم تكن مجرد إضافة إدارية، بل كانت تعبيراً عن رغبة دونالد ترامب في «تفكيك الدولة العميقة» وتقليص البيروقراطية باستخدام عقلية القطاع الخاص. ورغم إغلاقها في شهر نوفمبر ٢٠٢٥[١]، لكنها تركت أثراً عميقاً في بنية الدولة الأمريكية.

تجاوزت رؤية دونالد ترامب لتأسيس وزارة الكفاءة الحكومية مجرد الرغبة في إضافة هيئة إدارية جديدة، بل جاءت كمحاولة صريحة لتفكيك البيروقراطية التقليدية من الخارج بدلاً من إصلاحها من الداخل. فقد ركزت دوافع التأسيس المحورية على معالجة العجز المزمن في الميزانية الأمريكية والديون السيادية الهائلة، حيث رأى ترامب أن الهدر في الإنفاق الفيدرالي قد بلغ مستويات غير مسبوقة لا يمكن للهياكل الإدارية الحالية معالجتها بسبب تعارض المصالح أو انعدام الرغبة في التغيير، مما جعل من وجود جهة رقابية خارجية ضرورة ملحة للسيطرة على تدفق الأموال العامة.

وبالتوازي مع الإصلاح المالي، استهدفت هذه الخطوة تفكيك ما يصفه ترامب بـ «الدولة الإدارية» التي يراها عائقاً أمام الابتكار والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال إلغاء اللوائح التنظيمية المعقدة التي تكبل قطاعات الاستثمار. ومن هنا برزت فكرة الاستعانة بعقلية «وادي السيليكون» ونموذج الشركات الناشئة، سعياً لنقل مبادئ السرعة، والجرأة في اتخاذ القرار، والكفاءة التقنية إلى أروقة واشنطن التي تتسم

(١) Exclusive: DOGE ‹doesn›t exist› with eight months left on its charter, Reuters, 24 November 2025: https://shorturl.at/skzUz

بالبطء الشديد، مما يعكس رغبة الإدارة في استبدال النمط الوظيفي التقليدي بنظام عمل ديناميكي يركز على النتائج الملموسة والقطع الفوري مع الممارسات العقيمة.

ولم يكن اختيار إيلون ماسك لقيادة هذه المبادرة مجرد استعانة بشخصية مشهورة، بل كان استدعاءً لما يوصف بـ «فلسفة المطرقة» في الإدارة؛ حيث يمثل ماسك نموذج المدير الذي لا يتردد في اتخاذ قرارات راديكالية، مثلما حدث عند تسريحه لغالبية القوة العاملة في منصة «إكس» لضمان استمرارية المؤسسة بتكلفة أقل. هذه الرغبة في الهدم وإعادة البناء تتلاقى تماماً مع توجهات ترامب الساعية لإحداث «هزة» حقيقية في النظام الفيدرالي باستخدام البيانات والذكاء الاصطناعي لتحديد مواضع الهدر. وبجانبه، جاء فيفيك راماسوامي ليضيف البعد القانوني والدستوري لهذه المهمة، حيث ركز على صياغة الحجج التي تسمح بإلغاء الوكالات الحكومية غير الضرورية وتجاوز العقبات التشريعية التي قد تضعها البيروقراطية في وجه التغيير.

وعلى الرغم من أن هذه الهيئة لم تكن وزارة بالمعنى القانوني التقليدي، إلا أنها عملت كمركز فكر تنفيذي رفيع المستوى، حيث شرعت في إجراء مراجعات شاملة لميزانيات الوكالات الفيدرالية وتحديد البرامج التي تستنزف التمويل دون تحقيق نتائج ملموسة. ولم يتوقف عملها عند حدود الرقابة المالية، بل امتد ليشمل تحديد قائمة باللوائح «السامة» التي تعطل الاستثمار، ورفع توصيات فورية لإلغائها عبر القرارات التنفيذية. كما سعت الهيئة إلى ثورة في إدارة الموارد البشرية من خلال اقتراح أتمتة العمليات اليدوية وتشجيع التقاعد المبكر لتقليص حجم الجهاز الإداري، مع تعزيز مبدأ الشفافية الرقمية عبر «لوحات بيانات» علنية تضع المسؤولين عن الهدر تحت ضغط الرأي العام بشكل مباشر.

اصطدام الطموحات السياسية بالواقع

حددت الوزارة في البداية هدفاً لموازنة الميزانية عبر خفض الهدر والاحتيال وسوء الاستخدام بقيمة تريليوني دولار. ثم خُفِّض هذا الهدف لاحقاً إلى تريليون دولار، ثم مرة أخرى إلى ١٥٠ مليار دولار فقط. كما سعت الوزارة إلى تقليص حجم

ونطاق الدولة الإدارية، وتحسين عملية المشتريات، وإصلاح اللوائح التنظيمية، وإلغاء بعض الوكالات الصغيرة، واستخدام الحلول التكنولوجية لخفض التكاليف، وتقليص حجم القوى العاملة الفيدرالية. وقد كانت هذه الأهداف محل ترحيب لدى خبراء السياسة والاقتصاد المحافظين.

فشلت وزارة الكفاءة الحكومية في خفض الإنفاق حتى لحظة إغلاقها. أنفقت الحكومة الفيدرالية ٧,٦ تريليون دولار خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠٢٥، أي بزيادة تقارب ٢٤٨ مليار دولار بحلول نوفمبر ٢٠٢٥ مقارنة بالشهر نفسه من عام ٢٠٢٤. لكن الوزارة خفّضت التوظيف لدى الحكومة الفيدرالية بشكل ملحوظ بمقدار ٢٧١ ألف وظيفة، أي بانخفاض ٩ في المئة منذ يناير ٢٠٢٥، وهذا التخفيض لم يسبق أن حدث بهذا الحجم منذ عمليات تسريح الأفراد من الجيش الأمريكي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية[١]. وبذلك تكون الوزارة قد أعادت التوظيف لدى الحكومة الفيدرالية إلى مستويات أواخر عام ٢٠١٤ خلال أقل من عشرة أشهر، مع حدوث نحو ٦٠ في المئة من الانخفاض في شهر أكتوبر.

ويعود السبب في أن هذا الانخفاض الكبير في القوى العاملة الفيدرالية لم يؤدِّ إلى خفض المصروفات، إلى أن معظم الإنفاق الفيدرالي هو مدفوعات تحويلية لا رواتب. ووفقاً لتقرير أعدّه معهد «كاتو» المحافِظ ورفعه إلى وزارة الكفاءة الحكومية، فإن خفضاً بنسبة ١٠ في المئة في القوى العاملة الفيدرالية لن يوفّر سوى نحو ٤٠ مليار دولار سنوياً، وإنّ رواتب نحو ٣,٨ مليون موظف اتحادي في قطاع الدفاع وغيره – باستثناء عمال البريد – لا تتجاوز قرابة ٨ في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي[٢].

وخلافاً للحضور الإعلامياً والسياسياً المكثف الذي شهدته الوزارة في بدايتها، حيث حرص الرئيس ترامب ومستشاروه وأعضاء حكومته على الترويج لها باعتبارها أداة جذرية لمكافحة الهدر وتقليص البيروقراطية، مستخدمين منصات

(١) Alex Nowrasteh and Krit Chanwong, DOGE Produced the Largest Peacetime Workforce Cut on Record, but Spending Kept Rising, CATO Institute, 17 December 2025: https://shorturl.at/Rn0b5

(٢) Cato Institute Report to the Department of Government Efficiency (DOGE): How to Downsize and Reform the Federal Government, 11 December 2024: https://shorturl.at/gToVR

التواصل الاجتماعي لإبراز دورها وإنجازاتها، لكن هذا الزخم الدعائي لم ينعكس في النهاية على أرض الواقع بنفس القوة. فمع مرور الوقت، تلاشت وزارة الكفاءة الحكومية بهدوء نسبي، في تناقض واضح مع الضجة التي رافقتها عند إطلاقها. ورغم تأكيدها أنها نجحت في خفض عشرات المليارات من الدولارات من الإنفاق الحكومي، فإن هذه الادعاءات ظلت محل تشكيك واسع، إذ لم تقدّم الوزارة بيانات مالية مفصلة أو تقارير شفافة تمكّن خبراء مستقلين من التحقق من صحة الأرقام المعلنة.

إحدى أعمق الآثار التي تركتها وزارة الكفاءة الحكومية في الدولة الأمريكية كان إنهاء أكبر برامج المساعدات التنموية الدولية. أنهت الوزارة مساعدات التنمية الأمريكية عبر إصدار أوامر تنفيذية لتجميد ثم تفكيك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ووقفها عن صرف الأموال، ووضع موظفيها في إجازات، وفصل آخرين، مبررة ذلك بالهدر وعدم توافق الوكالة مع سياسات «أمريكا أولاً»، رغم أن التحديات القانونية أوقفت بعض الإجراءات مؤقتاً. واشتهر ماسك بالتفاخر بأنه سيدخل الوكالة في «مفرمة الخشب»، مستغلاً السيطرة على الأنظمة الرقمية الحكومية في حينها لوقف المدفوعات وإغلاق البرامج، ما أدى إلى خفض كبير في إنفاق المساعدات الخارجية في أوائل عام ٢٠٢٥[١].

وقد تجلّى خلال مسيرة هذه الوزارة ضعف الخبرة والكفاءة لدى فريق الوزارة الذي عيّنه ماسك وقصور رؤية ماسك نفسه، حيث استهلّ عمله بنشر قصص زائفة ونظريات مؤامرة عن مواطن فساد حكومي يهدف إلى مكافحتها، من قبيل أنّ ملايين المتوفين يتلقّون شيكات الضمان الاجتماعي، وأن خطوط خدمة العملاء الهاتفية التي يستخدمها المستفيدون من الضمان هي بؤرة احتيال. وبعد فشله في إثبات فساد مؤسسة الضمان الاجتماعي بعد تدقيق وتمحيص شاملين في عملها ومواجهة غضب شعبي واسع، تراجع ماسك عن حملته ضد هذه المؤسسة التي

(١) Department of Government Efficiency (DOGE) shuts down USAID and State Dept. seeks to absorb parts of the agency and eliminate the rest, Economic Policy Institute, 6 February 2025: https://tinyurl.com/5yd4dm5p

تعد واحدة من أهم مؤسسات الحكومة الأمريكية التي تكافح الفقر[١].

وكانت بصمات الوزارة واضحة أيضاً في تحركات فوضوية مماثلة داخل وكالات أخرى، مثل التسريحات الجماعية في إدارة الأمن النووي الوطنية، التي اضطُر إلى التراجع عنها بعدما تبيّن أن العاملين المكلّفين بتأمين الترسانة النووية للبلاد بالغو الأهمية[٢]. وقد كان هذا المستوى من عدم الكفاءة واسع الانتشار في تحركات الوزارة، ويعود إلى أخطاء جوهرية في التقدير: فلو كانت جادة في معالجة الهدر، لكان بإمكانها الاعتماد على الدراسات القائمة والاستفادة من خبرات المفتشين العموميين المكلّفين بمراقبة الوزارات والوكالات الفيدرالية. لكنها بدلاً من ذلك أقالت ١٧ مفتشاً عاماً في بداية فترة الإدارة[٣].

وحتى إيلون ماسك نفسه الذي وصف الوزارة بأنها كانت «ناجحة إلى حد ما»، قال إنّه لن يعيد هذه التجربة مرة أخرى[٤]. ماسك، الذي تولّى قيادة وزارة الكفاءة الحكومية في مراحلها الأولى، أدّى دوراً محورياً في الترويج لها، مقدّماً نفسه كرمز للإدارة الصارمة والقرارات الجريئة، إلى حد استخدامه رمزية «المنشار الآلي» (Chainsaw) في أحد المؤتمرات السياسية للتأكيد على عزمه خفض الوظائف الحكومية وتقليص الجهاز الإداري.

يكشف هذا التباين بين الخطاب السياسي والإعلامي من جهة، والنتائج القابلة للتحقق من جهة أخرى، عن فجوة كبيرة بين الطموحات المعلنة والإنجازات الفعلية تتّسق مع نمط تفكير ترامب الذي تغلب المبالغات والتضخيم على خطاباته عند إطلاق أي برنامج أو مبادرة، لكن حماسه يفتُر سريعاً تجاه هذه البرامج والمبادرات التي نادراً ما يذكرها في خطاباته أو نقاشاته اللاحقة. بعد إغلاق

---

(١) New Social Security Data Reveals Musk, DOGE Lied in Claims of Social Security Fraud, Elizabeth Warren, 15 May 2025: https://www.warren.senate.gov/newsroom/press-releases/new-social-security-data-reveals-musk-doge-lied-in-claims-of-social-security-fraud

(٢) Dismissed nuclear bomb specialists recalled by Energy Department, Fortune, 14 February 2025: https://tinyurl.com/yuf2ez42

(٣) Trump fires 17 Inspectors General, Economic Policy Institute, 24 January 2025: https://tinyurl.com/2rzvsxm2

(٤) Elon Musk says DOGE ‹somewhat successful› but would not do it again, Reuters, 10 December 2025: https://shorturl.at/wHrzV

وزارة الكفاءة الحكومية، اكتفى البيت الأبيض بالتعليق على هذه التجربة على لسان المتحدثة باسمه ليز هيوستن، بأنّ الرئيس ترامب مُنِحَ تفويضاً من الشعب للحد من الهدر والاحتيال وسوء الاستخدام في مختلف أرجاء الحكومة الفيدرالية، وهو يواصل العمل على الوفاء بهذا الالتزام[١].

٢. السياسة التجارية: الرسوم الجمركية أداةً للدبلوماسية القسرية

تعد السياسة الجمركية التي انتهجها دونالد ترامب في ولايته الثانية واحدة من أكثر التحولات الاقتصادية حدة في التاريخ الأمريكي الحديث، حيث انتقلت الولايات المتحدة من نظام التجارة المفتوحة نسبياً إلى نهج «الحمائية الشاملة». لم تكن هذه الرسوم مجرد أداة مالية لجمع الإيرادات، بل كانت سلاحاً جيوسياسياً واقتصادياً متعدد الأغراض، استهدف إعادة صياغة سلاسل التوريد العالمية وفرض شروط تفاوضية جديدة على الشركاء والخصوم على حد سواء.

تميزت حزمة الرسوم الجمركية في عام ٢٠٢٥ بكونها أوسع نطاقاً وأعلى كثافة من تلك التي فُرضت في الولاية الأولى. تمثلت «الضربة الكبرى» فيما عرف بـ «رسوم يوم التحرير» (Liberation Day Tariffs) التي أُطلقت في أبريل ٢٠٢٥[٢]، حيث فرضت الإدارة الأمريكية رسوماً جمركية متبادلة وشاملة بدأت بنسبة ١٠٪ على كافة الواردات من جميع دول العالم تقريباً. وتصاعدت هذه النسب لتصل إلى مستويات قياسية تتراوح بين ٢٥٪ و٤٠٪ على دول محددة مثل الهند والجزائر والعراق وسويسرا، بينما قفزت الرسوم على السلع الصينية لتتجاوز فعلياً حاجز ٥٠٪.

ولم تقتصر هذه الرسوم على السلع الاستهلاكية فحسب، بل شملت مواد خام استراتيجية وقطاعات حيوية؛ ففي مارس ٢٠٢٥، فُرضت رسوم بنسبة ٢٥٪ على واردات الصلب والألمنيوم عالمياً، تلتها رسوم بنسبة ٢٥٪ على السيارات وأجزائها. كما استهدفت الإدارة «الثغرات» التجارية عبر إلغاء إعفاءات الشحنات صغيرة

(١) Rebecca Schneid, DOGE disbanded: Elon Musk's Cost-Cutting Project Quietly Ended Ahead of Schedule, Time, 24 November 2025: https://shorturl.at/7jUl1

(٢) "Liberation Day" Tariffs Explained, CSIS, 3 April 2025: https://tinyurl.com/ze85z8m9

القيمة (De Minimis)[١]، مما جعل كل طرد يدخل الولايات المتحدة، مهما بلغت ضآلة قيمته، خاضعاً للتفتيش والرسوم الكاملة، وهو ما أحدث ارتباكاً هائلاً في قطاع التجارة الإلكترونية العابر للحدود[٢].

لماذا أطلق ترامب هذه الحرب الجمركية؟

انطلقت فلسفة ترامب من مبدأ «أمريكا أولاً»، لكنها في عام ٢٠٢٥ اتخذت أبعاداً أكثر صرامة تركزت في ثلاثة أهداف رئيسية:

١. معالجة العجز التجاري المزمن: يرى ترامب أن العجز التجاري الأمريكي ليس مجرد رقم محاسبي، بل هو «استنزاف للثروة الوطنية». ومن خلال فرض الرسوم، سعى لجعل الواردات أغلى ثمناً، مما يدفع المستهلكين والشركات للبحث عن بدائل محلية، وبالتالي تقليل الاعتماد على الخارج وخاصة من الصين.

٢. استخدام الجمارك كأداة للسياسة الخارجية: تم استخدام الرسوم كـ «جزرة وعصا» في ملفات غير تجارية؛ فعلى سبيل المثال، فرض ترامب رسوماً بنسبة ٢٥٪ على المكسيك وكندا للضغط عليهما في ملفات مكافحة تهريب المخدرات (الفنتانيل) والهجرة غير الشرعية. وبالفعل، أظهرت هذه السياسة فاعلية في إجبار الدول الجارة على تقديم تنازلات أمنية سريعة مقابل تأجيل أو تخفيف تلك القيود[٣].

٣. تعزيز الصناعة المحلية وزيادة الإيرادات: كان الهدف المعلن هو تحفيز «النهضة الصناعية» في أمريكا عبر حماية المصانع الوطنية من المنافسة الأجنبية «غير العادلة». بالإضافة إلى ذلك، استهدفت الإدارة تحويل الرسوم الجمركية إلى مصدر دخل رئيسي للخزانة الفيدرالية، كبديل محتمل لبعض الضرائب على الدخل، وهو ما تحقق جزئياً بجمع أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في غضون عام واحد.

---

(١) President Trump Ends Unfair "De Minimis" Tariff Exemption, A Major Victory in Securing the Homeland, U.S. Department of Homeland Security, 31 July 2025: https://tinyurl.com/448jvjh4

(٢) Retail panic: What the end of the 'de minimis' exemption means for brands across the globe, CNBC, 29 August 2025: https://tinyurl.com/3ra9vbra

(٣) Adam Hersh, Did Trump really fix NAFTA?, Economic Policy Institute, 11 December 2025: https://tinyurl.com/243k3b49

الآثار والنتائج حتى نهاية عام 2025

رغم أن الإدارة الأمريكية سوّقت للرسوم كأداة قوة، إلا أن آثارها كانت «سيفاً ذو حدين» تسبب في موجات من عدم اليقين الاقتصادي:

على مستوى التضخم والأسعار، أدت الرسوم إلى رفع معدلات التضخم في الولايات المتحدة بنحو نقطة مئوية واحدة بشكل مباشر(١). وبما أن المستوردين الأمريكيين هم من يدفعون الرسوم للجمارك، فقد قاموا بنقل هذه التكلفة إلى المستهلك النهائي، مما أدى لارتفاع أسعار السلع المعمرة مثل السيارات، الإلكترونيات، وحتى السلع اليومية كالمشروبات المعلبة (بسبب رسوم الألمنيوم). تشير التقديرات إلى أن الأسرة الأمريكية المتوسطة تحملت عبئاً إضافياً يقدر بـ ١٣٠٠ دولار في عام ٢٠٢٥ نتيجة هذه السياسة(٢).

وعلى مستوى التجارة العالمية وسلاسل التوريد، شهد عام ٢٠٢٥ حالة من الفوضى في سلاسل التوريد؛ حيث سارعت الشركات إلى «الاستيراد المسبق» وتخزين البضائع قبل دخول القرارات حيز التنفيذ(٣)، مما خلق طفرة مؤقتة في الشحن تلاها ركود حاد. واجهت الصين الرسوم بسياسات تحفيزية وتوجيه صادراتها إلى أسواق بديلة، بينما ردت دول أخرى برسوم انتقامية على المنتجات الزراعية الأمريكية، مما أضر بالمزارعين في ولايات الوسط الأمريكي(٤).

وأما على مستوى النمو والأسواق المالية، تسببت الرسوم في تقلبات حادة بأسواق الأسهم(٥)، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي التي تعتمد على مكونات عالمية(٦). وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي أظهر «صلابة» غير

(١) Diccon Hyatt, Tariffs Have Pushed Up Inflation, And There Are More Price Hikes To Come, Economists Say, Investopedia, 17 October 2025: https://tinyurl.com/mr8mspcy

(٢) Trump's tariff war has generated only USD 142 billion for America, IDN Financials, 15 August 2025: https://tinyurl.com/3fz6b9p8

(٣) US imports surge ahead of tariffs, but supply chain shifts on hold, Global Trade Review, 13 August 2025: https://tinyurl.com/46mkt5k3

(٤) Stephen Starr, Farmers in US midwest squeezed by Trump tariffs and climate crisis, The Guardian, 16 August 2025: https://tinyurl.com/6unfxtac

(٥) US stock markets fall amid trade war fears, BBC, 5 March 2025: https://tinyurl.com/3r286ht4

(٦) US tariffs: What's the impact on global trade and the economy?, J.P Morgan, 5 December 2025:

متوقعة في بعض القطاعات مثل الرعاية الصحية، إلا أن إجمالي الناتج المحلي (GDP) شهد تباطؤاً ملحوظاً، حيث قدر الخبراء خسارة حوالي ٥ , ٠٪ من النمو الممكن بسبب تراجع الاستثمارات طويلة الأجل نتيجة عدم وضوح السياسة التجارية[١].

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٥، أصبحت الرسوم الجمركية هي السمة الأبرز لإدارة ترامب الثانية. فمن الناحية المالية، حققت الخزانة الأمريكية إيرادات قياسية تجاوزت ٢٠٥ مليار دولار[٢]، ومن الناحية السياسية، نجحت في انتزاع اتفاقيات ثنائية مع دول مثل المملكة المتحدة واليابان لتخفيف الرسوم مقابل شروط تفضيلية.

ومع ذلك، تظل النتيجة النهائية محل جدل واسع؛ فبينما يراها أنصار ترامب خطوة ضرورية لاستعادة السيادة الاقتصادية وحماية العامل الأمريكي، يراها المعارضون «ضريبة خفية» على المواطن الأمريكي وشرارة لحرب تجارية عالمية قد تؤدي في النهاية إلى انكماش اقتصادي طويل الأمد. يبقى السؤال لعام ٢٠٢٦: هل ستستمر هذه الرسوم كدائم أم أنها كانت مجرد «مناورة تفاوضية» كبرى لإعادة ضبط موازين القوى العالمية؟

٣. الهجرة والأمن القومي: «يوم التحرير» والسيادة الحدودية

شهدت السنة الأولى من ولاية دونالد ترامب الثانية (٢٠٢٥) تحولاً جذرياً في فلسفة إدارة الهجرة الأمريكية، حيث انتقلت ممّا سُمّي «إدارة تدفقات» المهاجرين إلى سياسة «ردعهم» و«الترحيل الشامل». ولم تعد الهجرة مجرد ملف خدمي أو إداري، بل تحولت إلى قضية أمن قومي ذات أولوية قصوى، انعكست في سلسلة من الأوامر التنفيذية الصارمة والتعيينات المثيرة للجدل، مما أحدث هزات قانونية واجتماعية داخل الولايات المتحدة وخارجها.

كان التحول الأبرز هو التوصيف القانوني الجديد للحدود؛ ففي اليوم الأول

---

https://tinyurl.com/39b8mzax

(١) David Beren, Warning Flashes: Federal Reserve Research Confirms Tariffs Will Slow U.S. Economic Growth, 247Wallst, 19 December 2025: https://tinyurl.com/3j5wytrm

(٢) Trump advisor provides update on key factor needed for 2,000$ stimulus check, The Mirror, 21 December 2025: https://tinyurl.com/rcrz2tjv

لتوليه السلطة (٢٠ يناير ٢٠٢٥)، أصدر ترامب أمراً تنفيذياً بعنوان «حماية الشعب الأمريكي من الغزو»[١]، أعلن فيه حالة الطوارئ الوطنية على الحدود الجنوبية. هذا الإعلان سمح للإدارة باستخدام ميزانيات عسكرية لبناء الجدار الحدودي وتوسيع مراكز الاحتجاز.

كما تم إلغاء تطبيق «CBP One» الذي كان يستخدمه طالبو اللجوء لتحديد مواعيد المقابلات[٢]، واستبدل بسياسة «الترحيل السريع» دون جلسات استماع للمهاجرين الذين لا يملكون وثائق تثبت إقامتهم لأكثر من عامين[٣]. وبالتوازي مع ذلك، أُعيد تفعيل برنامج «البقاء في المكسيك» (MPP) بشكل أوسع، مما أجبر الآلاف على الانتظار في مخيمات حدودية داخل الأراضي المكسيكية حتى البت في قضاياهم[٤].

مثّلت «عملية أورورا» (Operation Aurora)، التي انطلقت فعلياً مع بداية عام ٢٠٢٥، التجسيد العملي لأضخم وعد انتخابي في أجندة ترامب[٥]، حيث تحولت من شعار سياسي إلى واحدة من أكبر عمليات الترحيل الجماعي في تاريخ الولايات المتحدة[٦]. استمدت العملية اسمها من مدينة «أورورا» بولاية كولورادو، التي اتخذها ترامب رمزاً لما وصفه بـ «الاحتلال الأجنبي» من قبل العصابات، واستندت قانونياً إلى تفعيل «قانون أعداء الأجانب لعام ١٧٩٨». وتميزت هذه المرحلة بـ «عسكرة التنفيذ» بشكل غير مسبوق، إذ لم تعد المهمة مقتصرة على عملاء إدارة الهجرة والجمارك (ICE) فحسب، بل صدرت تفويضات رئاسية تمنح الحرس

(١) PROTECTING THE AMERICAN PEOPLE AGAINST INVASION, The White House, 20 January 2025: https://tinyurl.com/4ec2c6wb

(٢) Trump shuts down immigration app, dashing migrants› hopes of entering U.S., The Guardian, 21 January 2025: https://tinyurl.com/5xytab7w

(٣) Muzaffar Chishti and Kathleen Bush-Joseph, Trump Administration's Expansion of Fast-Track Deportation Powers Is Transforming Immigration Enforcement, Migration Policy Institute, 25 September 2025: https://tinyurl.com/yekzbenw

(٤) Trump revives 'remain in Mexico' policy as part of anti-immigration crackdown, The Guardian, 21 January 2025: https://tinyurl.com/4r3nch4v

(٥) Rut Bermejo Casado, Assessing Trump's aggressive deportation goals (part 1): how many migrants and which ones?, Elcano Royal Institute, 10 February 2025: https://tinyurl.com/4ur7z9a5

(٦) More deportations, but far from the 'largest in history': Nine months of Trump's immigration crusade in charts, El Pais, 22 September 2025: https://tinyurl.com/fkn5p6w9

الوطني في الولايات ذات الحكم الجمهوري صلاحيات واسعة للمشاركة في عمليات المداهمة والاعتقال داخل المدن الكبرى، مما خلق واقعاً ميدانياً اتسم بإقامة نقاط تفتيش ومراكز معالجة مؤقتة تهدف إلى تسريع وتيرة الإبعاد القسري[١].

ولم يتوقف الزخم الإداري عند الجوانب الميدانية، بل امتد ليشمل جبهة «مدن الملاذ» التي شكلت عقبة تاريخية أمام سياسات الترحيل الفيدرالية؛ حيث شنت إدارة ترامب في عام ٢٠٢٥ حرباً شاملة، قانونية ومالية، على هذه المدن من خلال حجب المنح الأمنية والتهديد بملاحقة المسؤولين المحليين جنائياً بتهمة إعاقة العدالة[٢]. وبالتوازي مع ذلك، اتخذت الإدارة قراراً جذرياً بإنهاء وضع الحماية المؤقتة (TPS) لمواطني دول مثل إثيوبيا وبورما، معتبرة أن الظروف في تلك البلاد أصبحت آمنة للعودة[٣]، مما جعل مئات الآلاف من المقيمين القانونيين سابقاً عرضة للترحيل الفوري ضمن استراتيجية «أورورا» لتصفية كافة أشكال الوجود غير الدائم وتأمين الحدود والمجتمعات الأمريكية وفق الرؤية الجديدة للإدارة.

أحدث ترامب زلزالاً قانونياً عندما وقع أمراً تنفيذياً يوجه الوكالات الفيدرالية بوقف الاعتراف بالجنسية التلقائية للأطفال المولودين في أمريكا لأبوين لا يحمل أحدهما الجنسية أو الإقامة الدائمة. جادلت الإدارة بأن هذا الحق أُسيء فهمه دستورياً وأنه يمثل «مغناطيساً للهجرة غير الشرعية». وعلى الرغم من أن محاكم الاستئناف الفيدرالية (مثل محكمة بوسطن) أصدرت أحكاماً بوقف تنفيذ القرار، إلا أن القضية وصلت في ديسمبر ٢٠٢٥ إلى المحكمة العليا. يمثل هذا المتغير محاولة لإعادة تفسير التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي، وهي معركة قد تغير وجه الديموغرافيا الأمريكية لعقود قادمة[٤].

تجاوزت سياسات التشدد حدود مكافحة الهجرة غير الشرعية لتطال صلب

(١) Julia Carrie Wong, Ordinary Americans are fighting back against ICE: 'We're going to outlast them', 18 December 2025: https://tinyurl.com/4fwcbunh

(٢) What Trump's War on Sanctuary Cities Is Really About, The New York Times, 17 October 2025: https://tinyurl.com/mwtxdxz9

(٣) US ends temporary legal status for Ethiopians amid Trump crackdown, The Guardian, 12 December 2025: https://tinyurl.com/2vxcvth4

(٤) Amy Goodman, Trump Targets Birthright Citizenship, Visa Lottery, and Naturalized Citizens, truthout, 18 December 2025: https://tinyurl.com/mbznbp7v

منظومة الهجرة القانونية والعمل، حيث سعت إدارة ترامب في عام ٢٠٢٥ إلى تحويل مسارات الإقامة الدائمة إلى محرك مالي استثماري مباشر. وتجلى ذلك بوضوح في إطلاق برنامج «البطاقة الذهبية» (Gold Card) في ديسمبر من العام نفسه، وهو نظام يمنح الأثرياء والمبتكرين الأجانب الأولوية في الحصول على «الجرين كارد» مقابل مساهمة مالية مباشرة في الخزانة الأمريكية أو في مشاريع تنموية كبرى بقيمة لا تقل عن مليون دولار[١]. تهدف هذه الخطوة إلى استبدال نظام الهجرة القائم على الروابط الأسرية أو «اليانصيب» بنظام انتقائي قائم على الجدارة المالية والقدرة على ضخ رؤوس الأموال، مما يعكس رغبة الإدارة في تسليع الإقامة القانونية وجعلها امتيازاً يُشترى لخدمة الاقتصاد الوطني[٢].

وفي سياق حماية سوق العمل المحلي، فرضت الإدارة قيوداً مالية باهظة على تأشيرات العمالة الماهرة (H-1B) التي تعتمد عليها شركات التكنولوجيا الكبرى؛ إذ تم رفع رسوم المعالجة لتصل إلى ١٠٠ ألف دولار للشركات التي تتجاوز فيها نسبة العمالة الأجنبية حداً معيناً[٣]. كانت الغاية من هذا الإجراء التعجيزي هي إجبار الشركات على تقليص اعتمادها على المبرمجين والمهندسين الوافدين، وتحفيزها بدلاً من ذلك على الاستثمار في تدريب وتوظيف الكفاءات الأمريكية، وهو ما أحدث ارتباكاً في قطاع «وادي السيليكون» الذي اعتبر هذه الرسوم «ضريبة على الابتكار». وبالتوازي مع هذه القيود المالية، قامت الإدارة بتوسيع «حظر السفر» ليشمل ٣٩ دولة بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، مع التركيز على الدول التي تُصنفها واشنطن كـ «عالية المخاطر» أمنياً أو تلك التي تبدي تعنتاً في استعادة مواطنيها الصادرة بحقهم قرارات ترحيل، مما أحكم قبضة الدولة على كافة منافذ الدخول القانوني وربطها بمدى تعاون الدول الأخرى مع الأجندة الأمنية الأمريكية[٤].

(١) Robert Frank, Trump's 'Gold Card' relies on legal loophole to help wealthy foreigners get U.S. visa, CNBC, 19 December 2025: https://tinyurl.com/cm5dztaf

(٢) Trump suspends U.S. green card lottery after Brown University and MIT shootings, npr, 19 December 2025: https://tinyurl.com/yezt2nam

(٣) Leslie Dellon, USCIS Implements the H1-B Proclamation 100,000$ Fee, American Immigration Council, 31 October 2025: https://tinyurl.com/32ccz4n3

(٤) Aaron Reichlin-Melnick, President Trump Expands His Travel Ban: What You Need to Know, 19 December 2025: https://tinyurl.com/jfebthu4

أدخلت وزارة الأمن الداخلي تحت إدارة الوزيرة كريستي نوم معايير فحص غير مسبوقة؛ حيث أصبح لزاماً على كافة المتقدمين للتأشيرات أو تجديد الإقامات (بما في ذلك حاملي البطاقات الخضراء من دول معينة) الخضوع لـ «تدقيق اجتماعي» يشمل مراجعة نشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي لعشر سنوات سابقة، والبحث عن أي «ميول معادية للقيم الأمريكية». كما تم تفعيل نظام «الخروج الحيوي» (Biometric Exit) في كافة المطارات والموانئ لضمان مغادرة الأجانب فور انتهاء تأشيراتهم، مما أنهى حقبة «تجاوز مدة الإقامة» دون عواقب[1].

وبالمحصلة، بحلول نهاية العام الأول من ولاية ترامب الثانية، تحول ملف الهجرة من «أزمة حدودية» إلى «إعادة هيكلة وطنية». نجحت الإدارة في خفض أعداد العابرين للحدود إلى أدنى مستوياتها منذ عقود نتيجة سياسات الترهيب، لكنها خلقت انقساماً مجتمعياً حاداً وأزمات في قطاعات العمل (مثل الزراعة والبناء) التي تعتمد على العمالة المهاجرة. وبينما يرى مؤيدو الإدارة أن هذه المتغيرات استعادت سيادة الدولة وقانونها، يراها المعارضون والحقوقيون انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والقيم التأسيسية لأمريكا كأمة للمهاجرين. وتظل المحكمة العليا في ٢٠٢٦ هي الحكم النهائي في مدى دستورية هذه التحولات الجذرية.

٤. السياسة الخارجية: الشرق الأوسط وأوكرانيا

شهدت السنة الأولى من ولاية دونالد ترامب الثانية زلزالاً جيوسياسياً أعاد تعريف دور الولايات المتحدة في النظام العالمي. لم تكن السياسة الخارجية مجرد استمرار لولايته الأولى، بل كانت نسخة أكثر تنظيماً وقوة استندت إلى استراتيجية «الأمن القومي لعام ٢٠٢٥» التي رفعت شعار «السلام من خلال القوة والمصلحة الاقتصادية». في هذا العام، انتقلت واشنطن من نهج «الحروب الأبدية» والدعم غير المشروط للحلفاء إلى نهج «الدبلوماسية القائمة على الصفقات» والضغط الجمركي كأداة سياسية أولى.

(١) United States Expands Entry Restrictions Effective January 2026 ,1, Newland Chase, 17 December 2025: https://tinyurl.com/pru3ctrx

دبلوماسية «المطرقة الجمركية» والصفقات الآسيوية

أحدث دونالد ترامب في عام ٢٠٢٥ تحولاً جذرياً في العقيدة الدبلوماسية الأمريكية عبر تبني ما يمكن تسميته «دبلوماسية المطرقة الجمركية»[١]؛ حيث لم تعد الرسوم مجرد أداة لحماية الصناعة الوطنية، بل تحولت إلى السلاح الجيوسياسي الأول لواشنطن. فمن خلال فرض الرسوم التي ذكرناها في الفصول السابقة، نجحت الإدارة في إجبار الحلفاء والخصوم على حد سواء للجلوس إلى طاولة المفاوضات بشروط أمريكية بحتة. هذا النهج جعل من الوصول إلى السوق الأمريكية امتيازاً سياسياً يُمنح فقط للدول التي تقدم تنازلات ملموسة، سواء في موازينها التجارية أو في توافقها مع الأجندة الأمنية الأمريكية، مما أنهى عملياً حقبة التجارة الحرة التقليدية واستبدلها بنظام التبادل النفعي المشروط.

وتجلت هذه الفلسفة بوضوح خلال الجولة الآسيوية التاريخية في أكتوبر ٢٠٢٥، والتي شملت محطات استراتيجية في ماليزيا واليابان وكوريا الجنوبية؛ حيث لم تكن الملفات الأمنية التقليدية هي المحرك الوحيد للزيارة، بل كانت «الصفقات الكبرى» هي العنوان الأبرز[٢]. ففي سيول وطوكيو، استغل ترامب التهديدات الجمركية لانتزاع تعهدات استثمارية بمليارات الدولارات، كان أبرزها صفقة شراء «طيران كوريا» لـ ١٠٣ طائرات بوينج بقيمة ٣٦,٢ مليار دولار[٣]، إضافة إلى اتفاقيات لتوطين صناعات الرقائق والإلكترونيات داخل الولايات المتحدة[٤]. وبذلك، نجح ترامب في تحويل التحالفات العسكرية من عبء مالي تتحمله واشنطن إلى «شراكات ربحية»، مؤكداً لقادة آسيا أن استمرار المظلة الأمنية الأمريكية والامتيازات التجارية مرتبط طردياً بحجم الاستثمارات التي يضخونها في الاقتصاد الأمريكي لخلق وظائف لعمال الداخل.

---

(١) Lori Ann LaRocco, Why President Trump is pursuing a 'sledgehammer' approach with tariffs and global trade deals, CNBC, 20 February 2025: https://tinyurl.com/2kw72p4a

(٢) Dr Samir Puri, Has Trump's Asia tour reassured the US's Asian allies?, Chatham House, 4 November 2025: https://tinyurl.com/37und8fb

(٣) Korean Air to buy 103 Boeing jets as Trump pressures trading partners, BBC, 26 August 2025: https://tinyurl.com/26h3ksds

(٤) Rare earths, Nobel nomination and cheers: Trump ends Japan leg of Asia tour, BBC, 28 October 2025: https://tinyurl.com/j4tsjemp

أمـا في ملـف إدارة الصراع مـع الـصين، فقد انتقلـت الإدارة من سياسـة الاحتواء العسـكري إلى إعـادة التـوازن الاقتصـادي الشـامل عبر تصعيـد غير مسـبوق في الحرب التجارية؛ حيث وصلت الرسـوم على السـلع الصينية في بعـض القطاعات الاستراتيجية إلى ١٢٥٪. ولم يكتـفِ ترامـب بالبعد الاقتصـادي، بل ربط تخفيف هـذه القيود بملفات سـيادية حساسـة، وعلى رأسـها قضيـة تايـوان وتقليـص نفوذ بـكين في أمريـكا اللاتينية ضمـن مـا وُصف بــ «ملحق ترامب لمبـدأ مونرو». ورغـم أنه أعاد خفض هذه الرسـوم لاحقـاً[١]، لكـن بحلول نهاية عـام ٢٠٢٥، أصبحت الرسـوم الجمركية هـي الأداة التي تحـاول واشـنطن مـن خلالها إرغام بـكين على وقـف دعمها لروسـيا وتعديل سياسـاتها المتعلقـة بالمعـادن النـادرة، ممـا جعـل العلاقـة بين القـوتين العظمـيين محكومة بــ «هدنة قلقـة» مبنيـة على صفقات تجاريـة مرحلية بـدلاً من التفاهمـات السياسـية العميقة، وهو مـا أحـدث ارتبـاكاً هـائلاً في سلاسـل التوريـد العالميـة التي بـدأ بعضها في الهـروب من الـصين باتجـاه دول مثـل ماليزيا وفيتنـام لتجنب «المطرقـة الأمريكية».

استراتيجية إنهاء الحرب في أوكرانيا والتقارب مع روسيا

تبنـت إدارة ترامـب في عـام ٢٠٢٥ نهجـاً أطلقـت عليـه الأوسـاط السياسـية دبلوماسـية الواقعية القاسـية، حيث وضعت إنهاء النزاع في أوكرانيـا على رأس أولوياتها الخارجيـة ليـس مـن بـاب التسـوية الأخلاقية، بـل بدافع بـراغماتي بحت يهـدف لتقليل الاسـتنزاف المالي للخزانـة الأمريكيـة وإعـادة توجيـه الموارد نحـو التنافس مـع الصين. وتوجـت هـذه الجهـود بــ «قمـة ألاسـكا التاريخيـة» في أغسـطس ٢٠٢٥، التـي جمعت ترامـب ببـوتين في قاعـدة «إلمندورف-ريتشاردسـون» العسـكرية؛ وهـو اللقـاء الـذي كسر عزلـة الكرمـلين الدولية وأثـار عاصفة من القلـق في كييف وبروكسـل. خلال هذا الاجـتماع، طـرح ترامب «إطـار عمل» أولياً يرتكـز على تجميد العمليات العسـكرية على طـول خطـوط الـتماس الحالية، مـع تلميحـات واضحة بأن اسـتمرار الدعم العسـكري لكييـف مرهـون بقبولها الجلـوس على طاولـة المفاوضـات[٢]، ممـا عكس رغبة واشـنطن

(١) Trump lowers tariffs on China and announces end to ‹rare earths roadblock› after Xi meeting, BBC, 30 October 2025: https://tinyurl.com/2tdhm4zj

(٢) Laura Gozzi, ‹Next time in Moscow?›: Five takeaways after Trump and Putin›s Alaska summit, BBC, 16 August 2025: https://tinyurl.com/yvn8eubp

في فرض «سلام من طرف واحد» يتجاوز سقف التوقعات الأوكرانية.

ومع حلول نوفمبر ٢٠٢٥، تبلورت هذه التفاهمات في «خطة السلام المكونة من ٢٨ نقطة»، والتي سُربت تفاصيلها لتكشف عن ملامح نظام أمني جديد في شرق أوروبا. تضمنت الخطة بنوداً مثيرة للجدل، من أبرزها التزام أوكرانيا بالحياد الدائم وتعديل دستورها لمنع الانضمام إلى حلف الناتو، مقابل «ضمانات أمنية غير أطلسية» تقودها الولايات المتحدة بشكل ثنائي. كما نصت المسودة على اعتراف ضمني بالسيطرة الروسية على الأراضي التي احتلتها، مع البدء في إجراءات رفع العقوبات تدريجياً وإعادة دمج موسكو في «مجموعة الثماني» (G٨)[١]. هذه الخطة لم تكن مجرد مقترح دبلوماسي، بل كانت وثيقة ضغط استغلتها واشنطن لإجبار كافة الأطراف على القبول بالأمر الواقع، حيث اعتبرها ترامب السبيل الوحيد لمنع «حرب عالمية ثالثة» ولإعادة ترتيب البيت الداخلي الأمريكي بعيداً عن «الحروب الأبدية».

وفي الوقت الذي انخفضت فيه مخصصات مساعدة أوكرانيا في ميزانية الدفاع السنوية الأمريكية الجديدة إلى ٤٠٠ مليون دولار[٢](بالمقارنة على سبيل المثال لا الحصر مع ١٤ مليار دولار قدمتها لها بموجب حزمة أُقرّت في أبريل الماضي)، عمل أعضاء في الكونغرس الأمريكي من الديمقراطيين على إدراج قيود قانون الميزانية تمنع الإدارة الأمريكية من اتخاذ قرار مفاجئ بقطع الدعم عن كييف[٣]. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٥، بدأت ملامح «الصفقة الكبرى» تلوح في الأفق، حيث شوهدت تحركات دبلوماسية مكثفة بين واشنطن وموسكو[٤] قادها مبعوثون خاصون مثل ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر، مما يشير إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية قد انتقلت فعلياً من مرحلة «دعم أوكرانيا مهما استغرق الأمر» إلى مرحلة «فرض

(١) Sarah Shamim, Trump's -28point Ukraine plan in full: What it means, could it work?, Aljazeera, 21 November 2025: https://tinyurl.com/4vrmpxdd

(٢) Trump signs 901$bn defense budget with funding for Ukraine, Baltic states and US bases in Poland, Polskie Radio, 19 December 2025: https://tinyurl.com/yjprp3jd

(٣) Doug Klain, What's in the new US defense bill for Ukraine?, Atlantic Council, 18 December 2025: https://tinyurl.com/bdennfr4

(٤) Laura Gozzi, US offers Ukraine ‹strong› security guarantees but territory still unresolved, BBC, 16 December 2025: https://tinyurl.com/bs4rcucy

السلام مهما كانت التكلفة السياسية». هذا التحول لم يغير مسار الحرب فحسب، بل أعاد رسم خارطة التحالفات العابرة للأطلسي، تاركاً أوروبا أمام خيار صعب: إما اللحاق بالقطار الأمريكي أو تحمل أعباء مواجهة روسيا بمفردها. مما يفسّر الاتفاق الأوروبي الأخير على تقديم قرض لكييف لتغطية احتياجاتها المالية[١].

الشرق الأوسط والتراجع الأمريكي في ظل استراتيجية الأمن القومي الجديدة

استمرت إدارة ترامب في عام ٢٠٢٥ في تعزيز رؤيتها للشرق الأوسط ككتلة اقتصادية وأمنية متكاملة تحت المظلة الأمريكية، مع التركيز على محاولة توسيع نطاق «الاتفاقيات الإبراهيمية» لتتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية للمنطقة. وقد تجلى هذا الطموح في نوفمبر ٢٠٢٥ بانضمام كازاخستان رسمياً للاتفاقيات، في خطوة استراتيجية تهدف لربط آسيا الوسطى بالمنظومة الأمنية والاقتصادية الجديدة[٢]. ولكن من الناحية الجيوسياسية، بدت الخطوة الكازاخستانية جزءاً من محاولة أميركية لاستعادة النفوذ في آسيا الوسطى بعد سنوات من التراجع، فالولايات المتحدة، التي قلّصت وجودها العسكري في أفغانستان عام ٢٠٢١، تسعى اليوم إلى العودة إلى المنطقة عبر بوابة الدبلوماسية والاقتصاد، وتعتبر انضمام كازاخستان مؤشراً إلى تآكل النفوذ الروسي التقليدي[٣].

وفيما يخص الصراع في الأراضي الفلسطينية، أطلق ترامب في أكتوبر ٢٠٢٥ ما عُرف بـ «خطة النقاط العشرين» لوقف إطلاق النار في غزة، وهي مبادرة عكست بوضوح نهجه القائم على الصفقات الاقتصادية. تضمنت الخطة إنشاء «مجلس دولي للسلام» برئاسة ترامب الشخصية، مع التركيز على تحويل قطاع غزة إلى منطقة استثمارية كبرى عبر «صندوق إعادة إعمار» بمليارات الدولارات تموله بشكل أساسي القوى الإقليمية. إلا أن هذه الخطة أثارت جدلاً واسعاً لتهميشها الكامل لمبدأ حل الدولتين، واستبداله بصيغة «السلام الاقتصادي»؛ حيث عارضت الإدارة الأمريكية

(١) Jennifer Rankin, Ukraine deal: EU leaders agree 90€bn loan, but without use of frozen Russian assets, The Guardian, 19 December 2025: https://tinyurl.com/5963dejx

(٢) ماذا يعني انضمام كازاخستان إلى اتفاقيات أبراهام؟، الجزيرة نت، ٧ نوفمبر ٢٠٢٥: https://tinyurl.com/4nmt3rn7

(٣) أكبر دولة «حبيسة» في العالم.. ماذا نعرف عن كازاخستان؟، العربية، ٧ نوفمبر ٢٠٢٥: https://tinyurl.com/5xsed-mcb

بشدة أي اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، معتبرة أن أي كيان سياسي فلسطيني مستقبلي يجب أن يكون منزوع السلاح ومرتبطاً اقتصادياً بشكل عضوي بالمنظومة الإقليمية المحيطة، وهو ما اعتُبر «واقعية قاسية» تضع المصالح الأمنية والمالية فوق حق الفلسطينيين في التطلعات السياسية الوطنية[١].

أما في ملف المواجهة مع إيران، فقد شهد عام ٢٠٢٥ عودة سياسة «الضغوط القصوى» إلى ذروتها، ولكن بلمسة أكثر حزماً وسرعة في التنفيذ[٢] [٣]. بدأ ترامب ولايته في فبراير ٢٠٢٥ بتوقيع مذكرة أمن قومي رئاسية (NSPM-٢) أعادت تفعيل حملة «الضغوط القصوى» بنسخة أكثر حزماً. لم تكتفِ الإدارة بفرض العقوبات، بل ركزت على «التنفيذ الصارم»، حيث استهدفت تصفير صادرات النفط الإيرانية عبر ملاحقة «أسطول الظل» والكيانات الوسيطة في الصين والهند والإمارات. كما ضغطت واشنطن لتفعيل آلية «سناب باك» (Snapback) في الأمم المتحدة لإعادة فرض كافة العقوبات الدولية التي رُفعت بموجب الاتفاق النووي السابق، مما وضع الاقتصاد الإيراني تحت حصار مالي وتقني غير مسبوق استهدف حرمان النظام من الموارد اللازمة لتمويل وكلائه الإقليميين وتطوير برنامجه الصاروخي[٤].

وبالتوازي مع الضغط الاقتصادي، اتبع ترامب نهجاً تفاوضياً اتسم بـ «الواقعية القاسية»؛ ففي مارس ٢٠٢٥، بعث برسالة مباشرة للمرشد الإيراني يدعوه فيها لمفاوضات شاملة، محدداً مهلة شهرين للتوصل إلى اتفاق يتضمن تفكيكاً كاملاً لبرنامج التخصيب ووقف دعم الميليشيات[٥]. وعلى الرغم من عقد جولات مفاوضات غير مباشرة في مسقط وروما خلال شهري أبريل ومايو بين المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف ووزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، إلا

(١) «إعلان ترمب للسلام» في الشرق الأوسط: إملاءات أميركية لإعادة تشكيل المنطقة لمصلحة إسرائيل، وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٥: https://tinyurl.com/3yb7eps8

(٢) Colby Connelly, Return to «maximum pressure»: Opportunities and challenges, Middle East Institute, 20 February 2025: https://tinyurl.com/466dvf3f

(٣) Treasury Increases Pressure on Iran's Sanctions-Evading Shadow Fleet, U.S. Department of the Treasury, 18 December 2025: https://tinyurl.com/2mnprmh3

(٤) Supporting Snapback of UN Sanctions on Iran with Additional Sanctions, U.S. Department of State, 1 October 2025: https://tinyurl.com/4pse84mp

(٥) Barak Ravid, Scoop: Trump›s letter to Iran included -2month deadline for new nuclear deal, Axios, 19 March 2025: https://tinyurl.com/2xpy59ds

أن هـذه المحادثـات اصطدمـت بمطالب واشـنطن الراديكالية وتشـدد طهـران، مما دفع ترامـب للتلويـح بـأن «الخيـار العسـكري أصبـح هو الوحيـد المتبقـي على الطاولـة»[١]. شـهد شـهر يونيو ٢٠٢٥ ذروة التصعيد العسـكري فـيما عُرف بـ «حرب الـ ١٢ يوماً»، حيـث نفـذت الولايـات المتحـدة بالتعـاون مـع إسرائيـل ضربـات جويـة «جراحيـة» اسـتهدفت منشـآت نوويـة وعسـكرية رئيسـية في فـوردو ونطنـز وأصفهـان، رداً على تسـارع وتيرة التخصيـب وتهديـدات الملاحة في البحـر الأحمر. لم تهدف هـذه العملية إلى إسـقاط النظـام أو الدخـول في حـرب برية، بل كانـت «ضربة ردع» اسـتهدفت إضعاف القـدرات النوويـة وتعطيل شـبكات الصواريخ الباليسـتية. وبحلول نهايـة عام ٢٠٢٥، دخلـت العلاقـة مرحلـة «الجمود المسـلح»، حيث تراجـع النفوذ الإقليمـي لإيران تحت وطـأة الضربـات والعقوبـات، بينما اسـتمر ترامـب في ممارسـة ضغوطه لانتـزاع «اتفاق القـرن» بشروطـه الخاصة[٢].

ومـع صـدور اسـتراتيجيـة الأمـن القومـي الأمريكـي الجديـدة، بـدا واضحـاً أنّ رؤيـة إدارة ترامـب لـلشرق الأوسـط باتت تسـتند إلى تحول جـذري في مفهـوم «القيادة الأمريكيـة»، حيـث تخلـت واشـنطن عـن مسـاعي نشر الديمقراطيـة أو التدخـل في الشـؤون الداخليـة للـدول، لصالـح نهـج بـراغماتي صرف يضـع المصالـح الاقتصاديـة والأمنيـة القوميـة فـوق أي اعتبارات أيديولوجيـة. وتتلخص هـذه الاسـتراتيجية في بناء منظومـة إقليميـة «مسـتقلة» ومطبعـة قـادرة على حماية نفسـها وتمويـل اسـتقرارها ذاتياً، ممـا يتيـح للولايـات المتحـدة تقليـص التزاماتهـا العسـكرية المبـاشرة وتجنـب «الحروب الأبديـة»، مـع الحفـاظ في الوقـت نفسـه على نفوذها كشريـك تكنولوجـي ودفاعي أول يضمـن بقـاء مـوارد الطاقـة والممـرات المائيـة الاسـتراتيجيـة بعيداً عـن أيـدي المنافسين الدولـيين مثـل الصين.

وفي ملـف الصراعـات الإقليمية، تتبنى الاسـتراتيجية مبدأ «الواقعية القاسـية» عبر تفضيـل الصفقـات الاقتصادية الـكبرى كبديل للحلول السياسـية التقليديـة المعقدة؛ إذ

(١) US-Iran Nuclear Talks: Background, Obstacles, and Prospects, The Unit for Political Studies at the Arab Center for Research & Policy Studies, 8 May 2025: https://tinyurl.com/32v2k4f3

(٢) Dr Ofer Israeli, The Systemic Consequences of the U.S.' Attack on Iran, Manara Magazine, 12 August 2025: https://tinyurl.com/w2x67dn7

تهدف الإدارة إلى تحويل بؤر التوتر إلى فرص استثمارية من خلال خطط إعمار تمولها القوى الإقليمية، مع تهميش كامل للقضايا القومية التي قد تعيق التكامل الاقتصادي أو تهدد أمن إسرائيل، التي تظل حجر الزاوية في المنظومة الأمنية الأمريكية بالمنطقة. ويهدف هذا التوجه إلى خلق «سلام مادي» يربط استقرار الشعوب بمكاسب التنمية والتجارة، مما يثبت موازين القوى لصالح المحور المتحالف مع واشنطن.

أما في مواجهة التهديدات، فقد انتقلت الاستراتيجية من مرحلة «الاحتواء الدبلوماسي» إلى «الردع الحازم والمميت»؛ حيث تعتبر الاستراتيجية إيران القوة الرئيسية المزعزعة للاستقرار وتتعامل معها بمنطق «تصفية الحسابات» عبر تشديد الخناق الاقتصادي والتلويح الدائم بالقوة العسكرية لضرب قدراتها التقنية والنووية عند أي تهديد للملاحة أو الأمن القومي. وتعتمد واشنطن في تنفيذ هذا الردع على دمج الحلفاء في شبكة دفاعية استخباراتية وتكنولوجية متطورة، مما يحول الدفاع الإقليمي إلى «سوق» للتقنيات العسكرية الأمريكية المتقدمة، ويضمن في النهاية شرقاً أوسطاً هادئاً وموالياً لأجندة «أمريكا أولاً» بأقل تكلفة بشرية ومالية ممكنة على الجانب الأمريكي[١].

عودة مبدأ مونرو والانكفاء نحو الأمريكتين

تمثل سياسة دونالد ترامب تجاه أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٢٥ تحولاً استراتيجياً من خلال إعلان الإدارة الأمريكية «ملحق ترامب بمبدأ مونرو» (The Trump Corollary to the Monroe Doctrine). ففي ديسمبر ٢٠٢٥، أعلنت الإدارة عن استراتيجية أمن قومي جديدة تضع «نصف الكرة الغربي» على رأس أولوياتها، محولة التركيز من الهيمنة العالمية والمنافسة في آسيا وأوروبا إلى إحكام السيطرة على «الفناء الخلفي» للولايات المتحدة[٢].

تستند نظرة ترامب وفق العقيدة الجديدة في السياسة الخارجية إلى ضرورة

(١) Trump National Security Strategy Pivots from the Middle East, The Soufan Center, 10 December 2025:https://tinyurl.com/ybe5xeyn

(٢) Mariano Aguirre Ernst, The 'Trump Corollary' in the US security strategy brings a new focus on Latin America – but it is a disordered plan, Chatham House, 11 December 2025: https://tinyurl.com/2m4pdhyd

استعادة السيادة المطلقة للولايات المتحدة على الأمريكيتين، ومنع أي نفوذ أجنبي «معادٍ» (خاصة الصين وروسيا) من ترسيخ وجوده الاقتصادي أو العسكري في المنطقة. يتضمن هذا «الملحق الترامبي» لمبدأ مونرو رؤية تعتبر أن أمن ورخاء أمريكا مرتبطان طردياً بمدى هيمنتها السياسية والتجارية على جيرانها الجنوبيين. وبموجب هذا النهج، تخلت واشنطن عن لغة «الشراكة المتساوية» لصالح «دبلوماسية القوة»، حيث هدد ترامب صراحة باستخدام القوة العسكرية لاستعادة السيطرة على موارد حيوية مثل قناة بنما، والتدخل المباشر ضد الأنظمة اليسارية التي تعتبرها الإدارة مهددة لمصالحها[١].

بموجب هذه الرؤية، تحول ملف الهجرة وتهريب المخدرات من القضايا الحدودية إلى أدوات الضغط الدبلوماسية الخشنة؛ إذ استخدم ترامب «الرسوم الجمركية التهديدية» لإجبار دول المنطقة على التحول إلى حراس لحدوده. ففي عام ٢٠٢٥، فرضت واشنطن رسوماً بنسبة ٢٥٪ على المكسيك، ولم تقم بتعليقها إلا بعد استجابة الرئيسة المكسيكية «شينباوم» بنشر ١٠ آلاف جندي من الحرس الوطني لتأمين حدودها الجنوبية ووقف قوافل المهاجرين. كما اعتمدت الاستراتيجية الجديدة تصنيف كارتيلات المخدرات كـ «منظمات إرهابية أجنبية» ومادة الفنتانيل المخدرة كـ «أسلحة دمار شامل»[٢]، مما شرعن قانونياً تنفيذ ضربات عسكرية «جراحية» وعمليات خاصة داخل أراضي دول أمريكا اللاتينية دون الحاجة دائماً لموافقة حكوماتها، تحت ذريعة حماية الأمن القومي الأمريكي من «غزو» الفنتانيل.

أنهت إدارة ترامب في عام ٢٠٢٥ حقبة المساعدات التنموية التقليدية لأمريكا اللاتينية، واستبدلتها بنظام «التبادل النفعي والمكافآت»[٣]. تمنح واشنطن بموجب هذا النظام حوافز مالية واستثمارات فقط للحكومات «المتوافقة أيديولوجياً» (مثل حكومة خافيير ميلي في الأرجنتين)، بينما تستخدم العقوبات الاقتصادية والعزل

(١) Francisco Lobo, The Trump Corollary to the Monroe Doctrine: Crisis or Opportunity?, RUSI, 10 December 2025: https://tinyurl.com/48deh7wp

(٢) Brian Mann, Trump designates street fentanyl as a WMD, escalating militarization of the drug war, npr, 15 December 2025: https://tinyurl.com/5cuehnsa

(٣) Pía Riggirozzi, The Humanitarian Fallout of the U.S. Aid Suspension in Latin America, UNI-CRIS, 7 January 2025: https://tinyurl.com/4x9puene

الديبلوماسي لمعاقبة الدول «غير المتعاونة» (مثل البرازيل تحت حكم لولا دا سيلفا أو فنزويلا). الهدف النهائي هو تأمين وصول الولايات المتحدة الحصري إلى المعادن والموارد الاستراتيجية (مثل الليثيوم) وضمان بقاء سلاسل التوريد قريبة جغرافياً (Near-shoring)، بما يخدم الانفصال الاقتصادي عن الصين ويجعل من أمريكا اللاتينية قاعدة صناعية تابعة للمركز الأمريكي.

التقرير الروسي

أ. حازم عيّاد

كاتب وباحث سياسي أردني مركز دراسات الأمة

مختص في الشؤون الدولية والاستراتيجية

مستخلص

التوطئة: من الانكفاء إلى «الهجوم المضاد» الدبلوماسي

يصف التقرير عام ٢٠٢٥ بأنه «عام اختبار الصمود» لروسيا؛ فبعد نهاية كارثية لعام ٢٠٢٤ شهدت سقوط حليفها الأبرز بشار الأسد وتوغلاً أوكرانياً في إقليم كورسك، استطاعت موسكو في عام ٢٠٢٥ عكس اتجاه الأحداث. لم تكتفِ روسيا باحتواء التداعيات، بل استغلت انشغال الولايات المتحدة وحليفتها «إسرائيل» في جبهات متعددة (غزة، لبنان، اليمن، وإيران) لتعيد تموضعها كلاعب دولي لا يمكن تجاوزه، مستفيدة من حالة الارتباك في التحالفات الغربية.

الميدان الأوكراني وكورسك: استراتيجية «النفس الطويل»

على الرغم من الهجمات النوعية بالمسيرات التي استهدفت عمق أراضيها وقواعدها في سيبيريا، حافظت روسيا على مسار «التقدم البطيء والثابت» في شرق أوكرانيا واستعادة أجزاء من كورسك. يرى التقرير أن موسكو تراهن على «تآكل الدعم الغربي» لكييف ووصول الأطراف إلى نقطة الاستنزاف التي تجبر الجميع على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بشروط يمليها الميدان الروسي.

سورية الجديدة: البراغماتية في أبهى صورها

شكل التعامل الروسي مع سقوط نظام الأسد نموذجاً لـ «البراغماتية المتطرفة». فبدلاً من التصادم مع الواقع الجديد، تحركت موسكو بمرونة:

الاعتراف بالنظام الجديد: سارعت روسيا للانفتاح على رئيس الحكومة السورية الجديد «أحمد الشرع»، معترفة بالتحول السياسي لضمان الحفاظ على مصالحها الحيوية.

القواعد العسكرية: نجحت الدبلوماسية الروسية، بوساطة تركية فاعلة، في الحفاظ على قاعدة «حميميم» الجوية، مما ضمن لموسكو بقاء موطئ قدم استراتيجي على المتوسط، بعيداً عن تقلبات المعسكر الغربي.

التموضع المرن في الإقليم (اليمن، ليبيا، وفلسطين)

يشير التقرير إلى أن روسيا انتهجت سياسة «الوقوف على مسافة واحدة» من الخصوم الإقليميين، مما مكنها من الاستثمار في انعدام الثقة بالولايات المتحدة:

في اليمن وليبيا والسودان: حافظت موسكو على علاقات متوازنة مع كافة الأطراف المتصارعة، مما جعلها «وسيطاً محتملاً» يمتلك أوراق ضغط لا يمتلكها الغرب.

القضية الفلسطينية: استمرت روسيا في تعزيز علاقتها مع القوى الفلسطينية «الحية» (مثل حماس)، مستغلة الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل لتقديم نفسها كـ «راعد دولي» أكثر توازناً وعدلاً في نظر الشعوب العربية.

السيناريوهات المستقبلية لعام 2026

يختم التقرير برسم مسارات استشرافية للدور الروسي:

السيناريو الأول: كسر الجمود (الأرجح): نجاح الوساطات (خاصة التركية والقطرية) في جسر الهوة بين واشنطن وموسكو، مما يؤدي إلى «صفقة كبرى» تشمل أوكرانيا وسورية، وتثبت دور روسيا كقطب دولي معترف به.

السيناريو الثاني: استدامة الاستنزاف: استمرار الحروب بالوكالة وبقاء روسيا في حالة مواجهة اقتصادية وسياسية مع الغرب، مما يدفعها لتعميق تحالفها «الاضطراري» مع الصين وإيران لكسر العزلة.

السيناريو الثالث: الانفراجة عبر البوابة السورية: أن تتحول سورية الجديدة إلى «مختبر للتعاون» الدولي، حيث تلتقي المصالح الروسية والتركية والغربية لإعادة الإعمار، مما يمهد الطريق لتسويات أوسع في ملفات أخرى.

الخلاصة الاستراتيجية

إن روسيا في عام ٢٠٢٥ أثبتت أنها «قوة قادرة على التكيف»؛ فهي لا تبحث عن الصدام الكلي ولا الانسحاب الكامل، بل تتقن فن «التموضع في الفراغات» التي يتركها التراجع أو الارتباك الأمريكي. إن استثمارها في «انعدام الثقة» بالغرب هو سلاحها الأقوى في بناء تحالفات جديدة في المنطقة العربية وغرب آسيا.

متغيرات السياسة الروسية في المنطقة العربية وغرب آسيا للعام ٢٠٢٥

دفعت متغيرات العام ٢٠٢٥ الاهتمام العالمي من الحرب الأوكرانية – الروسية إلى المنطقة العربية وغرب آسيا والبحر الأحمر والمحيط الهندي، فبعد ان كانت نهاية العام ٢٠٢٤ كارثية لروسيا في المنطقة بفقدانها حليفها بشار الأسد في سوريا[١]، و توغل أوكرانيا في أغسطس/ آب من العام ذاته في عمق الأراضي الروسية في إقليم كورسك الروسي، جاء العام ٢٠٢٥ ليعكس اتجاه الأحداث، إذ نجحت موسكو في احتواء التداعيات السلبية للحرب الأوكرانية وانهيار نظام الأسد عبر تموضع مرن في الإقليم والساحة الدولية.

فروسيا في العام ٢٠٢٥، وعلى الرغم من تعرضها في يونيو/ حزيران لهجوم واسع بطائرات مسيرة استهدف عمق أراضيها وأهم قواعدها الاستراتيجية بسيبيريا[٢]، حافظت على مسار تقدمها الاستراتيجي البطي في كورسك[٣] و في شرق أوكرانيا[٤]، في مقابل توسع المواجهات المسلحة في غرب آسيا والمنطقة العربية بين الولايات المتحدة وحليفتها «إسرائيل» ودول المنطقة وكياناتها السياسية والعسكرية كإيران وحركة حماس وحزب الله اللبناني وحركة أنصار الله الحوثية في اليمن والفصائل العراقية، على نحو أمكن روسيا من احتواء التداعيات السلبية الناجمة عن انهيار نظام الأسد و الحرب الأوكرانية والهجمات الخاطفة في عمق أراضيها بتحويلها إلى فرص لتعزيز أوراقها التفاوضية لإنهاء الحرب الأوكرانية، وإنهاء العقوبات

(١) سقط نظام الاسد في الثامن من ديسمبر من العام ٢٠٢٤ تحت ضغط من عملية ردع العدوان التي اطلقتها الفصائل السورية في مدينة الب بقيادة رئيس حركة تحرير الشام احمد الشرع في حينها.

(٢) نفذت اوكرانيا اكبر هجوم بطائرات مسيرة في الاول من حزيران / يونيو قبيل وصول وفدها الى اسطنبول للقاء الوفد الروسي المفاوض، وبلغت احدى الهجمات الأوكرانية مطار بيلايا في منطقة إيركوتسك في شرق سيبيريا على بعد حوالي ٤٣٠٠ كيلومتر من أوكرانيا حيث اصابت ٤٠ طائرة استراتيجية روسية، المصدر موقع فرانس ٢٤، ١ يونيو، https: / /www. france٢٤.com /ar /٪D٨

(٣) توغلت القوات المسلحة الأوكرانية في منطقة كورسك الروسية فيما وصف بأنه أكبر هجوم بري تتعرض له روسيا منذ الحرب العالمية الثانية في الاول من اب اغسطي ٢٠٢٤ ، المصدر، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٨ اغسطس، https: / /aawsat. com، وانتهى الهجوم بدحر القوات الاوكرانية نهاية نيسان ابريل من العام ٢٠٢٥، اذ استعادة روسيا السيطرة على كامل اراضيها، المصدر شبكة بي بي سي البريطانية ٢٦ ابريل https: / /www.bbc.com /news/ .

(٤) منطقة جغرافية واقتصادية هامة تقع شرق نهر دنيبر، وتتركز بشكل أساسي في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك (إقليم دونباس)، وهما مركز صناعي ومعدني رئيسي. بسبب أهميته الاستراتيجية والثروات الطبيعية (خاصة الفحم)، أصبح محور صراع منذ عام ٢٠١٤، حيث سيطرت القوات الموالية لروسيا على أجزاء كبيرة منه وأعلنت «جمهورية دونيتسك الشعبية» و«جمهورية لوهانسك الشعبية» وضمت الى روسيا في سبتمبر من العام ٢٠٢٢ بعد العملية الخاصة الروسية المعلنة في ٢٥ شباط ٢٠٢٢.

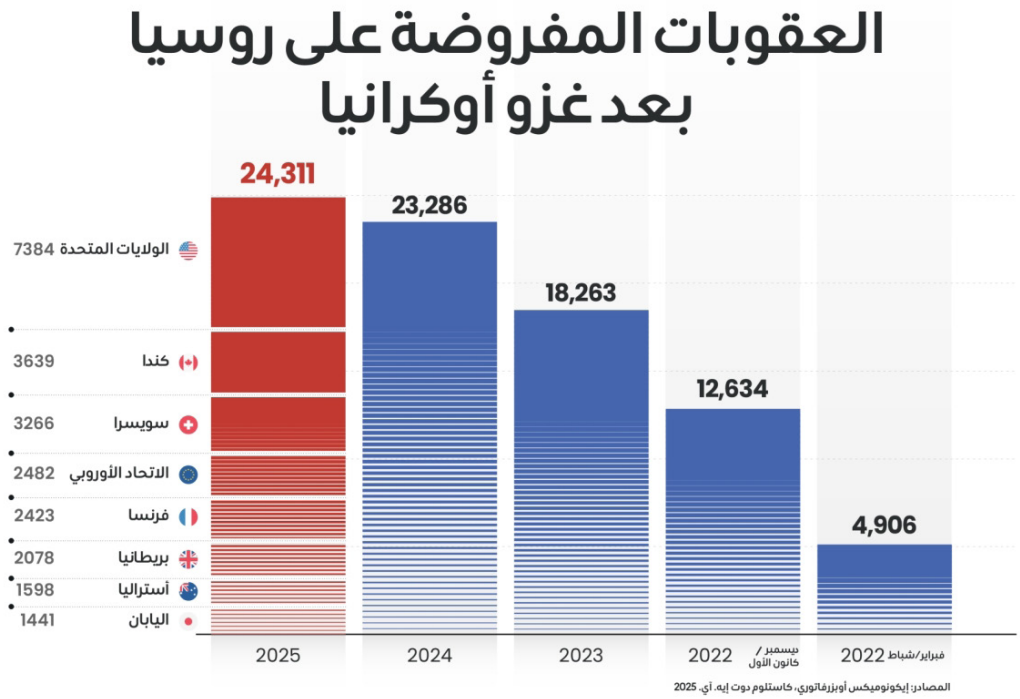

المفروضة عليها والحد من آثارها بعد أن تجاوزت ٣٠ ألف عقوبة[١].

تمكنت روسيا في العام ٢٠٢٥ من كسر عزلتها الدبلوماسية من خلال قنوات تواصل أسهمت فيها الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي تملك علاقات ومصالح سياسي وأمنية واقتصادية مع روسيا عبر اتفاق (أوبك +) ومع الولايات المتحدة التي تعد شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة وخصوصا إدارة الرئيس المنتخب حديثا في نوفمبر من العام ٢٠٢٤ دونالد ترمب. فالوساطة السعودية

(١) تشير حسابات بالاستناد إلى بيانات مفتوحة للمنصة التحليلية المستقلة «كاستيلوم» إلى أن إجمالي العقوبات غير التجارية الأحادية المفروضة على روسيا منذ عام ٢٠١٤ يقترب من ٣١ ألف عقوبة وهو تاريخ سيطر ة روسيا على شبه جزيرة القرم. ويشار الى انه و حتى تاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٢٥، فرضت دول ومنظمات دولية على روسيا أكثر من ٣٠٧٠٠ عقوبة غير تجارية، علما أن هذه الإحصائية لا تشمل العقوبات المفروضة على تجارة سلع محددة. وتشكل العقوبات التي فُرضت منذ نهاية فبراير ٢٠٢٢ ما يزيد قليلا عن ٩٢٪ من هذا العدد الإجمالي.
ولا تزال الولايات المتحدة تحتل الصدارة من حيث عدد العقوبات المفروضة، حيث تمثل إجراءاتها ١,٢٤٪ من الإجمالي العالمي، بما يعادل ٧٤٢٠ عقوبة. وتحل كندا في المركز الثاني بنسبة ٩,١٢٪ (٣٩٨٠ عقوبة)، تليها سويسرا بنسبة ٨,١١٪ (٣٦١٥ عقوبة)،
ويحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الرابعة بإجمالي ٣١٤١ عقوبة (٢,١٠٪ من الإجمالي) حتى حزمة العقوبات التاسعة عشرة. وتأتي بعده النرويج بـ ٢٨٣٨ عقوبة (٢,٩٪)، ثم آيسلندا بـ ٢٤٨٢ عقوبة (١,٨٪)، حيث تتبع هاتان الدولتان سويسرا في تكرار بعض عقوبات الاتحاد الأوروبي. وتشمل المراكز العشرة الأولى أيضا بريطانيا بـ ٢٢٠٤ عقوبة (٢,٧٪)، ونيوزيلندا بـ ١٨٩٦ عقوبة (٢,٦٪)، وأستراليا بحوالي ١٦٩٤ قيدا (٥,٥٪)، واليابان بـ ١٤٤١ عقوبة (٧,٤٪).المصدر موقع روسيا اليوم، ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، https: / /arabic.rt.com /world/ ١٧٣٦٤٩١

أفضت إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وواشنطن، وسمحت بلقاء قمة جمع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مدينة انكوريج عاصمة مقاطعة ألاسكا الأمريكية، ما دفع ترمب لاحقا لطرح خطته المكونه من ٢٨ نقطة[١] لإنهاء الحرب في أوكرانيا، وإلى إطلاق مفاوضات جادة التقى فيها الوفد المفاوض الأمريكي بقيادة ستيف ويتكوف مبعوث ترمب بالرئيس بوتين في موسكو، كما التقى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلنسكي في الثاني من ديسمبر كانون أول من العام ٢٠٢٥، فاتحا بذلك الباب لإمكانية إنهاء الحرب الأوكرانية وخروج روسيا من حرب الاستنزاف التي تخوضها مع أوروبا ودول الناتو والتخلص من عزلتها السياسية والاقتصادية التي فرضتها عليها أوروبا وأميركا.

امتازت متغيرات العام ٢٠٢٥ الخاصة بعلاقة روسيا بالمنطقة العربية وغرب آسيا بالكثافة والتعدد والتضارب المتشابك أمنياً وعسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً مع مصالح دول المنطقة، سواء كان عبر المصالح المشتركة كقوة منتجة للطاقة بشقيها: النفط والغاز، أو عبر شراكاتها الاستراتيجية التجارية والأمنية مع دول المنطقة كإيران ومصر وتركيا والسعودية، أو عبر الأدوار السياسية والدبلوماسية في مجلس الأمن، إلى جانب الوساطات المتبادلة والمشتركة لحل النزعات. وهو ما دفع روسيا لتفعيل سياستها بالتموضع المرن بين خصومها وشركائها في المنطقة على نحو يهدف إلى تعزيز نفوذها وأوراقها التفاوضية مع خصومها في الناتو لإنهاء الحرب في أوكرانيا من ناحية، وتوسعة دائرة شراكاتها مع دول المتطقة من ناحية أخرى، وبما يخدم أهدافها الاستراتيجية البعيدة الساعية إلى بناء نظام دولي تعددي إقليمي تتقاسمه مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين والقوى الإقليمية الصاعدة في

(١) في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥ نشر موقع أكسيوس خطة سلام مكونة من ٢٨ بندا، صاغها الرئيس الأميركي دونالد ترامب لإنهاء الحرب بين روسيا وأوكرانيا. دعت الخطة أوكرانيا إلى التنازل عن منطقتي دونيتسك ولوغانسك شرق البلاد لروسيا التي ستعود إلى مجموعة الثماني للدول الأكثر تقدما على المستوى الاقتصادي.للاطلاع على الخطة كاملة يرجع الى موقع الجزيرة نت،٢٢ نوفمبر ٢٠٢٥،نص خطة ترامب لوقف الحرب الروسية الأوكرانية، / https: //www.aljazeera.net /encyclopedia/ ٢٠٢٥/ ١١/ ٢١

مجموعة البريكس[1] والمنطقة العربية وغرب آسيا[2]. وهي أهداف تفاعلت بقوة مع المتغيرات السياسية في العام ٢٠٢٥ وحددت مسار العلاقة بين روسيا الاتحادية ودول المنطقة العربية وغرب آسيا واتجاهاتها.

وفي ضوء ذلك عالج التقرير الاستراتيجي تفاعلات العلاقة الروسية مع منطقة غرب آسيا والعالم العربي من خلال ثلاث محاور:

أولا: المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة وتفاعلاتها البينية للعام ٢٠٢٥

ثانيا: الاستنتاجات والتوقعات

ثالثا: الخلاصة والتوصيات

(١) تجمع دولي اقتصادي وسياسي يضم حاليًا ١٠ دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، مصر، إثيوبيا، إيران، الإمارات العربية المتحدة، والسعودية (لم تنضم رسمياً بعد). تأسست في البداية كمجموعة BRIC (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) في عام ٢٠٠٦

(٢) ابرز القوى الاقليمية في المنطقة ايران وتركيا وباكستان السعودية في اسيا ومصر في شمال إفريقيا.

أولاً:

المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة وتفاعلاتها البينية للعام ٢٠٢٥

شهدت منطقة غرب آسيا والعالم العربي تحولات استراتيجة مهمة في العام ٢٠٢٥، تفاعلت مع متغيراتها روسيا ودول المنطقة وكياناتها السياسية كفرص وتحديات:

أولا: انهيار نظام بشار الأسد في سوريا نهاية العام ٢٠٢٤ الموافق الثامن من ديسمبر/ كانون أول، هدد الوجود العسكري الروسي في سوريا في قاعدتي حميميم الجوية بالقرب من مدينة جبلة في محافظة اللاذقية، والقاعدة البحرية اللوجستية في ميناء طرطوس، ما اضطرها إلى سحب قواتها من شمال شرق الفرات ومن نقاط مراقبة وقف إطلاق النار وفض الاشتباك على حدود الجولان السوري المحتل مع الجانب الإسرائيلي وفقا لاتفاق عام ١٩٧٤[1].

امتدت تداعيات انهيار نظام الأسد على العلاقات الروسية مع كل من إيران وتركيا ودول المنطقة العربية والكيان الإسرائيلي، إذ دخلت علاقاتها في مسار تفاوضي جديد مع كل من النظام السوري الجديد بقيادة الرئيس المؤقت أحمد الشرع وحليفته تركيا التي وجدت في إعادة صياغة العلاقة مع روسيا فرصة لتثبيت النظام الجديد وتعزيز استقراره، إذ حلت مكان إيران في رسم ملامح العلاقة بعيد انسحاب طهران والقوى الموالية لها من سوريا، كما شهدت جهود لتنظيم علاقتها مجددا على الجانب الإسرائيلي لإعادة الدوريات الروسية إلى حدود المنطقة العازلة بين الكيان الإسرائيلي وسوريا، ومع الجانب الإيراني الذي وقعت معه اتفاق للشراكة الاستراتيجية، فرصة استثمر فيه الجانب الروسي للحفاظ على قاعدته الجوية في حميمم والبحرية في طرطوس.

(١) وقعت اتفاق فك الاشتباك بين إسرائيل وسوريا في ٣١ مايو ١٩٧٤، الذي نص على استمرار وقف إطلاق النار القائم وفصل الأطراف المتحاربة بواسطة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المسماة اختصارا (اندوف- UNDOF). وقد جاء في الاتفاق تحديدًا أن «هذا الاتفاق ليس اتفاق سلام. إنه خطوة نحو سلام عادل ودائم استنادًا إلى قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣.»

ثانياً: عملية (طوفان الأقصى)[1] الذي أطلقته حركة حماس والمقاومة الفلسطينية في تشرين اول / أكتوبر من العام ٢٠٢٣، بلغت ذروتها بعدوان إسرائيلي على جمهورية إيران الاسلامية في حزيران يونيو وانتهت بعدوان على دولة قطر بهدف تصفية واغتيال الوفد الفلسطيني المفاوض بقيادة حركة حماس ورئيسها في قطاع غزة خليل الحية في التاسع من سبتمر/ أيلول من العام ٢٠٢٥، لينتهي العدوان الإسرائيلي على دولة قطر بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة في مدينة شرم الشيخ المصرية في ٨ من تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢٥، الاتفاق الذي أوقف الاشتباكات لكنه لم يحقق الاستقرار والهدوء في المنطقة العربية وغرب آسيا حتى اللحظة، ولكنه عزز علاقة طهران بموسكو وفتح نافذة أوسع للعلاقة بين روسيا ودول المنطقة وكياناتها السياسية والعسكرية كحماس وحركة أنصار الله الحوثية؛ وذلك بسبب تراجع الثقة بالولايات المتحدة من قبل أصدقائها قبل خصومها، ورقة استثمرت فيها القوى والأطراف كافة للضغط على الولايات المتحدة ومساومتها سياسياً في اليمن وغزة وأوكرانيا.

مثل العام ٢٠٢٥ امتدادا للتحولات الواقعة في العام ٢٠٢٤ وما سبقه من العام ٢٠٢٣، والتي تفاعلت على شكل متغيرات شديدة التطرف والتأثير على مسار العلاقات الروسية بالمنطقة العربية وغرب آسيا. ويمكن تحديدها تفاعلاتها على النحو الآتي:

1. مسار التحول في سوريا بعد انهيار نظام الأسد، مسار جاء بُعَيْدَ توقّف الحرب بين لبنان والكيان الإسرائيلي. فتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار أنهى حرب الإسناد التى أطلقها حزب الله على الكيان الإسرائيلي لدعم قطاع غزة في ٢٧ من نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٢٤،و قاد لانفتاح الولايات المتحدة الأمريكية على النظام السوري الجديد بالتزامن مع عودة ترمب لحقبة رئاسية ثانية ابتدأت من يناير/ كانون الثاني من العام ٢٠٢٥، إلا أن ذلك لم يُنهِ الحضور العسكري الروسي في سوريا ولم يفضِ إلى قطيعة مطلقة مع النظام الجديد في سوريا، ما عكسته زيارة الرئيس

(١) عملية طوفان الاقصى تشيرالى العملية العسكرية الممتدّة التي شنّتها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بقيادة حركة حماس على الاحتلال الإسرائيلي فجر يوم السبت ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، إذ أعلن القائد العام للكتائب محمد الضيف بدء العملية ردًّا على «الانتهاكات الإسرائيلية في باحات المسجد الأقصى واعتداء المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين في القدس والضفة والداخل المحتل».

السوري أحمد الشرع إلى العاصمة الروسية موسكو للقاء بوتين في أكتوبر/ تشرين أول من العام ٢٠٢٥.

2. . مسار حرب غزة و الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو مسار عزز من مكانة روسيا وقوتها الناعمة التي عبر عنها في مجلس الأمن برفض القرارات الأمريكية ودعم الموقف العربي خلال العدوان على غزة. فالعام ٢٠٢٥ لم يخلُ من الانعطافات الحادة والمتناقضة، إذ التقى وفد حركة حماس[١] بالمسؤولين الروس في حزيران/ يونيو في إطار التشاور المتواصل مع موسكو، كما شهد العام ٢٠٢٥ اعترافاً اممياً واسعاً بالدولة الفلسطينية إثر انعقاد مؤتمر حل الدولتين على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة الثمانين، الذي عارضته الولايات المتحدة في مجلس الأمن، ما أدخلها في عزلة دولية سرعان ما تجاوزتها بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار والعدوان على قطاع غزة في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه، والذي أصبح نافذا في العاشر من الشهر ذاته بعد أن كان الاتفاق الثاني لوقف العدوان على غزة الموقع مطلع العام ٢٠٢٥ في ١٥ من يناير/ كانون الثاني انتهى إلى الفشل في فبراير / شباط بعودة الحرب، في حين لازال اتفاق أكتوبر ٢٠٢٥ صامدا في بنيته الأساسية حتى كتابة هذا التقرير، بتحول بنود الاتفاق الأساسية إلى ملحق لقرار مجلس الامن رقم (٢٧٢٨) لوقف الحرب في قطاع غزة الذي امتنعت روسيا عن التصويت عليه.

3. اندلاع الحرب الإيرانية مع الكيان الإسرائيلي: انفتاح الولايات المتحدة على سوريا بعيد انهيار النظام السوري؛ شريك روسيا القديم في المنطقة، قابلهُ مزيد من التقارب الروسي الإيراني بالإعلان عن توقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية الروسية-الإيرانية في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٥، بحضور كل من الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو[٢]، وتبعه بأشهر

(١) زار وفد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) برئاسة موسى أبو مرزوق التقى بمقر الخارجية الروسية في موسكو ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية ومبعوث الرئيس بوتين للشرق الأوسط وإفريقيا.في السابع عشر من يونيو ٢٠٢٥، المصدر الجزيرة نت، https: / /www.aljazeera.net /news/ ٢٠٢٥/ ٦/ ١٧

(٢) دخلت «معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة» بين روسيا وإيران حيز التنفيذ في ٢ تشرين ثاني اكتوبر ٢٠٢٥، وفق ما أعلنته وزارة الخارجية الروسية.روسيا وإيران، وكانت المعاهدة قد وُقّعت في موسكو في ١٧ يناير ٢٠٢٥، بحضور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، لتُرسي أساسًا جديدًا لعلاقة استراتيجية أعمق وأوسع نطاقًا من سابقتها. للاطلاع على تفاصيل الاتفاق الرجوع الى المصدر موقع قناة روسيا اليوم، ٢ اكتوبر، / https: / /arabic.rt.com /business

انـدلاع الحـرب الإيرانية-الإسرائيليـة في يونيـو/ حزيـران لمـدة ١٢ يومـا، شـاركت فيهـا الولايـات المتحدة الأمريكية، مسـتهدفة المنشـآت النوويـة الإيرانيـة (ومن ضمنها منشـأتا نطنز وفـوردو النوويتان). وتخللها اسـتهداف إيـراني لقاعدة العيديـد الأمريكية في قطـر، حـرب أغرقـت الولايـات المتحـدة ودول الاتحـاد الأوروبي وحلـف الناتـو في تفاصيـل الاضطرابـات الإقليميـة في المنطقـة العربية وغرب آسـيا، ونقلـت المواجهة إلى شـوارع أوروبـا وأمـيركا بتظاهـرات واحتجاجات مناهضـة للحرب، بعيـداً عن حربها مع روسـيا التي اسـتغلت المواجهات في توسـيع هجومها عـلى شرق أوكرانيا وإحكامها السـيطرة عـلى أقاليمـه، وفي الآن ذاتـه تعزيـز علاقتها الأمنية والعسـكرية مـع طهران[١] والهنـد لاحقا.

تعزيـز التعـاون فـيما بين طهـران وموسـكو بلـغ ذروته بعـد الحرب وبعيـد توقف العمـل باالتفاقيـة ٥+١ والعودة إلى العقوبـات الأوروبية على إيـران، حيث تولت إحدى شركات «روسـاتوم» إكمال بنـاء وتجديـد الوحـدة الأولى مـن محطـة «بوشـهر» النوويـة التـي سـلمت رسـميا لإيـران عـام ٢٠١٣، وفي نوفـمبر ٢٠١٤، ووقعت عقـدا جديدا لبنـاء الوحـدتين الثانيـة والثالثـة بتكلفـة ١٠ مليـارات دولار، ومن المقرر تشـغيلهما بين ٢٠٢٥-٢٠٢٧ .[٢] كما كشـفت وكالـة الأنبـاء الإيرانيـة عـن توقيع شركة إيـران هرمز الإيرانيـة في ديسـمبر ٢٠٢٥، اتفاقيـة بقيمـة ٢٥ مليـار دولار مـع شركـة روس آتـوم النوويـة الحكوميـة الروسـية، لبناء ٤ محطـات للطاقـة النووية في إيـران[٣].

4. التدهـور الأمنـي في الممـرات البحريـة: الأحـداث والمتغـيرات المتطرفـة بـرز تأثيرهـا بقـوة في توسـع المواجهـات المسـلحة والحروب شرق المتوسـط والخليـج العربي والبحـر الأحمـر. إذ اسـتهدفت حركةُ أنصـار الله الحوثيـة حاملـةَ الطائـرات الأمريكية، هـاري ترومـان وحاملـة الطائـرات آيزنهـاور والحاملـة جيرالـد فـورد عـلى التـوالي في

(١) علنـت إيـران اسـتلام طائـرات مقاتلـة روسـية مـن طـراز ميـغ-٢٩. وصرح أبـو الفضـل زهراونـد، عضـو لجنـة الأمـن القومـي والسياسـة الخارجيـة في مجلـس الشـورى الإسلامـي، الثلاثـاء الماضي بـأن هـذه الطائـرات، المتمركـزة حاليًـا في شيراز، تُمثـل «حلاً مؤقتًـا» ريثما تتسـلم طهـران مقـاتلات سـو-٣٥ متعـددة المهـام. وحصلـت على «كميـات كـبيرة» مـن أنظمـة الدفـاع الجـوي الروسـية إس-٤٠٠ وأنظمـة الدفـاع الجـوي الصينيـة إتـش كيـو-٩، والتـي يعدّهـا بعـض الخبراء العسـكريين «نظائـر» لمنظومـة إس-٤٠٠. المصـدر موقـع روسـيا اليـوم، ٢٥ سـبتمبر ٢٠٢٥، https: / /arabic.rt.com /press /١٧١٤٦٣٥-

(٢) موقـع روسـيا اليـوم، روسـيا وإيـران ترسّـخان شراكـة اسـتراتيجيـة في قلـب التحـوّلات العالميـة، ٢ اكتوبـر، https: / /arabic. rt.com /business/ ١٧

(٣) محطـات مـن الجيـل الثالـث المتطورتقـام في محافظـة هرمزغـان (جنـوب شرق إيـران) على أرض مسـاحتها ٥٠٠ هكتـار، وقالـت إن دراسـات اختيـار الموقـع انتهـت، كما أُنجـزت الدراسـات الهندسـية والبيئيـة، إضافـة إلى جـزء مـن أعمال تجهيـز الموقـع الجزيـرة نـت، ٢٦ سـبتمبر ٢٠٢٥، https: / /www.aljazeera.net /news /٢٠٢٥/ ٩/ ٢

البحـر الأحمـر، في إطـار المواجهـة المفتوحـة بين الكيـان الإسرائيـلي والولايـات المتحدة وحركـة أنصـار الله، فيـما عـرف بحرب الإسـناد التـي قدمت فيهـا حركة أنصـار الله في صنعـاء دعـما للمقاومـة الفلسـطينية في قطـاع غـزة، وتخللهـا اتهامـات أمريكيـة للاتحاد الـروسي[1] والصـين بتقديم الدعم والمسـاعدة التقنية والاسـتخبارية لحركـة أنصار الله، لتنتهـي بالتوصـل إلى اتفـاق وتفاهمـات أمريكيـة منفصلـة مع حركـة أنصـار الله اليمنية لوقـف الهجـمات المتبادلـة بـين الولايـات المتحـدة الأمريكية وحركـة أنصـار الله بمعزل عـن التصعيـد مـع إيران والكيـان الإسرائيـلي، في أيار/ مايـو من العـام ٢٠٢٥، أوقفت بموجبهـا حركـة أنصـار الله اليمنيـة هجماتهـا عـلى القطـع البحريـة الأمريكيـة في البحر الأحمر واسـتهدافاتها السـفن الأمريكيـة والبريطانيـة التي لا ترتبط بشـحنات للاحتلال الإسرائيـلي[2]، وهـي مواجهـات شـاغلت أمـيركا وبريطانيـا عـن معركتهـا الأساسـية في أوكرانيـا، وعـززت الحضـور الـروسي في البحـر الأحمـر، وفي رسـم معـالم السياسـة الإقليميـة ومحـاصرة النفـوذ الأمريكـي في البحـر الأحمـر وبحـر العـرب، بـل وبإمكانية مقايضتهـا بصـورة غـير مباشرة الدعـم العسـكري المقـدم لأوكرانيا بالدعم العسـكري والتدريـب المقـدم لحركـة أنصـار الله الحوثية.

في الآن ذاتـه، شـهدت العلاقـات المصرية الروسـية مزيـداً من التطـور والتقارب عبر تعزيـز التعـاون العسـكري[3] بتـأثير مـن التوتـرات الأمنيـة الإقليمية في قطـاع غزة والبحـر الأحمـر وبحـر العـرب، والضغـوط المتواصلـة للولايـات المتحـدة على الجانب

(١) أقـر القائـم بـأعمال السـفير الـروسي لـدى اليمـن، يفغينـي كـودروف، بإصابـة بحـارة روس في قصـف أمريكي اسـتهدف ميناء رأس عيسـى بمحافظـة الحديـدة غـربي اليمـن . وقـال يفغينـي كـودروف، في تصريـح لوكالـة "تـاس"، إن ثلاثـة بحـارة روس أصيبـوا في غـارة أمريكيـة اسـتهدفت الناقلـة "سـفن بيرلـز" المتواجـدة في ميناء رأس عيسـى منـذ ٢٥ أبريـل، وعلى متنهـا ١٩ مواطنًـا روسـيًا.جاء ذلـك بعـد اتهامـات وجهتهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لكيانـات روسـية وأفـراد بتسـهيل نقـل أسـلحة إلى جماعـة الحوثـي المصنفـة إرهابية، وتسـهيل نقـل مقاتـلين يمنيين للقتـال إلى جانـب روسـيا في أوكرانيا.المصدر،يمـن ديلي، https: / /ydn.news /?p=٨٠٨٧٧

(٢) أعلنـت جماعـة الحوثـي اليـوم الأربعـاء، أن اتفـاق وقـف إطلاق النـار بينهـا والولايـات المتحـدة «لا يشـمل اسـتثناء إسرائيـل مـن العمليـات» ممـا يـشير إلى أن هـجمات السـفن التـي عطلـت التجـارة العالميـة لـن تتوقـف تماما.ونقلـت وكالـة رويترز عـن كـبير المفـاوضين الحوثـيين محمـد عبـد السـلام اليـوم قولـه «إن الاتفـاق لا يشـمل إسرائيـل بـأي شـكل مـن الأشـكال». المصـدر الجزيـرة نـت، https: / /www.aljazeera.net /news/ ٢٠٢٥/ ٥/ ٧

(٣) أعلنـت وزارة الدفـاع الروسـية أن القـوات البحريـة الروسـية و المصريـة أجريتـا في الـفترة مـن ٦ إلى ١٠ أبريـل منـاورات تحـت عنـوان «جسر الصداقـة-٢٠٢٥» في البحـر الأبيـض المتوسـط.يذكر ان سـكرتير مجلـس الأمـن الـروسي سيرغـي شـويغو وصـل إلى القاهـرة، الأحـد، على رأس وفـد كـبير يضـم مسـؤولين رفيعـي المسـتوى في مجـالي التسـلح والطاقـة النوويـة لإجـراء محادثـات عسـكرية مـع القيـادة المصرية.وضـم الوفـد الـروسي مسـؤولين مـن شركـة «روس أوبـورون إكسـبورت» لتصديـر الأسـلحة، ووكالـة الفضـاء روسكوسـموس، ووكالـة روس آتـوم للطاقـة النوويـة، إضافـة إلى ممثـلين عـن وزارات الداخليـة والخارجيـة والعـدل والصناعـة والحـرس الوطني.المصـدر،١٠ نوفـمبر ٢٠٢٥،الوفـد الـروسي يضـم مسـؤولين مـن شركـة «روس أوبـورون إكسـبورت» لتصديـر الأسـلحة، ووكالـة الفضـاء روسكوسـموس، ووكالـة روس آتـوم للطاقـة النوويـة، إضافـة إلى ممثـلين عـن وزارات الداخليـة والخارجيـة والعـدل والصناعـة والحـرس الوطنـي. https: / /www.aljazeera.net /news/ ٢٠٢٥/ ١١/ ١٠

المصري لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء وتحمل أعباء أمنية وسياسية لكلف الاحتلال على حساب الأمن المصري.

5. اندلاع الحرب الهندية الباكستانية: الفوضى والحروب في الإقليم لم تعرف حدوداً، إذ اندلعت حرب مباغتة بين القوتين النوويتين باكستان والهند في السابع من إبريل/ نيسان انتهت بعد أربعة أيام في العاشر من الشهر ذاته باتفاق لوقف إطلاق النار بعد أن تكبدت الهند خسائر موجعة، الأمر الذي رفع من مستوى المخاطر والتهديدات للنفوذ الأمريكي في المنطقة العربية وغرب آسيا وفتح الباب واسعا لمناورات سياسية روسية تجاه كل من الهند وباكستان بدعوة الطرفين إلى وقف الحرب والتهدئة، في حين برزت الولايات المتحدة بمظهر المتخاذل عن مساعدة شريكتها الصاعدة في المحيط الهادي وتحالف دول كواد[1] الهند، التي لم تتلقَّ دعما امريكيا بل استعراضاً دبلوماسيا واعلاميا قدمه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب ترافق مع قيود جمركية، ومزاعم بالتوسط لوقف الحرب نفتها الهند أكثر من مرة بعد أن قدم ترمب نفسه كَراعٍ للسلام بين الجارتين النوويتين على نحو أثار استياء نيودلهي، في حين لم ينتزع ثقة باكستان بالإدارة الأمريكية في الآن ذاته التي اندفعت لتوقيع اتفاق استراتيجي[2] مع المملكة العربية السعودية لمواجهة التهديدات الإسرائيلية التي أعقبت العدوان الإسرائيلي على قطر، وهو ما عزز مكانة روسيا لدى طرفي الصراع الهند[3] وباكستان وجعلها أكثر موثوقية من الولايات المتحدة التي خذلت حلفاءها وخذلت الأمن في المنطقة.

6. مسار التمدد والتعاون العسكري والأمني الروسي

. تعزيز التعاون مع مصر: حيث زار سكرتير مجلس الأمن الروسي سيرغي

(١) تحالف كواد (Quad) هو حوار استراتيجي غير رسمي بين أربع ديمقراطيات: الولايات المتحدة، اليابان، الهند، وأستراليا. نشأ في الأصل عام ٢٠٠٤ للمساعدة في جهود الإغاثة بعد تسونامي المحيط الهندي، ولكنه تطور الآن للتعامل مع مجموعة أوسع من القضايا الأمنية والاقتصادية والصحية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. غالبًا ما يُنظر إلى التحالف على أنه محاولة لموازنة النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة.

(٢) الاتفاقية وُقِّعت المعاهدة في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥ من قبل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف في الرياض. وجاء ذلك على خلفية الضربات الإسرائيلية على قطر وعقب القمة العربية الإسلامية الاستثنائية في الدوحة. ونص الاتفاق على أن أي اعتداء على أحد البلدين يُعد اعتداءً على كليهما، أي أن تهديد حدود أحدهما يُنظر إليه كخطر على كيان الآخر. المصدر، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٥، https: / /www.alarabiya.net /politics/ ٢٠٢٥/ ٠٩/ ١٨-

(٣) بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الخميس، زيارة رسمية إلى الهند تستغرق يومين. وتعد واحدة من الزيارات الخارجية النادرة له منذ اندلاع الحرب الأوكرانية في فبراير (شباط) ٢٠٢٢. و تُشكل الزيارة لنيودلهي منعطفاً حاسماً جديداً في مسار تعزيز تحالفات موسكو مع الشركاء التقليديين، على خلفية الحرب مع باكستان والضغوط الأميركية المتزايدة التي رفضتها الهند لتقليص تعاونها مع موسكو. المصدر صحيفة الشرق الاوسط، ٤ ديسمبر ٢٠٢٥، https: / /aawsat.com

شـويغو القاهـرة على رأس وفـد كـبير يضـم مسـؤولين رفيعـي المسـتوى في مجـالي التسـلح والطاقـة النووية[1] لإجراء محادثات عسـكرية مـع القيـادة المصرية. وضم الوفد مسـؤولين مـن شركة «روس أوبـورون إكسـبورت» لتصدير الأسـلحة، ووكالة الفضاء روسكوسـموس، ووكالـة روس آتـوم للطاقـة النوويـة، إضافـة إلى ممثلين عـن وزارات الداخليـة والخارجيـة والعـدل والصناعـة والحـرس الوطنـي، كما أجريـت منـاورات روسـية مصريـة مشتركة تحت شـعار «جسر الصداقـة – ٢٠٢٥» في مياه البحر المتوسـط خلال الـفترة مـن ٦ إلى ١٠ أبريـل ٢٠٢٥. تضمنـت تدريبـات بريـة وبحريـة وتبـادل خبرات بين القـوات المسـلحة مـن البلديـن، ولم تخفـي روسـيا محاولتهـا الاسـتثمار في المخـاوف والهواجس المصريـة من الموقف الأمريكـي المنحاز للكيـان الإسرائيلي الداعي لتهجير الفلسـطينيين إلى شـبه جزيرة سـيناء، ولم تخـفِ القاهرة رغبتهـا في تطوير العلاقة مـع موسـكو لخدمـة ذات الدوافـع والأهـداف البينيـة المشتركة مع موسـكو.

. الانفتـاح عـلى السـودان ومجلسـه السـيادي، شـهد العـام ٢٠٢٥ تصاعـدا للحـرب في السـودان عقب اسـتيلاء قـوات الدعم السريـع المناهضة للجيش السـوداني على مدينـة الفـاشر في إقليـم دارفـور، وتوسـع الصراع في منطقـة السـاحل والصحـراء الإفريقيـة حيث ينشـط الفيلق الإفريقـي الروسي، كما فاوضت السـودان لانشـاء قاعدة عسـكرية بحريـة في ميناء بـورت سـودان، وفي الآن ذاتـه احتفظت بعلاقـات مع قوات الدعـم السريـع عبر الفيلـق الإفريقي الروسي الناشـط في تشـاد وليبيا ومنطقة السـاحل والصحـراء الأمـر الـذي جعلهـا الطـرف الأكثـر فاعليـة في الحـرب والمواجهـة المندلعة في السـودان بالنسـبة للحكومة السـودانية والمجلس السـيادي برئاسـة قائـد الجيش عبد الفتـاح البرهـان، الـذي أدرك قـدرة روسـيا على التحكـم بخطـوط الـدرع اللوجسـتي لقـوات الدعـم السريع وقدرتهـا على وقف الإمـدادات المتجهـة للمتمردين عبر منطقة السـاحل والصحـراء، في مقابـل تـوفير الدعـم العسـكري للجيـش السـوداني في حـال وقـع اتفـاق للتعـاون العسـكري يمنـح موسـكو موطـئ قـدم على البحـر الأحمـر إلى جانـب اتفـاق لتعديـن المعادن وأهمهـا الذهـب، الأمر الـذي أزعـج الإدارة الأمريكية التـي فشـلت في وقف الحرب في السـودان وفشـلت في احتـواء النفوذ الـروسي في منطقة

(١) كانـت مصر وروسـيا قـد وقعتـا في ١٩ نوفـمبر مـن العـام ٢٠١٥، اتفـاق تعـاون لإنشـاء محطـة للطاقـة النوويـة بتكلفـة اسـتثمارية بلغـت ٢٥ مليـار دولار. وزار بـوتين مصر في العـام ٢٠٢٤ لصـب خرسـانة المفـاعلات الاربـع

الساحل والصحراء والبحر الأحمر.

. تعزيز العلاقة مع الحوثيين في اليمن: فالتحالف بين روسيا والحوثيين لم يعد مجرد علاقة تكتيكية عابرة، بل تطور إلى شراكة عسكرية واستخباراتية متكاملة، وفقاً للخزانة الأميركية. تقدم وكالة الاستخبارات العسكرية الروسية (GRU) مساعدات تقنية مباشرة في صنعاء، التي يسيطر عليها الحوثيون، أنظمة تتبع بيانات متطورة عززت قدرات الحوثيين على استهداف السفن في البحر الأحمر بدقة، كذلك أشارت تقارير إلى تورط تاجر الأسلحة الروسي الشهير فيكتور بوت في عمليات تهريب أسلحة لمصلحة الحوثيين، مما يعكس عمق التعاون العسكري. وكانت روسيا قد دعمت الحوثيين دبلوماسياً، من خلال مواقفها في مجلس الأمن الدولي، ففي عام ٢٠١٥ امتنعت موسكو عن التصويت على قرار ٢٢١٦ الذي فرض حظراً على الأسلحة ضد الحوثيين، مما سمح ببقائهم كورقة سياسية وعسكرية فعالة[١]

. تعزيز الحضور في ليبيا بإنشاء قاعدة عسكرية في (معطن السارة) جنوبي ليبيا، لتصبح مركزا رئيسيا لعمليات فيلق إفريقيا الروسي[٢]، في المقابل اتهمت موسكو حكومة عبد الحميد الدبيبة في طرابلس بدعم المرتزقة الأوكرانيين للعمل في منطقة الساحل في مجالات صيانة وتجديد معدات القوات الجوية والبحرية الليبية، واستعادة قدراتها الفنية، في المقابل عبر الدبيبة عن مخاوفه من تحوّل ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة، بعد تقارير غربية تحدثت عن نقل شحنات أسلحة روسية إلى الداخل الليبي[٣].

7. مسار التموضع المرن العسكري والسياسي برز بوضوح لدى الكيان الإسرائيلي وسوريا، إذ سمح لروسيا في الحفاظ على قواعدها في سوريا[٤] ومكنها من إحياء دورها في الرقابة على الحدود الجنوبية والمنطقة العازلة المحاذية للجولان

(١) D8%/619716/node/com.independentarabia.www//:https

(٢) كشف الكاتب الايطالي ماورو إنديليكاتو في موقع موقع» إنسايد أوفر» إن روسيا تتطلع للاستفادة من موقع معطن السارة الإستراتيجي بالقرب من الحدود مع تشاد والسودان، وتهدف إلى تعزيز نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي على حساب النفوذ الفرنسي الجزيرة نت، السابع من اذار مارس ٢٠٢٥، المصدر الجزيرة نت politics/ /www.aljazeera.net /https: /

(٣) جريدة الشرق الاوسط اللندنية، حكومة الدبيبة تجاهلت اتهامات موسكو لها بالتعاون مع «عملاء أوكرانيين» ٩ اكتوبر ٢٠٢٥، ٨٤٪D٩٪Av٪https: / /aawsat.com /٪D٨

(٤) أكد نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين أن القواعد العسكرية الروسية في سوريا لا تزال عاملة، وأنها تقدم إسهاما في استقرار المنطقة. جاء ذلك في مقابلة أجرتها مع فيرشينين قناة ، ي معرض رده على سؤال عما إذا كانت الاتفاقية التي أبرمتها موسكو ودمشق عام ٢٠١٧ واضاف فيرشينين إنه «لا توجد عقوبات من شأنها أن تحد من مثل هذا التعاون العسكري التقني مع سوريا». المصدر قناة روسيا اليوم،٣ ديسمبر ٢٠٢٥ ، https: / /arabic.rt.com /middle_east

السوري المحتل، وذلك بعد الانفراجة التي تحققت باستقبال موسكو الرئيس السوري أحمد الشرع ولقائه نظيره الروسي فلاديمير بوتين[١]، وامتد اثر ذلك إلى الكيان الإسرائيلي إذ أجرى رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين عدة مكالمات هاتفية خلال عام ٢٠٢٥، و أشارت المصادر إلى أن عددها بلغ ست مكالمات على الأقل منذ بداية شهر مايو/ أيار ٢٠٢٥ وحتى منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥، إذ قالت قناة «١٤» الإسرائيلية إن الاتصال الهاتفي الذي جرى في نوفمبر ٢٠٢٥ بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فتح الباب أمام تقديرات إسرائيلية بأن موسكو ستطلب بدء مفاوضات مع إسرائيل بهدف تجديد انتشار قواتها في جنوب سوريا، وأن وفداً روسياً زار مؤخراً منطقة القنيطرة قرب الحدود، في أول زيارة من نوعها منذ انسحاب القوات الروسية من الجنوب سابقاً. وأكدت القناة العبرية أن روسيا لا تبحث فقط إعادة الانتشار، بل يُمكن أن تطلب نقل معدات عسكرية إلى سوريا وتزويد الجيش السوري بالسلاح[٢]، فتمكنت روسيا بذلك من الاحتفاظ بعلاقاتها مع الكيان الإسرائيلي وسوريا ومواصلة الانفتاح على المقاومة الفلسطينية وحركة حماس بالوتيرة ذاتها.

ظهر التموضع المرن في العلاقة مع الحكومية اليمنية الشرعية في عدن، التي تقيم معها علاقات دبلوماسية رسمية، في مقابل احتفاظها بعلاقات مع حركة أنصار الله وحكومتها في صنعاء عبر شركات خاصة من ضمنها شركات شحن ونقل روسية، إذ نقلت صحيفة وول ستريت جورنال أن الحوثيين استخدموا بيانات أقمار صناعية روسية تم تمريرها من خلال أعضاء في الحرس الثوري الإيراني، الذين كانوا مع الحوثيين.[٣]

كما أعلنت نائبة المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستينييفا، امتناع بلادها عن التصويت على مشروع القرار الذي تقدمت به المملكة المتحدة

(١) التقى رئيس المرحلة الانتقالية في سوريا، أحمد الشرع، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في قصر الكرملين بالعاصمة الروسية موسكو، في زيارة هي الأولى له منذ توليه منصبه، لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيز التعاون الاستراتيجي في مختلف المجالات.المصدر شبكة بي بي سي الإخبارية ١٥ أكتوبر، / https: / /www.bbc.com /arabic /articles / cz٦nwe١٩٧e٦o

(٢) قناة العربية الحدث، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥، https: / /www.instagram.com /p /DRc٦ssbkgjK/

(٣) جريدة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٤، https: / /aawsat.com /٪D٨ ٪D٩٪Av٪

لتجديد «نظام العقوبات المفروضة على اليمن» لمدة عام إضافي، وتمديد ولاية فريق الخبراء الداعم للجنة عقوبات القرار ٢١٤٠.[١]

وكان الحوثيون قد أعلنوا دعمهم العلني للغزو الروسي لأوكرانيا إلا أن هذا التوافق لم يُثنِ رئيس الشرعية اليمنية رشاد العليمي عن زيارة موسكو. كما لم تُطالب الحكومةُ اليمنية روسيا علناً بوقف دعمها المُزدوج.[٢] على المقلب الآخر حافظت روسيا على علاقات دبلوماسية قوية مع الشرعية اليمنية إذ تسلّم رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن – رشاد العليمي أوراق اعتماد سفير روسيا الاتحادية الجديد لدى الجمهورية اليمنية – يفغيني كودروف، وفقاً لبيان صدر عن الرئاسة اليمنية يوم الجمعة ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥.[٣]

النمط ذاته من العلاقة أمكن رصده في ليبيا في العلاقة بين رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة في طرابلس وقائد جيش شرق ليبيا خليفة حفتر في بنغازي، ويظهر ذلك مجددا في العلاقة مع الجزائر فهي تقدم السلاح للجزائر[٤] ولكنها تُقيم علاقات وشراكة اقتصادية مع المغرب[٥]، وفي الآن ذاته، لا تتوافق مع الجزائر في جمهورية مالي بسبب نشاط الفيلق الإفريقي الروسي ولموقفها المحايد من النزاع مع المغرب حول الصحراء الغربية. إذ امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن القاضي بتبني مشروع الحكم الذاتي المغربي، في حين أنها تؤكد على حق تقرير المصير لمواطني الصحراء الغربية.

(١) القرار المجلس ٢٨٠١ جدد العقوبات الدولية المفروضة على اليمن بموجب القرار ٢١٤٠، بما يشمل تجميد الأصول وحظر السفر على الأفراد والكيانات المدرجة، وذلك لمدة سنة إضافية. كما قرر تمديد ولاية فريق الخبراء حتى ١٥ ديسمبر ٢٠٢٦، مكلفاً إياه بإعداد تقرير مفصل حول المكونات مزدوجة الاستخدام وطرق تهريب الأسلحة، على أن يُقدم بحلول أبريل ٢٠٢٦. موقع المشهد اليمني https://www.almashhad.news/352678

(٢) الموقع بوست اليمني، https://almawqeapost.net/translation/ ١٠٩٧٤٥

(٣) موثع روسيا العالم الإسلامي، ٢١ نوفمبر، https://russia-islworld.ru/ar/novosti/%D٨%B١/

(٤) تعتبر الجزائر من أكبر الدول التي تشتري السلاح من روسيا، فهي أول زبون إفريقي وخامس زبون عالمي للأسلحة الروسية. وتسلمت الجزائر طائرات حربية روسية من الجيل الخامس، سوخوي ٥٧، جعلتها الدولة الأولى في إفريقيا وفي الوطن العربي في هذا المجال، المصدر موقع الجزائر الجديدة، ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٥، https://www.eldjazaireldjadida.dz/

(٥) شهد التبادل التجاري بين البلدين نمواً ملحوظاً، خاصة في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، حيث ارتفع بنسبة ٧٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وتتأسس العلاقة على شراكة استراتيجية تشمل التعاون الاقتصادي في مجالات مثل المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم لتطوير التعاون في مجال الصيد البحري. كما يشهد قطاع السياحة تطورا كبيرا. المصدر وكالة الاناضول التركية، ١٧ اكتوبر، المغرب وروسيا يوقعان ثلاث اتفاقات تعاون في التجارة والصيد البحري والجمارك، https://www.aa.com.tr/ar

تواجد الفيلق الروسي في أفريقيا من البحر الأبيض المتوسط إلى الساحل

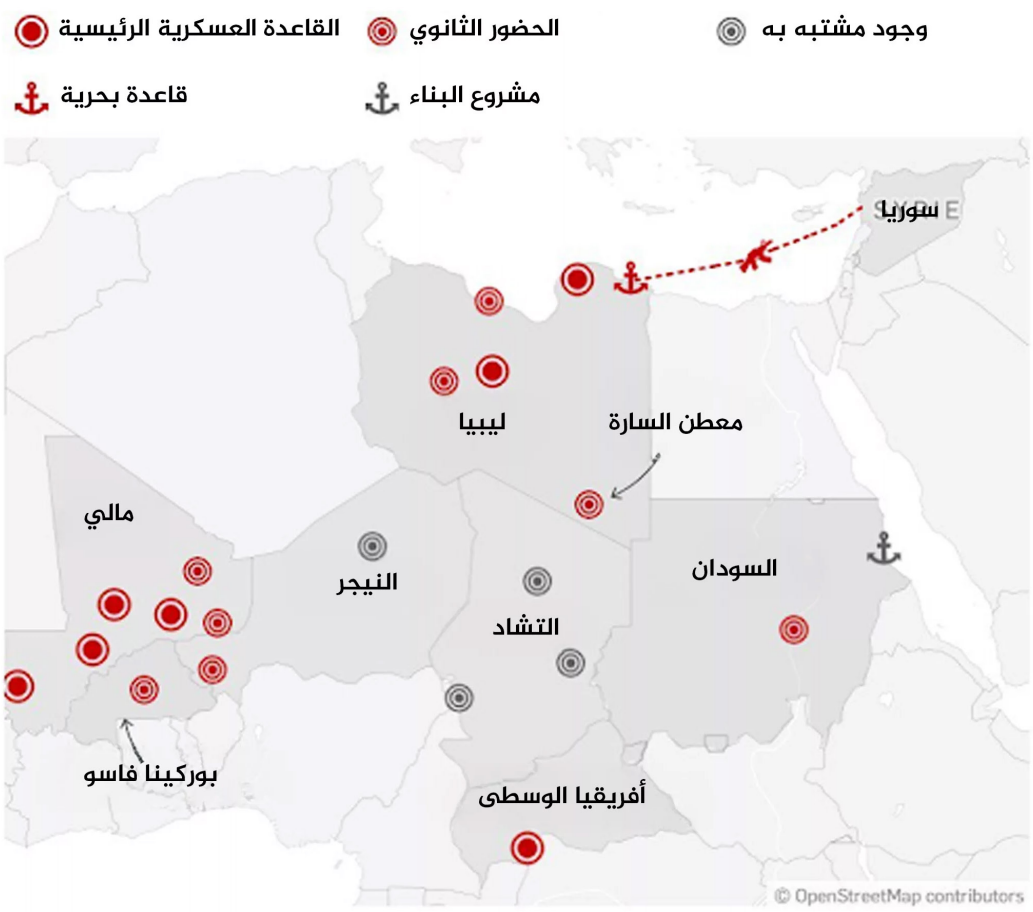

وبرز التموضع العسكري المرن كما أشير سابقا في التفاوض مع السودان لإنشاء قاعدة بحرية في ميناء بورتسودان[1] بعد تلقيها عرضا من رئيس المجلس السيادي السوداني عبد الفتاح البرهان في هذا الشأن إلى جانب مقترحات تمنح روسيا نفوذاً اقتصادياً إضافياً في البلاد في عقود التعدين، ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا، وفي المقابل احتفظت موسكو بعلاقات غير رسمية مع قوات الدعم السريع التي يتزعمها

(١) كشفت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أن المجلس العسكري السوداني عرض على روسيا إنشاء أول قاعدة بحرية لها في القارة الإفريقية، في خطوة من شأنها أن تمنح موسكو موطئ قدم استراتيجياً على سواحل البحر الأحمر،المقترح الذي قُدم في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٢٥ يمنح روسيا حق استخدام قاعدة بحرية لمدة ٢٥ عاماً، تتضمن تمركز نحو ٣٠٠ جندي روسي، واستقبال أربع سفن حربية من ضمنها سفن تعمل بالطاقة النووية، في ميناء بورتسودان أو منشأة أخرى لم يُعلن عنها بعد على الساحل السوداني، في مقابل يحصل السودان على أنظمة دفاع جوي روسية متقدمة، إلى جانب أسلحة أخرى بأسعار تفضيلية، في ظل سعي الجيش السوداني لتعزيز قدراته في مواجهة قوات «الدعم السريع» في الحرب الأهلية المستمرة منذ عام ٢٠٢٣.
المصدر صحيفة العربي الجديد، ٢ ديسمبر / كانون اول ٢٢٥، https: / /www.alaraby.co.uk /politics/
و مركز شمس للاستشارات والبحوث الاستراتيجيةأكتوبر ٢٩أ٢٠٢٥، https: / /shamscenter.com /D/

المتمرد محمد دقلو (المعروف بحميدتي) عبر الفيلق الإفريقي الروسي[1] الناشط في ليبيا وتشاد ومنطقة الساحل والصحراء.

8. مسار الدبلوماسية والوساطة العربية: شهد العام ٢٠٢٥ فتح قنوات اتصال مباشرة مع الإدارة الأمريكية الجديدة تصدرتها المملكة العربية السعودية على نحو كسر العزلة الدولية التي فرضت على روسيا. إذ عقد في المملكة العربية السعوية أول لقاء بين مسولين روس وأمريكان في الدرعية بالقرب من العاصمة السعودية الرياض، التقى فيه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بنظيره الأمريكي ماركو روبيو في ١٨ من فبراير / شباط ليعلن عن تشكيل لجان فنية لاستعادة العلاقات الدبلوماسية، فاتحا بذلك الباب لانعقاد قمة روسية أمريكية في انكوريج عاصمة ولاية ألاسكا الأمريكية بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأمريكي دونالد ترمب في أغسطس/ آب من العام ٢٠٢٥، أفضى فيما بعد إلى طرح الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مبادرة من ٢٨ نقطة في نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ٢٠٢٥ لوقف الحرب في أوكرانيا، التي أطلقت مفاوضات مباشرة مع الرئيس بوتين في موسكو بحضور ممثل الرئيس الأمريكي ستيف ويتكوف[2] مطلع شهر ديسمبر من العام ٢٠٢٥ .

وظفت روسيا التحولات والمتغيرات للعام ٢٠٢٥ لصالحها، فبينما احتوت التداعيات السلبية لهجوم كورسك ومسيرات سيبيريا وانهيار نظام الأسد في سوريا، عملت على تعزيز نفوذها الناعم الاقتصادي والدبلوماسي إلى جانب النفوذ الصلب بالقواعد العسكرية والحضور الأمني والتسليح العسكري في المنطقة دون كلف مرتفعة، في مقابل تراجع صورة الولايات المتحدة بتأثير من دعمها المطلق وغير المشروط للاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على قطاع غزة، وعلى نحو مكن روسيا من تحسين شروط تفاوضها مع الولايات المتحدة ودول حلف الناتو للتوصل إلى اتفاق بات قريبا لوقف إطلاق النار في أوكرانيا.

(١) ترجع جذور تاسيس الفيلق الإفريقي الروسي الى شركة فاغنر الخاصة والتي تم حلها لصالح متعاقدين مع الجيش الروسي.

(٢) موقع شبكة سي ان ان الناطق بالعربي، ضم الوفد الروسي وزير الخارجية سيرغي لافروف، ويوري أوشاكوف مساعد الرئيس، بينما يضم الوفد الأميركي وزير الخارجية ماركو روبيو، ومستشار الأمن القومي مايك والتز، والمبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط ستيفن ويتكوف.،١٩ فبراير ٢٠٢٥، https: //arabic.cnn.com /world /article/ ٢٠٢٥/ ٠٢/ ١٩/ us-r

ثانياً:

الاستنتاجات والتوقعات

متغيرات العام ٢٠٢٥ المتطرفة والمتناقضة تفاعلت معها روسيا بمرونة عالية مكنتها من التموضع برغم الحرب التي تخوضها في أوكرانيا مستفيدة من التحولات الكبرى كالتوتر الناشئ عن الحرب التجارية التي أشعلتها عودة الرئيس الأمريكي ترمب إلى الرئاسية، وإطلاقه العنان للرسوم الجمركية التي هددت الاسواق العالمية، فضلا عن المواجهات التي اندلعت في البحر الأحمر والخليج العربي مع إيران وحركة أنصار الله في اليمن، وما رافقها من عدوان على دولة قطر على نحو فاقم الأزمات الاقتصادية وقوض الأمن في الإقليم.

اشتباكات وفوضى مكنت موسكو من تجاوز أزمة انهيار النظام السوري، ومتغيرات رسمت معالم السياسة الخارجية والاستراتيجية الروسية تجاه المنقطة العربية التي كان أهم معالمها الاستثمار في تراجع الثقة بالولايات المتحدة والاضطراب ومرونة التموضع بين الخصوم الإقليمين والمحليين ويمكن تلخيصه على النحو الآتي:

أولا: فاوضت روسيا في العام ٢٠٢٥ من موقع المنتصر في الحرب الأوكرانية بعد أن دحرت القوات الأوكرانية عن إقليم كورسك الروسي، ووسعت مناطق سيطرتها في دونيتسك والدونباس وخيرسون، وهددت على نحو جدي بانهيار جبهات الجيش الأوكراني على طول خط المواجهة، فضلاً عن جراءتها في توسعة نطاق أنشطتها العسكرية لتشمل القارة الأوروبية برمتها، التي استشعرت الحضور العسكري الروسي في بولندا ودول اسكندنافية وقلب أوروبا، عبر طلعات لمسيرات روسية وصفت بالمجهولة، وخروقات للطيران الروسي الحربي للأجواء البولندية

والمجرية[1]، فضلاً عن مناورات عسكرية ضخمة مع جمهورية بيلاروسيا[2]، وهي تحولات أسهمت في إعادة رسم اتجاهات السياسة الروسية مع المنطقة العربية وغرب آسيا للعام ٢٠٢٥، على نحو سمح بتأكيد حضورها العسكري في سوريا وليبيا ومنطقة الساحل والصحراء الإفريقية وفي السودان. فروسيا لا تزال تُعوِّل على الشراكات الأمنية الميدانية، وعلى سوق السلاح التي ما زالت نشطة بفعل النزاعات والصراعات في المنطقة العربية وغرب آسيا، بما فيه الهند وباكستان.

(١) وقد وثّقت أجهزة الأمن الألمانية آلاف الحوادث المرتبطة بطائرات مسيّرة خلال هذا العام، بعضها فوق مصانع للأسلحة والبنية التحتية للطاقة. ووفق تقرير داخلي للشرطة الفيدرالية الألمانية بعنوان «السلاح الجديد: الطائرة المسيرة»، فإن عدد الحوادث تجاوز ٤ آلاف، معظمها منسق، ما يشير إلى تورط جهة فاعلة.
في ألمانيا وحدها، رُصدت ٣ اختراقات يومياً فوق منشآت عسكرية وصناعية حساسة، بينما أغلقت مطارات كبرى، مثل فرانكفورت وميونيخ مؤقتاً بسبب خطر الاصطدام بطائرات مدنية. وقالت الصحيفة إن هذه الحوادث ليست سوى «قمة جبل الجليد» في حرب هجينة متصاعدة تشمل تخريباً في السكك الحديدية، وهجمات إلكترونية على بنى تحتية للطاقة، وحملات تضليل إعلامي تستهدف الرأي العام الأوروبي. المرجع صحيفة الشرق الاوسط، https: / /aawsat.com /٪D٨٪B٩٪D٨٪٨٤٪D٩٪Av

(٢) باشرت روسيا وحليفتها بيلاروسيا، الجمعة الموافق ١٢ سبتمبر، مناورات عسكرية مشتركة واسعة وسط قلق غربي متصاعد خاصة من قِبل دول حلف شمال الأطلسي (ناتو)، بعد أيام قليلة على انتهاك مسيّرات يعتقد أنها روسية، المجال الجوي لبولندا المجاورة. وتحمل المناورات اسم «زاباد-٢٠٢٥» (غرب-٢٠٢٥) في إشارة إلى أنها تجرى غرب حدود التحالف الروسي-البيلاروسي، إضافة إلى بحر بارنتس وبحر البلطيق، وتستمر حتى الثلاثاء المقبل. المصدر الجزيرة نت،١٢ سبتمبر ٢٠٢٥، https: / /www.aljazeera.net /news/ ٢٠٢٥/ ٩/ ١٢

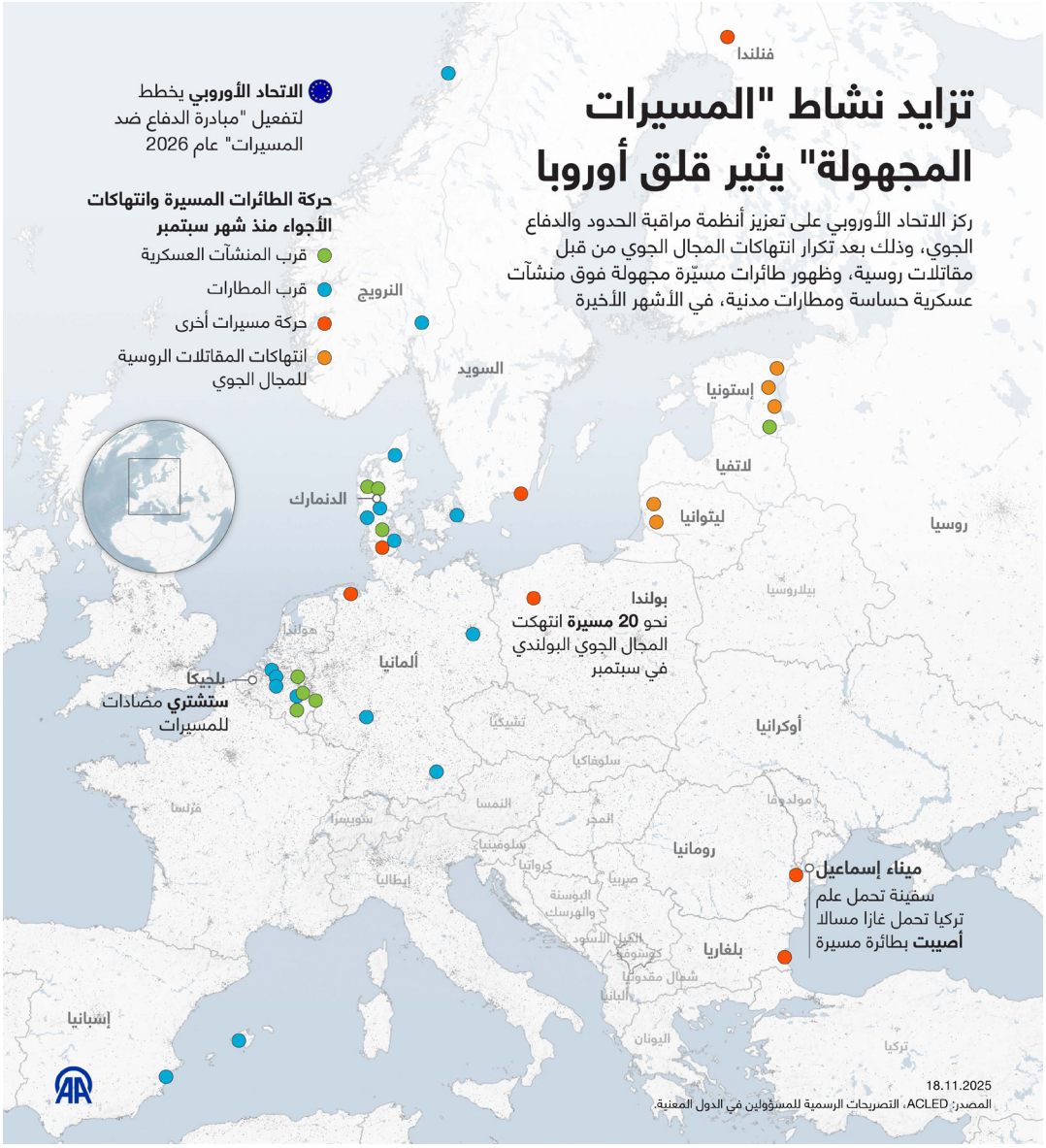

المصدر: وكالة الأناضول، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥

ثانياً: تراجع الثقة بالولايات المتحدة واضطراب سياستها شجع الدول العربية على الاقتراب من موسكو ومزيد من التقارب مع المنطقة العربية والعالم الإسلامي. فقد تسارعت العلاقات على وقع تراجع القوة الناعمة لأميركا بتأثير من الحرب والمجازر التي ارتكبتها حليفتها «إسرائيل» في قطاع غزة والعدوان الذي شنته على دول الإقليم. وكانت الدول العربية قد اقترحت في قمتها الرابعة والثلاثين للجامعة العربية في بغداد في أيار / مايو من العام ٢٠٢٥ عقد قمة عربية روسية

نهاية سبتمبر/ أيلول من العام ذاته؛ اقتراح تزامن مع انعقاد المنتدى الاقتصادي الدولي السادس عشر «روسيا – العالم الإسلامي»[1]. غير أن القمة العربية الروسية لما تعقد بعد، وخضعت لعمليات تأجيل متكررة. في حين، حافظت كل من مصر وتركيا على علاقات تجارية واقتصادية مميزة مع موسكو. إلا أن ذلك التأجيل لم يمنع من تقدم العلاقات العربية الروسية التي شهدت انفتاحاً عقب الهجمات الإسرائيلية على الدوحة عاصمة قطر[2] التي تعد شريكاً استراتيجياً لواشنطن. كما شهدت استقراراً وتطوراً في علاقتها مع كل من جمهورية مصر العربية وتركيا اللتان تعتبران من الشركاء التجاريين العشر الأوائل لروسيا، كما يتضح في الرسم البياني المدرج؛ ما يؤكد أن روسيا تجاوزت عقدة العقوبات في علاقتها مع دول المنطقة العربية والإسلامية في غرب آسيا. ويتوقع أن يشهد العام ٢٠٢٦ مزيداً من التطور في هذا المجال حالَ رفع العقوبات عن روسيا وتوقيع اتفاق ينهي الحرب مع أوكرانيا.

(١) عقد المنتدى الاقتصادي الدولي السادس عشر «روسيا – العالم الإسلامي: منتدى قازان ٢٠٢٥» في الفترة من ١٣ إلى ١٨ مايو. المنتدى هو منصة لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية والاجتماعية والثقافية بين روسيا ودول منظمة التعاون الإسلامي. وبموجب مرسوم صادر عن رئيس روسيا الاتحادية اعتبارا من عام ٢٠٢٣، حصل المنتدى على الصفة الفيدرالية. المصدر روسيا اليوم،١٩ مايو ٢٠٢٥، https: / /arabic.rt.com /business/ ١٦٧٥١٥٠

(٢) غارات شنَّتها طائرات الاحتلال الإسرائيلي في عصر يوم الثلاثاء ٩ سبتمبر ٢٠٢٥ على العاصمة القطرية الدوحة، استهدفت بهذه الغارات منطقة كتارا التي يقع فيها المقر الذي يقيم فيه أعضاء وفد حركة حماس المفاوض في الدوحة. وقد أطلقت إسرائيل على العملية اسم عملية قمة النار، ولم تتصدى لها الدفاعا تالوية الامريكية المنتشرة في المنطقة وخصوصا تلك المتواجدة في قاعدة العيديد الامريكية المتواجدة في قطر ما اثار امتعاضا قطريا وعربية دفعها للبحث في سياسة عربتي دفاعتي جديدة وانشاء قبة دفاعية وفق لمخرجات قمة مجلس التعاون الخليجي والعربي التي عقدت في الدوحة في ١٥ من ايلول / سبتمبر وتزامنت مع دعوات للانفتاح على روسيا والصين بعد ان اهتزت الثقة بالحليف الاميركي وهو مادفع ادارة ترامب للاعلان عن نيتها توقع اتفاق تنفيذي مع دولة قطر تتعهد فيه واشنطن بالدفاع عن دولة قطر .

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، https://aawsat.com/home/article

ثالثاً: الوساطة العربية السعودية الإماراتية: انتهت بلقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأمريكي دونالد ترمب على نحو سمح لهذه الدول بالحفاظ على علاقات متوازنة مع العملاقين المتسلحين بالطاقة النووية والكربونية[1]. إذ نجحت السعودية بعقد لقاء الدرعية[2] بالقرب من العاصمة الرياض الذي

(١) ويقصد بها هنا النفط والغاز اذ تحوي الولايات المتحدة وروسيا على اكبر احتياطات العالم من لنفط والغاز هما الدولتان الاعلى انتاجا. اذ تبلغ احتياطات اميركا من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي والرمال النفطية، بنحو ٧٤ مليار برميل. وانتاجها ١٣,٥٨ مليون برميل يوميًا في أغسطس ٢٠٢٥. أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فقد كانت أكبر مُصدّر للغاز الطبيعي المسال في عام ٢٠٢٣، حيث صدرت ٩١,٢ مليون طن متري.
في حين تبلغ احتياطيات روسيا من النفط ١٩,١ مليار طن واحتياطيات الغاز ٤٣,٩ تريليون متر مكعب في حين تنتج ما يعادل ١٠,٣٢ ملايين برميل يوميا في ٢٠٢٤ بانخفاض بنحو ٢,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣. و من الغاز الطبيعي ٦٨٥ مليار متر مكعب العام الماضي بارتفاع ٦,٧٪ ، في حين زادت صادرات الغاز الطبيعي المسال ٤٪ إلى ٤٧,٢ مليار متر مكعب. وذلك بحسب ما صرح ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي لمجلة تصدرها وزارة الطاقة، اليوم الخميس الموافق ٣٠/ ١/ ٢٠٢٥ المصدر موقع الجزيرة نت، https: / /www.aljazeera.net /ebusiness

(٢) اللقاء الذي عقد في الدرعية شمال غربي العاصمة السعودية الرياض، (الثلاثاء) الموافق ١٨ فبراير / شباط من العام ٢٠٢٥،

أنهى القطيعة الأمريكية الروسية، كما نجحت الإمارات العربية التي ساهمت في استضافة الوفود الروسية والأوكرانية والأمريكية على أراضيها لاستكمال المفاوضات. وكانت أبو ظبي قد أسهمت في التوصل إلى صفقات لتبادل الأسرى بين أوكرانيا وروسيا خلال العام ٢٠٢٥. وفي نوفمبر من العام ٢٠٢٥ استضافت العاصمة الإماراتية أبوظبي، محادثات سرية حول ملف أوكرانيا بين مسؤولين روس وأميركيين، وفقاً لما كشفته صحيفة «فاينانشال تايمز» وشبكة «سي بي إس» إذ نقلت الشبكة الأميركية عن مصادر دبلوماسية، أن وزير الجيش الأميركي دان دريسكول زار «أبوظبي» للقاء مسؤولين روس، كما سيلتقي مع مدير الاستخبارات العسكرية الأوكرانية كيريل بودانوف (كما ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية وشبكة CBS NEWS الأميركية)[1].

وفي المقابل، سعت تركيا لإحياء اتفاق القمح مع روسيا، وشاركت في جهود الوساطة لوقف الحرب في أوكرانيا، إلى جانب جهودها لخفض التصعيد في البحر الأسود، وفي كسر الجمود في العلاقة ما بين الحكومة السورية الجديدة وروسيا. وهو ما أكد على محورية دول المنطقة وقدرتها على المناورة السياسية بين القوتين الدوليتين على نحو يدفع نحو الأقلمة الدولية وتعزيز حضور القوى الإقليمية المؤثرة كالسعودية وتركيا ومصر والباكستان وإيران، على حساب الكيان الإسرائيلي الذي يواجه تحديات غير منقطعة بُعيد طوفان الأقصى جعلت الرهان عليه أمريكيا يتراجع في هندسة متكاملة للاستقرار في الإقليم، لصالح قوى عربية وإسلامية أثبتت جدواها في هندسة العلاقة مع روسيا أمنياً وسياسياً وعسكرياً ودبلوماسياً.

رابعاً: حافظت روسيا على علاقات متوازنة مع الكيانات دون الدولة في اليمن وفلسطين والسودان وليبيا والدول المرتبطة بها، ويتوقع أن تحافظ على علاقاتها مع حركة حماس والفصائل الفلسطينية المقاومة باعتبارها فاعلا سياسيا وعسكريا مؤثرا، وقعت الإدارة الأمريكية اتفاقا معها لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، كما يتوقع أن

بين وفدين رفيعين أميركي وروسي ضم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الخارجية الامريكي ماركو روبيو، برعاية من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أنهى القطيعة لدبلوماسية بين واشنطن وموسكو منذ اندلاع حرب أوكرانيا في فبراير (شباط) ٢٠٢٢، المصدر صحيفة الشرق الاوسط اللندنية، ١٩ فبراير، https: / /aawsat.com/

(١) بلغ مجموع الوساطات الإماراتية التي تمت خلال الأزمة ١٣ وساطة المصدر وكالة كونا الاماراتية، https: / /www. kuna.net.kw

تواصل استثمارها في العلاقة مع حركة أنصار الله الحوثية في اليمن بما يدعم مصالحها في البحر الأحمر. وفي المقابل، يتوقع أن تشهد العلاقة بين روسيا وقوات الدعم السريع تراجعا مضطردا لصالح توقيع اتفاقات مع الجيش السوداني للحصول على تسهيلات لوجستية في الموانئ السودانية المطلة على البحر الأحمر. والحال ذاته مع قوات قسد (قوات سوريا الديمقراطية شمال شرق الفرات التي يديرها حزب الاتحاد الديموقراطي الكردستاني الانفصالي PYD) فمن غير المرجح أن تحافظ على علاقات قوية مع الحزب الانفصالي وقوات قسد، لتعارض ذلك مع المصالح المرتقبة من التقارب مع الدولة الجديدة في سوريا بقيادة رئيسها أحمد الشرع، ولصالح العلاقة مع الشريك التركي، أبرز شركائها التجاريين، الذين تربطها معه مصالح أمنية تمتد إلى مياه البحر الأسود والصراع في أوكرانيا.

خامساً: يتوقع أن تواصل روسيا تعزيز حضورها الإقليمي والأمني في المنطقة سواء في السودان واليمن وليبيا وسوريا ومصر وإيران، والاكتفاء بحضورها الدبلوماسي في مجلس الأمن والمحافل الدولية، وإمكانية تراجع حدة المواجهات الدبلوماسية مع الإدارة الأمريكية بتأثير من ملف مفاوضات وقف إطلاق النار في أوكرانيا وما يمكن أن يترتب عليها من اتفاق؛ إلا أن العمل الميداني الروسي المرتبط بانشاء نظام تعددي دولي وإقليمي لن يتوقف.

سادساً: يتوقع أن تواصل روسيا الاستثمار في أزمة أميركا في الإقليم لتعزيز شروطها التفاوضية مع الإدارة الأمريكية في أوكرانيا، وأن تواصل تعميق هذه الأزمات ومفاقمتها باعتبارها ضمانة مهمة لنجح سياساتها في التعامل مع الولايات المتحدة.

ثالثاً:

الخلاصة والتوصيات

اصطبغت السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية وغرب آسيا بعدد من السمات الأساسية التي حددت معالمها للعام ٢٠٢٥. ويتوقع أن تحافظ روسيا عليها في العام ٢٠٢٦. وذلك خدمة لأهدافها الاستراتيجية المتمثلة بالدفع نحو منظومة دولية

إقليمية تقف على رأسها القوى الكبرى كروسيا والصين وأميركا، وقوى إقليمية صاعدة كتركيا وإيران وباكستان والسعودية ومصر والبرازيل، وفي ضوء ذلك، يوصى بمراعاة الاتجاهات العامة في رسم سياسات الدول والقوى الحية في العالم العربي ومنطقة غرب آسيا على النحو الآتي:

أولاً: الوساطة العربية والتركية؛ إذ عمدت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر إلى كسر الجمود في العلاقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بما يسمح لهُنَّ تعزيز مكانتهن الإقليمية والدولية عبر لعب دور الوسيط المحايد والاستفادة من ميزات العلاقة مع القوتين الدوليتين. ويتوقع أن تحافظ تركيا على مكانتها كوسيط لإعادة بناء العلاقة بين النظام السوري الجديد وروسيا الاتحادية على نحو أسهم في اعتراف روسي بالنظام الجديد والانفتاح على رئيسه أحمد الشرع والحفاظ على القاعدة الجوية الروسية حميمم بالقرب من اللاذقية، ما يشجع الحكومة السورية على المضي قدما في هذه العلاقة لتنويع خياراتها المستقبلية وعدم الاكتفاء بالمعسكر الغربي (شديد التقلب بتأثير من التحولات الداخلية فيه) سواء كان أمريكيا أو أوروبياً أو إسرائيلياً.

ثانياً: التموضع المرن بين الخصوم الإقليميين، وهي سمة أساسية ظهرت في علاقة روسيا بالخصوم في اليمن والسودان وليبيا، كما برزت في العلاقة ما بين الدول والكيانات المتنافسة والمتصارعة في الإقليم كفلسطين وسوريا والكيان الإسرائيلي ولبنان والعراق والجزائر والمملكة المغربية. لذلك، يتوقع أن تحافظ القوى دون الدولة، كحركة حماس والقوى الفلسطينية وغيرها من القوى الحية، على علاقاتها مع روسيا الاتحادية، وأن تواصل العمل على الاستثمار فيها مستقبلا.

ثالثاً: الاستثمار في انعدام الثقة بالولايات المتحدة التي تشهد تقلبات داخلية وارتباكاً في تحالفاتها ومواقفها في الإقليم، بفعل انفجار الصراع في قطاع غزة وتراجع صورتها بعد العدوان الإسرائيلي على الدوحة لتعزيز العلاقة الروسية العربية، ومواصلة الضغط على نفوذ الولايات المتحدة في البحر الأحمر والخليج العربي وشرق إفريقيا، بما يخدم التوازن الإقليمي مع الكيان الإسرائيلي وبما يعزز من مكانة القوى الإقليمية العربية والإسلامية.

الصين 2025:
تثبيت الداخل وتوسيع النفوذ

د. محمد مكرم بلعاوي

رئيس منتدى آسيا والشرق الأوسط

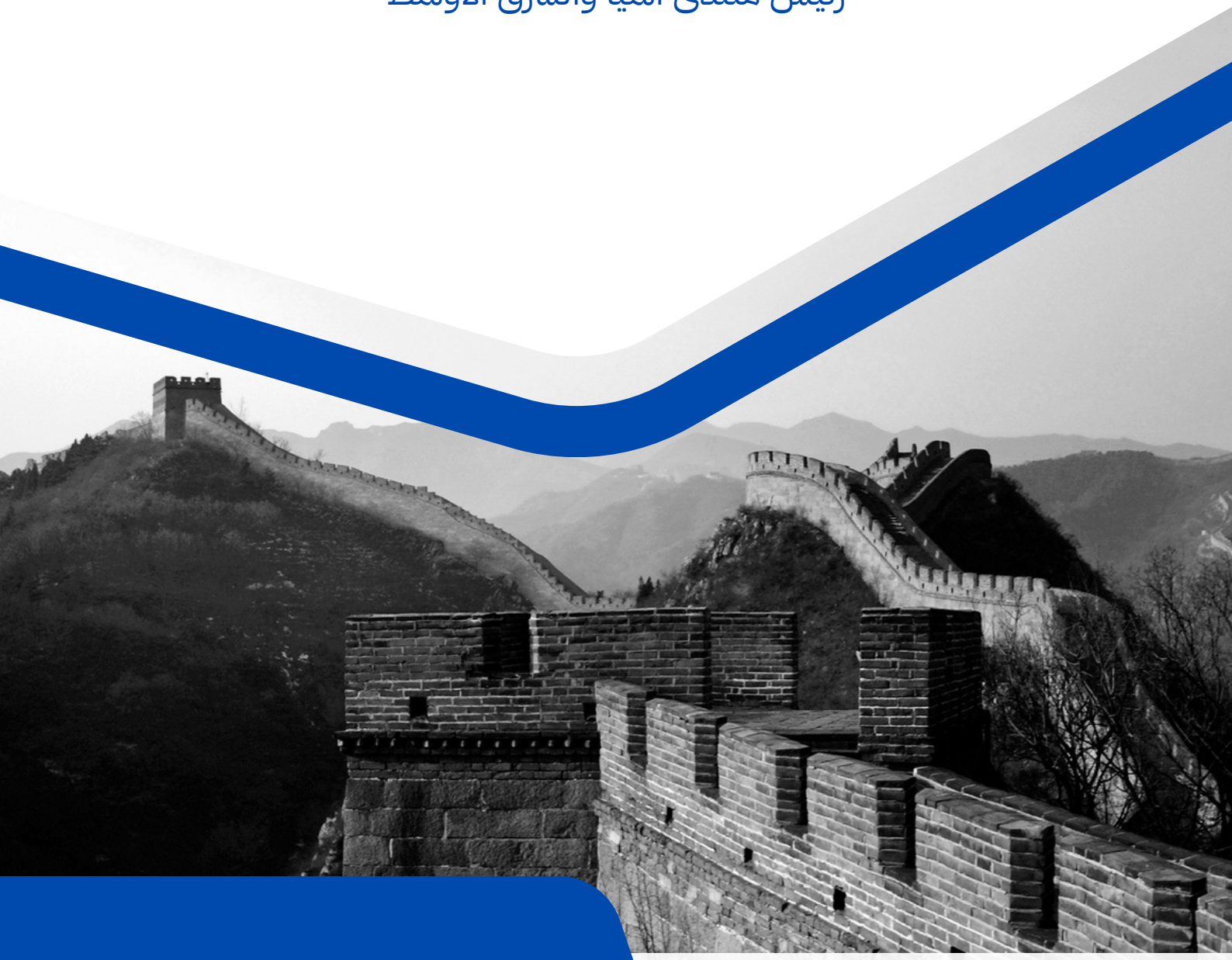

مستخلص

التمهيد: عام الاختبارات الكبرى

يُوصِّف التقرير عام ٢٠٢٥ بوصفه محطة مفصلية في مسار الصعود الصيني. لم يعد التحدي اقتصادياً فحسب، بل أصبح وجودياً مع تصاعد العداء الغربي وقيود التكنولوجيا. دخلت بكين هذا العام وهي تحاول حل معادلة صعبة: معالجة التباطؤ الاقتصادي وأزمة العقار داخلياً، مقابل مواجهة بيئة خارجية أكثر عدائية تتسم بالعقوبات الأمريكية والتوترات في المحيطين الهندي والهادئ.

المشهد الداخلي: «الأمن أولاً» وإعادة الهيكلة

برز عام ٢٠٢٥ كعام «تثبيت الداخل»؛ حيث تعاملت القيادة الصينية مع التحديات الاقتصادية بمنظور «أمني واجتماعي».

القوى الإنتاجية الجديدة: ركزت بكين على التكنولوجيا المتقدمة والابتكار لتقليل الاعتماد على الغرب، معتبرة أن القدرة على الصمود تبدأ من السيادة التكنولوجية.

أزمة العقار والطلب: نهجت الدولة سياسات حذرة لاحتواء أزمة العقار وامتصاص ضغوط سوق العمل، خوفاً من تحول الأزمات الاقتصادية إلى اضطرابات اجتماعية تهدد الاستقرار السياسي.

السياسة الخارجية: البراغماتية والحياد النشط

أظهرت الصين في عام ٢٠٢٥ قدراً عالياً من «البراغماتية الحذرة» في إدارة علاقاتها الدولية:

العلاقة مع واشنطن: استمر التنافس الحاد في مجالات الأمن والتكنولوجيا، لكن بكين حرصت على إبقاء قنوات التواصل السياسي مفتوحة لتجنب الاصطدام المباشر، خاصة مع تقلبات إدارة ترامب الثانية.

الشرق الأوسط (نموذج الحياد النشط): تجلى دور الصين في التعامل مع التوترات (الإيرانية-الإسرائيلية) من خلال حماية مصالحها الاقتصادية دون الانجرار إلى الصراعات العسكرية، معززةً صورتها كشريك استراتيجي يرفض «الهيمنة الغربية".

آسيا والجنوب العالمي: شكلت «قمة تيانجين» واللقاء التاريخي بين «شي جين بينغ» و«مودي» مؤشرات على سعي الصين لقيادة «الجنوب العالمي» وإعادة ضبط التوازنات الآسيوية بعيداً عن التدخل الأمريكي.

التحديات الجيوسياسية في الجوار

على الرغم من السعي للقيادة، واجهت الصين تحديات في محيطها القريب؛ فالطموحات النووية الكورية الشمالية، والتوترات المستمرة مع اليابان والفلبين، ظلت تحدّ من قدرة بكين على بناء «ثقة إقليمية» كاملة، مما يجعل شرق آسيا منطقة دائمة التوتر.

السيناريوهات المستقبلية لعام 2026

يمكننا أن نرسم أربعة مسارات لمستقبل الصين في ظل المتغيرات الدولية:

سيناريو الصمود والتحول (الأرجح): نجاح الصين في امتصاص الصدمات التجارية الأمريكية، وتحقيق اختراقات تكنولوجية وطنية، مع تعميق نفوذها في «الجنوب العالمي» عبر بدائل مالية واقتصادية (مثل البريكس)، مما يحولها إلى قطب موازٍ ومستقر.

سيناريو التراجع الاقتصادي والارتباك: وهو فشل السياسات الداخلية في معالجة أزمة العقار وتراجع الاستهلاك، مما يؤدي إلى انكماش اقتصادي طويل الأمد يحد من قدرة الصين على تمويل طموحاتها الخارجية ويجبرها على الانكفاء للداخل.

سيناريو الصدام التكنولوجي الشامل: وصول الحرب التجارية والتكنولوجية مع الغرب إلى نقطة اللاعودة (القطيعة الكاملة)، مما يؤدي إلى انقسام العالم إلى

نظـامين تقنـيين ومالـيين منفصـلين تمامـاً، وهـو ما سيرهـق سلاسـل التوريـد العالمية.

سـيناريو الانفراجـة البراغماتية: نجاح الصين وواشـنطن في الوصـول إلى «تعايش تنـافسي» محكـوم بقواعـد واضحة، يقلـل من احتمالات الحرب ويسـمح بتدفـق التجارة في المجـالات غير الحساسـة، وهو سـيناريو يتطلب تنـازلات كبرى من الطرفين.

الخلاصة الاستراتيجية

إن الـصين في عـام ٢٠٢٥ هـي قـوة تعيـد «تحـصين قلاعهـا الداخليـة» لتسـتعد لصراع طويـل الأمـد على قمـة النظام الـدولي. إن استراتيجيـة «الحياد النشـط» والتركيز على «الجنـوب العالمـي» تجعل من الـصين لاعباً لا يمكن تجـاوزه، لكن نجاحهـا النهائي سـيعتمد على مـدى قدرتهـا على تحويل قوتهـا الاقتصاديـة إلى «قبول سـياسي» في محيطها الإقليمـي المضطرب.

مقدمة:

شكّل عام ٢٠٢٥ محطة مفصلية في مسار صعود الصين وموقعها في النظام الدولي، ليس فقط بوصفه عاماً لاختبار متانة الاقتصاد الصيني في ظل ضغوط داخلية متراكمة خاصة مع تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة لولاية ثانية وحسب، بل أيضاً كعامٍ بالغ الحساسية على مستوى السياسة الخارجية، مع تصاعد بؤر التوتر الإقليمي والدولي.

دخلت بكين عام ٢٠٢٥ وهي تواجه معادلة مركّبة: تباطؤ اقتصادي داخلي يتطلب إصلاحات حذرة، مقابل بيئة خارجية أكثر عدائية تتسم باستمرار العقوبات الأمريكية والقيود على التكنولوجيا، وتوتر العلاقات التجارية مع أوروبا، وتصاعد المخاطر الأمنية في آسيا والمحيطين الهندي والهادئ.

بدا ٢٠٢٥ عاماً عنوانه تعزيز تحول الصين من قوة اقتصادية صاعدة إلى فاعل استراتيجي يسعى لإعادة تشكيل توازنات النظام العالمي، خاصة من خلال توسيع حضورها في الجنوب العالمي، وتعزيز أطر التعاون متعددة الأطراف، وتكريس خطاب بديل للهيمنة الغربية.

تجلّى ذلك بوضوح في محطات بارزة، أبرزها قمة تيانجين التي أعادت التأكيد على مركزية الصين في شبكات الاقتصاد والسياسة الآسيوية، واللقاء اللافت بين الرئيس شي جين بينغ ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، بما حمله من دلالات تتجاوز العلاقات الثنائية إلى إعادة ضبط التوازنات داخل الجنوب العالمي.

في الوقت ذاته، لم يكن بمقدور بكين تجاهل التداعيات المتسارعة للصراع الإيراني–الإسرائيلي خلال ٢٠٢٥، خصوصاً مع انخراط الولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر في هذا التصعيد، ووضعت هذه المواجهة الصين أمام اختبار دقيق لسياستها الخارجية القائمة على الحياد النشط، وحماية مصالح الطاقة والمشاريع المرتبطة بمبادرة «الحزام والطريق»، وتفادي الانجرار إلى صراعات مفتوحة، مع السعي في الوقت نفسه لتقديم نفسها كقوة توازن وداعمة للاستقرار الإقليمي، لا سيما في الشرق الأوسط.

يتطـرق هذا التقريـر إلى تقديم قراءة شـاملة لأبرز التطورات التي شـهدتها الصين خلال العـام، وتحليـل تأثيراتها على موقعها الإقليمي والدولي، مع اسـتشراف المسـارات المحتملة للسياسـة الصينيـة في المرحلة المقبلة.

التحديات الداخلية

الاقتصاد الكلي والتضخم

أعلن رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ في شهر مارس ٢٠٢٥، عن أهداف الاقتصاد الصيني للعام خلال الجلسة الافتتاحية لمجلس نواب الشعب الصيني، حيث حددت بكين هدفاً للنمو الاقتصادي عند حوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو نفس الهدف الذي سُجّل في ٢٠٢٤، رغم ضغوط الحرب التجارية مع الولايات المتحدة والرسوم الجمركية المتزايدة على الصادرات الصينية.

دخلت بكين ٢٠٢٥ وهي معلنة هذا الهدف، كما قررت في إطار سعيها لتعزيز النشاط الاقتصادي ودعم الطلب المحلي، رفع نسبة العجز في الموازنة إلى ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعاً من ٣٪ في ٢٠٢٤، وهو أعلى مستوى للعجز منذ عام ٢٠١٠، ما يعكس توجهاً مالياً أكثر قوة لمواجهة تباطؤ الطلب.

ضمن هذه الاستراتيجية، أعلنت بكين عن خطط لزيادة إصدار سندات الخزانة الخاصة طويلة الأجل إلى ١,٣ تريليون يوان (نحو ١٧٩ مليار دولار)، بزيادة قدرها ٣٠٠ مليار عن ٢٠٢٤، بهدف دعم التمويل الحكومي والسياسات التحفيزية، كما أصدرت سندات خاصة بقيمة ٤,٤ تريليون يوان، مقارنة بـ ٣,٩ تريليون في ٢٠٢٤، لتعزيز الإنفاق التنموي على مستوى المقاطعات والبلديات، وتركّز جزء من هذه الحزمة المالية على تحفيز الاستهلاك المحلي: فقد تم تخصيص ٣٠٠ مليار يوان لدعم برامج تشجيع شراء السيارات الكهربائية والأجهزة المنزلية وغيرها من السلع الاستهلاكية، في محاولة لمعالجة ضعف الطلب الأسري.

لكن نهاية العام، أظهرت بيانات رسمية في نوفمبر ٢٠٢٥ أن النمو الصناعي تباطأ إلى ٤,٨٪ فقط على أساس سنوي، في أضعف وتيرة منذ منتصف ٢٠٢٤، بينما نما مؤشر مبيعات التجزئة بنسبة ١,٣٪ فقط، ما يعكس ضعفاً واضحاً في الطلب المحلي رغم السياسات التحفيزية.

كما تراجع الاستثمار في الأصول الثابتة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٥،

وهو ما عكس تردد الشركات في ضخ استثمارات جديدة في ظل ضعف الطلب المحلي واستمرار الضبابية حول قطاع العقارات.

ويشير هذا التراجع إلى أن السياسات التحفيزية الحكومية لم تنجح بعد في تحويل التوقعات الاقتصادية إلى توسع فعلي في الإنفاق الرأسمالي، كما يعكس شكوكاً قائمة بشأن سرعة التعافي الداخلي وقدرته على توليد دورة نمو ذاتية ومستدامة بعيداً عن الاعتماد على الصادرات والدعم الحكومي.

من ناحية الأسعار، ظل التضخم منخفضاً نسبياً طوال العام، مع مؤشرات على استقرار معتدل للاستهلاك والأسعار في بعض الفترات، في ظل استمرار تحديات الاستهلاك والطلب المحلي.

رغم تحقيق نمو إجمالي يقارب الهدف الرسمي عند نحو ٥٪، فإن الاقتصاد الصيني في ٢٠٢٥ أظهر تباطؤاً واضحاً في مؤشرات الطلب المحلي والاستثمار، بينما استمرت الصادرات كدعامة رئيسية للنمو، وقد وضع هذا المزيج بكين أمام تحد مستمر في كيفية إعادة توازن النمو نحو استهلاك داخلي أكثر قوة واستدامة.

حاولت بكين في ٢٠٢٥ إدارة التوازن بين التحفيز المالي والانضباط الاقتصادي، مع تبنّي سياسات دعم استهدافية، أي توجيه الحوافز المالية نحو قطاعات وفئات محددة، مثل دعم شراء السلع المعمرة والتكنولوجيا الخضراء، بدل إطلاق برامج تحفيز شاملة قد تؤدي إلى توسّع مفرط في الائتمان أو إعادة تضخيم اختلالات قطاع العقارات، بينما بقيت القدرة على تحويل الاستهلاك إلى محرّك رئيسي للنمو تحدياً مستمراً أمام صانعي السياسات.

الأزمة العقارية

ظل القطاع العقاري عاملاً كابحاً كبيراً، حيث واصل الاستثمار العقاري الهبوط، وتراجعت المبيعات مما أثر سلباً على ثقة الأسر وقرارات الإنفاق والطلب الاستهلاكي، وحاولت الصين اتباع أدوات التخفيف لتقليل كلفة التمويل السكني.

وفقاً لبيانات المكتب الوطني للإحصاء في الصين (National Bureau of

Statistics – NBS)، تراجع الاستثمار في التطوير العقاري بنسبة ٩ , ١٥٪ على أساس سنوي خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥، مقارنة بانخفاض ٧ , ١٤٪ في الفترة نفسها من العام السابق، ما يشير إلى تعمّق الأزمة مع تقدم العام.

كما أظهرت البيانات الرسمية انخفاض مبيعات العقارات من حيث المساحة بنسبة ٨ , ٧٪، في حين هبطت مشاريع البناء الجديدة بنسبة بلغت ٥ , ٢٠٪، وهو ما يعكس تقلّص شهية المطورين لبدء مشاريع جديدة في ظل ضعف الطلب وصعوبات التمويل، كذلك أفاد المكتب الوطني للإحصاء بأن إجمالي الأموال التي جمعها مطورو العقارات انخفض بنسبة ٩ , ١١٪ خلال الفترة نفسها، ما زاد من الضغوط على السيولة داخل القطاع، وحدّ من قدرة الشركات العقارية على استكمال المشاريع القائمة أو إطلاق مشاريع جديدة، مما ساهم في اتساع المخاوف لدى المشترين، خاصة في ظل تأخر تسليم بعض المشاريع في سنوات سابقة.

كما أظهرت بيانات الربع الأول من ٢٠٢٥ أن الاستثمار في العقار انخفض نحو ٩ , ٩٪، مع قفزة في تراجع أعمال البناء، مما دلّ على أن القطاع بدأ يفقد زخمه مبكراً في العام، إلى جانب ذلك انخفضت أسعار المنازل الجديدة في نهاية العام أيضاً، حيث تراجع متوسط أسعارها بنحو ٤ , ٢٪ على أساس سنوي في نوفمبر ٢٠٢٥، مع استمرار الضغوط على السوق العقاري، مما يشير إلى ضعف ثقة المستهلكين على مستوى واسع.

جرى ذلك كله لاستمرار ضعف الطلب المحلي، وإفراط المعروض في بعض المناطق، وضعف السيولة لدى المطورين الذين يواجهون صعوبات في جمع التمويل؛ ما أثّر سلباً على استئناف المشاريع أو بدء مشاريع جديدة، مما أدّى إلى تقليص إيرادات الحكومات المحلية من مبيعات الأراضي والتنمية العقارية، وهو ما خفّض مواردها المالية في وقت تحتاج فيه لدعم سياساتها التحفيزية.

وفي محاولة للتخفيف من حدة الأزمة، اتخذ بنك الشعب الصيني (PBOC) بعض الإجراءات للتحفيز، في مايو ٢٠٢٥ خفّض البنك فوائد قروض صندوق

الإسكان بنحو ٠,٢٥ نقطة مئوية لتقليل كلفة التمويل السكني وتشجيع الطلب على السكن، وتخفيف الأعباء التمويلية على المشترين، لكن تأثيره ظل محدوداً، خصوصاً في ظل استمرار ضعف ثقة المشترين وتوقعاتهم بشأن أسعار العقار.

ظل القطاع العقاري في ٢٠٢٥ عاملاً سلبياً واضحاً في مساهمته في النمو الكلي، مما عزّز الحاجة إلى إجراءات هيكلية أكثر لمواجهة تدهور القطاع في السنوات المقبلة.

سوق العمل والبطالة

شكّل سوق العمل، ولا سيما توظيف الشباب والخريجين الجدد، أحد أكثر الملفات حساسية في الداخل الصيني خلال عام ٢٠٢٥، نظراً لارتباطه المباشر بالاستقرار الاجتماعي والثقة الاقتصادية، فضعف فرص العمل، خصوصاً بين الشباب المتعلم، ينعكس مباشرة على قرارات الاستهلاك، وتكوين الأسر، والثقة في المستقبل، وهي عناصر مترابطة مع ملفات أخرى حساسة مثل الديموغرافيا وأزمة العقار.

وفقاً لبيانات وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي الصينية (MOHRSS)، بلغ عدد خريجي الجامعات والمعاهد في عام ٢٠٢٥ نحو ١١,٧٩ مليون خريج، مقارنة بـ١١,٥٨ مليوناً في ٢٠٢٤، وهو أعلى رقم في تاريخ الصين، ما زاد من الضغط على سوق العمل الحضري، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والعقار والخدمات، التي شهدت تباطؤاً في التوظيف.

وأظهرت بيانات المكتب الوطني للإحصاء في الصين (NBS) أن معدل البطالة في المناطق الحضرية استقر نسبياً حول ٥,١٪ – ٥,٣٪ خلال معظم أشهر ٢٠٢٥، وهو ضمن النطاق الذي تستهدفه الحكومة.

استمرت بكين في اعتماد المنهجية الإحصائية المعدّلة التي أُقرت في أواخر ٢٠٢٣، والتي تستثني الطلاب من الحساب في نسبة البطالة، ووفق هذه المنهجية، تراوح معدل بطالة الشباب خلال ٢٠٢٥ بين ١٤٪ و١٥٪ في معظم أشهر العام، وهو مستوى أقل من الذروة المسجّلة في ٢٠٢٣، لكنه لا يزال مرتفعاً مقارنة بالمعايير

التاريخية الصينية، ويعكس استمرار صعوبة انتقال الخريجين إلى سوق العمل.

أطلقت الحكومة حزمة سياسات استهدفت منع تحوّل بطالة الشباب إلى أزمة اجتماعية، حيث أعلنت وزارة الموارد البشرية بالتعاون مع عدة وزارات عن برامج دعم تشمل حوافز ضريبية ودعم مالي للشركات التي توظف الخريجين الجدد، توسيع برامج التدريب المهني والتدريب أثناء العمل، زيادة التوظيف في القطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة، دعم التوظيف في المناطق الريفية والمدن الصغيرة ضمن سياسة "إعادة التوازن الجغرافي للوظائف.

كما أكدت الحكومة، في تقرير عملها لعام ٢٠٢٥، التزامها بتوفير أكثر من ١٢ مليون وظيفة جديدة في المناطق الحضرية خلال العام، وهو هدف تم تقديمه كأحد ركائز الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وليس فقط كمؤشر اقتصادي.

وعليه، يمكن القول إن عام ٢٠٢٥ مثّل عاماً لإدارة ضغوط سوق العمل، لا لحل جذري للمشكلة، فقد نجحت بكين في تجنّب انفجار اجتماعي أو قفزات حادة في البطالة الرسمية، لكنها لم تنجح بعد في خلق دورة توظيف قوية يقودها القطاع الخاص، وهو تحدٍّ مرشّح للاستمرار في السنوات اللاحقة.

القوى الإنتاجية العسكرية والتكنولوجية والملف الأمني

شكّل عام ٢٠٢٥ محطة بارزة في تطوير القوى الإنتاجية العسكرية والتكنولوجية لدى الصين، في إطار استراتيجية طويلة الأمد تربط بين النمو الاقتصادي الحديث والقدرة الدفاعية المتقدمة، وترفع من جاهزية بكين في مواجهة بيئة دولية أكثر تنافساً وتعقيداً.

على المستوى التكنولوجي، واصلت الصين توجيه موارد ضخمة نحو الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والتقنيات المتقدمة، مع سعي واضح لتقليص الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية الحساسة.

وأحدث مثال على ذلك هو ما وصفته تقارير رويترز بأنه مشروع صيني طموح لإنتاج تكنولوجيا أشباه الموصلات المتقدمة بما في ذلك تصنيع أشباه موصلات بتقنية

"Manhattan Project" بمحاولة لتقليل الاعتماد على الشركات الغربية في هذا المجال الحيوي وهو ما يمثل خطوة نحو الاكتفاء الذاتي التكنولوجي بحلول نهاية العقد.

وفي المجال العسكري، واصلت بكين تحديث جيش التحرير الشعبي عبر تعزيز القدرات النوعية بدلاً من التوسع العددي فقط، ومن أبرز علامات هذا التحديث استكمال تجهيز حاملة الطائرات الصينية فوجيان (Type 003)، التي أصبحت أول حاملة صينية مزوّدة بنظام إطلاق إلكترومغناطيسي مشابه للأنظمة الأميركية، وهو إنجاز تقني يعزّز قدرة الصين على نشر الطائرات من فوق سطح البحر ويُعد علامة على تقديم البحرية الصينية إلى مستوى تنفيذ مهام بعيدة المدى.

كما تدخل طائرات شبحية مثل Shenyang J-35 — أحد مقاتلات الجيل الخامس التي تنضم إلى أسطول الصين في نطاق التحديث الجوي للجيش، ما يجعلها واحدة من الدول القليلة خارج الولايات المتحدة التي تمتلك نوعين من المقاتلات الشبحية.

في المجال الأمني والميداني، كثّف جيش التحرير الشعبي التدريبات حول مضيق تايوان ومحيطه، فقد نفّذت تدريبات واسعة في أبريل/ نيسان ٢٠٢٥، ضمن ما يُعرف بتمارين Channel Thunder-2025A والتي شاركت فيها وحدات برية وبحرية وجوية في سيناريوهات متعددة تشمل الاستعداد القتالي البحري والجوي وإدارة الصراع على السواحل والممرات البحرية.

وتظهر بيانات مراقبة الدفاع التايوانية أن الجيش الصيني أجرى مئات من اختراقات منطقة تعريف الدفاع الجوي خلال نوفمبر ٢٠٢٥، ما يعكس استمرار الضغط العسكري غير المباشر.

ميدانياً، ركزت التدريبات والمناورات على تعزيز الردع وإيصال رسائل واضحة حول قدرة الصين على فرض واقع ميداني دون الانزلاق إلى صدام شامل، وقد ركّزت هذه المناورات على تكامل وحدات متعددة وأداء سيناريوهات عالية التقنية.

وفي بحر الصين الجنوبي، اعتمدت القوات البحرية على ترسانات جديدة من مدافع المياه المتقدمة والمزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز السيطرة البحرية دون اللجوء إلى قوة قاتلة مباشرة.

أما في البُعد الأمني الشامل، فبرز في ٢٠٢٥ اهتمام بكين بأمن الطاقة، وأمن سلاسل الإمداد، والأمن التكنولوجي إلى جانب الدفاع التقليدي، ما يعكس توسّع مفهوم الأمن القومي ليشمل عناصر غير عسكرية تقليدياً، بما في ذلك حماية المشاريع الدولية الكبرى مثل «الحزام والطريق» وطرق التجارة البحرية الحيوية.

استراتيجياً، عزّزت هذه التطورات اعتبار بكين أن المنافسة مع الولايات المتحدة وحلفائها لم تعد اقتصادية فقط، بل تكنولوجية وعسكرية في آن واحد، وأن بناء القدرات الحديثة هو ضرورة وجودية لضمان أمنها القومي وحماية مصالحها في بيئة دولية مضطربة. بهذا الدمج بين التكنولوجيا المتقدمة والقدرة العسكرية الجاهزة، رسمت الصين في ٢٠٢٥ لوناً جديداً من القوة المركّبة التي تستهدف الاستقرار طويل الأمد بدل المواجهة القصيرة الأجل.

التحديات الخارجية

المواجهة مع الولايات المتحدة

وجدت الصين نفسها في عام ٢٠٢٥، أمام مشهد دولي أكثر استقطاباً، تتشابك فيه الملفات الاقتصادية والتكنولوجية بالأمنية والجيوسياسية.

تصدّرت المنافسة مع الولايات المتحدة قائمة التحديات التي واجهتها الصين خلال عام ٢٠٢٥، مع اتخاذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سلسلة إجراءات ضد الصين، مؤثرة على المنافسة في مجال التكنولوجيا المتقدمة وسلاسل الإمداد والمعايير الصناعية والهيمنة في الصناعات المستقبلية، إضافة للتوتر مع الاتحاد الأوروبي خاصة في الصناعات الخضراء، وعلى رأسها السيارات الكهربائية.

فقد واصلت الولايات المتحدة في ٢٠٢٥ الإبقاء على الرسوم الجمركية المرتفعة

المفروضة على الصين، مع توسيع القيود غير الجمركية، خاصة تلك المرتبطة بسلاسل التوريد والتدقيق في الاستثمارات الصينية، فيما حاولت الصين تنويع الأسواق وتعزيز الصادرات نحو الجنوب العالمي وأوروبا، مع الحفاظ على السوق الأميركية كوجهة مهمة لا يمكن الاستغناء عنها.

كما حملت هذه الخطوة رسالة سياسية واضحة مفادها أن المنافسة مع الصين لا تقتصر على التجارة والتكنولوجيا، بل تمتد إلى إعادة رسم خرائط الطاقة العالمية.

وبالتوازي مع تصاعد التنافس، سعت كل من بكين وواشنطن خلال عام ٢٠٢٥ إلى ضبط العلاقة ومنع انزلاقها إلى مواجهة شاملة، عبر الحفاظ على قنوات التواصل السياسي المفتوحة وتفعيل مسارات تفاوض انتقائية.

وقد عكست اللقاءات والاتصالات رفيعة المستوى بين قيادتي البلدين نمطاً متكرراً في العلاقات الثنائية، يقوم على الانفتاح دون تغيير جوهر الصراع الاستراتيجي.

في هذا الإطار، حملت اللقاءات الثنائية على هامش قمة بوسان بكوريا الجنوبية في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥، وما تلاها من تواصل مباشر، دلالات على وجود رغبة متبادلة في إدارة التوتر، خصوصاً في الملفات ذات الكلفة الاقتصادية العالية مثل الرسوم الجمركية والمنتجات الحسّاسة وسلاسل الإمداد.

حيث أعلن ترامب بعد اجتماعه مع الرئيس الصيني في القمة أن اللقاء كان «ناجحاً للغاية» وأن هناك صفقة يمكن توقيعها قريباً، مع شواغل كبيرة بشأن الرسوم الجمركية والمنتجات الحسّاسة، مؤكداً أن العلاقة مع بكين «بالغة الأهمية» وأن هناك تقدماً في إبقاء الاتفاقات سارية المفعول.

ويشير الحديث عن صفقات محتملة أو تقدم في إبقاء الاتفاقات إلى محاولة احتواء التداعيات الاقتصادية للتنافس، وفي مكالمة هاتفية لاحقة في نوفمبر، وصف ترامب المحادثة مع نظيره الصيني بأنها «جيدة جداً» وأعلن أنه قبل دعوة شي جين بينغ لزيارة الصين في أبريل ٢٠٢٦، وذلك بعد الاتفاق على توسيع مجالات التعاون حول عدد من القضايا بما فيها التجارة، والاستثمار، ومكافحة المخدرات عبر حدود الدول.

ويعكس التعاطي مع ملف الرسوم على المعادن النادرة نموذجاً لهذا النهج، إذ فضّل الطرفان التوصل إلى تفاهمات تقنية محدودة تمنع تعطّل سلاسل التوريد العالمية وتخفّف الضغط على الصناعات الحيوية، بدل تحويل هذه الملفات إلى أدوات تصعيد متبادل.

وعبّر الممثل التجاري الأميركي جيميسون غرير عن أن الجانبين توصّلا إلى تفاهم حول قضايا حسّاسة أبرزها ما يتعلق بالرسوم على المعادن النادرة بعد مفاوضات في ماليزيا، مؤكّداً أن بكين لن تفرض القيود التي كانت قد أعلنتها سابقاً، في مؤشر إلى أن الجانبين يسعيان لإدارة التوتر بما يمكن من تجنب التصعيد الكامل.

ويكشف ذلك عن إدراك مشترك بأن تسييس الأدوات الاقتصادية الاستراتيجية يحمل مخاطر ارتدادية يصعب التحكم بها.

في المقابل، حرص الخطاب الصيني الرسمي على التأكيد أن تحسين إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة لا يعني القبول بسياسات الاحتواء أو المساس بالمصالح السيادية، بل يندرج ضمن رؤية تقوم على التعايش التنافسي القائم على الاحترام المتبادل وتجنّب الصدام.

وفي هذا الجانب، أكّد الرئيس الصيني شي جين بينغ في تصريحات لاحقة أن الصين والولايات المتحدة لديهما إمكانات هائلة للتعاون وأن تطور الصين لا يتعارض مع أهداف أميركا في إعادة قوة اقتصادها، داعياً إلى شراكة استراتيجية تستند إلى الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وأن العلاقات الثنائية يمكن أن تعود بالفائدة على شعبي البلدين والعالم.

رغم هذه التحركات نحو تخفيف حدة التوترات في بعض الملفات، ظلّت الصين تكرر رفضها القاطع لأي محاولة أميركية للتدخل في ما تعتبره «قضايا جوهرية وسيادية»، وعلى رأسها ملف تايوان، حيث أكدت بكين عبر وزارة خارجيتها أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين وأن أي دعم أميركي للانفصال سيكون مرفوضاً بشكل قاطع.

في المقابل، عزّزت الولايات المتحدة أيضاً سياساتها الصارمة على الصعيد

التكنولوجي، مثل إدراج شركات صينية في قوائم العقوبات أو تطبيق قوانين جديدة لتقييد الاستثمار الصيني في قطاعات استراتيجية، وبات واضحاً أن التكنولوجيا هي ساحة الاشتباك الرئيسية في عام ٢٠٢٥.

وردّت بكين بتسريع استراتيجيتها القائمة على الاكتفاء الذاتي التكنولوجي، وزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير، وتعزيز التكامل بين القطاعين المدني والعسكري، إضافة إلى دعم الشركات الوطنية في مجالات الشرائح، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة المتقدمة.

في المجمل، شكّلت عام ٢٠٢٥ فترة تنافس متواصل مع محاولات لإدارة التفاوض وضبط الخلافات على بعض الملفات ومحاولة إدارة التنافس، مع الأخذ بعين الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والتقنية، دون الوصول إلى تسوية استراتيجية أو انفراج حقيقي، في ظل استمرار التباينات البنيوية بين الطرفين حول موقع الصين ودورها في النظام الدولي.

أمن الطاقة

وانعكست السياسة الأميركية تجاه فنزويلا على الصين، بعد تشديد واشنطن القيود على تصدير النفط الفنزويلي ووقف التسهيلات التي كانت تسمح بتدفقه إلى الأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين.

وقد شكّل النفط الفنزويلي، رغم العقوبات، أحد المصادر البديلة المهمة لبكين لتعويض جزء من احتياجاتها من الطاقة بأسعار مناسبة، ما جعل تعطيل هذه الإمدادات عامل ضغط إضافي على الاقتصاد الصيني، وزاد من تعقيد جهودها لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الأسواق الخاضعة للتأثير الأميركي.

التوتر الصيني الياباني

شهد عام ٢٠٢٥ تصعيداً غير مسبوق في لهجة التوتر بين الصين واليابان منذ قرابة عقد من الزمن، على خلفية تصريحات لرئيسة الوزراء اليابانية ساناي تاكايتشي

بشـأن تايوان، اعتبرتها بـكين «اسـتفزازية وخطيرة».

فقـد صرّحـت تاكايـتشي بـأن أي تحرّك عسـكري صيني تجـاه تايوان «سيسـتدعي رداً عسـكرياً مـن اليابـان»، وهو ما عدّتـه الصين خروجـاً واضحاً عن الخطـاب الياباني التقليـدي، وانحيازاً صريحاً للسياسـات الأميركيـة في المنطقة.

وعلى إثـر هـذه التصريحـات، نشرت السـفارة الصينيـة في طوكيـو في ١٥ نوفمبر/ تشريـن الثـاني ٢٠٢٥ بياناً دعت فيـه المواطنين الصينـيين إلى تجنّب السـفر إلى اليابان، في خطـوة تعكـس مسـتوى التوتـر السـياسي، كما اسـتدعى كل مـن البلديـن سـفير الدولة الأخرى لتقديـم احتجاجات رسـمية.

اقتصاديـاً، ردت بـكين بوقـف واردات المأكـولات البحريـة اليابانيـة، وعلّقـت دخـول السـياح الصينـيين إلى اليابـان، الذيـن يُقـدَّر عددهـم بنحـو ثمانية ملايين سـائح سـنوياً، في ضربـة مبـاشرة لقطاعـي السـياحة والخدمـات، كما لوّحـت الـصين بإمكانية تقييـد تصديـر المعـادن النـادرة إلى اليابان، وهو ما من شـأنه أن يشـكّل ضغطـاً بالغاً على الصناعـات اليابانية المتقدمة، لا سـيما قطاعات السـيارات والتكنولوجيا والإلكترونيات التـي تعتمد بشـكل كـبير على هـذه المـواد الاستراتيجية.

وفي تعليـق رسـمي، طالبـت المتحدثـة باسـم وزارة الخارجيـة الصينيـة مـاو نينـغ الحكومـة اليابانيـة بتقديـم «توضيح صـادق ودقيق وكامـل» لما تصفه طوكيـو بـ«موقفها الثابـت» مـن قضيـة تايـوان، مؤكـدة أن أي غمـوض أو ازدواجية في هذا الملـف يُقوّض أسـس الثقـة بين البلدين.

إلى جانـب ملـف تايـوان، لا تـزال قضيـة جـزر دياويو/ سـينكاكو تمثـل بـؤرة توتـر دائمـة، وهـي مجموعـة جـزر صـغيرة غير مأهولـة تقـع في بحـر الـصين الشرقي، بين السـواحل الصينيـة (تايـوان) واليابـان (أوكينـاوا)، وتكتسـب أهميتهـا مـن موقعها الاستراتيجـي على طـرق الملاحـة، ومـا يُعتقـد أنهـا تحتويـه مـن مـوارد محتملـة للطاقة، إضافـة إلى رمزيتهـا السـيادية.

وفي هـذا السـياق، واصلـت الـصين تكثيـف وجودهـا البحري والجـوي في محيط الجـزر المتنـازع عليها، فـيما ردّت اليابـان بتعزيز دوريات خفر السـواحل ورفع مسـتوى

التنسيق العسكري مع الولايات المتحدة، بما يعكس تصاعد الطابع الأمني للنزاع.

وفي السياق ذاته، اتخذت طوكيو خلال ٢٠٢٥ خطوات إضافية في مسار إعادة تسليحها وتوسيع دورها الأمني، شملت زيادة الإنفاق الدفاعي، وتعزيز قدرات الردع البحري والجوي، وتكثيف التدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة وحلفاء إقليميين.

وتنظر بكين إلى هذه التحركات بوصفها جزءاً من الاستراتيجية الأميركية الأوسع لاحتواء الصين، ومحاولة لتطويق مجالها الحيوي في شرق آسيا عبر شبكة تحالفات إقليمية.

ويمتد التوتر الياباني الصيني إلى الذاكرة التاريخية، إذ تظل مسألة الاعتراف الياباني بتاريخها الاستعماري والعسكري في الصين خلال النصف الأول من القرن العشرين إحدى أكثر القضايا حساسية واستمرارية في العلاقات الثنائية.

وقد أثارت تصريحات تاكايتشي، التي دعت فيها إلى التراجع عن الاعتذارات التاريخية الصادرة عن اليابان، جدلاً واسعاً في الصين، خاصة في ضوء انتقادها لبيان رئيس الوزراء الياباني الأسبق توميتشي موراياما (١٩٩٥)، الذي قدّم فيه «اعتذاراً من القلب» لضحايا الحكم الاستعماري الياباني في آسيا، وطالبت بالتراجع عن هذا الاعتذار لحماية «شرف وكرامة الأمة».

كما حرصت دوماً تاكايتشي على زيارة ضريح ياسوكوني الذي يكرم قتلى الحرب اليابانيين بمن فيهم من أُدينوا كمجرمي حرب، وهو ما يحمل رمزية سلبية عميقة في الوعي الصيني، ويُعدّ في نظرها نفياً عملياً لأي خطاب تصالحي.

وترى الصين أن الاعتراف الياباني الصريح وغير الانتقائي بتاريخها الاستعماري يمكن أن يشكّل مدخلاً حقيقياً لبناء ثقة طويلة الأمد وفتح أفق لعلاقة أكثر استقراراً، أما استمرار المراوحة بين الاعتذار الضمني والممارسات الرمزية المناقضة له، فيُبقي العلاقات محكومة بمنطق الريبة التاريخية، ويجعل الماضي حاضراً دائماً في كل أزمة سياسية أو أمنية جديدة.

الحرب الإيرانية الإسرائيلية

شكّلت الحرب الإيرانية الإسرائيلية في يونيو/ حزيران ٢٠٢٥، والتي اندلعت عقب عدوان إسرائيلي مباشر على إيران، تطوراً بالغ الحساسية في البيئة الإقليمية لغرب آسيا والمنطقة، كونها أول مواجهة عسكرية مباشرة وعلنية بين الطرفين، ونقطة تحوّل أعادت طرح أسئلة جوهرية حول توازن الردع، ومستقبل التحالفات، وهشاشة البنية الأمنية الإقليمية.

بالنسبة للصين، لم تكن هذه الحرب حدثاً عسكرياً عابراً، بل إنذاراً استراتيجياً كشف مدى قابلية الإقليم للانفجار، وما يحمله ذلك من مخاطر مباشرة على المصالح الصينية المتشابكة في الشرق الأوسط، من أمن الطاقة إلى طرق التجارة والاستثمار.

وقد تعاملت بكين مع التصعيد منذ لحظاته الأولى بمنطق الحياد النشط القائم على: رفض توسيع الحرب، الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، والتشديد على الحلول السياسية، دون الانحياز العلني لأي طرف.

بالنسبة لبكين، لم يكن وقف إطلاق النار مجرد نهاية مؤقتة لجولة عسكرية، بل نقطة انطلاق لإعادة ترتيب موقعها في غرب آسيا ضمن معادلة دقيقة تجمع بين حماية مصالحها الاقتصادية الضخمة، والحفاظ على توازن علاقاتها مع إيران، وإدارة حساسيات علاقاتها المهمة مع إسرائيل والولايات المتحدة

وجاءت زيارة وزير الدفاع الإيراني عزيز نصير زاده إلى بكين بعد يومين فقط من إعلان وقف إطلاق النار في ٢٤ يونيو/ حزيران ٢٠٢٥ كإشارة سياسية بالغة الدلالة، عكست إدراك طهران لأهمية الصين كفاعل دولي قادر على توفير مظلّة سياسية واقتصادية في مواجهة تصاعد الضغوط الأميركية الإسرائيلية، دون الانجرار إلى تحالف عسكري مباشر.

كما حملت الزيارة رسالة مفادها أن إيران ترى في الصين شريكاً استراتيجياً طويل الأمد، وليس مجرد داعم ظرفي.

تدرك الصين، أن أي انهيار في إيران أو انزلاق الإقليم إلى حرب مفتوحة

سيحمل كلفة استراتيجية هائلة عليها وعلى مشاريعها الاستراتيجية وسيهدد مشاريع «الحزام والطريق» ومصادر الطاقة، وسيخلق اضطراباً على حدود باكستان، الحليف الاستراتيجي للصين، وما قد يرافق ذلك من تداعيات على الاستقرار في الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني.

سعت الصين إلى إدارة توازن دقيق بين ثلاثة مسارات: تعميق الشراكة مع إيران، والحفاظ على علاقات اقتصادية وتكنولوجية مهمة مع إسرائيل، وتفادي صدام مباشر أو غير مباشر مع الولايات المتحدة في ساحة شديدة الحساسية، وهو ما يعكس جوهر السياسة الصينية في الشرق الأوسط، القائمة على تقليل المخاطر.

ترى بكين، على أن تعزيز شراكتها مع إيران سيمنحها نفوذاً أكبر في الشرق الأوسط دون أن تدفع ثمن الاصطفاف المباشر، وأن الحفاظ على علاقة متوازنة مع إسرائيل سيحمي مصالحها التكنولوجية والاقتصادية الحساسة.

تتجه الصين في المرحلة المقبلة إلى لعب دور «القوة الضامنة للاستقرار» في المنطقة، من خلال تعميق التعاون مع طهران في إطار غير صدامي، وتوسيع حضورها في المؤسسات متعددة الأقطاب مثل منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس.

في هذا المشهد، تبدو الصين وكأنها تتحرك وفق معادلة قائمة على دعم إيران لمنع سقوطها، دون أن يصل هذا الدعم إلى مستوى التحالف العسكري المباشر، وهي معادلة تسمح لها بالبقاء لاعباً مؤثراً دون أن تصبح طرفاً في المواجهة.

وبقدر ما تمنح بكين إيران هوامش حركة مهمة في مواجهة الضغوط الأميركية والغربية، فإنها تفعل ذلك في إطار دعم محسوب يضمن استمرار الاستقرار الإقليمي ويحمي استثماراتها وممراتها الاستراتيجية.

المواجهة الهندية الباكستانية

شكّلت المواجهة الهندية الباكستانية خلال عام ٢٠٢٥ إحدى بؤر التوتر الأمني الأكثر حساسية في جنوب آسيا، لا سيما بعد الهجوم المسلح الذي وقع في إقليم كشمير الخاضع للإدارة الهندية في ٢٢ أبريل/ نيسان، وما تبعه من تصعيد عسكري.

وبالنسبة للصين، مثّلت هذه المواجهة اختباراً مركزياً لقدرتها على إدارة توازنات إقليمية معقّدة، في منطقة تمسّ بشكل مباشر أمنها ومشاريعها الاستراتيجية.

ترتبط بكين بعلاقات استراتيجية وثيقة مع باكستان، وفي الوقت ذاته تجمعها شراكة اقتصادية وجيوسياسية مهمة مع الهند ضمن أطر متعددة مثل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، هذا الموقع المزدوج جعل من المواجهة ساحة دقيقة لاختبار سياسة الصين القائمة على الاحتواء لا الانحياز، وعلى منع الانفجار الإقليمي دون التخلي عن حلفائها.

حرصت بكين منذ اللحظات الأولى على تبنّي خطاب يدعو إلى التهدئة وضبط النفس، مؤكدة ضرورة حل الخلافات عبر الحوار، إدراكاً منها أن أي مواجهة مفتوحة بين قوتين نوويتين في جوارها المباشر ستفرض كلفة استراتيجية عالية، تمتد من زعزعة الاستقرار الآسيوي إلى تهديد الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، أحد أهم ركائز أمنها الاقتصادي وربط غرب الصين بالمحيط الهندي.

حملت المواجهة دلالات لافتة بالنسبة للصين، إذ أعلنت باكستان إسقاط مقاتلات هندية من طراز رافال الفرنسية، وهي المرّة الأولى التي تُسقَط فيها هذه المقاتلة في مواجهة فعلية، والمفاجئ أن باكستان استخدمت مقاتلات صينية الصنع من طراز J-10C، ما منح الحدث بعداً يتجاوز الصراع الثنائي، ليصبح اختباراً عملياً لقدرات السلاح الصيني في بيئة مواجهة عالية الحساسية، ودعاية لأسلحتها.

الهند لم تخسر طائرات فحسب، بل تلقت ضربة قاسية لهيبتها الجوية، ولسمعة السلاح الغربي، خصوصاً الفرنسي، الذي اعتُبر حتى وقت قريب أداة تفوق، باستخدام الأسلحة الصينية.

تُعدّ باكستان من أبرز مستوردي السلاح الصيني، وتعتمد بشكل متزايد على منظومات صينية في الطيران الحربي، والدفاع الجوي، والطائرات المسيّرة، والقدرات الصاروخية، ويمنح هذا الاعتماد إسلام آباد هامش ردع أكبر في مواجهة التفوق العددي الهندي، دون أن يعني بالضرورة تغييراً جذرياً في قواعد اللعبة، فالدور الصيني هنا أقرب إلى تثبيت الردع ومنع المغامرة العسكرية، لا تشجيع التصعيد.

أمـا الولايات المتحـدة، فقد نظرت إلى الـدور المتنامي للـسلاح الصيني في جنوب آسـيا مـن زاويـة التنافس الجيوسـياسي مع بكين، وسـعت إلى موازنتـه عبر تعزيز تعاونها الدفاعـي مـع الهند، دون تشـجيع مواجهة مفتوحة قـد تخرج عن السـيطرة وتمنح الصين هامش مناورة أوسـع.

وعليـه، يمكـن القـول إن تعامـل الـصين مـع المواجهـة الهندية–الباكسـتانية في ٢٠٢٥ عكـس براغماتيـة استراتيجيـة عاليـة: دعـم غير مبـاشر يرسّـخ الـردع، خطـاب سـياسي يدعـو إلى التهدئـة، وسـعي دائـم لاحتـواء الصراع بما يحمـي مصالحهـا ويمنـع تحـوّل جنـوب آسـيا إلى سـاحة انفجـار إقليمـي واسـع.

موقف الصين من الحرب على غزة

خلال عـام ٢٠٢٥، حافظـت الـصين على موقـف سـياسي مُعلـن وواضح نسـبياً مـن الحـرب على قطـاع غـزة، تمحـور حـول الدعـوة إلى وقـف فـوري ودائـم لإطلاق النـار، ورفـض اسـتهداف المدنـيين، والتأكيـد على أولوية القانـون الدولي الإنسـاني، مع تحميـل المجتمـع الـدولي، ولا سـيما القـوى الكبرى، مسـؤولية الفشـل في إنهـاء الصراع الفلسـطيني الإسرائيلي.

في إطـار مجلـس الأمـن الـدولي، تبنّـت بـكين موقفـاً داعماً للمسـاعي الراميـة إلى وقـف الحـرب وتخفيـف الكارثـة الإنسـانية في غزة، وسـاندت مشـاريع قـرارات دعت إلى التهدئـة، وإدخـال المسـاعدات الإنسـانية دون عوائـق، وحمايـة المدنـيين.

وفي أكثـر مـن جلسـة، عبّر المندوب الصينـي الدائم لدى الأمم المتحدة عن أسـف بلاده لتعطيـل مجلـس الأمـن عـن أداء دوره بسـبب الانقسـامات السياسـية واسـتخدام حـق النقـض، معـتبراً أن «شـلل المجلـس يقـوّض مصداقيـة النظـام الـدولي ويبعـث برسـائل خاطئـة إلى أطـراف النزاع».

وشـددت الـصين في مداخلاتهـا الرسـمية داخـل المجلـس على أن القضيـة الفلسـطينية هـي جوهـر عـدم الاسـتقرار في الشرق الأوسـط، وأن تجاهـل الحقـوق المشروعـة للشـعب الفلسـطيني، وعلى رأسـها حقـه في إقامـة دولته المسـتقلة على حدود

عـام ١٩٦٧ وعاصمتهـا القـدس الشرقيـة، هـو مـا يغـذي دوامـات العنـف المتكـررة.

على مسـتوى التصريحات الرسـمية، أكـدت وزارة الخارجية الصينيـة مراراً خلال ٢٠٢٥ أن بـكين «تعـارض جميـع الأفعـال التـي تسـتهدف المدنـيين»، وأن «اسـتخدام القـوة المفرطـة لا يجلب الأمن الدائم»، داعية إلى اسـتئناف المسـار السـياسي على أسـاس حـل الدولتين.

كما شـدد وزيـر الخارجيـة الصينـي وانغ يـي في أكثر من مناسـبة على أن «سـتمرار الحـرب في غـزة يوسّـع دائـرة الكراهيـة ويقوّض الاسـتقرار الإقليمـي»، مطالبـاً بوقف إطلاق النـار كـ«أولوية أخلاقية وسياسـية».

وفي خطـاب الرئيـس الصينـي شي جين بينـغ في مناسـبات متعـددة تناولت قضايا الحوكمـة العالمية، أشـار بشـكل غير مبـاشر إلى الحرب على غـزة باعتبارها مثـالاً صارخاً على ازدواجيـة المعـايير في تطبيـق القانـون الـدولي، مؤكـداً أن «القانـون الـدولي يجب أن يُطبّـق على الجميـع دون اسـتثناء»، وأن حمايـة المدنيين «ليسـت خيـاراً سياسـياً بـل التزاماً قانونياً».

وعلى الرغـم مـن وضـوح الخطـاب الصينـي، بقـي تـأثير بـكين العملي في مسـار الحـرب محـدوداً، وهـو مـا يعكـس حـدود نفوذهـا في الصراع الفلسـطيني–الإسرائيلي مقارنـة بالولايـات المتحـدة، فالـصين لم تلجـأ إلى اسـتخدام أدوات ضغـط مبـاشرة على إسرائيـل، سـواء الاقتصاديـة أو الدبلوماسـية، وفضّلـت الحفـاظ على تـوازن علاقاتها، خصوصـاً في ظـل تشـابك مصالحهـا التكنولوجيـة والتجاريـة مـع تـل أبيب، وسـعيها لتجنّـب صـدام مبـاشر مـع واشـنطن داخـل مجلـس الأمن.

استراتيجيـاً، اسـتخدمت الـصين الحـرب على غزة لتعزيـز سرديتها حـول الحاجة إلى إصلاح النظـام الـدولي، معـتبرة أن عجـز مجلـس الأمـن عـن وقف الحرب يكشـف خـللاً بنيويـاً في منظومـة الحوكمـة العالمية التـي تهيمـن عليها القـوى الغربية.

وعليـه، يمكـن توصيـف موقـف الـصين مـن الحـرب على غـزة في ٢٠٢٥ بأنـه موقـف سـياسي أخلاقـي واضح في الخطـاب، وبراغماتي حـذر في الممارسـة: دعم صريح لوقـف الحـرب وحقوق الفلسـطينيين في الأطـر الدبلوماسـية، مقابل امتنـاع عن تحويل

هـذا الموقـف إلى مواجهـة مبـاشرة داخـل مجلـس الأمـن أو خارجـه، بما ينسـجم مـع استراتيجيتهـا الأوسـع القائمـة على إدارة التوازنـات لا كسرهـا.

قمة تيانجين والاستجابة للتحديات الخارجية

عُقـدت القمـة الــ٢٥ لمنظمـة شـنغهاي للتعـاون في تيانـجين خلال الـفترة ٣١ أغسـطس/ آب – ١ سـبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥، برئاسـة الـصين، في حـدثٍ وُصـف بأنـه الأكبر في تاريـخ المنظمـة مـن حيـث الحضـور واتسـاع التمثيـل، مـع مشـاركة قـادة من أكثـر مـن ٢٠ دولة ورؤسـاء نحـو ١٠ منظمات دولية، بما عكس سـعي بكين إلى توسـيع نطاقهـا خـارج حـدود آسـيا الوسـطى، وتحويلهـا إلى منصـة عالميـة بديلة.

حملت القمة رسـائل سياسـية ورمزيـة إقليميـاً ودولياً، فمن حيـث التوقيت، فمن حيـث التوقيـت، جـاءت في لحظـة شـديدة الحساسـية، تتسـم بتصاعد الاسـتقطاب بين الـصين والغـرب وتزايد الضغـوط الأميركية عليهـا وعلى شركائهـا عبر أدوات التجارة والتكنولوجيـا والطاقة.

أمـا اختيـار مدينـة تيانـجين بـدلاً مـن بـكين أو شـنغهاي لعقـد القمة، فلـم يكن تفصـيلاً بروتوكوليـاً، بـل حمـل دلالـة رمزيـة، فالمدينـة، التـي عرفـت تاريخيـاً حضوراً أجنبيـاً كثيفـاً خلال مرحلة الامتيـازات الاسـتعمارية، قُدّمت في الخطـاب الصيني كرمز لتحـوّل الـصين مـن دولـة كانت مسرحـاً للنفـوذ الخارجـي إلى قـوة قـادرة على صياغة أجندتهـا الخاصـة واسـتضافة نظـام بديـل للعلاقـات الدولية.

سـعت الـصين في القمـة إلى تقديم نفسـها باعتبارهـا رائدة العالم المتعـدد الأقطاب وزعيمـة القـوى غير الغربية ومركزاً للقوى الناشـئة ضمن الجنوب العالمـي، في مواجهة النظـام الـدولي الذي تقـوده الولايات المتحـدة، وفي هذا السـياق، بـدت تيانجين فرصة للـصين لتقديـم هـذه السردية بديلـة القائمـة على التعدديـة القطبيـة، ورفـض الهيمنـة، وتعزيـز دور «الجنـوب العالمـي» كفاعـل مسـتقل، لا مجـرد سـاحة تنافـس بين القـوى الكبرى.

عقـدت القمـة، قبل يـوم واحـد فقط مـن الاحتفالات الـكبرى في بـكين بذكرى

النصر في الحرب العالمية الثانية، في إشارة رمزية ومحاولة ربط الماضي والحاضر، وبين السياسة والدبلوماسية من جهة، والذاكرة الوطنية الصينية من جهة أخرى.

كما تزامنت القمة مع أكبر عرض عسكري تنظمه بكين في تاريخها الحديث بمناسبة الذكرى الثمانين لانتصارها في الحرب العالمية الثانية والذي جاء محمّلاً برسائل استراتيجية مدروسة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، حيث كشفت خلاله بكين لأول مرة عن ترسانتها النووية الثلاثية، أي ٣ منصات إطلاق نووية، برا وبحرا وجوا، والتي تتضمن صاروخ «جينغ لي-١» الجوي، وصاروخ «جولانغ-٣» البحري، وصاروخ «دونغ فينغ-٦١» البري.

أرادت بكين من خلال هذا الكشف التأكيد على انتقالها من قوة نووية محدودة الغموض إلى قوة ردع مكتملة الأركان، قادرة على توجيه ضربة في أي سيناريو صراع استراتيجي، فامتلاك منصات إطلاق نووية ثلاثية يضع الصين عملياً في نادي القوى النووية الكبرى القادرة على الصمود في مواجهة أي هجوم نووي، ويوجّه رسالة مباشرة إلى الولايات المتحدة مفادها أن ميزان الردع لم يعد أحادي الاتجاه.

جاء توقيت العرض في ظل تصاعد القيود الأميركية على التكنولوجيا الصينية، وتعزيز التحالفات العسكرية في شرق آسيا، ومن هنا، مثّل العرض العسكري رداً استراتيجياً غير تصادمي، مفاده أن الضغط الاقتصادي والتكنولوجي لن يمنع الصين من تعزيز قدراتها العسكرية النوعية، وأن أي محاولة لفرض تفوق عسكري ساحق ستواجه بكلفة مرتفعة.

داخلياً، خدم العرض العسكري هدفاً يتمثل في تعزيز الثقة الشعبية بمسار الدولة في لحظة اقتصادية واجتماعية حساسة، فإظهار التفوق العسكري والتكنولوجي يعزز الالتفاف الشعبي حول القيادة في مواجهة الضغوط الخارجية.

واختارت الهند القمة، لإرسال رسالة للولايات المتحدة، حيث شكل اللقاء اللافت بين الرئيس الصيني شي جين بينغ ورئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي، أحدى أبرز محطات القمة، وهو اللقاء الذي حظي بمتابعة دولية واسعة نظراً لحساسية العلاقة بين البلدين.

حيث شدد الرئيسين خلال اللقاء على أن بلديهما «شريكان في التنمية لا خصمان» مع التأكيد على تهدئة الحدود وفتح مسارات للتبادل والاستثمار، في صياغة بدت مقصودة للإشارة إلى خفض التوتر بين البلدين، وربطت توقيتها برفع واشنطن الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠٪ على البضائع الهندية، وهو الأمر الذي نظر إليه باعتباره إهانة وتغيرا في مسار العلاقات بين نيودلهي وواشنطن.

فمشاركة مودي في القمة، وتوقيتها السياسي، عُدّا رسالة ضمنية بأن نيودلهي، رغم شراكاتها مع الغرب، تسعى إلى تنويع خياراتها وعدم الارتهان الكامل للمحور الأميركي، خصوصاً في ظل تصاعد التوترات التجارية مع واشنطن، من جانبها، رأت بكين في هذا الانفتاح فرصة لإعادة ضبط العلاقة مع الهند ضمن إطار أوسع من التعاون متعدد الأطراف.

وجاءت الإشارة الثانية من منصة القمة ذاتها، والتي استثمرها الرئيس الصيني للتأكيد على رؤية لنظام عالمي تعددي حقيقي بمشاركة فاعلة من الجنوب العالمي، وتوجيه انتقادات للهيمنة الغربية، في إشارة فهمت على أنها خطاب عن البديل للنظام الدولي.

كما أن المصافحة الطويلة بين شي ومودي لفتت الأنظار، خاصة أنها الأولى من نوعها منذ أزمة وادي غالوان في يونيو/ حزيران ٢٠٢٠.

على مستوى النتائج العملية، خرجت القمة بحزمة من الإعلانات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي داخل المنظمة، شملت التوافق على توسيع آليات التنسيق التجاري، وإطلاق منصات تعاون جديدة في مجالات الطاقة، والصناعة الخضراء، والاقتصاد الرقمي، والابتكار التكنولوجي، والتعليم الفني.

كما أُعلن عن التوجّه لإنشاء بنك تنمية خاص بمنظمة شنغهاي للتعاون، في خطوة عُدّت محاولة لتقليص الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية التي يهيمن عليها الغرب، وتوفير أدوات تمويل بديلة لدول أوراسيا والجنوب العالمي.

أمنياً، أكدت القمة على توسيع أطر التنسيق في مجالات مكافحة الإرهاب

والجريمة المنظمة والأمن المعلوماتي، بما يعكس رغبة الصين في تقديم شنغهاي كمنصة أمنية–تنموية متكاملة، لا تقتصر على الخطاب السياسي، بل تمتلك أدوات تنفيذية عملية.

ومن جانب آخر، أطلق الرئيس الصيني خلال القمة مبادرة جديدة حول الحوكمة العالمية، وتستهدف معالجة التحديات المشتركة، وتقوم المبادرة على ٥ مبادئ: المساواة في السيادة، الامتثال للسيادة الدولية للقانون، ممارسة التعددية، الدعوة إلى نهج يركز على الشعوب، التركيز على اتخاذ إجراءات فعلية.

في المقابل، أثارت القمة وما رافقها من عرض عسكري واسع ردود فعل حادة في واشنطن، عكست حجم القلق الأميركي من الرسائل السياسية والاستراتيجية التي حملتها، حيث اتهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب عبر منصة «تروث سوشيال» قادة الصين وكوريا الشمالية وروسيا بالتآمر على بلاده، وعلق في تدوينة على العرض العسكري «أتمنى للرئيس شي وللشعب الصيني العظيم يوما رائعا، وأرجو أن تنقلوا أطيب تحياتي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وللزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في مؤامرتهما ضد الولايات المتحدة».

ووصف وزير الخزانة سكوت بيسنت قادة الهند والصين وروسيا بأنهم «جهات فاعلة سيئة» ووصف القمة بأنها «استعراضية واحتفالية للصورة دون مضمون»، كما وصف العلاقة التجارية الأميركية الهندية بأنها «كارثة أحادية الجانب» و«متأخرة جداً» في تعديل الهيكل التجاري.

تعكس قمة تيانجين ٢٠٢٥ جوهر المقاربة الصينية في هذه المرحلة القائمة على بناء النفوذ عبر المؤسسات، لا عبر التحالفات العسكرية، وتوسيع الهوامش السياسية لقوى الجنوب العالمي، مع الجمع بين الخطاب التعددي والقوة، فهي لم تكن مجرد اجتماع دوري لمنظمة إقليمية، بل محاولة صينية لإعادة صياغة قواعد الاشتباك الدبلوماسي.

الاستراتيجية الصينية في 2025

لم يشهد عام ٢٠٢٥ تحوّلاً جذرياً في الاستراتيجية الصينية، بقدر ما مثّل عام إعادة ضبط ضمن الإطار الاستراتيجي القائم، فقد حافظت القيادة الصينية على ثبات الأهداف الكبرى المتمثلة في صون الاستقرار الداخلي، وضمان استمرار النمو، وتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية، مع السعي لإعادة تشكيل توازنات النظام الدولي بما يخدم صعودها طويل الأمد.

داخلياً، برز عام ٢٠٢٥ كعام تثبيت للداخل أكثر من كونه عام انطلاق اقتصادي جديد، فقد تعاملت بكين مع تباطؤ الطلب، وأزمة العقار، وضغوط سوق العمل، باعتبارها تحديات ذات بعد أمني واجتماعي، لا اقتصادي فقط.

وجاء التركيز على القوى الإنتاجية الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة ليعكس إدراكاً متزايداً بأن القدرة على الصمود في مواجهة الضغوط الخارجية تبدأ من إعادة هيكلة نموذج النمو داخلياً.

خارجياً، أظهرت الصين قدراً أعلى من البراغماتية والحذر، ففي مواجهة الولايات المتحدة، واصلت بكين إدارة التنافس، مع تصعيد في مجالات التكنولوجيا والأمن، مقابل إبقاء قنوات التواصل السياسي مفتوحة.

وفي الشرق الأوسط، جسّد تعاملها مع الحرب الإيرانية الإسرائيلية نموذج «الحياد النشط»، القائم على حماية المصالح دون الانجرار إلى صراعات مباشرة، أما في شرق آسيا، فقد عكست التوترات مع اليابان استمرار الحساسيات الجيوسياسية والتاريخية التي تحدّ من بناء ثقة إقليمية مستقرة.

في المقابل، شكّلت قمة تيانجين وما رافقها من رسائل دبلوماسية مؤشّراً على سعي الصين إلى تعزيز قيادتها المؤسسية داخل الجنوب العالمي، وتقديم نفسها كقوة قادرة على تنظيم البدائل، وتعزيز مفهوم التعددية.

وعليه، يمكن القول إن عام ٢٠٢٥ مثّل مرحلة انتقالية في إيقاع الاستراتيجية الصينية لا خروج عن المسار، ولا اندفاع غير محسوب، بل إدارة دقيقة للتوازن بين

الطمـوح والتحديات، وهو مسـار يُرجّح أن يحدد شـكل السـلوك الصيني في السـنوات القليلـة المقبلة.

أوروبا على مفترق طرق

معضلة استراتيجية بين تهديدات روسية وتصدّعات أطلسية

أ. حسام شاكر

كاتب ومحلل في الشؤون الأوربية والدولية

مستخلص

التوطئة: مأزق الهوية والدور

يُصنّف التقرير عام ٢٠٢٥ بوصفه «عام المكاشفة» لأوروبا؛ حيث وجدت القارة نفسها في مواجهة أزمة ثقة غير مسبوقة بين ضفتي الأطلسي. لم تعد أوروبا تخشى التهديد الروسي فحسب، بل باتت تعيد التفكير في جدوى «المظلة الأمريكية» مع عودة دونالد ترامب، الذي أثار هواجس القارة حول الالتزامات الدفاعية والسياسات الحمائية التجارية، مما وضع الاتحاد الأوروبي أمام حتمية البحث عن «استقلال استراتيجي» حقيقي (Muminov، 2025).

حرب أوكرانيا ومنعطف الحسم

تمثل الحرب في أوكرانيا التحدي الوجودي الأبرز؛ حيث يشير التقرير إلى أن عام ٢٠٢٥ كان «عام الحسم» أو «منعطف الاستنزاف». تواجه أوروبا معضلة في استمرار دعم كييف عسكرياً ومالياً في ظل تراجع الحماس الأمريكي، مما دفع القوى الكبرى (فرنسا وألمانيا) لمحاولة صياغة «أمن أوروبي ذاتي» بعيداً عن التبعية الكاملة لواشنطن، مع الحفاظ على وحدة الصف ضد ما يوصف بـ «الأطماع الروسية".

التصدعات الأطلسية: معضلة «أمريكا الجديدة»

شكلت عودة ترامب صدمة للمؤسسات الأوروبية؛ فالتلويح بفرض تعريفات جمركية والشكوك حول مستقبل الناتو (خاصة قضية غرينلاند) جعلت العواصم الأوروبية تعيش حالة من «الارتباك الاستراتيجي». يرى التقرير أن أوروبا في عام ٢٠٢٥ تحاول استيعاب الصدمة عبر تقارب بريطاني-أوروبي جديد (بعد البريكست) لمواجهة التحديات المشتركة، وإعادة هيكلة الحلف الأطلسي ليكون أكثر توازناً.

الأزمات البنيوية في المحركات الأوروبية (فرنسا وألمانيا)

فرنسا: تعاني من أزمات سياسية واقتصادية داخلية حدّت من قدرة الرئيس ماكرون على قيادة «المشروع الأوروبي» الطموح.

ألمانيا: دخلت عهداً حكومياً جديداً (بقيادة ميرتس) يحاول الموازنة بين الحفاظ على الصناعة الألمانية المتضررة من أسعار الطاقة، وبين الالتزامات الدفاعية الأوروبية المتزايدة.

السياسة الخارجية: البحث عن شركاء جدد

حاولت أوروبا في عام ٢٠٢٥ تنويع شراكاتها لاحتواء التحديات:

العلاقات المغاربية والشرق الأوسط: سعت أوروبا لتعزيز روابطها مع دول المغرب العربي ومصر ودول الخليج لتأمين إمدادات الطاقة وضبط تدفقات الهجرة، مع اتخاذ مواقف «متمايزة» نسبياً تجاه الحرب في غزة وسوريا الجديدة واليمن، محاولةً الحفاظ على مبادئ القانون الدولي مع مراعاة المصالح البراغماتية.

إيران وأمريكا اللاتينية: برزت صعوبات في إدارة الملف النووي الإيراني، بينما شهدت العلاقات مع أمريكا اللاتينية (اتفاقية الميركوسور) تعثراً بسبب المصالح الزراعية الداخلية، مما كشف عن «ثقل الحركة» الأوروبية على المسرح الدولي.

السيناريوهات المستقبلية لعام 2026

يختم التقرير برسم مسارات استشرافية للاتحاد الأوروبي:

سيناريو «أوروبا القلعة» (الأرجح): نجاح الاتحاد في تعزيز قدراته الدفاعية الذاتية وتعميق التكامل الاقتصادي الداخلي لمواجهة الحمائية الأمريكية والتهديد الروسي، مع الحفاظ على حد أدنى من التحالف مع واشنطن.

سيناريو «التفكك والتبعية»: فشل الدول الأعضاء في التوافق على سياسة خارجية ودفاعية موحدة، مما يؤدي إلى ارتماء بعض الدول في حضن واشنطن بشكل

فـردي وتفـكك «الكتلـة الأوروبية» أمـام الضغـوط الروسـية والصينية.

سـيناريو «الانفراجـة الـكبرى»: الوصـول إلى تسـوية سـلمية في أوكرانيـا وإعادة صياغـة العقـد الأطـلسي مـع واشـنطن، ممـا يمنـح أوروبـا فرصـة للتركيـز على النمـو الاقتصـادي والابتـكار التكنولوجـي.

الخلاصة الاستراتيجية

إن أوروبـا في عـام ٢٠٢٥ هـي قـارة تحـاول «إعادة اكتشـاف قوتها» وسـط عالم لم يعـد يـعترف بالقواعـد القديمة. إن نجـاح التجربة الأوروبيـة بات مرهونـاً بمدى قدرة "بروكسـل" على التحول من «سـوق اقتصاديـة» إلى «قطب جيوسـياسي» يمتلك الإرادة والقـدرة على حمايـة مصالحه في زمـن العواصف.

توطئة

وضعت تطوّرات سنة ٢٠٢٥ أوروبا في مأزق استراتيجي بين ما تُعَدّ تهديدات روسية قائمة أو محتملة، وتصدّعات غير مسبوقة في التحالف الغربي الذي يواجه أزمة ثقة بين ضفتي الأطلسي. فقد حرّكت عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض من جديد هواجس مُقلقة وأثارت أزمات متعدِّدة بالنسبة للأوروبيين، تتعلّق بحرب أوكرانيا، والالتزامات الدفاعية الأمريكية بمقتضى المظلّة الأطلسية، وأزمة التعرفة الجمركية والسياسات الحمائية الأمريكية، ورغبة ترمب المُعلَنة في الاستحواذ على جزيرة غرينلاند المتجمدة العملاقة التي تتبع الدانمرك، والتوجّه الاستراتيجي لدى إدارة ترمب بدعم أقصى اليمين السياسي والتيّارات الشعبوية في أنحاء أوروبا بالتلازم مع نفور إدارته من الاتحاد الأوروبي. تصاعدت في غضون ذلك المخاوف الاستراتيجية في القارّة من «التهديدات الروسية» من واقع تقارير وتحذيرات وتطوّرات ميدانية متعددة بما فيها انتهاكات محسوبة على روسيا عبر تسلّل مسيّرات، وسلوك ما يُعرَف بـ«أسطول الظلّ» الروسي، فضلاً عن مآلات حرب أوكرانيا الضارية التي تخطّت سنتها الرابعة على التوالي. وتبوّأت تطوّرات غزّة وفلسطين والتطوّرات الإقليمية ذات الصِّلة بحرب الإبادة في سنتها الثانية، خاصة في لبنان وإيران، صدارة واضحة في الاهتمامات الأوروبية خلال سنة ٢٠٢٥. واحتفظت ملفّات تقليدية، مثل الهجرة واللجوء، بموقع مُتصدِّر في الاهتمامات الأوروبية على المستويات الوطنية والقارِّية، بينما تواجه عدد من دول القارّة شواغل اقتصادية واجتماعية ضاغطة كما يتّضح في دول الصدارة الأوروبية؛ مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

أوروبا على مفترق طرق استراتيجي

مثّل نشوب حرب أوكرانيا «نقطة تحوّل» بالنسبة لأوروبا، وفقاً لتصريح شهير أدلى به المستشار الألماني وقتها أولاف شولتس (فبراير/ شباط ٢٠٢٢). اكتشفت أوروبا حينها أنّها ليست في مأمن من عودة زمن الحرب إلى أراضيها، وأنّ رهانها على إدماج روسيا في علاقات مصالح متبادلة سقط في الواقع تحت صدمة الحدث الداهم. وبعد أن اندفعت أوروبا حينها خلف القيادة الأمريكية في فرض حزم عقوبات متلاحقة على موسكو ودعم أوكرانيا بالسلاح والمال والمواقف، واستمرّت في ذلك بلا هوادة حتى نهاية سنة ٢٠٢٥؛ تبيّن لها أنّ الشريك الأمريكي ذاته ليس مأمون العاقبة وأنّه يمثّل تحدّياً جسيماً وخطراً محتملة على أوروبا ذاتها، كما تجلّى في ولاية دونالد ترمب الثانية. تمثّل الخطوات التي أقدمت عليها الإدارة الأمريكية في نهاية ٢٠٢٥ وبداية ٢٠٢٦ تطوّراً صادماً آخر بالنسبة للقارّة أو نقطة تحوّل جديدة بالمعنى الاستراتيجي والتاريخي، خاصّة في ما يتعلّق بموقف التحدّي الذي تواجه به الولايات المتحدة حلفاءها الأوروبيين من خلال سعيها إلى الاستحواذ على غرينلاند وتلويحها بفرض تعرفة جمركية إضافية على ثمان دول أوروبية إن لم ترضخ لإملاءات واشنطن في هذا الشأن، ثمّ تراجع الرئيس الأمريكي عن ذلك (يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٦). يمثّل التوجّه التوسّعي الأمريكي نحو غرينلاند اختباراً جسيماً بالنسبة للأوروبيين، وليس للدانمرك وحدها، ومن شأنه أن يقوّض حلف شمال الأطلسي «ناتو» عملياً وفق تصريح القيادة الدانمركية وبعض التقديرات الاستراتيجية في القارّة. ولوّحت إدارة ترمب باستعدادها للسيطرة على الجزيرة بالقوّة قبل أن يتراجع ترمب عن ذلك، ما يمثّل اختباراً لحلف «ناتو» بمقتضى البند الخامس من ميثاقه الذي يقضي بالدفاع الجماعي عن أي دولة عضو في حال الاعتداء على أراضيها.

وإذ تستشعر أوروبا في هذه المرحلة مخاطر وتهديدات وتحدّيات مركّبة من الجانبين الروسي والأمريكي، فإنّ هذا الواقع فرض على القارّة أن تُسارع إلى محاولة تطوير قدراتها الذاتية ونسْج علاقات خارجية متنوّعة بالتلازم مع حشد مواقف مشتركة في مواجهة هذه المخاطر والتهديدات والتحدّيات.

غنيّ عن القول أنّ أوروبا أدارت خلال السنوات الأخيرة صراعاً، وإن لم يكن

مباشراً، مع الجانب الروسي، مستعينة بالشراكة العابرة للأطلسي؛ لكنّها صارت تواجه مخاطر وتهديدات وتحدّيات، قائمة أو محتملة، مصدرها الحليف الأمريكي. يضع هذا التطوّر الجسيم الأوروبيين في معضلة مركّبة؛ ذلك أنّ أيّ تصعيد بين الشركاء عبر الأطلسي يُخاطر بخسران المظلّة الدفاعية والأمنية لأوروبا، دون أن يتوفّر بديل أوروبي مقتدر على تعويض ذلك في زمن تتصاعد فيه التحذيرات من مخاطر روسية هجومية أو هجينة قد تمسّ بالعمق الأوروبي.

إنّ واقع الاعتمادية الأوروبية على الولايات المتحدة في الشؤون الأمنية والعسكرية لا يمنح الأوروبيين هامشاً واسعاً للمناورة في هذا الشأن، كما أنّ محاولات الاستدراك الأوروبية المتسارعة في المجال الدفاعي تتطلّب سنوات مديدة حتى تحقّق نتائج مرجوّة في تضييق الفجوة الاستراتيجية القائمة مع الجانب الروسي فضلاً عن الجانب الأمريكي.

وبالنظر إلى العواقب الجسيمة التي قد تجرّها على أوروبا أيّ حرب تجارية مع الولايات المتحدة؛ فإنّ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي ستترتّب على ذلك في الواقع الأوروبي الداخلي ستضغط على حكومات القارّة وقد تعزّز نتائجها حظوظ أقصى اليمين في الصعود إلى الحكم في السنوات المقبلة، وهو الذي صار يحظى بدعم أمريكي صريح أو ضمني علاوة على علاقته المُلتبسة مع موسكو.

حرب أوكرانيا

شهد ملفّ أوكرانيا تطوّرات مهمّة خلال سنة ٢٠٢٥، تمثّلت في استمرار الاستنزاف الميداني للجانبين الأوكراني والروسي، والتقدّم النسبي للقوات الروسية على الأراضي الأوكرانية الشرقية، وازدياد جرأة الهجمات الأوكرانية في العمق الروسي بما فيها هجمات نوعية ضربت مطارات وقواعد جوية وخطوط إمداد ومواقع سيادية بدعم استخباري محتمل من الأطراف الغربية.

وواجهت كييف مأزقاً ملحوظاً مع واشنطن منذ صعود الرئيس ترمب إلى الرئاسة، كما تبيّن بعد الاجتماع الأوّل الذي جمعه بالرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي في البيت الأبيض، الذي كان عاصفاً وتخلّلته إهانات دبلوماسية علنية

للقيادة الأوكرانية. وبعد أن أظهرت إدارة ترمب تنصُّلاً واضحاً أو نسبياً من التزامات واشنطن المُعلنة سابقاً في عهد سلفه جو بايدن نحو كييف في مجالات التسليح والتمويل؛ سعى الأوروبيون، بحضور واضح للدور البريطاني في هذا الشأن، إلى محاولة تعويض ذلك وإحداث توازن نسبي. برز هذا الاصطفاف أيضاً في محاولة احتواء عواقب المفاوضات أحادية الجانب التي خاضتها الإدارة الأمريكية مع القيادة الروسية لإنهاء حرب أوكرانيا، التي عُدّت ابتداءً مُحابية لموسكو على حساب كييف. سارع الأوروبيون في محطات عدّة من سنة ٢٠٢٥ إلى حشد جهودهم لتعزيز الموقف التفاوضي الأوكراني مع «الوسيط» الأمريكي، وحاولوا في هذا الصدد تحسين التفاصيل المعروضة في صيغ اتفاق وقف الحرب، وإدراج ضمانات أمنية لصالح كييف؛ منها نشر قوّات أوروبية على الأراضي الأوكرانية والحصول على ضمانات من واشنطن بالتصرّف في حال إخلال موسكو بالاتفاق.

وقرّر الأوروبيون في نهاية سنة ٢٠٢٥ حزمة إنفاق مالي سخيّة لصالح الجانب الأوكراني، في هيئة قروض ممنوحة بضمان الأصول الروسية المجمّدة في أوروبا، علاوة على قرار استمرار تجميد الأصول الروسية بشكل مفتوح لضمان تغطية تكاليف التعويضات وإعادة الإعمار المفترضة نحو أوكرانيا.

وواجهت القيادة الأوكرانية تحدِّياً إضافياً، علاوة على سلوك إدارة ترمب نحوها؛ تمثّل في تكشّف ملفّات فساد تمسّ بأركان في الحكومة ومقرّبين من الرئيس زيلينسكي الذي تآكلت شعبيته الداخلية بمقتضى ذلك.

مواجهة «التهديد الروسي»

أطلقت أوروبا في خريف سنة ٢٠٢٥ مبادرتين دفاعيتين، أولاهما هي «الحارس الشرقي» للتعامل مع تحدِّي المسيّرات العابرة للحدود من جهة الشرق بالتعاون مع ما توصف بـ«الخبرة الأوكرانية» في هذا الشأن، بينما تختصّ المبادرة الثانية بتوفير مظلة دفاع صاروخي مشتركة. وشهدت السنة ذاتها استمراراً للاتجاه المضطرد نحو زيادة الإنفاق العسكري في القارّة تحت تأثير «التهديدات الروسية» وضغوط إدارة دونالد ترمب على شركاء «ناتو» الأوروبيين بزيادة هذا الإنفاق إلى خمسة في المائة، علاوة على

مفعـول الشـكوك بمـدى التزام الولايـات المتحدة بحماية أمـن القارّة في لحظـة الحقيقة.

وبـدءاً من خريـف ٢٠٢٥ تزايدت التقاريـر الميدانية في عدد من الـدول الأوروبية عـن تحليق مـسيّرات مجهولـة المصدر فـوق مواقع حسّاسـة، مثـل المطارات والسـواحل والقواعـد العسـكرية، يُرجّـح أن مصدرهـا روسي. كما بـرزت تقاريـر عن نشـاطات ما يُعـرَف بـ«أسـطول الظـلّ» الـروسي في بحر البلطيـق وبحر الـشمال، ويُنسَـب إليه تدبير أعمال تجسّـس وتخريـب اسـتهدفت شـبكات اتصـالات وإنترنـت وبنـى تحـت بحريـة والضلـوع في تجـاوز عقوبات تجاريـة مفروضة على روسـيا.

ونشرت أوسـاط استراتيجيـة وهيئـات اسـتخبارية في عـدد من الـدول الأوروبية في السـنوات الأخيرة تقاريـر متضافـرة توقّعـت أن تبـادر روسـيا إلى شـنّ حـرب أو هـجمات تسـتهدف العمـق الأوروبي الغـربي في غضـون سـنوات معـدودة (بـدءاً مـن سـنة ٢٠٢٧ أو ٢٠٢٨). ومـن شـأن نشر هـذه التحذيـرات تهيئـة الجمهـور في الـدول الأوروبيـة المعنيـة لاسـتيعاب تهديـدات استراتيجية محتملة وكسـب التفهّـم لتخصيص مـوارد ماليـة وبشريـة غير مسـبوقة تقريبـاً لأهـداف الدفـاع والأمـن. وتعمـل عدد من الـدول الأوروبيـة في غضون ذلك على توسـيع أنظمة الاسـتيعاب في الخدمة العسـكرية بعـد تقليـص المـوارد البشرية للجيوش بشـكل ملحوظ منـذ نهاية الحرب البـاردة وصل إلى حـدّ النصـف في ألمانيـا الاتحادية مـثلاً بعد الوحدة. تشـمل التوجّهـات والإجراءات الجديـدة التوسّـع في التوظيـف العسـكري وفي أنظمـة الخدمـة التطوعيـة في الجيـوش، حيـث لا تعتمـد معظـم دول القـارّة نظـام التجنيـد الإلزامي.

معضلة أوروبا مع أمريكا الجديدة

دفعـت ولايـة دونالـد ترمـب الرئاسـية الثانيـة، بـدءاً مـن يناير/ كانـون الثـاني ٢٠٢٥، بتحدِّيـات ومخاطـر غير مسـبوقة في طبيعتهـا بالنسـبة لأوروبـا. فالولايـات المتحـدة التـي كانـت تُعدّ حليـف القـارّة الوثيق وقائـدة مظلّتهـا الدفاعيـة، حلف شمال الأطـلسي «ناتـو»، تحوّلـت إلى تحـدٍّ استراتيجـي جـادّ بالنسـبة للأوروبـيين وشريك غير موثـوق لهـم، علاوة على أنّ فعاليـة الحمايـة الأمريكيـة صـارت موضـع شـكوك واقعية بالنظـر إلى توجّهـات ومواقـف متضافـرة تـعبِّر عنهـا «واشـنطن الجديـدة».

منحت إدارة ترمب منذ مطلع الولاية الثانية انطباعاً مكثّفاً بأنّ أولويّاتها تنطلق من تصوّراتها لمصالحها بمعزل عن حلفائها وشركائها، وأنّ واشنطن قد لا تتردّد في الإقدام على خطوات مفاجئة أو حتى صادمة في سبيل ذلك. إنّ التغيُّر القيادي الأمريكي على هذا النحو يمثِّل، بمنظور أوسع، تحوّلاً في إدارة العلاقات الدولية نحو نظام عالمي جديد يتجاوز قواعد القانون الدولي وتقاليد الهيئات الدولية وإدارة العلاقات متعدِّدة الأطراف. مثّل خطاب الرئيس ترمب في الجمعية العامّة للأمم المتحدة (سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥) في شكله ومضمونه تعبيراً عن هذا التحوّل الذي يزدري هيئات العمل الدولي وينفكّ عن تقاليد إدارة العلاقات الأممية. يلجأ عهد ترمب إلى التلويح المتزايد بالقوّة الصلبة والتدخّلات الخشنة، بينما تتخلّى إدارته عن تقاليد الولايات المتحدة في الاعتماد على حشد الشراكات ومباشرة التحركات الدبلوماسية واستغلال «القوّة الناعمة» وأدواتها؛ بما في ذلك الالتزامات الإنمائية نحو العالم كما مثّلتها هيئة المعونة الأمريكية «يو إس إيد» التي وقع تفكيكها عملياً في ولاية ترمب الثانية، علاوة على الإضرار المتزايد بمكانة الجامعات الأمريكية التي تستقطب صفوة العالم من الطلبة والباحثين والأكاديميين وتُعدّ من مقوِّمات التأثير العالمي للولايات المتحدة.

جرّت هذه التطوّرات هواجس عميقة بالنسبة لأوروبا المرتبطة استراتيجياً و«حضارياً» بنسَق غربي تتصدّره الولايات المتحدة. يراقب الأوروبيون كيف تتولّى الإدارة الأمريكية التضييق على ما تُعدّ ركائز مجتمع ديمقراطي غربي حديث، ممثّلة بالصحافة ووسائل الإعلام، والجامعات العريقة، والفصل بين السلطات، والتسامح مع تعدّدية الأفكار والمذاهب الاجتماعية. يقود ترمب بمعيّة إدارته حملة ضارية ضد توجّهات اجتماعية معيّنة في المجتمعات الغربية، ويتبنّى في الوقت ذاته مضامين خطاب محسوبة على اليمين المتطرف والقوى الأشدّ محافظة في البيئات الأوروبية والغربية؛ خاصة في ما يتعلّق بشؤون الهجرة واللجوء والهويّة الثقافية، علاوة على تعبيرات ذات طبيعة عنصرية تمنح أفضلية للشعوب والمكوِّنات البيضاء والمسيحية. ممّا يُفاقِم هذا التحدِّي المستجدّ بالنسبة لأوروبا؛ أنّ إدارة ترمب تبنّت هذه التوجّهات المتطرِّفة رسمياً في «استراتيجية الأمن القومي» الجديدة التي عرضتها في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥.

أوروبا في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

وضعت استراتيجية إدارة ترمب للأمن القومي ضمن أولويّاتها «تعزيز العظمة الأوروبية»، وقرّرت في هذا الشأن أنّ أوروبا تشهد «احتمالاً حقيقياً وأكثر وضوحاً لمحو الحضارة»، وأنّ القارة «ستصير غير قابلة للتمييز خلال عشرين سنة أو أقلّ». وأعلنت الإدارة الأمريكية في استراتيجيتها أنّها «تريد أن تبقى أوروبا أوروبية، وأن تستعيد ثقتها الحضارية بنفسها». تتّصل مقولة «محو الحضارة» الأوروبية بنظرية مؤامرة عنصرية شهيرة هي «الاستبدال الكبير» وبجملة من الأفكار والتصوّرات الأيديولوجية المتضافرة معها.

أكّدت الوثيقة الاستراتيجية توجُّه العهد الأمريكي الجديد نحو تعزيز مكانة أقصى اليمين السياسي والنزعات الشعبوية والاتجاهات العنصرية في البيئات الأوروبية، وذكرت أنّ «النفوذ المتزايد للأحزاب الأوروبية الوطنية يبعث على التفاؤل الكبير»، بينما انتقدت ما وصفته بالتضييق على «الديمقراطية الحقيقية» و«حرية التعبير» في أوروبا، و«تقويض تلك الحكومات (الأوروبية) للعمليات الديمقراطية»، وأنّها «حكومات أقلية غير مستقرّة يدوس كثير منها على المبادئ الأساسية لقمع المعارضة». تبنّت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة توجّهاً واضحاً للتأثير على الخرائط السياسية الداخلية في دول أوروبا لتعزيز نفوذ اليمين المتطرف وتيّارات أقصى اليمين الشعبوية ودعم فرص صعود هذه القوى إلى الحكم عبر القارّة. ومن أولويّات السياسة الأمريكية العامّة نحو أوروبا كما يأتي فيها: «تنمية مقاومة المسار الحالي لأوروبا داخل الدول الأوروبية».

تحفِّز «استراتيجية الأمن القومي» الأمريكية الجديدة إنعاش الهويات الوطنية للبلدان الأوروبية على حساب الاتحاد الأوروبي الذي تتجاهله الوثيقة كشريك محتمل، ولا تذكره إلاّ بصفة سلبية، فمن القضايا الأكبر التي تواجه أوروبا «أنشطة الاتحاد الأوروبي وغيره من الهيئات العابرة للحدود الوطنية التي تقوِّض الحرية السياسية والسيادة»، كما جاء فيها. لم تترك استراتيجية الأمن القومي الجديدة مجالاً للتردّد بأنّ أمريكا الجديدة تتبنّى خطاب اليمين المتطرف في ملفّاته الأساسية: الهجرة والهوية والجريمة والتنوع الثقافي، وتحدِّد من بين القضايا الأكبر التي تواجه أوروبا

«سياسات الهجرة التي تُغيِّر وجه القارة وتثير الصراعات».

قضية غرينلاند ومستقبل «ناتو»

مثّل صعود دونالد ترمب مجدّداً إلى الرئاسة الأمريكية منذ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٥ تحدِّياً جسيماً بالنسبة لأوروبا في عدد من الملفّات، منها أزمة غرينلاند. عبّر ترمب وعدد من أركان إدارته ومستشاريه عن توجّهات توسّعية صادمة شملت إبداء رغبة الاستحواذ على غرينلاند التي تتبع مملكة الدانمرك لكنها لا تندرج ضمن الاتحاد الأوروبي، وتعادل مساحتها الشاسعة ربع مساحة الولايات المتحدة أو نصف مساحة الاتحاد الأوروبي بدوله السبع والعشرين. ومنذ إقدام الولايات المتحدة على اختطاف الرئيس الفنزويلي وزوجه من قصرهما الرئاسي في كاراكاس في بداية ٢٠٢٦ جدّدت الإدارة الأمريكية حملتها المُطالِبة بالاستحواذ على غرينلاند مهما كلّف الأمر؛ حتى لو تطلّب استخدام القوّة العسكرية. ورغم النبرة الحذرة التي أبدتها كوبنهاغن في تعاملها مع نوايا واشنطن التوسّعية على أراضيها الشاسعة هذه؛ فإنّ تقريراً للمخابرات الدانمركية، كُشِف النقاب عنه في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥، صنّف الولايات المتحدة على أنّها تهديد محتمل؛ مثل روسيا والصين. يشير هذا التصنيف إلى مدى الانزلاق الذي تشهده الحالة التحالفية في المعسكر الغربي بالنظر إلى أنّ المملكة الدانمركية منضوية في حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة عملياً. دفعت هذه التطوّرات كوبنهاغن إلى التحذير من أنّ إقدام واشنطن على غزو غرينلاند سيعني نهاية الحلف عملياً. وبينما سعى الشركاء الأوروبيون إلى محاولة معالجة هذه الأزمة بالتشاور مع الولايات المتحدة، مع تمسّكهم برفضهم المبدئي المساس بالسيادة القائمة على غرينلاند؛ فإنّ الخيارات الأوروبية ركّزت على ثني إدارة ترمب عن توجّهها مقابل مكتسبات بديلة لواشنطن تقوم مثلاً على منح الجانب الأمريكي امتيازات معيّنة في غرينلاند ونزع الذرائع الأمريكية المتعلقة بالتمدّد الروسي والصيني في منطقة القطب الشمالي عبر نشر قوات أوروبية وغربية إضافية في الجزيرة. لكنّ سلوك ترمب وإدارته في هذا الملفّ وغيره لا يتيح فرصة لاستبعاد احتمالات التصعيد وانزلاق الموقف في تلك المنطقة القطبية إلى خيار غير دبلوماسي في نهاية المطاف.

تمثِّل أزمة غرينلاند تطوّراً حرجاً في مسار حلف شمال الأطلسي بعد أن توسّع في الشمال الأوروبي بانضمام الدولتين الاسكندنافيتين المحايدتين إليه، فنلندا (٢٠٢٣) ثمّ السويد (٢٠٢٤) في سياق ارتدادات حرب أوكرانيا. وفي قمة الحلف التي انعقدت في لاهاي في ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠٢٥ تعهّدت دوله الأعضاء (٣٢ دولة) بإجراء زيادة استثنائية في إنفاقها العسكري تقضي باستثمار ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي في القطاعات الدفاعية حتى سنة ٢٠٣٥، تتوزّع على ٣,٥ في المائة مخصّصة للإنفاق العسكري ونسبة ١,٥ في المائة مخصّصة لحماية البنية الأمنية في إطارها العام الذي يشمل قطاعات من قبيل الأمن السيبراني والبنى التحتية الحيوية. وعُدّ هذا التطوّر استجابة سخيّة لضغوط الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الذي ظلّ يطالب شركاء «ناتو» الأوروبيين بزيادة إنفاقهم العسكري، كما أظهر حقيقة التحوّل المطّرد الذي طرأ على التقدير الاستراتيجي في أوروبا منذ اندلاع حرب أوكرانيا في سنة ٢٠٢٢. على أنّ رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز (يسار وسط)، الذي يتبنّى مواقف أقلّ تجاوباً مع واشنطن، أبدى تحفّظه على ما قرّرته قمّة الحلف وأعرب عن شكوكه في مدى واقعية القرار.

أزمات فرنسا السياسية والاقتصادية

استمرّ في فرنسا خلال سنة ٢٠٢٥ منحى عدم الاستقرار في التشكيلة الحكومية، تحت وطأة الافتقار إلى الأغلبية اللازمة في الجمعية الوطنية (الغرفة الثانية للبرلمان) وتبعاً لصعوبات اعتماد الموازنة في البرلمان مع ما تشتمل عليه من إجراءات تقشّفية لا تحظى بشعبية. سبق أن أقدم الرئيس إيمانويل ماكرون في يونيو/ حزيران ٢٠٢٤ على حلّ البرلمان ودعا إلى انتخابات مبكّرة تحت صدمة خسارة حزبه النتائج الفرنسية في الانتخابات الأوروبية حينها، التي تصدّرها أقصى اليمين ممثلاً بحزب «التجمّع الوطني». أسفرت انتخابات يوليو/ تموز ٢٠٢٤ عن تشكيلة برلمانية لا تتيح أغلبية ناجزة لأيّ من المعسكرات الثلاثة الأساسية؛ أقصى اليمين (التجمّع الوطني)، وائتلاف اليسار (الجبهة الشعبية الجديدة)، واليمين الجمهوري – الليبرالي المتحالف من حول ماكرون. وشهدت سنة ٢٠٢٥ للسنة الثانية على التوالي عدّة محاولات متعثّرة لإخراج تشكيلة حكومية تحظى بثقة البرلمان، ما أظهر هشاشة

الوضع السياسي القائم في فرنسا. ويظلّ الهاجس المهيمن على المشهد السياسي فرص صعود أقصى اليمين إلى الحكم على اعتبار أنّ «التجمّع الوطني» بزعامة مارين لوبن يمثّل هو المتصدِّر في المؤشرات الانتخابية المتعاقبة. وصار مستقبل لوبن السياسي على المحكّ منذ أن صدر في مارس/ آذار ٢٠٢٥ حكم قضائي أدانها باختلاس أموال عامّة وقضى بسجنها ودفع غرامة مالية ومنعها من تولّي أي منصب عام لمدّة خمس سنوات، ما يعني في حال تثبيت الحكم - المنتظر البتّ فيه في فبراير/ شباط ٢٠٢٦ بعد الاستئناف الذي تقدّمت به - حرمانها من فرص الترشّح للانتخابات الرئاسية المقرّرة في سنة ٢٠٢٧ فضلاً عن الانتخابات البرلمانية. وحتى في حالة تثبيت الحرمان السياسي فإنّ خلف لوبن في قيادة «التجمّع الوطني» جوردان باردیلا يحظى بفرص متزايدة لخوض الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقبلة.

وفي الشأن الخارجي كثّفت قيادة ماكرون خلال سنة ٢٠٢٥ تحرّكاتها لإحياء دور باريس الدبلوماسي على المسرح الدولي ومحاولة الاستدراك على تآكل نفوذ فرنسا في معاقلها التقليدية في إفريقيا. برز دور ماكرون في قيادة أدوار أوروبية وغربية في بعض الملفّات مثل الملف الأوكراني، كما تجلّى مثلاً في ترتيبات مؤتمر «حلّ الدولتين» بشأن القضية الفلسطينية في نيويورك، وفي لقاءات ماكرون مع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، وفي جولات خارجية كان منها زيارته إلى مصر في إبريل/ نيسان. على أنّ فعالية هذه التحرّكات تبقى موضع شكّ أحياناً، كما يتبيّن في دور فرنسا في الآلية الضامنة لوقف إطلاق النار في لبنان، بالنظر إلى كثافة الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاق المبرم في هذا الشأن دون ردّ فرنسي جادّ على ذلك. وتبنّت باريس، التي تحوز سلاحاً نووياً، نبرة تصعيدية في مواجهة روسيا وتحذيراً من قدرات موسكو على الإضرار بالأمن الأوروبي في حال وسّعت سيطرتها على الأراضي الأوكرانية. وتتصدّر فرنسا وبريطانيا الدول الأوروبية التي تعرض إرسال قوات إلى أوكرانيا في سياق الضمانات الأمنية التي يطالب الأوروبيون بتوفيرها لكييف في أيّ اتفاق مع موسكو لإنهاء الحرب.

تقارب بريطاني - أوروبي

أظهرت الحكومة البريطانية خلال سنة ٢٠٢٥ اقتراباً نسبياً من شركائها الأوروبيين بعد سنوات من التنافر في عهد المحافظين. ظهر الاتجاه التقاربي بعد أن تشكّلت حكومة يسار الوسط العمّالية في صيف ٢٠٢٤ بزعامة كير ستارمر وفوْز دونالد ترمب بالرئاسة الأمريكية في أواخر السنة ذاتها حاملاً توجّهات تمنح أولوية لمصالح بلاده؛ وإنْ على حساب حلفائها الغربيين. برز التوجّه البريطاني لتنسيق المواقف مع الشركاء الأوروبيين واضحاً في التعامل مع تطوّرات حرب أوكرانيا، خاصة بعد المواقف الأمريكية المقلقة، والصادمة أحياناً، في هذا الشأن. وجدت لندن أنّ عليها تنسيق التحرّكات والمواقف مع شركاء أوروبيين وغربيين، دون الولايات المتحدة، في ملفّ آخر هو حرب غزة وقضية فلسطين. فمقابل جموح إدارة ترمب في انحيازها إلى الموقف الإسرائيلي خلال الحرب زيادة على ما أظهرته إدارة سلفه الديمقراطي جو بايدن؛ ظهرت اصطفافات داخل المعسكر الأوروبي والغربي، كان منها اصطفاف بريطانيا وفرنسا وكندا واستراليا، الذي أعلن منذ مايو/ أيار ٢٠٢٥ بوضوح رفض سياسة التجويع الإسرائيلية تحديداً وأظهر عزماً على الاعتراف بدولة فلسطين مع إرفاق ذلك باشتراطات معيّنة. تطوّر هذا الاصطفاف بعد أن بلغت حرب الإبادة والتجويع، المدعومة غربياً في منشئها، مدى زمنياً فاق التوقّعات المسبقة وأثارت غضباً جماهيرياً متعاظماً في أوروبا وحول العالم مشفوعاً بتقارير دولية مستقلّة تحذِّر من خطوات السياسات والإجراءات الإسرائيلية المُتبعة. كما برز هذا الاصطفاف بالتزامن مع تبدُّل القيادة في الولايات المتحدة من عهد جو بايدن إلى خلفه دونالد ترمب الذي تتجاوز سياساته ومواقفه وتصريحاته في ما يتعلّق بقضية فلسطين وشؤون أخرى متعددة الخطوط التقليدية الناظمة للمواقف الأوروبية والغربية؛ من قبيل «دعم حلّ الدولتين» أو «دعم حلّ سياسي عبر مسار المفاوضات» مثلاً، فضلاً عن التنديد بالتوسّع الاستيطاني.

وفي الواقع الداخلي شهدت بريطانيا صعوداً قوياً لأقصى اليمين السياسي الشعبوي، على مستوى الخريطة الحزبية وتحرّكات الشارع. يحظى «حزب الإصلاح» بزعامة الشعبوي المقرّب من ترمب، نايجل فراج، بفرص متزايدة للتصدّر

الانتخابي، وسيكون موعد الانتخابات المحلية المقرّرة في مايو/ أيار ٢٠٢٦ اختباراً عسيراً للأحزاب المتنافسة. وعلى المستوى الجماهيري باشر الناشط العنصري تومي روبنسون تنظيم مسيرات متطرِّفة، جرى أبرزها يوم ١٣ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥ تحت شعارات مناهضة الهجرة، وكان من اللافت أنّ رجل الأعمال البارز إيلون ماسك تحدّث يومها للمتظاهرين عبر الشبكة وأظهر تشجيعاً واضحاً لهم، وحذّر ممّا سمّاها «هشاشة الحضارة» وكيف أنّ السياسات الرسمية في بريطانيا تقوم «بتدمير البلد»، وذهب إلى حدّ تحريض الجمهور البريطاني على العنف بقوله: «سواء أخترتم العنف أم لا؛ فإنّ العنف سيأتي إليكم. فإمّا أن تقاتلوا أو تموتوا، هذه هي الحقيقة». وفي المقابل يواجه الحزبان التقليديان، المحافظون والعمّال، تحدِّيات جادّة على مستوى الرصيد الانتخابي. وشكّل زعيم العمّال الأسبق جيريمي كوربن حزباً جديداً باسم «حزبك/ يور بارتي» قد يقضم من بعض القواعد الانتخابية للعمّال، بينما يستقطب «حزب الإصلاح» اليميني الشعبوي قسطاً معتبراً من القاعدة الانتخابية للمحافظين وحتى من بعض وجوههم السياسية.

ويواجه الاقتصاد البريطاني متاعب متفاقمة تتمثّل بالتضخّم والمديونية العامّة ومؤشرات البطالة وتخبّط السياسات المالية وتراجع موقع لندن العالمي في جذب الاستثمارات.

ألمانيا في عهد حكومي جديد

شهدت ألمانيا في فبراير/ شباط ٢٠٢٥ تشكيل حكومة جديدة بعد انتخابات مبكرة، انتقل بمقتضاها يمين الوسط المحافظ إلى قيادة الائتلاف الحكومي الذي يضمّ أيضاً الديمقراطيين الاجتماعيين الذين قادوا الائتلاف الحكومي الثلاثي الذي سبقه (ضمّ حينها أيضاً حزب الخضر والليبراليين) حتى انهياره في نهاية ٢٠٢٤. يقود المستشار فريدريش ميرتس الحكومة الألمانية الجديدة وسط تحدِّيات استراتيجية وسياسية واقتصادية لم تعهدها الجمهورية الاتحادية منذ عقود. فعلى المستوى الاستراتيجي تتوسّع برلين في تعبئة الموارد في المجالات العسكرية، بمقتضى التوجّه المُعلَن في هذا الشأن منذ نشوب حرب أوكرانيا. وتدعم ألمانيا موقف كييف

سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، بالشراكة مع الأطراف الأوروبية والغربية ذات الصِّلة، علاوة على إسناد موقف القيادة الأوكرانية التي تواجه صعوبات ميدانية واقتصادية وتفاوضية في هذه المرحلة.

وفي الشأن الاقتصادي تشهد ألمانيا مؤشِّرات على أزمة بنيوية مزمنة تمسّ بعض قطاعاتها، لاسيما قطاع صناعة السيارات الذي يُعدّ تقليدياً رافعة الصناعة الألمانية. دفع ذلك برلين إلى الضغط على هيئات صناعة القرار الأوروبي من أجل العدول عن قرار سابق قضى بإخراج السيارات التي تعمل بمحرِّكات الاحتراق الداخلي من السوق الأوروبية بحلول سنة ٢٠٣٥. ويواجه هذا القطاع الألماني المحوري تراجعاً واضحاً في القدرة على المنافسة العالمية؛ بالنظر إلى الصدارة الصينية في إنتاج السيارات الكهربائية التي تباطأت القدرات الألمانية عن اللحاق بها، وتبعاً لارتفاع تكاليف الإنتاج داخل ألمانيا ذاتها. يواجه الإنتاج الصناعي في ألمانيا، عموماً، أزمة ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل التي حفّزتها فاتورة الطاقة التي قفزت منذ اندلاع حرب أوكرانيا (٢٠٢٢) إلى مستويات قياسية ما أضرّ بالقدرة التنافسية الألمانية في الأسواق الأوروبية والعالمية، علاوة على تأثير انفتاح الأسواق الخارجية بما في ذلك الاعتماد المتزايد على الإنتاج الصناعي الصيني الذي لا يبدو قابلاً للمنافسة. كما تواجه بعض القطاعات الصناعية الألمانية نقصاً متزايداً في الموارد البشرية اللازمة للتشغيل. وتضغط التحوّلات في الهرم السكاني على ديمومة النظام الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية الاتحادية وفي عدد من الدول الأوروبية الأخرى، فمن شأن تضاؤل نسبة قوى العمل الشابّة وتراجع الزيادة السكانية الطبيعية أن يضغط على أنظمة الرفاه الاجتماعي في آماد منظورة، بينما لا تُرحِّب الحكومات والأحزاب والقواعد الانتخابية بفتح أبواب الهجرة للاستدراك على هذا الاختلال المتزايد، ولا يبدو في المقابل أنّ الاستقطاب الانتقائي لبعض الكفاءات من دول آسيوية وأفريقية مؤهّل لتلبية الاحتياجات القائمة والمتوقّعة في مواقع العمل الأوروبية المتضرِّرة.

وفي الشأن السياسي الداخلي يرسم صعود أقصى اليمين ممثّلاً بحزب «البديل» بزعامة أليس فايدل، هاجساً مؤرِّقاً في الحياة السياسية الألمانية، ولهذا الحال ما يناظره في دول أوروبية أخرى مثل فرنسا والنمسا والسويد، ويمثِّل الإسناد الأمريكي المُعلَن

لهذا الحزب الألماني وعموم القوى اليمينية المتطرفة في أوروبا تحدِّياً غير مسبوق، كما تجلّى في الخطاب الذي ألقاه نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس خلال مشاركته في أعمال مؤتمر ميونيخ للأمن (فبراير/ شباط ٢٠٢٥). واجتمع دي فانس حينها مع أليس فايدل، زعيمة حزب «البديل»، في توقيت حسّاس سبق الانتخابات العامة الألمانية، فاخترق بهذا الموقف «تابو» راسخاً في الثقافة السياسية للجمهورية الاتحادية، بينما أظهر رجل الأعمال البارز إيلون ماسك، بصفة شخصية وعبر منصّة «إكس» التي يملكها، مساندة واضحة لهذا الحزب اليميني المتطرف في مواقف عدّة خلال وجوده في إدارة ترمب وبعد إقالته.

أوروبا وفلسطين في زمن الحرب والإبادة

شهدت العلاقات الأوروبية الإسرائيلية خلال ربيع وصيف ٢٠٢٥ تصعيداً لفظياً غير مسبوق تقريباً بالتزامن مع تصاعد الغضب الأوروبي والعالمي من استمرار حرب الإبادة وتفاقم سياسة التجويع للسنة الثانية على التوالي. وبلغت المواقف الأوروبية ذروتها في هذا الشأن خلال شهر مايو/ أيار ٢٠٢٥ الذي شهد تشديد سياسة التجويع بحقّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة على مرأى من العالم. على أنّ الفجوة بدت واضحة بين تصعيد النبرة اللفظية من جانب بعض قادة الدول والحكومات ووزراء الخارجية على المستوى الأوروبي؛ والمواقف العملية المصاحبة لذلك. فقد أظهرت معظم العواصم الأوروبية تراخياً في جاهزية الإقدام على إقرار خطوات عقابية نحو الجانب الإسرائيلي، فغاب أيّ إجراء عقابي يُذكر من جانب الاتحاد الأوروبي أو أيّ من هيئاته رغم مبادرات ومقترحات كانت موضع تداول؛ بما في ذلك بحث تعليق اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية، الذي وقع إحباطه. سجّلت إسبانيا أبرز المواقف تقدّماً في السياق الأوروبي في الردّ على سياسات الإبادة والتجويع الإسرائيلية الجارية في قطاع غزة، وانفردت مدريد تقريباً من بين العواصم الأوروبية بتسمية ما يقترفه الاحتلال الإسرائيلي بأنّه «إبادة جماعية»، علاوة على مواقف وإجراءات وتصريحات تضافرت مع ذلك عبّرت عنها إيرلندا والنرويج وسلوفينيا وبلجيكا ومالطا.

وفي مؤشِّر على عزلته الدولية؛ لم يتمكّن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال سنة ٢٠٢٥ من زيارة أيّ بلد أوروبي باستثناء المجر، التي رحّبت به بحفاوة بالغة في إبريل/ نيسان، بصفة استثنائية عن السياق الأوروبي العامّ. انسجمت هذه الخطوة مع توجّهات الانحياز الجارف إلى الاحتلال الإسرائيلي التي تبديها بودابست، خاصة أنّ قيادة رئيس الوزراء فيكتور أوربان تحظى بعلاقات وطيدة مع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب وكذلك مع قادة الاحتلال الإسرائيلي. وأعلن أوربان على هامش تلك الزيارة انسحاب بلاده من ميثاق روما المؤسِّس للمحكمة الجنائية الدولية، بسبب مذكرة الاعتقال التي أصدرتها المحكمة بحقّ القيادة الإسرائيلية.

وعلى منوال المواقف التقليدية خلال السنوات الماضية؛ واصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وعواصم أوروبية أخرى إصدار بلاغات وتصريحات تعرب عن القلق من توسّع الاستيطان وتصاعد اعتداءات المستوطنين وسياسات هدم المنازل والاستيلاء على موارد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، خاصة المنطقة «ج» التي تتبع سلطات الاحتلال الإسرائيلي إدارياً وأمنياً بمقتضى اتفاق أوسلو والتي تشغل قرابة ثلثي مساحة الضفة الغربية، لكنّ مواقف الاستنكار والاستياء والقلق تلك لم تحرِّك إجراءات عقابية جادّة أو ذات أثر واضح؛ باستثناء قيود جزئية على بعض قادة العصابات الاستيطانية وعلى بعض صادرات السلاح، مع استثناءات محدودة تمثلها إسبانيا ودول أخرى ذات مواقف متقدِّمة نسبياً في هذا الشأن.

وتبلورت خلال عام ٢٠٢٥ تحرّكات أوروبية وغربية داعمة للاعتراف بدولة فلسطين بمقتضى «حلّ الدولتين»، بعد أن شهدت السنة التي سبقتها اعترافات منسّقة في هذا الاتجاه من جانب كلّ من إسبانيا وإيرلندا والنرويج وسلوفينيا، التي مثّلت، إلى جانب بلجيكا ومالطا، محوراً ناقداً بوضوح لحرب الإبادة التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. أمّا تحرّكات دعم «حلّ الدولتين» خلال سنة ٢٠٢٥ فقادتها فرنسا والمملكة العربية السعودية، بمعيّة دول أوروبية وغربية أخرى منها بريطانيا وكندا واستراليا، ما أسفر عن موجة اعترافات جديدة بدولة فلسطين بالتزامن مع عقد مؤتمر نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامّة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥. وأحجمت دول أوروبية أخرى،

منهـا ألمانيـا وإيطاليـا، عـن الاعتراف بدولـة فلسـطين رغم تأكيدهـا المتكـرِّر دعم «حلّ الدولتين».

على أنّ مـا جـاء تحـت عنـوان «الاعتراف بدولة فلسـطين» ودعم «حـلّ الدولتين» في البلاغـات الصادرة خلال سـنة ٢٠٢٥ عـن العواصم الأوروبية والغربية المُشـار إليها وكذلـك عن مؤتمـر نيويورك؛ تضمّـن في الواقع اشتراطـات مغلّظة وقيـوداً متعدِّدة على «دولـة فلسـطين» المنتظرة؛ منهـا أن تكون منزوعة الـسلاح، وأن تلتزم بالعزل السـياسي للمقاومـة والحـركات الفلسـطينية ذات الصلـة ومنعهـا مـن المشـاركة في الانتخابـات، وأن تكافـح المضـامين الوطنيـة في المناهـج والإعلام بدعـوى منع «التحريـض»، علاوة على إجـراء «إصلاحـات» في السـلطة الفلسـطينية، والتزامـات أخـرى على الجانـب الفلسـطيني منهـا تكثيـف التعـاون الأمني مـع أجهزة الاحـتلال الإسرائـيلي، دون ذكر أي اشتراطـات أو التزامـات على الاحـتلال الإسرائيلي ذاتـه. وممّـا يُشـار إليـه في هـذا الصـدد أنّ «إعلان نيويـورك» تجاهل قـرارات دوليـة ذات صلة بالاحـتلال الإسرائيلي، منهـا الرأي الاستشـاري لمحكمـة الدولية الصـادر في يوليو/ تمـوز ٢٠٢٤ القاضي بعدم شرعيـة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة سـنة ١٩٦٧ وقـرار الجمعية العامة للأمم المتحـدة الصـادر في سـبتمبر/ أيلـول ٢٠٢٤ الـذي يطالـب بإنهاء الاحـتلال الإسرائيلي في غضـون اثني عشر شـهراً دون قيـد أو شرط.

وسـارع الاتحـاد الأوروبي والدول الأوروبيـة عموماً، كما أطـراف المجتمع الدولي عمومـاً، إلى الترحيـب جارف بخطّـة الرئيس الأمريكـي دونالد ترمب بشـأن غزة، التي أعلنهـا بمعيّـة رئيـس الـوزراء الإسرائـيلي بنيـامين نتنياهـو في البيـت الأبيض بعـد أيام قليلـة مـن انعقـاد مؤتمـر نيويـورك، رغـم أنّ الخطّـة المذكـورة تتجـاوز القانـون الـدولي وتتجاهـل «حـلّ الدولـتين» وتفـرض آليّـات لإدارة قطـاع غـزة بمعـزل عـن السـلطة الفلسـطينية. وبمجـرّد إعلان ترمـب عـن خطّتـه المتضمِّنـة عشريـن بنـداً؛ غلبـت نبرة الترحيـب والتفـاؤل على المواقـف الأوروبية، وتراجعـت عواصم أوروبا بـدءاً من ذلك الحين عـن نبرة النقـد ومنحى الاسـتياء من سـلوك الاحـتلال الإسرائيلي في قطـاع غزة.

أوروبا وسورية الجديدة

شهدت سنة ٢٠٢٥ انفتاحاً أوروبياً ملحوظاً على دمشق بعد التحوُّل الذي شهدته سورية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٤. وأعلن الاتحاد الأوروبي في مايو/ أيار ٢٠٢٥ عن رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، وأبقى على إجراءات تستهدف أفراداً وكيانات مرتبطة بالنظام السابق. وأزال الاتحاد ٢٤ كياناً سورياً من قوائم العقوبات تعمل في القطاعات المصرفية والإنتاجية والنفطية والاتصالات والإعلام.

واستمرّت اللقاءات المتبادلة بين الجانبين السوري والأوروبي على أعلى المستويات بصفة لا تنفكّ عن توجّه أمريكي رسمي في هذا الاتجاه أيضاً؛ تجلّى في لقاءات مباشرة جمعت الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بالرئيس السوري أحمد الشرع، الذي صنّفته الولايات المتحدة سابقاً على «قوائم الإرهاب».

أظهرت المواقف الأوروبية انفتاحاً إيجابياً على دمشق تجلّى في الاحتفاظ بهذا الموقف حتى في محطّات حرجة مرّت بها سورية خلال سنة ٢٠٢٥، تمثّلت في الأحداث الدامية التي شهدها الساحل السوري في الربيع ثمّ في تطوّرات السويداء.

تكتسب المواقف الأوروبية من الشأن السوري أهمية خاصّة بالنظر إلى أولوية ملفّ اللاجئين بالنسبة للقارّة، حيث يُعدّ هذا البلد العربي من أبرز منابع اللجوء بالنسبة لأوروبا، كما أنّ تصنيف سورية بلداً آمناً من شأنه أن ينعكس على الوضع القانوني والإجرائي الخاصّ بأعداد غفيرة من اللاجئين السوريين في أوروبا أو مَن قد يلتحقون بهم بمقتضى إجراءات جمع الشمل العائلي. ترى أوروبا في استقرار الأوضاع في سورية مصلحة استراتيجية لها، فمن شأن ذلك أن يساهم في معالجة جزئية لملفّ طالبي اللجوء في أوروبا بينما قد يؤدّي تفجُّر الأوضاع أو نشوب صراعات طائفية ومناطقية إلى الدفع بأفواج إضافية من طالبي اللجوء نحو القارّة. وتبقى أوروبا معنيّة بمعالجة ملفّ الأوروبيين، من الرجال والنساء والأطفال، المحسوبين على تنظيم الدولة/ داعش الذين وقع احتجازهم في سجون ومخيمات تتبع «قسد» في شمال شرق سورية منذ انهيار سيطرة التنظيم على شرق البلاد قبل سنوات.

كما تخشى أوروبا من أن يؤدي اضطراب الأوضاع في سورية إلى نشاط جماعات مسلّحة عابرة للحدود قد تضرّ بالأمن الأوروبي، حسب ما تبيّن من وثيقة داخلية للاتحاد الأوروبي نشرت وكالة «رويترز» مضمونها في مايو/ أيار ٢٠٢٥.

وفي المقابل فإنّ من شأن إنهاء العقوبات الغربية على دمشق أن يُتيح فرصاً اقتصادية مستقبلية للشركات الأوروبية بالنسبة لبلد يُفترض أن يشهد عملية إعادة إعمار واسعة النطاق وانفتاحاً تجارياً واستقطاباً لاستثمارات خارجية.

العلاقات الأوروبية المغاربية

تجدّدت فصول التوتّر في العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال سنة ٢٠٢٥ على منوال محطّات تصعيد سابقة في سنوات خلت شهدت تهدئة ومؤشرات تفاهم أيضاً. وتتمثّل محاور التأزيم التقليدية في علاقات باريس بالجزائر بملفّات الماضي الاستعماري وتداعيات الموقف من قضية الصحراء أو مدى الانفتاح الفرنسي على كل من المغرب والجزائر، علاوة على تطوّرات متعدِّدة تطرأ على وجوه التعاون أو التأزيم بين الجانبين في عدد من الملفّات. برز من ملفات التأزيم في سنة ٢٠٢٥ أزمة سجن الكاتب الفرنسي من أصل جزائري بوعلام صنصال التي انتهت بإفراج الجزائر عنه بعفو رئاسي في نوفمبر/ تشرين الثاني عقب وساطة ألمانية، بعد أن قضى صنصال سنة واحدة في السجن من أصل خمس سنوات بمقتضى حكم صدر عليه بعد إدانته على خلفية تصريحات أدلى بها لوسيلة إعلام مقرّبة من اليمين الفرنسي المتطرف. وتجدّد الجدل بين فرنسا والجزائر خلال سنة ٢٠٢٥ بشأن ملفّ التأشيرات واتفاقية ١٩٦٨ بين البلدين التي تتعلّق بإقامة وتنقُّل الأفراد التي صوّت البرلمان الفرنسي بفارق صوت واحد لصالح إلغائها بمقتضى اقتراح من أقصى اليمين (حزب التجمّع الوطني). وسنّ البرلمان الجزائري في نهاية سنة ٢٠٢٥ قانون تجريم الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي سارع النوّاب إلى إقراره بالإجماع دون معارضة وينصّ على اعتباره «جريمة دولة غير قابلة للتقادم» متضمنة قرابة ٢٧ نوعاً من الجرائم تتوزّع على عنف مباشر وجرائم بيئية وأخرى سياسية واجتماعية وجرائم ثقافية وجرائم الخيانة. ويُلزم القانون الدولة الجزائرية بأن تسعى إلى انتزاع اعتراف واعتذار رسميّيْن من

فرنسا بهذا الخصوص والحصول على تعويض شامل عن الأضرار المادية والمعنوية واسترجاع الأموال المنهوبة والأرشيف الوطني ومتعلقات قادة الجزائر الوطنيين ورفاتهم التي تحتفظ بها فرنسا. وتحوّلت العلاقات مع الجزائر في السنوات الأخيرة إلى موضوع استقطاب داخلي في الحياة السياسية الفرنسية، مع اتجاه واضح لاستغلال هذا الملفّ من قبل أقصى اليمين وأصوات من يمين الوسط وربطه بالجدل الحسّاس المتعلِّق بشؤون الهجرة والهوية.

ومقابل ذلك التأزيم مع الجزائر؛ احتفظت العلاقات الفرنسية المغربية خلال عام ٢٠٢٥ بطابع التحسّن المطّرد، الذي تجلّى بوضوح منذ إعلان «الشراكة الاستثنائية المعزّزة» بين البلدين خلال زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون إلى الرباط في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤ التي طوَت حينها صفحة تأزيم شهدتها العلاقات الفرنسية المغربية. وتحسّنت العلاقات المتبادلة بشكل ملحوظ بعد أن أبدت باريس دعمها لموقف الرباط في ملفّ الصحراء. ويُعبِّر الموقف الفرنسي، أيضاً، عن مقاربة جديدة لترميم علاقات باريس المرتبكة مع إفريقيا وسعيها إلى نسج شراكات وفتح آفاق تعاون جديدة في هذا الشأن، خاصّة وأنّ المغرب صار يمثِّل بوابة عبور محتملة نحو أفريقيا من خلال الدور الاقتصادي واللوجستي الذي تقوده الرباط في المنطقة ومنها «مشروع إفريقيا الأطلسية».

ومن المتوقع أن يُستأنف خلال عام ٢٠٢٦ التفاوض بشأن التوصّل إلى اتفاقية للصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بعد أن تعثّرت المفاوضات في هذا الملفّ الذي يتجاوز المصالح الاقتصادية إلى العقدة المتمثلة بقضية الصحراء ومدى الاعتراف بالسيادة المغربية عليها من واقع السواحل المطلّة على الإقليم. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥ أعلنت الرباط عن إبرام مذكرة تفاهم بين المغرب والاتحاد الأوروبي لتعديل الاتفاق الزراعي بين الجانبين ليشمل منتجات الصحراء. ويواجه الاتفاق في هذا الخصوص معضلة قانونية، بمقتضى قرار أصدرته محكمة العدل الأوروبية في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤ قضى بتثبيت حكم سابق يُبطل اتفاقات تجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لأنها تشمل منتجات من الصحراء، وجاء الحكم بعد أن تقدّمت المفوضية الأوروبية باستئناف على قرار المحكمة التابعة

للاتحاد الصادر عام ٢٠٢١ التي قرّرت حينها بطلان تلك الاتفاقات.

أمّا بخصوص ليبيا فقد عبّر الاتحاد الأوروبي عن القلق من جمود العملية السياسية فيها وعدم إحراز تقدّم في تنفيذ خريطة الطريق السياسية؛ بما في ذلك عدم إجراء انتخابات عامّة في البلاد بمقتضاها. وبعد تدهور الوضع الأمني في العاصمة طرابلس والمناطق المحيطة بها خلال ربيع وصيف ٢٠٢٥ أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه من الصدامات والحشود العسكرية ودعا إلى التهدئة.

وما زال الاتحاد الأوروبي، باستثناء إيطاليا، يفرض حظراً جوياً على مطارات ليبيا، وتتطلّع السلطات الليبية إلى إنهائه كي تتمكّن من استئناف حركة النقل الجوي الطبيعية وما يرتبط بها من أنشطة بما في ذلك ربط البلاد بخطوط الطيران الدولية. ورفعت إيطاليا في عام ٢٠٢٣ الحظر الجوي على الطيران المدني الليبي في سياق متّصل بالتقدّم المطّرد في العلاقات بين روما وطرابلس.

ويُعلن الاتحاد الأوروبي بصفة متكرِّرة عن حرصه على تعزيز التعاون مع السلطات الليبية في إدارة الهجرة والحدود «بطريقة فعّالة وإنسانية»، مع التركيز على «العودة الطوعية» لطالبي الهجرة واللجوء العالقين في ليبيا، و«إنقاذ الأرواح في البحر والصحراء» وتفكيك شبكات التهريب. وتطوّر تعاون الجانب الأوروبي مع سلطات خفر السواحل الليبية في السنوات الأخيرة لأجل صدّ قوارب المهاجرين غير النظاميين التي تبحر من سواحل البلاد نحو أوروبا وهي مهامّ مشمولة بوصف «عمليات الإنقاذ البحرية». ويثير الموقف الأوروبي في هذا الشأن انتقادات شديدة اللهجة من جانب منظمات حقوق إنسان دولية، منها «هيومن رايتس ووتش» و«العفو الدولية»، وقد أعلنت هذه الأخيرة مجدداً خلال سنة ٢٠٢٥ أنها وثّقت مفعول المساعدات الأوروبية في تسهيل اعتراض عشرت الآلاف من الأشخاص وإعادتهم قسراً إلى مراكز الاحتجاز في ليبيا التي تشير المنظمة إلى أنّهم يواجهون فيها «انتهاكات ممنهجة وواسعة النطاق من جانب جماعات مسلّحة غير خاضعة للمساءلة».

ويُشار إلى أنّ الاتحاد الأوروبي يدير لقاءات واتصالات متوازية بهذا الشأن مع

سلطات الغرب (حكومة الوحدة الوطنية) والشرق (السلطات التابعة لخليفة حفتر) الليبيين. وواصل كبار المسؤولين في الحكومة الليبية مطالبة الجانب الأوروبي، بما في ذلك إيطاليا، بتقديم دعم ملموس من أجل التعامل مع ملفّ الهجرة غير النظامية ولتجنّب تكدّس طالبي الهجرة في ليبيا ودعم خطة الترحيل والعودة باعتبارها مساراً أساسياً في هذا الشأن. وتفيد الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل «فرونتكس» بأنّ سواحل ليبيا تصدّرت مصادر الهجرة غير النظامية نحو أوروبا خلال سنة ٢٠٢٥.

كما تعدّ السواحل التونسية، وهي الأقرب جغرافياً إلى الاتحاد الأوروبي، ممرّ عبور نشط للمهاجرين غير النظاميين، وتطوّر التعاون الأوروبي مع تونس في السنوات الأخيرة للحدّ من ذلك. وأبرم الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم مع تونس في يوليو/ تموز ٢٠٢٣ تتضمّن بنوداً تقضي بمكافحة هذه الهجرة مقابل دعم اقتصادي ومالي وتمويل خفر السواحل التونسي وتزويده بمعدّات لهذا الغرض.

وصدرت خلال سنة ٢٠٢٥ انتقادات عدّة في أوروبا لحالة حقوق الإنسان في تونس، كان أبرزها قرار أصدره البرلمان الأوروبي في نوفمبر/ تشرين الثاني يدعو السلطات التونسية إلى إطلاق سراح «جميع الذين احتجزوا لممارستهم حقّهم في حرية التعبير، بمن فيهم السجناء السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان». ومع ذلك فإنّ العلاقات الأوروبية – التونسية لم تشهد تأزيماً يُذكر، بل إنّ الاتحاد الأوروبي صنّف تونس في السنة ذاتها «بلداً آمناً» بما يقضي بعدم قبول طلبات اللجوء الواردة منها .

العلاقات المصرية الأوروبية

حققت العلاقات الأوروبية المصرية تقدّماً مطّرداً في الأعوام الأخيرة، وشهد عام ٢٠٢٥ العديد من اللقاءات والزيارات من جانب كبار المسؤولين الأوروبيين إلى القاهرة، علاوة على عقد القمة المصرية الأوروبية الأولى في شهر أكتوبر/ تشرين الأول في بروكسيل على مستوى قادة الدول. وشهدت القمّة التوقيع على حزمة من الاتفاقات من أبرزها انضمام مصر إلى برنامج «أفق أوروبا/ هورايزون أوروبا»،

وعُقد على هامشها منتدى استثماري رفيع المستوى. وبرز دور القاهرة ضمن توجّهات أوروبا لتأمين موارد بديلة للغاز بعد اندلاع حرب أوكرانيا (٢٠٢٢)، كما صعدت في السنوات الأخيرة أولوية الهجرة ضمن العلاقات الأوروبية المصرية. وفي سياق الإعلان عن وقف إطلاق النار في غزة انعقدت في سبتمبر/ أيلول في شرم الشيخ «قمّة السلام» التي كان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب محوراً لها وشارك فيها عدد من كبار المسؤولين الأوروبيين.

أوروبا وحرب السودان

بلغت حرب السودان مستوى ملحوظاً من التصعيد خلال عام ٢٠٢٥ الذي وافق سنتها الثالثة، ويتمثّل الموقف الأوروبي منها في الدعوة النمطية إلى وقف إطلاق النار والتوصّل إلى «هدنة إنسانية» والتقدّم في العملية السياسية في البلاد. ويتمسّك الاتحاد الأوروبي من الناحية الرسمية بوحدة السودان ورفض قيام أي «حكومة موازية»، في إشارة إلى تشكيل حكومة مقرّبة من «قوات الدعم السريع» في يوليو/ تموز ٢٠٢٥. والتزم الموقف الأوروبي الحياد غير الفاعل في الأزمة السودانية الطاحنة رغم تداعياتها الإنسانية الهائلة. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني أدان البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة تصاعد العنف في السودان معتبراً أنه قد يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، لكن دون الإشارة إلى مسالك الإسناد الذي تتلقّاه قوّات الدعم السريع رغم حظر توريد السلاح المفروض. وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على بعض الشخصيات المحسوبة على طرفي الحرب كان آخرها عقوبات على نائب قائد «الدعم السريع» في نوفمبر/ تشرين الثاني. ومن شأن حرب السودان أن تجرّ تداعيات إقليمية قد تمسّ بالمصالح الأوروبية، منها تهديد الأمن والاستقرار في بلدان الجوار، والتسبّب في موجات هجرة غير نظامية نحو أوروبا من واقع النزوح الكثيف.

أوروبا واليمن

في الشأن اليمني يتبنّى الاتحاد الأوروبي موقفاً داعماً لدور الأمم المتحدة والمسار السياسي لحلّ الأزمة اليمنية، ودعم وحدة البلاد والمجلس الرئاسي و«حكومة اليمن

الشرعية»، وتجدّد هذا الموقف في سياق أزمة المجلس الجنوبي الانتقالي في نهاية ٢٠٢٥ وبداية ٢٠٢٦. وباستثناء مشاركة بريطانية محدودة؛ امتنعت الأطراف الأوروبية عن الانخراط إلى جانب الولايات المتحدة في ما سمّي «تحالف حارس الازدهار» أو في شنّ هجمات على اليمن في سياق التصعيد الذي جرى في البحر الأحمر ومضيق باب المندب خلال الحرب على غزة. واحتفظت بعثة «أسبيدس» التي أطلقها الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠٢٤ باسم «حماية حرية الملاحة» في البحر الأحمر بدور رمزي وهي تتكوّن من عدد من القطع البحرية العسكرية التي تتبع إيطاليا وفرنسا واليونان وهولندا وبلجيكا. ويُعدّ الاتحاد الأوروبي مانحاً أساسياً للمساعدات لليمن، ويُقدّر الدعم الإنساني الأوروبي الممنوح للمين خلال عام ٢٠٢٥ بنحو ١٢٠ مليون يورو، ونحو مليار يورو منذ سنة ٢٠١٥.

العلاقات الأوروبية الخليجية

اكتسبت العلاقات الخليجية الأوروبية وزناً إضافياً منذ اندلاع حرب أوكرانيا في فبراير/ شباط ٢٠٢٢، تبعاً لسعي الدول الأوروبية الحثيث لإيجاد بدائل عن الاعتمادية التي كانت قائمة على إمدادات الطاقة الروسية. كما برز في السنوات الأخيرة دور الخليج كمنصّة للدبلوماسية الدولية على نحو غير مسبوق؛ بينما فقدت أوروبا دور الوسيط المحتمل في الحرب الروسية الأوكرانية بالنظر إلى اصطفافها مع كييف .

وشهد عام ٢٠٢٥ العديد من الزيارات والاجتماعات بين كبار المسؤولين الخليجيين والأوروبيين، علاوة على مشاركات متبادلة في فعاليات ومؤتمرات ومنتديات. وعلى المستوى السياسي برز التعاون السعودي الفرنسي في مبادرة «دعم حل الدولتين»، الذي انتهى إلى عقد مؤتمر في نيويورك في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥ على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشاركة دولية واسعة وشهد موجة اعترافات بدولة فلسطين. كما أدان الاتحاد الأوروبي والعديد من العواصم الأوروبية القصف الإسرائيلي على الدوحة في الشهر ذاته.

وبشأن التبادل التجاري بين دول الخليج وأوروبا؛ فإنّ توجّهات «الاستدامة»

الجديدة للاتحاد الأوروبي تفرض معايير جديدة على الشركات ومواصفات سلاسل الإنتاج والتوريد تتعلّق بالالتزامات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومن شأنها أن تضغط على المصالح الخليجية علاوة على القلق من عواقبها في أقاليم أخرى. ولا تقتصر هذه المعايير على تنظيم الشركات داخل الاتحاد فهي تسري أيضاً في الواقع على الشركات غير الأوروبية التي تتعامل مع السوق الأوروبية أو على سلاسل التوريد المرتبطة بهذه السوق. ويتعلّق الأمر بتوجيه العناية الواجبة لاستدامة الشركات المعروف اختصاراً بـ CSDDD وكذلك بقانون الإبلاغ عن استدامة الشركات المعروف اختصاراً بـ CSRD وكلاهما يمسّ قطاعات منها قطاع الطاقة الذي يمثّل رافعة الاقتصادات الخليجية، خاصة في ما يتعلّق بأهداف بلوغ الحياد الكربوني.

وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥ أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي رسمياً عن إطلاق عملية التفاوض بشأن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية لترسيخ العلاقات الثنائية عبر المجالات الرئيسية ذات الأولوية المشتركة، إلى جانب المفاوضات القائمة بين الجانبين بشأن اتفاقية التجارة الحرّة.

أوروبا وإيران

أظهرت تطوّرات الملفّ الإيراني تراجعاً واضحاً في دور الدبلوماسية الأوروبية في هذا الشأن، وعلى المستوى الإقليمي والدولي عموماً، بعد أن كان الاتحاد الأوروبي، بمعيّة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، فاعلاً أساسياً في التوصّل إلى الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام ٢٠١٥ في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، الذي نقضه خلفه دونالد ترمب في ولايته الرئاسية الأولى (٢٠١٧-٢٠٢٠). وفي تطوّرات مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ٢٠٢٥ بدا دور الوساطة الأوروبي غائباً أو شكلياً أو ملتبساً، وتتّهم طهران السلوك الأوروبي في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنّه شارك في توفير غطاء استباقي للحرب على إيران. وأظهرت العديد من المواقف الأوروبية انحيازاً صريحاً أو ضمنياً إلى الموقف الأمريكي – الإسرائيلي خلال الحرب على طهران في يونيو/ حزيران، حتى أنّ المستشار الألماني فريدريش ميرتس صرّح حينها بأنّ «إسرائيل تقوم بالعمل القذر» نيابة عنّا.

وفي سبتمبر/ أيلول أعلنت بريطانيا وفرنسا وألمانيا إعادة تفعيل عقوبات الأمم المتحدة على إيران بعد انقضاء مهلة ما تُعرَف بآليّة الزناد «سناب باك» بدعوى عدم وفاء طهران بالتزاماتها المتعلقة بالبرنامج النووي. وتستهدف هذه العقوبات شركات ومنظمات وأفراداً على خلفية المساهمة المفترضة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في برنامجيْ إيران النووي أو الصاروخي.

وفي تطوّر لاحِق؛ واكبت الهيئات والحكومات وسائل الإعلام الأوروبية باهتمام كبير موجة المظاهرات التي شهدتها إيران في شتاء ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦ أسوة بالتفاعل السابق مع موجات التظاهر التي جرت في السنوات الأخيرة.

أوروبا وأمريكا اللاتينية

اضطرّ الاتحاد الأوروبي في ختام سنة ٢٠٢٥ إلى إرجاء إقرار اتفاقية التجارة الحرّة مع أمريكا اللاتينية، التي كان مقرّراً حينها البتّ بشأنها بعد ربع قرن من التفاوض حولها مع الشركاء اللاتينيين. تسبّبت اعتراضات النقابات الزراعية في بعض الدول، خاصة فرنسا وإيطاليا، في تعطيل مصادقة أوروبا الموحّدة على اتفاق الشراكة هذا فوقع تأجيل البتّ بشأنه إلى يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٦؛ فجرى حينها الإعلان عن التوصّل إلى اختراق إيجابي في هذا الشأن. على أنّ المشاقّ والعراقيل التي اعترضت إبرام اتفاق شراكة على هذا النحو أظهر الواقع المعقّد الذي تواجهه أوروبا في إدارة علاقاتها الدولية وطبيعة حركتها الثقيلة على المسرح الدولي بالنظر إلى معضلاتها البنيوية المتمثلة بعضوية سبع وعشرين دولة تضمّ كلّ منها آليّات اعتراض ديمقراطية من جانب نقابات وجماعات مصالح. كشفت هذه الحالة عن أحد وجوه الأزمة القيادية الأوروبية ومدى تأثّرها بضغوط وتوازنات داخلية في بعض الدول الأعضاء، على نحو لا يدعم فرص رعاية الحضور الأوروبي الموحّد وكسب ثقة الشركاء المحتملين على مستوى العالم في وقت يُفترض أن تسعى فيه القارّة إلى تنويع شركاتها لاحتواء التحدِّيات الاقتصادية والتجارية المتزايدة.

وفي الشأن الأمريكي اللاتيني أيضاً؛ أظهرت أوروبا تراخياً واضحاً، إلى حدّ التبرير النسبي كما فعل المستشار الألماني فريدريش ميرتس، إزاء سابقة المساس

الأمريكي بسيادة فنزويلا وانتهاك القانون الدولي بشكل سافر، بعد أن أقدمت الولايات المتحدة في بداية ٢٠٢٦ على مهاجمة أراضي الجمهورية البوليفارية المذكورة واختطاف رئيسها نيكولاس مادورو وزوجه بطريقة استعراضية مهينة وعرضهما على محكمة أمريكية. وبدا واضحاً أنّ أوروبا السياسية تجنّبت إبداء اعتراضات على هذه الخطوة الأمريكية، فأي انتقادات صريحة كان من شأنها أن تثير حفيظة الرئيس دونالد ترمب الذي يدير معه الأوروبيون مباحثات حثيثة بشأن أوكرانيا وتسوية قضيتها .

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2021

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2023